

دكتور عبد الوهاب بكر محمد

الوجود البريطاني

في الجيش المصري

١٩٣٦ - ١٩٤٧



الوجود البريطاني في الجيش المصري

١٩٤٧ - ١٩٣٦

تأليف

دكتور عبد الوهاب بكر محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

الطبعة الأولى

١٩٨٢



دار المغارف

للفائشر : دلو المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - للقاهرة ج ٠ م ٠ ع

محتويات الكتاب

٥	تقسيم :	٥
٩	الباب الأول : ادوار تطوير وتعزيز الجيش المصرى	٩
	الفصل الأول : الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية	
١١	البريطانية	١١
	الفصل الثانى : مشروعات ومراحل تطوير وتعزيز الجيش	
٥٣	المصرى	٥٣
٩٥	الباب الثانى : الوجود البريطانى فى الجيش المصرى	٩٥
٩٧	الفصل الثالث : جذور الوجود البريطانى فى الجيش المصرى	٩٧
١١٩	الفصل الرابع : البعثة العسكرية البريطانية	١١٩
١٤٣	الفصل الخامس : حركة التحديث فى الجيش المصرى	١٤٣
١٨١	الباب الثالث : ازمة التحديث بين مصر وبريطانيا	١٨١
١٨٣	الفصل السادس : بريطانيا وتجهيز الجيش المصرى	١٨٣
٢١٧	الفصل السابع : اعداد الجيش المصرى ودور بريطانيا فيه	٢١٧
	الفصل الثامن : رد الفعل المصرى ازاء السياسة البريطانية	
٢٦٩	فى الجيش	٢٦٩
٢٠٧	خاتمة :	٢٠٧
٢٠٩	المصادر والمراجع :	٢٠٩

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين الى يوم الدين .

أما بعد :

فهذا كتاب « الوجود البريطاني في الجيش المصري » ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، الذى أقدمه للمهتمين بتاريخ مصر المعاصر خاصة ، وللمهتمين بتاريخ مصر عامة .

لقد قدر لمصر أن تزح تحت الاحتلال العسكرى البريطانى فترة بلغت أربعة وسبعين عاما « ١٨٨٢ - ١٩٥٤ » عاث فيها هذا الاحتلال فى البلاد فسادا - ولم يترك وزارة أو جهازا أو نظاما فى مؤسسات الدولة الا وترك عليه بصماته .

ولقد ظهر اثر هذا واضحا فى اساليب وانماط الادارة المصرية طوال فترة الاحتلال البريطانى - واستمر هذا الأثر الى ما بعد انتهاء هذا الاحتلال فهما نجده فى مؤسسات يقال انها تنهج نهج « المدرسة البريطانية » .

ولا أستطيع أن أقدر فى محاسن هذه المدرسة أو أن أتناول مساوئها ، فكل جهاز فى أجهزة الدولة فى عهد الاحتلال ، يحتاج الى دراسة أكاديمية متخصصة لكشف اثر الوجود البريطانى فيه .

ولقد كان « الجيش المصرى » من بين أجهزة الدولة التى عنى الاحتلال البريطانى أن يضع يده عليها منذ بدء الاحتلال - وتميزت بصماته فيه بالعمق

والوضوح سواء منذ بدء الاحتلال وحتى المعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٣٦ ، أو بعد هذه المعاهدة وحتى انقطاع صلته به .

فخضع الجيش للقيادة المباشرة البريطانية لوحدااته - بعد تسريح الجيش القديم - منذ عام ١٨٨٢ وتولى سبعة وعشرون ضابطا انجليزيا قيادة الويته وكتائبه - وامتدت يد التعديل لصالح الوجود البريطانى فى مصر ، الى كل صغيرة وكبيرة فيه - فامتهن شرف الجندي بتقرير « البديل النقدي » للاعفاء من الخدمة العسكرية - واصبح التجنيد خدمة قاصرة على الفقراء الذين لم يستطيعوا اقتداء انفسهم « بالبديل النقدي » - وتحطم بذلك الكيان النفسى لهذا الجيش .

وعطلت الترسانات والورش والغيت المعاهد العسكرية ، وانحصر الجيش المصرى الى جيش يتصدره موكب « الحمل » أو يشارك فى تشييع الجنائز - تحت القيادة المباشرة البريطانية .

فلما اصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تركت لمصر قيادة « الأورط » ، (الكتائب) العسكرية واكتفت بالقيادة العليا للجيش فى شكل « سردار » يعاونه بضعة وعشرون ضابطا بريطانيا .

واستمر الحال على ذلك حتى عام ١٩٣٦ - وخلال هذه الفترة تبين لمصر أن « الجيش » هو نقطة الخلاف فى المفاوضات المصرية - البريطانية التى جرت بين البلدين من أجل الاستقلال المصرى ، ذلك أن هدف بريطانيا كان دائما أحكام السيطرة على الجيش المصرى وفرض الرقابة عليه ضمانا لامن الاحتلال - حتى انتهى الأمر بتوقيع البلدين معاهدة ١٩٣٦ ، التى كان للجيش فيها وضع فريد تسجله صفحات هذا الكتاب .

والواقع أن الفترة التى يتعرض لها هذا الكتاب فى تاريخ الجيش المصرى - فترة لم يسبق لباحث أن تعرض لها فبقيت أرضا بكرى بما تحويه من أحداث جسام كان لها اثرها فى تاريخ مصر المعاصر .

وقد دعاني هذا لأن أطرق هذا الموضوع - وأبلى ببلوى فيه ، لأهميته القصوى - محاولا اعطاء صورة لحالة الجيش المصرى فى فترة التكوين الحديث - اقرب ما تكون الى الحقيقة حسب يقينى .

وقد عالجت هذا الأمر بالرجوع الى المصادر الاوروبية والعربية في
مطائنها الاصلية كما اعتمدت على التحليل للوصول الى ارض الواقع .

وقد قسمت الموضوع الى ثلاثة ابواب تشمل ثمانية فصول .

تحدث الباب الاول عن الجيش المصرى فى المفاوضات البريطانية -
المصرية منذ « ملنر » سنة ١٩٢٠ وحتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ومشروعات
ومراحل التطوير والتعزيز البريطانية ، والاهداف التى استهدفتها بريطانيا
من هذه المشروعات .

واختص الباب الثانى بكشف الوجود البريطانى فى الجيش المصرى
بصفة عامة - « والبعثة العسكرية البريطانية » بصفة خاصة بحسبانها
ما تمخضت عنه معاهدة ١٩٣٦ - ووضح هذا الباب وقصوله دور الوجود
البريطانى فى الجيش المصرى بما له وما عليه .

وكان الباب الثالث لعلاج اعمال بريطانيا فى الجيش من خلال وجودها
الاستعمارى ، والصلة بين وجودها فى الجيش ووجودها فى البلاد - مرورا
بالتغيرات التى احدثها قيام الحرب العالمية الثانية واقترابها من ابواب
مصر - وحركة الشارع السياسى المصرى بعد انتهاء الحرب ، وازدواج
بريطانيا التى تأثرت بنتائج الحرب فى المنطقة العربية وفى العالم اجمع -
ورصد الباب ربود الافعال المصرية ازاء السياسة البريطانية فى الجيش
المصرى خلال الفترة موضوع البحث .

ولقد حاولت جاهدا ان يكون هذا العمل - صورة صادقة لما ينتظر
منه - فبذلت اقصى ما استطيع لآتى به من مطائنه الاصلية - فاذا كنت قد
وفقت فحسبى هذا - واذا كنت لم اوفق فالكمال لله وحده .

ولا بد لى هنا من كلمة شكر وعرفان بالجميل اوجهها على صفحات هذا
الكتاب - لاستانى الكبير - الدكتور عبد العزيز سليمان نوار ، رئيس قسم
التاريخ بكلية الآداب بجامعة عين شمس ومدير مركز بحوث الشرط الاوسط .
فقد شملنى برعايته وتوجيهه منذ كنت طالبا بكلية الآداب - واشرف على

رسالتى للماجستير - وكذلك رسالتى للدكتوراه ، وفتح لى أبواب المعرفة
من خلال معرفته العظيمة ، وعلمه الغزير ٠٠٠ كل هذا مع تواضع العلماء -
فكان استاذنا للقيم المبادئ قبل ان يكون استاذنا للتاريخ الحديث - .

هذا وبالله التوفيق .

مصر الجديدة ١٩٨١

عبد الوهاب بكر

البَاب الاول

أدوار تطوير وتعزيز الجيش المصرى

الفصل الأول

الجيش المصرى

فى المفاوضات المصرية - البريطانية

- السياسة البريطانية نحو الجيش منذ الاحتلال .
- السيطرة البريطانية على الوحدات المصرية .
- الاستراتيجية الدفاعية للبلاد .
- الجيش المصرى وأمن الاحتلال البريطانى .
- المفاوضات المصرية - البريطانية وموضوع القوة العسكرية
- مفاوضات ملنر سنة ١٩٢٠ .
- على - كيرزون سنة ١٩٢١ .
- سعد زغلول - ماكدونالد سنة ١٩٢٤ .
- ثروت - تشمبرلين سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ .
- محمد محمود - هندرسن سنة ١٩٢٩ .
- النحاس - هندرسن .
- معاهدة سنة ١٩٣٦ .

نُبِئت حملة « بوناپرت » فى سنة ١٧٩٨ بريطانيا الى اهمية موقع مصر الجغرافى وحفزتها على رسم الخطط للسيطرة على وادى النيل ، فانتهجت منذ ذلك الوقت سياسة مقتضاها أن تحول دون قيام أية حكومة قوية على ضفافه .

ويمثل عصر « محمد على » محاولات بريطانيا الوقوف امام مطالحة بهدف حماية الامبراطورية العثمانية ، واتفاقها مع الدول الاوروبية على الانتقاص من استقلال مصر .

وعندما اتم « اسماعيل » حفر « قناة السويس » ، تحولت السياسة البريطانية الى بسط رقابتها على مصر ، وانتهزت سوء احوال « الخديو » المالية فتولت حماية مصالح حاملى السندات من الاجانب .

وفى سنة ١٨٨٢ تخلت بريطانيا بما اقدمت عليه مصر من تعزيز لاستحكاماتها الساحلية ، فحضر الاسطول البريطانى مدينة « الاسكندرية » .
وبدء منذ ذلك التاريخ احتلال بريطانيا لمصر .

وقد حرص البريطانيون منذ بداية احتلالهم لمصر على محو كل ما له صلة بقوة مصر العسكرية ايماناً منهم بأن الحل الذى يفرض نفسه على أى مشكلة بين طرفين ان هو الا انعكاس صادق لأوضاع للقوة العسكرية فى كل منهما وتأثيرها القعلى فى الميدان - وما دامت مصر محرومة من اسباب القوة العسكرية ، فان الطرف الذى يفرض نفسه على أوضاع البلاد هو بريطانيا .

ومن هذا المنطلق حرصت بريطانيا طوال فترة احتلالها لمصر على تركيز اهتمامها الى هدف « عدم تمكين مصر من إقامة جيش قوى » .
فكان الجيش المصرى الجديد الذى شكل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ تحت قيادة الجنرال « السير ايفلين وود Evelyn Wood » مكوناً من :
- لوائين من الجنود المشاه يتألف كل منهما من أربعة أوطرط بمجموع

اجمالى للواتين قدره ٤٠٠٠ رجل ، وتولى اللواء « جرانفيل Granvill باشا قيادة اللواء الاول المكون من الاورط « ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ » مشاه - بينما تولى اللواء « يوسف باشا شهدى » قيادة اللواء الثانى المكون من الاورط « ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ » مشاه .

- الاى خيالة مكون من ٥٠٠ رجل بقيادة الامير الاى « تيلور بك Tylor » .

- لواء مدفعية قوامه ٥٩٠ رجل بقيادة الامير الاى « دنكن بك Dunken » .

- فرقة من راكبي الجمال ١٠٥٧ رجل .

• بمجموع كلى قدره ستة آلاف ومائة وسبعة واربعون ضابطا وجنديا (١) .

وفى سنة ١٨٨٦ جعل الجيش المصرى عشرة آلاف جندى - ثم طلب « جرانفيل باشا » سردار الجيش الذى حل محل السير « ايفلين وود » زيادة الجيش فزيد عدده الى اربعة عشر الفا وخمسمائة جندى (٢) .

وفى سنة ١٨٩٤ بلغت قوة الجيش ستة عشر الفا وستمائة وثلاثة وستون رجلا (٣) .

وعندما تقرر اعادة افتتاح السودان سنة ١٨٩٦ زيد الجيش الى ثمانية عشر اورطة من المشاه ، وخمسة بلوكات هجانة ، وستة اورط خيالة ، وخمسة بطاريات مدفعية الى جانب اورط انشاء السكك الحديدية .
وخلال المعارك فى السودان كان الجيش مكونا من :

(١) Parliementary papers-Egypt No. 2 (1883) "The Earl of dufferin to earl granville.

(٢) اليوزباشى « عبد الرحمن زكى » تاريخ اورطة البنادق الثامنة المشاه - القاهرة - المطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٩٢٨ .

(٣) Egypt No. 1 (1885) report on the finances, Admini-
stration and condition of Egypt and the progress of reforms.

- الای خیالة قوامه ۱۲۵۳ رجلا .
- الای مدفعية قوامه ۹۵۳ رجل و ۱۸ مدفع
- الای من الهجانة المصرية والسودانية ۶۱۸ رجل .
- ثمانية اورط مشاه مصرية
- خمسة اورط مشاه سودانية
- قوات ادارية ۱۶۰۱ رجل
- غير متطوعين ۹۴۲ رجل
- حملة النقل ۶۰۰ رجل
- • مجموع قدره ستة عشر الفا وستمائة واثنان وثمانون رجلا .
- وتسلحت المشاه والقوات الراكبة ببنادق مارتين هنرى
- Martin Henry (۴)

وفى سنة ۱۸۹۷ ومع اعادة فتح محافظة « دنقلة » اضيف لقوة الجيش المصرى ثلاثة اورط من المشاه وأورطتان من الخيالة ، وبطارية مدفعية ، وجماعتين هجانة (۵) .

مع انتهاء عمليات اعادة فتح السودان سنة ۱۹۰۰ جرى تخفيض الجيش المصرى بخمسة آلاف وخمسمائة ضابط وصف ضابط وجندى (۶) .

وفى سنة ۱۹۰۶ كان الجيش المصرى مكونا من :

- تسعة اورط مشاه مصرية
- ستة اورط مشاه سودانية

(۴) الیوزیاشى « عبد الرحمن زكى » تاريخ اورطة البناسق الخامسة المشاه - القاهرة - المطبعة الاميرية ببولاق سنة ۱۹۲۸ .

(۵) Egypt No. 2 (1897) report on the finances, Administration, and condition of Egypt and the progress of reforms.

(۶) Egypt No. 1 (1901) report on the finances, Administration, and condition of Egypt and the progress of reforms.

- - كتيبة من العرب للخدمات المحلية فى كسلا
 - - بطارية مدافع مكسيم مكونة من ستة مدافع
 - - أربعة بطاريات جبلية عيار ٢٩٥ بوصة تجرها البغال
 - - ثلاثة جماعات لدفعية حامية القاهرة مزودة بمدافع كروب قديمة
 - - قوة لأعمال السكك الحديدية فى السودان
- وكان المجموع الكلى للجيش أحد عشر ألفا ومائتان وخمسة وعشرون رجلا(٧)

وفى سنة ١٩١٦ كان الجيش مشكلا من الخيالة وكانت تسمى (السوارى البيادة الراكبة) وتتألف من ثلاثة بلكات مشاه راكبة وبلوك سوارى واحد (١ جى بلوك و ٢ جى بلوك و ٢ جى بلوك ببيادة راكبة و ١ جى بلوك سوارى) •

وألفت المشاه سبعة عشر أورطة ، كانت الثمانية الاولى منها من المصريين - ومن التاسعة الى السابعة عشرة من السودانيين ، الى جانب فرق الغير نظاميين بالسودان كفرقة العرب الشرقية وفرقة العرب الغربية ، وبلوكات المشاه فى بحر الغزال ، وأورطة بخط الاستواء - وبلوكات بلاد النوبة •

وتكونت المدفعية وكانت تسمى الطوبجية من البطاريات ١ جى الى ٥ جى (أى خمسة بطاريات - ويلاحظ أن جى هى علامة النسبة فى اللغة التركية ، أما الرقم فكان ينطق بالتركية ، وهكذا فإن ١ جى تنطق بيرنجى باعتبار أن بير تعنى رقم واحد فى التركية - و ٢ جى تسمى ايكنجى و ٣ جى أوتشنجى و ٤ جى تسمى دورتنجى و ٥ جى تسمى بشنجى وهكذا) - الى جانب بلوك مدفعية لحامية العاصمة يسمى ١ جى بلوك محافظة - وبطارية سودانية •

(٧) جريدة الاهرام « عدد خاص » - تطور مصر فى ٧٥ سنة - ١٩٧٦ - ١٩٥٠

والى جانب الخيالة والمشاة والمدفعية فقد كان الجيش يضم مصلحة
للالسحة والجبهه خانات (الذخيرة) - وسلاحا للحملة المركبات - وبفوكا
للمهندسين (١ جى بلوك مهندسين) - ووحدة للمهانة - وقسما طبيا وآخر
بيطريا - ومستودعا لاحتياطي الجيش من الرجال (رديف الجيش)

وتبع الجيش ادارة للاشغال العسكرية - وادارة للتعيينات (الأغذية) -
وأخرى للمهمات - واربعة للقرعة (التجنيد) - وترىع على قمة الجيش ضابط
بريطانى كبير يسمى « السردار Sirdar » تتبعه ادارة تسمى « السردارية »
مقرها الخرطوم حيث كان السردار قائدا للجيش المصرى وحاكما عاما
للسودان فى نفس الوقت .

وتبع السردارية ادارات فرعية للاشراف على الجيش - فكانت هنالك
ادارة الأدجوتانت جنرال (أى ادارة الجيش) وتضم مساعدين ونواب مساعدين
للأدجوتانت جنرال - وادارة الكوارتر ماستر جنرال (ادارة الاصلدات)
وتضم نائبا ومساعدا ، وادارة للعمليات الحربية .

وقد تفرع عن ادارة الادجوتانت جنرال فرع لادارة العمليات الحربية
وتولت للعمليات الحربية المسائل المتعلقة بالتفريق والتتظيم الحربى وكفاءة
الجنود ، والخطط الجوية والتحركات بالسكك الحديدية والطرق وغيرها ،
وطرق حفظ النظام وأعمال المخابرات العسكرية وتجهيز وتوزيع الخرائط .
وتولى فرع الكوارتر ماستر جنرال ترتيب أمور السكن والغذاء
والذخيرة والمليونيات والمهمات وشراء الحيوانات والنقل البرى .

وضم هذا التقسيم ادارة للمسكرتير المالى - ومصلحة لادارة اعمال
حكومة السودان - واجتوى الجيش على مدرسة جربية لتخريج الضباط -
ومدرسة للرماية (مدرسة ضربة النار) ومدرسة الاشارة - ومدرسة وكلاء
امناء البلوكات - أما الحرس السلطانى فكان مستقلا عن الجيش (٨)

وقد تولى البريطانيون قيادة الاسلحة الرئيسية فى الجيش كالتوبجية

(٨) المتحف الحربى - منشورة الاوامر العسكرية فى ١٧/٢/١٩١٦
تجزيرا بالسردارية بالخرطوم .

(م ٢) - الوجود البريطانى

(١) الطوبجية (الميرالاي) سبنكس بك Spinks - السوارى والبيادة
 الرلكية (بكياشى كوين Kopden) - الهجانة (القائمقام هولستون بك Holston)
 ١٣ جى أورطة سودانية (القائمقام بيلى بك Billy) -
 ١٤ جى أورطة سودانية (القائمقام دارول بك Daroll) - فرقة العرب
 الشرقية (القائمقام مكنوان بك Mcwinn) - القسم للطب (القائمقام
 ارشيبالد بك Arshipald) - ٢ جى أورطة بيادة (القائمقام ستافورد
 بك Stafford) - ٤ جى أورطة بيادة (القائمقام وارثنجتون بك
 Worthington) - ملاح الصحة (القائمقام جيلز بك Giles) - إدارة
 الأشغال العسكرية (القائمقام ريتزفورد هن بك Ritsford Henn) - إدارة
 التيمينات (القائمقام ورثلى بك Warsly) - الهجانة (القائمقام سمث
 بك Smith) - ٤ جى أورطة سودانية (بكياشى هوبس Hopes) - ١١ جى
 أورطة سودانية (القائمقام جراهم بك Graham) - أورطة خط الاستواء
 القائمقام مكنمارا بك McNmara) - جمعية الحضرة السلطانية (الأمير
 الاى كنى بك Kenny) - الإدارة المالية (الأمير اوى جارسى بك Garoy) -
 فيلق البيادة الجيش (اللواء ديريك باشا Drake) - ويماونو الامير الاى اندرسون
 بك Anderson - القائمقام كيرك بك Kirk - البكياشى فوريس
 فورس اللواء هيربرت باشا Herbert - الامير الاى لوجان بك
 Logan - الامير الاى سمث بك Smith - القائمقام مولتون بك
 Molton - الخابرات (الامير الاى بيرنون بك Pearson) - الخابرات

وقد شاركت البطارية الخاصة من المدفعية المصرية فى حصد الهجوم
 الذى قام به "أحمد جمال باشا" قائد الجيش للشانى العسكرى على القنال
 فى فبراير سنة ١٩٢٥ - كما عاينت بعض وحدات الأورطة الثانية المشاة
 القوات الانجليزية الهندية فى بعض معارك سيناء - كذلك اشترك بلوك
 الهندسين فى الاعمال الفنية بالمصعداء الغربية تحت قيادة الميجور جنرال
 والاس Wallace وفى ٢٩ سبتمبر ارسلت الأورطة السادسة المشاة
 الى الحجاز للمشاركة فى الحملة هناك تحت قيادة الامير الاى ديفنبورت

(٩) الطوبجية (الميرالاي) سبنكس بك Spinks - السوارى والبيادة
 الرلكية (بكياشى كوين Kopden) - الهجانة (القائمقام هولستون بك Holston)
 ١٣ جى أورطة سودانية (القائمقام بيلى بك Billy) -
 ١٤ جى أورطة سودانية (القائمقام دارول بك Daroll) - فرقة العرب
 الشرقية (القائمقام مكنوان بك Mcwinn) - القسم للطب (القائمقام
 ارشيبالد بك Arshipald) - ٢ جى أورطة بيادة (القائمقام ستافورد
 بك Stafford) - ٤ جى أورطة بيادة (القائمقام وارثنجتون بك
 Worthington) - ملاح الصحة (القائمقام جيلز بك Giles) - إدارة
 الأشغال العسكرية (القائمقام ريتزفورد هن بك Ritsford Henn) - إدارة
 التيمينات (القائمقام ورثلى بك Warsly) - الهجانة (القائمقام سمث
 بك Smith) - ٤ جى أورطة سودانية (بكياشى هوبس Hopes) - ١١ جى
 أورطة سودانية (القائمقام جراهم بك Graham) - أورطة خط الاستواء
 القائمقام مكنمارا بك McNmara) - جمعية الحضرة السلطانية (الأمير
 الاى كنى بك Kenny) - الإدارة المالية (الأمير اوى جارسى بك Garoy) -
 فيلق البيادة الجيش (اللواء ديريك باشا Drake) - ويماونو الامير الاى اندرسون
 بك Anderson - القائمقام كيرك بك Kirk - البكياشى فوريس
 فورس اللواء هيربرت باشا Herbert - الامير الاى لوجان بك
 Logan - الامير الاى سمث بك Smith - القائمقام مولتون بك
 Molton - الخابرات (الامير الاى بيرنون بك Pearson) - الخابرات
 الامير الاى بيرنون بك Pearson - الخابرات
 الامير الاى بيرنون بك Pearson - الخابرات

بك Devinport « - مع بعض وحدات المدفعية المصرية ، وقد قامت هذه القوات بعمليات رئيسية لمدة ١٨ شهرا في تخريب السكة الحديد الحجازية (١٠) .

ولقد كانت قوة الجيش المصري قبل مصرع السردار « ستاك Lee Stak » مؤلفة من :

- سبعة أوزط مشاة قوام كل واحدة ٢٢ ضابط ، ٦١٢ رتب أخرى وجملتهم ١٦٨ ضابط و ٤٢٨٤ رجل .

- بطارية مدفعية واحدة من ٥ ضباط و ١٢٨ رتب أخرى .

- مدفعية حامية القاهرة (المحافظة) ٣ ضباط و ٦٤ رتب أخرى .

- أوزطة سواري ٦ ضباط و ١٤٨ رتب أخرى .

- الحرس الملكي ٧ ضباط و ١٥٠ رتب أخرى بالسواري و ٢٢ ضابط و ٦٠٧ رتب أخرى بالمشاة .

- إدارة الاشغال العسكرية ٦ ضباط ٤٠ رتب أخرى :

- إدارة المهمات ١٢ ضابط ١٢١ رتب أخرى .

- القسم الطبي ١٣ ضابط ٩٩ رتب أخرى :

- القسم البيطري ١ ضابط ٩ رتب أخرى .

- إدارة القرعة ٤٤ ضابط ٥٨ رتب أخرى .

- إدارة اقسام الحدود :

- الاساس والهجاة ٢ ضابط بريطاني - ١٦ ضابط مصري - ٣٣٥

جندي سوداني - ١٠٩ جندي مصري .

- جماعة سيارات خفيفة ١ ضابط بريطاني - ٦ ضابط مصري - ١٧

جندي سوداني - ٤٦٦ جندي مصري .

(١٠) اليوزباشي « عبد الرحمن زكي » تاريخ اورطة البناني السادسة المشاة .

٢- الوحدات المصرية بالسودان :

- ٢ أورطة مشاه مجموعها الكلى ٥٦ ضابط - ١٢٢٤ رتب أخرى
- ٣ بطاريات مدفعية مجموعها الكلى ١٥ ضابط - ٤٦٢ رتب أخرى
- جماعة مدفعية الحامية ٥ ضابط - ١٠٢ رتب أخرى
- كتيبة سكة حديد عطبرة ٢٤ ضابط - ١٨٠٨ رتب أخرى
- ادارة الأشغال العسكرية ١٦ ضابط - ٣٨٨ رتب أخرى
- الامدادات ٢٠ ضابط - ١٦٠ رتب أخرى
- القسم الطبى ٢٣ ضابط - ١٢٤ رتب أخرى
- وكان المجموع العام للجيش هو ٤٢٧ ضابط ، ٨٧٣٤ رتب أخرى -
- و ٧٥٣٦ بندقية - و ١٨ مدفع - و ١٧ مدفع ماكينة .

ولقد ترتب على سحب القوات المصرية فى السودان سنة ١٩٢٥ أن ضُمَّت القوات المصرية التى كانت هناك بعد انفصال القوات السودانية عنها فيما سُمى بقوة دفاع السودان فيما بعد ، الى بقية الجيش المصرى وأصبح الجيش مكونا من :

- تسعة أورطة مشاه ٢٠٧ ضابط ٥٥٠٨ رتب أخرى
- اورطتان مشاه جديدتان ٥٤ ضابط ١٧٦٠ رتب أخرى
- أورطة سوارى ٦ ضابط ١٤٨ رتب أخرى
- أورطة سوارى أخرى تحت التكوين :
- أربعة بطاريات مدفعية ٢٠ ضابط ٦١٦ رتب أخرى
- جماعتين مدفعية حامية ١٠ ضابط ٢٠٧ رتب أخرى
- قوات غير مقاتلة ١٤٥ ضابط ١٠٢٩ رتب أخرى
- حدود ٢٢ ضابط ٥٣٧ رتب أخرى
- المجموع ٤٦٤ ضابط ٩٧٧٥ رتب

أخرى (١١) .

وقد زيد في نهاية العشرينيات إلى الطوبجية بطارية مدافع ماكينة
تكونت من صنفين (١ جى صنف سيارات مدافع ماكينة و ٢ جى صنف
سيارات مدافع ماكينة .

فإذا انتقلنا إلى التقسيم الداخلى لوحيدات الجيش نجد أن السوارى
كانت تنقسم إلى أوطر مقسمة إلى بلوكات - وطوبجية إلى بطاريات - والبيادة
إلى أوطر مقسمة إلى بلوكات - لكل أوطر أربعة بلوكات - وينقسم البلوك
إلى أربعة بلاطونات - أما فى مواسم التمرين فينخفض عدد بلاطونات البلوك
إلى ثلاثة (١٢) وينقسم البلاطون إلى أربعة أصناف (جمع صنف بكمتر
المصاد) وينقسم الصنف إلى أربعة جماعات .

وفى شأن التسليح فقد كانت البندقية ذات الخزنة طراز لى - انفيلد هى
سلاح البيادة - والقره بينه مارتينى - انفيلد هى تسليح السوارى - والمبفع
المكسيم عيار ٣٠٢ سلاح أصناف سيارات مدافع الماكينة وكذلك المدفع
الفيرز .

وتسلحت الطوبجية بمدافع جبلية عيار ٢٩٥ بوصة - وعيار ١٢٢
و ٦ و ١٠ - وكانت هناك مدافع طراز كروب ٩ سم و ٦ سم .

وتسلح الضباط بطبنجات ماركة وبلى عيار ٤٥٥ - بوصة ماركة ٤
وماركة ٥ وماركة ٦ (١٢) . وفى نهاية شهر إبريل ١٩٢٠ كان تعداد الجيش
المصرى ٥٧٩ ضابط و ١١٨٧٤ جنديا موزعين على أنحاء البلاد (١٤) .

ولم تتجاوز الزيادة فى أعداد الجيش فى السنوات التالية عدده فى

F.O 487-101-No. 191 from sir L. worthington-Evans (١١)
to Mr. Austin chamberlin - war office 21st May 1925.

(١٢) الأوامر العسكرية ١٧ - ١٠ - ١٩٢٧ .

(١٣) الأوامر العسكرية ١٠/٦/١٩١٧ - ٥/٨/١٩١٧ - ٢٧/١/١٩١٨ .

- ١٠/٢/١٩١٨ - ٢٤/١١/١٩١٨ - ٢/٢/١٩١٩ - ٢٩/٣/١٩٢٥ .

(١٤) دليل الوثائق القومية - محافظة الحربية - رقم ٧٧ - تقرير سنوى

عن الجيش المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - التقرير سنوى - المقتضى الملحق

من ضباط الجيش الى مدرسة الطيران بأبى حمير ولما انتهت دراساتهم فى ابريل ١٩٣١ أوفدوا الى انجلترا للتخصص ثم عادوا فى ابريل ١٩٣٢ - والحقوا ايضا بأورط المشاء .

وفى ١٩٣٢/٦/٢ وصلت خمس طائرات من انجلترا ، فبدأ سلاح الطيران المصرى عمله عليها بقوة قوامها ستة ضباط مصريين ومعهم ثلاثة ضباط وخمسة صولات من البريطانيين - وهكذا بدأ سلاح الطيران المصرى الذى كان قد صدر قرار انشائه فى ٢٧ مايو ١٩٣١ ثم انضمت للسلاح طائرتان سنة ١٩٣٢ ثم تتابعت باقى الطائرات حتى بلغت سنة ١٩٣٦ قوة سلاح الطيران :

- ٢٠ طائرة افرو .
- ٥ طائرة موث .
- ١ طائرة وسكس .
- ١ طائرة كومودور .
- ٥ طائرة اوداكس .
- ١ طائرة مواصلات (٢١) .

ولم تتجاوز ميزانية الجيش فى السنوات السابقة على معاهدة سنة ١٩٣٦ المليون وثلاثة ارباع المليون من الجنيهات بأى حال من الاحوال - بل ان هذا الرقم كان شبه ثابت منذ سنة ١٩١١ ولم يزد الا آلاف قليلة على مدى الفترة من سنة ١٩١١ وحتى سنة ١٩٣٥ (٢٢) .

ولم يحدث تجاوز فى ميزانية الجيش عن المليونين الا فى سنة ١٩٣٦ عندما بلغ الرقم ٢٠٨٢٠٦٣ ر (٢٣) .

ويمكن القول ان توزيع الجيش لم يكن يلحقه أى تغييرات تستدعى الانتباه - فالوثائق التى تيسر الحصول عليها والتى تتصل بالتوزيع توضح ان ماخص المنطقة المركزية (أى قسم القاهرة) من قوات سنة ١٩٣٠ كان

- (٢١) المتحف الحربى = ملف ١٦٠٧ سلاح الطيران الملكى المصرى .
- (٢٢) جريدة الأهرام ، عدد خاص - تطور مصر فى ٧٥ سنة ١٨٧٦ - ١٩٥٠ ، - والمتحف الحربى = وزارة المالية - ميزانية الدولة المصرية سنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ .
- (٢٣) المتحف الحربى = وزارة المالية - ميزانية الدولة المصرية سنة ١٩٣٦ .

اللواء الاول البيادة المكون من أربعة اورط بيادة - وأورطتان سوارى - وأورطتان طوبجية - وبلوك مدفعية - محافظة .

اما المنطقة الساحلية من البلاد فقد خصها اللواء البيادة الثانى المكون من أربعة اورط منها اثنتان بالاسكندرية وواحدة بالسلموم وواحدة بالعريش - ويطارتان طوبجية احدهما بالسلموم والاخرى بالعريش - وصنقى سيارات مدافع ماكينة احدهما بالسلموم والاخر بالعريش .

وخص المنطقة الجنوبية ومقرها منقباد اللواء الثالث بيادة فمسكرت اورطتان فى منقباد وثالثة فى أسوان ، ولم يحدث فى سنة ١٩٣٦ أى تعديل فى التوزيع سوى سحب صنقى سيارات مدافع الماكينة الذان كانا بالمنطقة الساحلية فى السلموم والعريش - وضما الى قوة المنطقة المركزية ليشكلا بطارية سيارات مدافع ماكينة بالمنطقة المركزية التى استمرت قواتها مماثلة لما كانت عليه سنة ١٩٣٠ .

وبالتالى حرمت المنطقة الساحلية فى سنة ١٩٣٦ من خدمات بطارية سيارات مدافع الماكينة .

ولم يزد على قوات المنطقة الجنوبية سوى صنف سيارات مدافع ماكينة بأدفو بأسوان .

فاستراتيجية الدفاع عن البلاد وفقا لجداول توزيع القوات لم تكن تتجاوز تقسيم البلاد الى ثلاث مناطق - مركزية - وساحلية - وجنوبية ، يتولى الدفاع عن كل منها لواء بيادة بما يتبعه من الاورط ، ويعاون اللوائين الاولين بطاريتين طوبجية - واقتصرت معاونة السوارى على المنطقة المركزية فقط - اما بطارية سيارات مدافع الماكينة فكانت تتوزع اصنافها ما بين المنطقة المركزية تارة والمنطقة الساحلية والمنطقة الجنوبية .

ويمكن بناء على ذلك القطع بأن استراتيجية الدفاع عن البلاد مربوطة بتوزيع القوات كانت ثابتة مع تغير الاوضاع الخارجية وأعطى بذلك الغزو الايطالى للحبشة والا فاننا كنا نلاحظ تغييرا فى التوزيع سنة ١٩٣٦ عن ذلك الذى كان فى سنة ١٩٣٠ وهو ما لم يحدث وفقا للجداول التى قدمتها - كما انه يمكن القطع ايضا بأنه لم تكن توجد هناك أى استراتيجية تامة تسمى غلى

فى تقريره السابق الاشارة اليه فتناول سوء التسليح وانعدام الاسلحة المضادة للدبابات والديابات - واجهزة الاتصال اللاسلكى والمدافع المضادة للطائرات والمنشآت التدريبية التى كانت قاصرة على المدرسة الحربية ومدرسة الاشارة ومدرسة ضرب النار ومدارس الاورط ومدرسة وكلاء أمناء البلوكات .

وعلى ضوء ما فات فانه يمكن القول - أن الجيش المصرى سنة ١٩٣٦ لم يكن جيشا بالمعنى المفهوم فى تشكيل وتنظيم الجيوش وانما كان مجرد رمز حرص البريطانيون على الابقاء عليه وفقا لمعايير معينة ، واعتبارات تتصل بأمن الاحتلال واستمراره ، تأكيداً لسياستهم فى مصر - أن ليس من المتصور أن تسعى بريطانيا الى تقوية جيش يشكل تقويته تهديدا مباشرا لوجودها - ثم ما حابة بريطانيا الى جيش مصرى - وهى تحتل البلاد بجيشها منذ سنة ١٨٨٢ - ومتى كانت بريطانيا تراعى احتياجات مصر الحربية ؟ - ان التاريخ يسجل احتياج بريطانيا الى القوة العسكرية المصرية عند إعادة فتح السودان سنة ١٨٩٦ فلما تم لها ذلك أعادت الجيش الى حجمه الضئيل مرة أخرى بل أنه عندما نشبت الحرب العالمية الاولى لم تكن بريطانيا مصر من زيادة جيشها وكل ما فعلته هو تجنيد القوة البشرية المصرية فى سلاح الجمالة للنقل Camel Transport corps - و فرق العمال المصريين الذين كانوا يعملون مع القوات البريطانية خلال هذه الحرب فى مصر وفرنسا Egyptian labour corps و « العراق » و « سالونيك » ومدارس بالهند (٢٥) .

وتؤكد الوثائق البريطانية سنة ١٩٢٥ أن ضجة ثارت فى أروقة الحكومة البريطانية لمجرد طلب الحكومة المصرية فى ذلك العام أن تزود جيشها باثنين وعشرين مدفع ماكينة ، كانت قد خصصت لهم فى ميزانيتها المال اللازم وجندت لهم الرجال واستوردت لهم البغال من جنوب أفريقيا - وقد رفض هذا المطلب استنادا الى « حقيقة أن تسليح القوات المصرية باثنتين وعشرين مدفع ماكينة هو تهديد خطير وعاجل لأمن القوات البريطانية فى هذه البلد

The fact that the Egyptian forces are armed with 22 machine guns is a grave and immediate menace to the safety of the british troops in this county. (٢٦) •

كما تثبت الوثائق البريطانية ايضا أن المدفعية المصرية سنة ١٩٢٥ كان تسليحها بمدافع عيار ١٠ رطل و ٢٩٥ بوصة وأن المدافع عيار ٢٩٥ بوصة كانت فى حوزة الجيش المصرى منذ ما قبل حملة السودان ١٨٩٧ - ١٨٩٨ وأن بريطانيا بدلا من أن تمد الجيش المصرى بالسلاح خلال الحرب العالمية الاولى اعارت بطاريتين عيار ٢٩٥ بوصة من ممتلكات الجيش المصرى الى جيش « الشريف حسين » فى سنة ١٩١٦ ، ولم تعد هذه البطاريات الى الجيش المصرى بعد ذلك (٢٧) •

كان هذا هو الجيش الذى ولى أمره البريطانيون منذ ١٨٨٢ وحتى سنة ١٩٣٦ والذى كان على رأسه سردار ومفتش عام للجند ، ونائب له ومدير للعمليات الحربية ، وأركان حرب باللواءات ومعلمين للمدفعية والمشاه ٠٠ الخ بلغ عددهم ٢٧ ضابطا •

وهو نفس الجيش الذى طالما احتج البريطانيون بعجزه عن الوفاء باحتياجات الدفاع عن قناة السويس رغم توليهم أمر قيادته من زمن طويل ، فلو ارادوا له أن يكون قويا لكان لهم لذلك •

أيا كان الأمر • فقد ظل الحال على ذلك حتى جاءت سنة ١٩٣٦ ومعها المفاوضات البريطانية - المصرية - فهل جاءت هذه المرحلة بجديد ؟ ذلك ماستوضحه الصفحات التالية •

لكننا قبل الخوض فى مرحلة المفاوضات ، نود أن نلفت النظر الى أن الصفحات الاولى فى هذا الفصل اوضحت أن القوة العسكرية البريطانية كانت هى التى تفرض ارادتها على كل الاحداث التى تمر بالبلاد - انطلاقا من ميل ميزان هذه القوة لصالح بريطانيا وتاكيدا لمبدأ أن الحل الذى

F.O. 407/2/1 further correspondence respecting (٢٦) Egypt and Sudan part xcviII July to December 1925 No. 122 "Mr. henderson to Mr. Austin chamberlin Ramleh, July 4, 1925." Op. Cit. - Enclosure in No. 122 "Colonel spinks to Mr. Henderson. (٢٧)

عظيمة الطرفان كما يتفق عند مع هذه - فان هذا في حد ذاته وفي تلك الوقت
كان نصراً عظيماً (٢٨) سلطاناً

- **مفاوضات على - كيرزن (١٦ يوليو - ١٩ نوفمبر ١٩٢١) :**
ظلّت صفة « القوة العسكرية البريطانية » هي موضوع الحوار بين
طرفي المفاوضات - وكان فكر المفاوض المصري أنه وهو يطالب بالاستقلال
فان وجود قوة أجنبية مهما كان اسمها مأمور به - وقد ترتب على هذا الدخول
أن شرح البريطانيون الغرض من وجود الجنود البريطانيون في مصر وهو

- (أ) حماية المواصلات الامبراطورية في حالتي السلم والحرب .
 - (ب) الدفاع عن حدود مصر من أي اعتداء خارجي لما استعان
 - (ج) حماية المصالح الأجنبية .
 - (د) مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام
- إذا دعت الحاجة اليه (بمنسب) مانعاً له - راجعاً بعد تلده لفة -
منطقاً للحوان جفول كفاية - الجيش المصري موقعاً له تفقداً عفوياً -
على الحكمة من وجوب جيش - لغرض - فالحرج - ، ولكن به يخطر على بالي
وجوده - لغرض - ووقفه في يده بالذلة بقاءه - هاهنا بالاسم بالاسم -
وان وجوده في مصر وقتاً حال دون تنظيم الجيش المصري - واتوا به ان يصير
كافية ، وقد فرق « لدلي » في هذا الشأن بين طائفتي العلوية والنورية - ورأى
في الطائفة الاولى ان تضمن المعاهدة ضماناً تتمتع به الطائفة بمقتضى ما يعنيه
مصلح في الدفاع عن سلامة الاموال والملكيات التي لا يعتد بها خارجياً - وتولى هذا
الضمان لا يقتضي وجود جنود في مصر - بل في وقت السلم - فطلب ان تتمتع
في حالة وجود الاجترار في طائفة حوب سميت - بتسدي له بالكلية على الارض
وبما لا يقلل وموانئ - الخ - ومع ان السلم يستلزم انتهاء الاحتلال
المصري وهو ما كانت تشده مصر في مفاوضاتها هذه - الا ان « على »

سلم بوجود وجود « قوة عسكرية » للمحافظة على المواصلات الامبراطورية كدليل على حسن مقاصده ، وكان رأى مصر فى ذلك الصدد أن يكون موقع هذه القوة العسكرية هو « منطقة القناة » .

كان هدف مصر فى هذه المفاوضات وضع اتفاقات عسكرية تحدد مقدما كيفية التعاون العسكرى فى زمن الحرب - لكن « كيرزن » ادعى بأنه لا ينتظر أن يكون لمصر جيش كبير لان ذلك كثير النفقات - وأوضح الهدف من « القوة العسكرية » بأنها ليس لحماية المواصلات وحدها بل لحماية النظام والأمن ، وأن لها أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان .

وهكذا بينت انجلترا من تعدد الغايات من وجود القوة العسكرية وامتدادها الى أهم مظاهرها الحياة السياسية أن « القوة العسكرية » أصبحت نفسها غاية لا وسيلة (٢٩) .

- وهكذا تحطمت المفاوضات على صخرة القوة العسكرية .

- مفاوضات سعد زغلول - ماكديونالد (سبتمبر ١٩٢٤) :

فى هذه المفاوضات تغيرت لهجة المفاوض المصرى ، من مناقش المفهوم « القوة العسكرية » مع تسليمه بوجودها اذا اتفق هذا المفهوم مع « الحالة القومية » ، الى صاحب حق جريء فى مطالبته بهذا الحق ، لا يستجدى معروفا ، ولكنه مطالب بحقوقه . فقد طلب « سعد زغلول » سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأى طريقة كانت فى حماية قناة السويس ، وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، وخاصة فى مجال العلاقات الخارجية التى أرسلت بريطانيا بشأنها الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ مذكرة قائلة فيها أن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب احدى الدول للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى (٣٠) .

ولعل هذا المسلك من جانب « سعد زغلول » صادر عن استقامة المطالب

(٢٩) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - المطبعة الاميرية بالقاهرة

• ١٩٥٥.

(٣٠) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - المطبعة الاميرية بالقاهرة .

الوطنية فى ذلك الوقت ونضج الوعى السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ سنة ١٩١٨ (٣١) .

وقد رفضت بريطانيا هذه الطلبات وانتهت المباحثات بالفشل كسابقتها ، وكان السبب هو تمسك بريطانيا ببقاء « القوة العسكرية » فى مصر .

– مفاوضات ثروت – تشمبرلين (يوليو ١٩٢٧ – مارس ١٩٢٨) :

تميزت هذه المرحلة من «الحوار» المصرى البريطانى عن غيرها من مراحل الحوار بتطورات وخلفيات غير عادية – فقد سبقتها «أزمة الجيش» الشهيرة بملابساتها وتطوراتها المرتبطة بصورة غير مباشرة «بالقوة العسكرية»، لكن مفهوم القوة العسكرية فى هذه الازمة كان يتصل بمصر وليس ببريطانيا ، فقد كان «أحمد خشبة» وزير الحربية الوفدى فى حكومة «عدلى يكن» الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ – ٢١ أبريل ١٩٢٧) ، قد شرع فى تبنى سياسة « الوفد » فى ذلك الوقت « بتقوية الجيش المصرى » باعتبارها هدفا قوميا ينتهى اليه – اذا ما سارت الأمور سيرا طبيعيا – تحقيق الاستقلال التام لمصر – بحسبان أن ضعف قوة مصر العسكرية هو أحد أسباب خضوعها للاحتلال البريطانى ، وسار « خشبة » فى تبنى هذه السياسة شوطا طويلا – فطلب ادخال اصلاحات زيادة أعداد الجيش وتقوية سلاحه وشراء الاسلحة له من أى دولة أجنبية وعلى نحو سرى (٣٢) – وفى نفس الوقت سعى لسلب سلطات المفتش العام البريطانى للجيش المصرى – وقد أدى هذا الى حدوث خلاف بين « عدلى يكن » وقيادة الوفد – لاعتراض الأول على سياسة وزير الحربية ورفض قيادة الوفد كبح جماح وزيرها فى وزارة « عدلى » واثنائه عن المضى فى سياسته نحو تقوية الجيش ، وانتهى هذا الأمر باستقالة « عدلى يكن » وتأليف « عبد الخالق ثروت » لوزارته الثانية (٢٥ ابريل، ١٩٢٧ – ١٦ مارس ١٩٢٨) – ورغم أن الوفد اتخذ من هذه الوزارة موقف المهادنة بموافقته على عزم طرح أى أسئلة عديدة على البرلمان خاصة

(٣١) د. عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر » ١٩١٨ – ١٩٣٦ ص ٤٥٣ وما بعدها .

(٣٢) تاريخ الوزارات المصرية – د. يونان لبيب رزق ص ٣٠٣ .

بالعلاقات الانجليزية المصرية وتأجيل القوانين الخاصة بالجيش - التى كان « خشبة » قد أثارها فى وزارة « عدلى يكن » - الا أن « لويد » المعتمد البريطانى فجر الأزمة فى ٢١ مايو ١٩٢٧ بمذكرته الى « ثروت » وما جاء بها من « أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصرى الى أداة سياسية والقضاء على سلطة المفتش العام للجيش المصرى ، لايحقق رغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعدة المصريين فى صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى وجعل الجيش المصرى قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وأن من الضرورى لذلك ومن أجل الوصول الى تسوية ودية أن تعيد مصر النظر فى الموقف - والا فان بريطانيا سوف تجد نفسها مضطرة الى اعتبار الجيش المصرى خطرا محتملا على قيامها بمسؤوليتها ، والى أن تتخذ الاجراءات المقررة على ذلك » .

وضمن « لويد » فى مذكرته الطلبات الآتية :

١ - وجوب تمكين المفتش العام البريطانى للجيش المصرى من أن يؤدى فى حرية اختصاصاته كما تسلمها من اللواء « هدلستون باشا » فى يناير ١٩٢٥ ومنحه رتبة الفريق وعقدا لمدة ثلاث سنوات .

٢ - ألا يتأخر وزير الحربية عن أن يرفع للملك توصيات لجنة الضباط فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات وغيرها .

٣ - أن يعين ضابط بريطانى كبير (لواء) مساعدا للمفتش العام الانجليزى ونائبا عنه .

٤ - أن تكون مصلحة الحدود وخفر السواحل تحت إشراف المفتش العام أو نائبه .

٥ - تظل المراكز التى يشغلها ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك مصلحة خفر السواحل اذا دمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيد بريطانية ولا ينبغى أن تسمح باختصاصاتهم .

٦ - أن يبقى النظام العرفى فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة

الحدود (٣٣) دون تغيير .

وقد اقترنت طلبات « لويد » بمظاهرة عسكرية بريطانية بتوجه بعض الطرادات البريطانية الى الاسكندرية .

وقد أدى هذا العرض البريطانى « للقوة العسكرية » الى اقتناع « الوغد » « والحكومة الثروتية » بوجوب الاسراع فى مرحلة جديدة من الحوار مع بريطانيا - بهدف تقليل غرض التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية والناجى عن توتر العلاقات (٢٤) .

كان ما سبق ، هو الخلفية التى بدأت بها مفاوضات « ثروت - تشمبرلين » - اما التطورات الجديدة فى المفاوضات ، فكانت تميزها دون غيرها من المفاوضات بأنها أول مرة فى تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية يقترح المصريون فيها تخيل صورة الاشراف البريطانى على الجيش المصرى الى انشاء بعثة عسكرية بريطانية تماثل البعثات القائمة فى ذلك الوقت فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا (٢٥) .

فقد جاء بالمادة الثانية من المشروع المصرى ما نصه « اذا أصبحت مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقوم فى الحال بريطانيا العظمى لانجادهها بصفة محارب ، ولاجل تحذيق هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الانجليزى . واذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الاجانب فتختارهم من الزعايا البريطانيين (٢٦) - وفى نفس الوقت فقد سمحت مصر لبريطانيا فى سبيل حماية طرق مواصلاتها الامبراطورية بابقاء قوة عسكرية فى الاراضى المصرية - على الا يكون لوجود هذه القوة صفة الاحتلال أو الاخلال بحقوق السيادة المصرية .

(٢٣) د. عبد العظيم محمد رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٦٢٢ وما بعدها .
(٢٤) د. يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢٥) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٢٤٢ .

(٢٦) المرجع السابق ص ٢٤٥ .

وتتضح نوايا بريطانيا تجاه الأمانى القومية فى حصول مصر على جيش كفو - بتحديد ما عدد هذا الجيش فى الملحق البريطانى لمشروع المعاهدة بـ ١٢٢٥٠ رجلا - وقد اعترض « ثروت » على هذا التحديد الذى فسره بأنه خشية بريطانيا اذا أصبح الجيش المصرى كبيرا أن يعرض للخطر سلامة المواصلات الامبراطورية كما يتضح ذلك فى الفقرة الثانية من هذا الملحق الذى يمنع الحكومة المصرية من أن تدرب جيشها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا .

ويأتى فى الفقرة الثالثة من الملحق ما يعطى بريطانيا فرصة التحكم فى تزويد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر - أن نص فى هذه الفقرة على أن تورد بريطانيا الى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ما يلزمها من الأسلحة والذخائر « وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر (٢٧) » .

وفى فقرة أخرى حظرت بريطانيا على مصر تدريب رجالها فى أى بلد أجنبى عدا بريطانيا - على أن تضع بريطانيا تحت تصرف الحكومة المصرية مدربين فنيين وعسكريين ، وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن .

وقد علق « عبد الخالق ثروت » على هذه الفقرة بقوله « ولست أدرى اذا كان منع تدريب رجال الجيش المصرى فى بلد أجنبى غير بريطانيا العظمى مرجعه استحالة تعيين ضباط فى الجيش البريطانى ممن تلقوا علومهم العسكرية أو أتموها بالخارج ، فان لم تكن ثمة استحالة من هذا الطراز فلا يفهم لماذا يكون الشيء الجائز فى الجيش البريطانى ممتنعا فى الجيش المصرى . وعلى أى حال فالموضوع فنى وانما أبديت هذه الملاحظة كأثر لما يحدثه هذا الشرط فى نفس من كان غريبا عن ذلك الفن » (٢٨) .

والواقع أن الاجابة على تساؤل « ثروت » ترجع الى اتجاه نية بريطانيا الى حبس المعلومات العسكرية والفنون الحربية عن الجيش المصرى وعدم

التصريح بها الا بالقدر الذى يتحقق معه أهداف بريطانيا بالوقوف فى سبيل
« القوة العسكرية ، المصرية » .

وينطبق نفس الأمر على مسألة التسليح والذخائر ، فإذا كان لمسألة
التسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب فى الجيشين ،
وضرورة توحيد نظم التعليم والتدريب بينهما نظرا للتعاون المرتقب بينهما
فى الدفاع عن البلاد ، فإن ضرورة توحيد الاسلحة والذخائر تصبح
مستساغة - غير أن مالا يستساغ هو الالتزام بوجوب الرجوع الى الحكومة
البريطانية فى توريد هذه الاسلحة والذخائر اللهم الا اذا كان الغرض هو
بسط نوع من الرقابة على تسليح الجيش المصرى وامداده بالذخيرة ، وهذا
أمر لا يحتاج لسؤال ، والواقع أن هذه المرحلة من مراحل المفاوضات المصرية -
البريطانية قد تميزت بتسليطها أضواء أكثر سطوعا على الموقف البريطانى
إذا « القوة العسكرية » فبينما كان موضوع القوة العسكرية فى المفاوضات
السابقة يخص بريطانيا ، ويبدو فيه تمسكها بفرض وجودها العسكرى فى
البلاد دون قيود على المكان الذى تتواجد فيه قواتها العسكرية او الغرض
الذى توجد من أجله - نلاحظ أن هذا الموضوع يتجه نحو « القوة العسكرية »
لمصر هذه المرة - الى جانب القوة العسكرية البريطانية التى هى الاصل فى
المباحثات - فقد استجد فى هذه المفاوضات تحول الفكر المصرى نحو بلوغ
شئ من التطوير فى حالة « القوة العسكرية المصرية » وذلك باقتراح النظر
فى أمر تدريبه وتسليحه على يد بعثة عسكرية بريطانية - وهذا الاقتراح
فى حد ذاته أضاف الى القضية مشاكل أكثر ، تمثلت فى إصرار بريطانيا
على التحكم فى التسليح ، والتمسك بحجم معين بالجيش المصرى ، والاستئثار
بتدريبه بمعرفتها .

وهذا التحكم والتمسك والاستئثار ، ان هو الا صورة مستترة لاصرار
بريطانيا على الانفراد بتأثيرها الفعلى فى الميدان السياسى فى مصر انطلاقا
من واقع اختلال ميزان « القوة العسكرية » وميله الى جانبها - سواء كان
هذا مرجعه الى وجودها العسكرى فى البلاد - أو وضع الجيش تحت
سيطرتها الكاملة وما يستتبع ذلك من التحكم فى قوته وتطويره .

ويلاحظ فى المشروع النهائى للمعاهدة أن بريطانيا اشترطت بقاء

« موظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن في وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها في العقود المعمول بها » ما لم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس - أى أنه كان لابد من الوصول الى شكل من اشكال السيطرة البريطانية على الجيش المصرى .

وعلى اى حال ، فقد انتهت هذه المفاوضات بالفشل ، وكان موضوع الجيش الى جانب غيره من الموضوعات أحد أسباب هذا الفشل (٣٩) .

ـ مفاوضات محمد محمود - هندرسن (١٩٢٩) :

ذهب « محمد محمود » الى انجلترا وفي ضميره أن يزيل أوجه القصور في مباحثات ثروت - تشمبرلين التي أجملها بقوله أن المشروع يترك احتلال البلاد قائما وأنه لا يمكن في يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له صورة الا اذا أقترن بزوال الاحتلال ، وأن المشروع بوصف أنه مخالفة لا يصدق على وجه كامل تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف (٤٠) .

لكن مشروع «محمد محمود » لم يقدم جديدا عما جاء بمشروع ثروت - فقد نصت المادة السابعة من المشروع المصرى على نجدة كل من الطرفين للأخر في حالة الحرب كدليف وبوجه خاص تقدم مصر لبريطانيا في حالة الحرب أو خطرهما كل التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية - بما في ذلك استخدام الموانئ والطارات وجميع دارق المواصلات المصرية كما تعهدت مصر - نظرا لاحتمال التعاون انفعال بين الجيشين البريطانى والمصرى - بأنها اذا رأت ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الاجانب، أن تختارهم من الرعايا البريطانيين فقط - كذلك رخصت مصر لبريطانيا بأن تضع من القوات على الاراضى المصرية شرقى « النيل الكبير » ما تراها بريطانيا لازمة لحماية طرق مواصلات الامبراطورية .

وقد جاء في المذكرة البريطانية الخاصة « بالجيش » اتفاق الدولتين على انتهاء الترتيبات التي يناشر بمقتضاها القتل العام ومن معه

(٣٩) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٢١٠ وما بعدها .

(٤٠) المرجع السابق ص ٢٠٠

اختصاصات معينة « ويسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية » - كما اتفقنا على أن الحكومة المصرية « مدركة ما لتماثل التدريب وتشابه الاساليب من الاهمية العظمى فى الطوارئ » ، ترغب فى أن تعين بعثة عسكرية بريطانية لتسهيل هذه النتيجة . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أن توافى مصر بتلك البعثة . وأن ترسل الحكومة المصرية من يراى تدريبهم من القوات المصرية الى بريطانيا العظمى وحدها وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها أن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض (٤١) .

واتفق ايضا لمصلحة التعاون الوثيق على أن لا يختلف طراز اسلحة القوات المصرية ومهامها عن طراز اسلحة القوات البريطانية ومهامها ، وأن تتعهد حكومة بريطانيا بقبول وساطتها لتسهيل توريد تلك الاسلحة والمهمات من بريطانيا كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

ويلاحظ على هذا المشروع أن الاتفاق كان قد قام بين الطرفين على أن يكون مدربى الجيش من البريطانيين وحدهم وأن تدريب الضباط المصريين يتم فى بريطانيا وحدها ، وأن أستيراد الاسلحة والذخائر يتم أيضا منها - فليس اذن فى مشروع هذه المعاهدة ما يعد جديدا بالمقارنة بما أتت به مفاوضات « ثروت » .

على أن هذه المفاوضات لم تنجح أيضا . وإن كان نشطها هذه المرة غير راجع الى اختلاف فى وجهات النظر وإنما لان « الوفد » عمل فى ذلك الوقت على اسقاط الحكومة ، فقدمت الوزارة استقالتها فى ٢ اكتوبر ١٩٢٩ لعدم قدرتها على الصمود أمام هجمات « الوفد » (٤٢) .

— مفاوضات النحاس — هنريسن (١٩٣٠) :

استبعد « النحاس باشا » فى مشروع المعاهدة المقدم اليه من بريطانيا النص على تدريب الجيش المصرى بواسطة مدربين بريطانيين مكتفيا بطلب ذلك فى مذكرات يتبادلها الطرفان ينص فيها على « وجود بعثة لاجل تدريب

(٤١) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٣١٥ .

(٤٢) د . عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر » ،

١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٦٩٩ وما بعدها .

وتعليم الجيش المصرى « - وكانت ذريعته فى ذلك ان هذا اجراء وقتى ينتى باقتهاء تعليم وتدريب الجيش بواسطة هذه البعثة - كما أن النص على ذلك فى معاهدة ، « يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك تبعية من جيشنا لجيشكم » (٤٣) .

غير أن الذى يميز هذه « المرحلة » من المفاوضات عن غيرها من المفاوضات السابقة - هو دخول « الجيش المصرى » لأول مرة كفرس رهان على حق بريطانيا فى وضع قواتها العسكرية فى مناطق معينة من البلاد - ذلك أن موضوع القوات العسكرية البريطانية فى المفاوضات السابقة كان يرتبط بتسهيل حماية بريطانيا لقناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للإمبراطورية ، لكن بريطانيا فى هذه المرة اقترحت نصا جديدا أدخلت فيه الجيش المصرى على الصورة الآتية :

« الى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بموارده الخاصة ان يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف فان جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية نظرا لأن القنال طريق أساسى للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية بأن يضع فى جوار بور سعيد وبور فؤاد والاسماعيلية والسويس أو غيرها من الاماكن التى يتفق عليها القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورة للدفاع عنه . وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها ان تنفذ الى منطقتى الصحراء على كلا جانبي القنال بقصد التدريب والتعزيز ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية (٤٤) » .

.. وهكذا ربط البريطانيون مدة وجودهم فى البلاد بالتوصل الى اتفاق الطرفين على مقدرة الجيش المصرى على دفع التعدى الى حين وصول المدد .

ومع بحثنا وجه الخلاف بين الطرفين اصر البريطانيون على أنهم وحدهم

(٤٣) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٣٧٠ .
(٤٤) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٣٧٢ .

المسؤولون عن الدفاع عن القتال ، وكانت حجتهم فى ذلك أن الجيش المصرى غير مستعد للقيام بهذه المسؤولية - وهكذا ارتبطت كفاءة الجيش المصرى بواجب أساسى لمصر حرمتها بريطانيا منه ، ألا وهو مسئولية مصر وحدها عن الدفاع عظم أراضيها - وفى تنفيذ حجة البريطانيين ذكر « النحاس باشا » البريطانيين بأن مصر لها جيش تحت إدارة رجال مسئولين منهم - وقد كان هذا أول تعريض بدور الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى ، وأشار الى أن عدم قدرة الجيش المصرى وحده على الدفاع عن القتال هى مسألة وقتية رخص من أجلها لبريطانيا بأن تعاون مصر - خاصة وأن مصر طلبت بعثة عسكرية بريطانية لتنظم لها جيشها .

وكان الحل الذى اتفق عليه الطرفان فى هذا الشأن هو تحديد عشرين عاما يجوز بعدها عرض موضوع ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها التامة » - على عصبة الأمم .

كما اتفق فى مذكرة متبادلة على سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له وعلى اختيار مصر المدربين الاجانب الذين ترى حاجة اليهم لاستكمال تدريب الجيش المصرى من الرعايا البريطانيين وحدهم ، وإن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ، وتعهد بريطانيا بتقديم هذه البعثة وفقا للشروط المصرية ، وإن تقبل من ترى مصر ايضادهم من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم ، ووجوب أن تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية مع تعهد الحكومة البريطانية ببذل سلطاتها لتسهيل توريد تلك الاسلحة من بريطانيا كلما طلبت مصر ذلك .

وبين من الاتفاقات التى وردت فى هذه المرحلة من المفاوضات ان المصريين والبريطانيين قد استقروا فى شأن القوة العسكرية على ربط أجل وجود القوات البريطانية فى مصر بضرورة توافر القوة الكافية للجيش المصرى ليكفل بمفرده حماية الملاحة فى قناة السويس وأن وصول الجيش

المصري الى هذه القوة مرتبط بمرور عشرين عاما يقوم على تدريبه وتسليحه وتعليمه البريطانيون وحدهم خلالها .

وقد فشلت هذه المفاوضات أيضا ، لكن فشلها هذه المرة كان راجعا لعدم التوصل الى اتفاق على مسألة السودان (٤٥) .

— معاهدة ١٩٣٦ :

تقدمت ظروف عقد هذه المعاهدة متغيرات دولية تمثلت فى شروع إيطاليا فى غزو الحبشة فى أكتوبر ١٩٣٥ -وقد أدرك المصريون خطر هذا الحدث على البلاد من احتمال التعرض للغزو من ناحية ليبيا ، والسودان من احتمال تعرضه للغزو من ناحية اريتريا والحبشة ومنايع النيل الأزرق - وفى نفس الوقت فان بريطانيا خشت اضطراب الموقف الدولى نتيجة لهذه الاحداث .

غير أن رد الفعل لكل من الطرفين تجاه الخطر الإيطالى المتنام كان مختلفا ، فبينما حث هذا المصريين على نبذ خلافاتهم الداخلية والتوجه متحدين الى بريطانيا بطلب عقد معاهدة بينهما - فانه لم يدقع بريطانيا على تسوية المسألة المصرية بنفس اللفظة التى كانت لدى المصريين - ذلك أن انجلترا كما يرى الاستاذ الدكتور / عبد العظيم محمد رمضان « كانت ترى من مصلحتها أن تدخل الحرب متحيزة من أغلال معاهدة تشتمل على تقييد حريتها فى العمل على أرض مصر » (٤٦) .

وعلى ذلك فان بريطانيا فى استجابتها لطلب « الجبهة الوطنية » الى المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اشترطت عدم التقيد « بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائى » وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل الى إبرام معاهدة برمتها ، ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها ، أو أى مفاوضة أخرى لم تنتهى الى اتفاق » .

(٤٥) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٤٤٥ .

(٤٦) د . عبد العظيم محمد رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر » ،

١٩١٨ - ١٩٣٦ .

كذلك طلبت « أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٢٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل » (٤٧) .

وفوق هذا فإن مصر تعرضت بعد هذه الشروط لتحذير من بريطانيا بشأن النتائج المحتملة لعدم الوصول الى اتفاق فى المفاوضات ، وهو تهديد صريح بسحب مرافقتها السابقة على عريضة دستور ١٩٢٢ (٤٨) - وخلاصة هذا أن مصر كانت تدخل مفاوضات ١٩٣٦ وهى معرضة لظروف تماثل ظروفها فى الحرب العالمية الاولى والى خطر تعطيل دستورها وخطر ضياع استقلالها الذى هددته الانذار البريطانى سالف الذكر - أضف الى هذا ما سبق أن قلناه فى الاسطر السابقة عن ادراك مصر لخطر الغزو الايطالى للحبشة وما يحمله هذا اليها من ويلات .

دخلت مصر مفاوضات سنة ١٩٣٦ وهى قابلة للتنازل عما جاء بمفاوضات سنة ١٩٢٠ - فيما يتعلق بالمواد العسكرية وهى مواد فى مقارنتها بتلك التى اتفق عليها سنة ١٩٣٦ كانت تعتبر ميزة ينطبق عليها ما قلناه من أن مصر قد تنازلت عنها كميزات تفضل ما ستبينه السطور القادمة بشأن معاهدة ١٩٣٦ .

جاء بالمادة الثامنة من المعاهدة « بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتع اقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يريخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة

(٤٧) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٤٥٥ وما بعدها .
 (٤٨) محمود سليمان غنام الحامى وعضو مجلس النواب « المعاهدة المصرية الانجليزية دراستها من الوجهة العملية » ص ٧ وما بعدها .

المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال .. إلخ » .

ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال كما انه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وجاء بالمادة السادسة عشر « يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حين ذاك ، فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها . يحال الخلاف الى مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو الى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ، ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرة سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

وجاء فى الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة « ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيوش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقا لاحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيها طبقا للاجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان (٤١) .

وفى المذكرات الملحقة بالمعاهدة تعرضت المذكرة الثالثة المرسله من

رئيس الوفد المصرى الى رئيس الوفد البريطانى فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الى تسجيل مسائل معينة تم التفاهم عليها بتصل بالجيش المصرى فى هذيه المعاهدة وهى :

١ - سحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ - نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الاجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فأنها قد اعترمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم للبعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية ايفادة من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم .

ونظرا للظروف التى هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال فى ايفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته فى غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد الى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ - يتعين لصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتھا عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية . وتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الاسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الايمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك « (٥٠) » .

وقد فسرنا كلمتى « التدريب الصحيح » الوأردتين فى الفقرة الثانية فى هـ هذه المذكرة بأنهما تشملمان « التدريب فى الكليات والمعاهد الحربية البريطانية » (٥١) .

هذا هو كل ما جاء بالمعاهدة متعلقا « بالقوة العسكرية » سواء لبريطانيا أو مصر .

وفى ما يتعلق بتنازل مصر عن ميزات سبق أن حصلت عليها فى مفاوضات سنة ١٩٢٠ - فان أبرز تنازل فى هذا الشأن كان « أبية المحالفة » ذلك أن مصر فى مفاوضات سنة ١٩١٠ كانت قد نجحت فى حذف النص الذى يقول بأبدية المعاهدة و أصبح لكل من الطرفين الدخول فى مفاوضات لاعادة النظر فى المعاهدة بعد عشرين عاما من تنفيذها لكن الفقرة الاخيرة من المادة السادسة عشر بالمعاهدة الجديدة انتهت الى أن أى تغيير يصيب المعاهدة عند اعادة النظر فيها لابد وأن يتفق واستمرار التحالف طبقا لمبادئ المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ أما التنازل الثانى . فكان اضافة حالة جديدة تلزم مصر بصفتها حليفة لبريطانيا بان تقدم لها المعونة التسهيلات بما فى ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية ، وذلك عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها - وكان مشروع معاهدة سنة ١٩٢٠ قد قصر ذلك على حالتى « الحرب » و « خطر الحرب » فقط .

وكان التنازل الثالث هو زيادة عدد القوات البريطانية البرية ألفى رجل زيادة عن الحد الاقصى الوارد فى مشروع معاهدة ١٩٢٠ والذى حدد العدد بثمانية آلاف رجل فقط - كذلك فقد زيدت « البحيرة المرة » كمكان لتواجد القوات البريطانية علاوة على المكان المحدد فى سنة ١٩٢٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها (٥٢) .

كان هذا هو ما يتصل بالقوة العسكرية البريطانية .

أما ما يخص « القوة العسكرية المصرية » فى هذه المعاهدة فقد كان

(٥١) المرجع السابق ص ٤٧٥ .

(٥٢) د . عبد العظيم محمد رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر »

١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٧٩٤ وما بعدها .

« وصول الجيش المصرى الى درجة يمكن فيها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها فى قنال السويس » ، و « الا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية » ، وقصر تدريب رجال الجيش المصرى على المصادر البريطانية سواء على شكل بعثة عسكرية أو التدريب فى المعاهد البريطانية وحدها .

وفى تقييم الفقرة الاولى - فان ما يستخلص منها ان الجيش البريطانى سيبقى معسكرا فى منطقة القنال عشرون عاما الى أن يقوى الجيش المصرى وحده على الدفاع عن القنال - وفى كلمات أخرى يمكن القول « الى متى يكون الجيش المصرى غير قادر على الدفاع وحده على القنال » ؟ .

وقد تصدى أحد أقطاب الوفد المصرى للرد على هذا السؤال بقوله « ان الجيش المصرى يستطيع ان يقوى على الدفاع وحده عن القنال فى منتصف المدة المحددة تنفا أو أقل من ذلك - وفى هذه الحالة يحق لمصر أن تطلب الى القوات البريطانية ٠٠٠ الجلاء عن المناطق المعسكرة فيها ، وهى تعتمد فى ذلك (مصر) على الفقرة الاخيرة من المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

ويستطرد هذا السياسى فيقول « نصت الفقرة الأخيرة من المعاهدة على أنه فى حالة الخلاف على قدرة الجيش المصرى على الدفاع عن القنال يعرض الامر على عصبة الامم ، أن لهذا النص بالذات مثيلا فى مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ ، ولما أعاد مصطفى النحاس باشا هذا الاقتراح فى المشروع الذى قدمه فى سنة ١٩٣٠ عارض مستر هندرسن هذا الأمر ، وقد كنا نميل الى هذه المعارضة لأنه من غير المتصور أن تحكم عصبة الامم فى كفاية جيش دولة خصوصا اذا لم تأت الظروف التى يمكن فيها امتحان أو تعريف هذه الكفاية كقيام حرب تشترك فيها . نقول اننا كنا نميل الى عدم عرض مثل هذا الامر على عصبة الأمم ولكن رأينا أن القصد من هذا التحكيم هو ابعاد تحكم انجلترا وحدها فى قدرة جيشنا لأنها تستطيع وهى صاجبة مصلحة فى اطالة بقائها فى مصر - أن تقرر أن مصر لم تبلغ بعد الكفاية التى تؤهلها للقيام وحدها بعبء الدفاع عن القنال وحرية الملاحة فيها - ولذلك كان تحكم عصبة الأمم أهون الضررين خصوصا اذا علمنا

أن من بين لجانها لجنة حربية تستطيع تقدير الامر حق قدره ومعرفة مدى كفاية مصر فى الدفاع لو لم تشترك فى أية حرب - ولسنا نعرف بالضبط على أى أساس يكون تقدير هذه الكفاية فى حالة عدم اشتراك مصر فى حرب .
لاشك أن أكبر أساس فى تقدير ذلك يرجع الى مدى مساهمة الجيش المصرى فى المخترعات الحديثة وأسلحة الطيران وما يكون العناصر القوية من كافة وجوها لقدرته على الدفاع (٥٣) .

ومن الواضح أن « محمود سليمان غنام » قد انتهى الى غموض هذا الامر بتسليمه بالجهل بالأساس الذى يكون عليه تقدير كفاية الجيش المصرى فيما لو عرض أمره على عصبة الأمم - ثم راح يخمن ويقول أن ذلك سيرجع الى « مدى مساهمة الجيش المصرى فى المخترعات الحديثة » (٥٤) .

غير أن مناقشة مساوئ ما فات لا تكتمل الا بمناقشة الجانب الثانى من موضوع « القوة العسكرية المصرية » ، وأعنى به « وحدة الاسلحة » .

وفى هذا الصدد يقول الدكتور محمد حسين هيكل « لنا الحق فى إنشاء جيشنا كما نشاء ، وهذا مسلم به فى المعاهدة ومن قبل المعاهدة ، بل مسلم به فى اعلان الحماية ، لكن الجيش ليس رجالا وكفى ، بل الجيش رجال وأسلحة وذخائر وعتاد ٠٠٠٠ فلنفرض أن انجلترا تباطأت فى ارسال السلاح والزخيرة ونفذت زخيرة جيشنا ، فأى جيش يكون ؟ فرق رياضيين الا أن يسعفهم بالنبابيت ونعتبرهم مع ذلك جيشا ، إذن كلما اختلفنا مع انجلترا على مسألة سياسية أو اقتصادية ، ولو كانت مسألة داخلية بحتة ، كان فى يدها هذا التهديد بأن يكون جيشنا مجردا من الزخيرة غير صالح لأى عمل من أعمال الجيوش » (٥٥) .

وفى شأن النقطة الثالثة يقول « مصطفى النحاس باشا » فى جلسة مجلس النواب فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ « بينا أن مسئولية الدفاع عن جميع

(٥٣) محمود سليمان غنام المحامى « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية » ص ٢٦٩ وما بعدها .

(٥٤) المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(٥٥) د. عبد العظيم محمد رمضان « تطور الحركة الوطنية المصرية ،

١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٧٩٩ .

أراضينا واقعة على عاتقنا . وهذا يستدعى طبعا أن تكون قواتنا فى حالة تسمح لها بهذا الدفاع - ولكنكم تعلمون أن جيشنا فى حالته الراهنة لا يحقق هذه الغاية ، إذ حيل فيما سبق بيننا وبين تقويته . أما الآن فقد خلى بيننا ذلك وأصبحنا أحرارا فى زيادة هذا الجيش وتنظيمه كما نريد من اليوم الذى تتبادل فيه التصديق على المعاهدة ليصبح قادرا على الزود عن حدودنا والدفاع عن أرضنا ، وقد كفلت المعاهدة مساعدتنا فى هذا السبيل ببعثة عسكرية تقدمها بريطانيا العظمى للعمل على تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران على النظم الحربية الحديثة وليس لهذه البعثة أى تدخل فى إدارة الجيش بل تقتصر مهمتها على تنظيمه وتدريبه وتقويته ، ونحن الذين نختار البعثة وتحدد مهمتها بقدر الحاجة كما هو وارد فى البند الثانى من المذكرة الثالثة .

ومن جهة أخرى تتعهد الحكومة البريطانية بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الصحيح . . . الخ .

وجاء بتقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب فى جلسة ١١ نوفمبر ١٩٣٦ :

« وناقشت اللجنة مهمة البعثة العسكرية البريطانية وتبينت أن الغرض من إيفادها هو مجرد الانتفاع بمشورتها فى استكمال تدريب الجيش المصرى ولن يكون أعضاؤها موظفين بالجيش المصرى إنما هم بمثابة خبراء استشاريين حيث نصت الفقرة الأولى من المذكرة الخاصة بهذا الموضوع على سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى وسيكون بقاء البعثة معلقا على المدة التى تقررها الحكومة المصرية وتراها ضرورية للغرض الذى أوقدت من أجله » (٥٦) .

وفى الرد على احتمالات تخايب هذه البعثة وعدم اخلاصها فى أداء

(٥٦) رئاسة مجلس الوزراء - إدارة المحفوظات - ملف ١٥٠ - ٣ - ٢٢٢ « البعثة العسكرية » .

واجباتها وإمداد الجيش المصرى بالتطورات الحربية الحديثة من أنظمة ومخترعات - يرد الأستاذ محمود سليمان غنام فيقول : « ولكن الحكومة اليقظة يمكنها أن تشرف الاشراف الكامل على هذه البعثة وتضع لها البرامج الكفيلة لأداء مهمتها كما يجب . وقد سبق أن بينا فى باب تمثيل مصر السياسى أنه يجب أن يلحق بكل سفارة أو مفوضية مصرية منح عسكرى يستطيع امداد الحكومة المصرية بتطورات الحالات الدولية . وهنا يتضح شدة الحاجة اليه ان يستطيع بجده ونشاطه أن يتتبع ويتقصى التطورات والمخترعات والانظمة الحربية الحديثة ويبحث بها لحكومته لتستطيع مراقبة البعثة المراقبة اللازمة » (٥٧) .

ودون التعرض لمساوىء هذه المعاهدة - اذ أن هذا سيجيء فى الفصول القادمة - فان من الجلى أن « القوة العسكرية » سواء البريطانية أو المصرية ، كانت هى المحك فى كل ما يتعلق بمستقبل مصر السياسى ومصير استقلالها وحريتها واذا ما خصصنا الحديث فقط عن « القوة العسكرية » المصرية ، وهى الجيش المصرى ، لتبين لنا أن انتهاء الاحتلال البريطانى لمصر كان معلقا بوصوله الى درجة من الكفاية تؤهله بمفرده ان يدافع عن قنال السويس - وفى نفس الوقت الذى حمل فيه هذا الجيش هذه المسئولية التاريخية فقد كبلت حركته بقيدين يغلانه عن الوفاء بهذا الالتزام المصرى - كان أولهما ضرورة ان يستورد سلاحه وعتاده من بريطانيا صاحبة المصلحة هى أن يكون عاجزا عن الدفاع عن البلاد ليبقى لها المسوغ فى البقاء بحجة عجز هذا الجيش - وثانيهما أن تدريبيه وتعليمه وتطويره منوط ببريطانيا أيضا - وانى لها أن تقدم له من التدريب ما يمكن له أن يتطور ويتسع فلاتجد لنفسها سببا للبقاء فى البلاد .

وهكذا بدأت مع نهايات سنة ١٩٣٦ صفحة جديدة فى حياة الجيش المصرى ، تعين عليه خلالها ان يحقق انتهاء الاحتلال البريطانى للبلاد عن طريق التطور والتوسع والتمسك بأسباب القوة وفى نفس الوقت كان عليه

(٥٧) محمود سليمان غنام المحامى وعضو مجلس النواب « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية » ص ٢٧٤ وما بعدها .

أن يسعى هذا السعى ومصير نزوده بالسلاح والعتاد فى يد من له مصلحة فى أن لا يتطور ويقوى - كذلك فإن بئر التزود بالمعرفة اللازمة له والمتعثلة فى التدريب والتعليم دونه عقبات جسام .

والفصول التالية تحكى قصة حياة هذا الجيش من خلال هذه الامور الثلاثة ، مضافا اليها ما كانت تخبئه له المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية - سواء اضافت احتمالا فوق احماله الجسام أو خففت عنه ، فالحكم على كل ذلك يجيء من خلال الصفحات التالية ٠٠٠

الفصل الثاني

مشروعات

ومراحل تطوير وتعزيز الجيش المصرى

- المشروع البريطانى الأول والفلسفة الدفاعية الجديدة .
 - ميكنة الجيش المصرى
- التوزيع والاستراتيجية الدفاعية .
 - معوقات التطوير
- مشروع السنوات الخمس .
 - المشروع ونظام التوازن الأوروبى
 - ايطاليا والاستقلال المصرى
- دور بريطانيا فى مساعدة مصر عسكريا .
 - مشروع السنوات السبع
- الاعتبارات السياسية للمشروع .
 - مشروع تشكيل سنة ١٩٤٠ [C 1940]
 - ظروف الحرب العالمية الثانية
 - مشروعات التسليح الحديث
 - الكتيبة النموذجية
 - مجموعة اللواء
- مشروعات ما بعد الحرب .
 - مشروع الفريق « عطالله » سنة ١٩٤٧
 - مشروع المراحل الأربعة سنة ١٩٤٩

١ - المشروع البريطاني الأول :

لدى وصول الفوج الأول من أعضاء البعثة العسكرية البريطانية الى مصر فى ١٢ يناير ١٩٣٧ ، كان الجيش المصرى كما سبق أن اوضحت فى الفصل الاول لا يتجاوز قوة من ٥٦٧ ضابطا و ١١٨١٤ رجلا ، مجمعين فى ثلاثة ألوية من المشاة من أحد عشر أو رطة ، لا يربط بينها أى تنظيم تكتيكى ، وموزعين توزيعا بعيدا عن الدور الاستراتيجى للقوات - وينقصهم مدافع الساكنة بأنواعها الخفيفة والثقيلة والأسلحة المضادة للدبابات ، والتدريب الحديث مفقود لدرجة وصفها رئيس البعثة العسكرية فى تقريره الأول أنها أفكار تكتيكية من أنثىيات الملكيات الأولى ، ٠ الى جانب جهل الضباط العظام بتنظيم التدريب الحديث واقتادهم للياقة البدنية والعقلية - الى جانب أورطى سوارى مدربين على أساليب القرون الوسطى وصالحين فقط لأغراض الاحتقالات ، وأربعة بطاريات مدفعية تجر على البغال دون تكتيك - وفوق هذا كله فلا أثر للدبابات أو اللاسلكى أو أسلحة المدفعية المضادة للطائرات ٠٠ ولا مؤسسات التدريب كمدارس المدفعية والهندسة العسكرية ٠

وكان نظام التجنيد الذى يعتنقه هذا الجيش يوفر له ثلاثة آلاف وخمسمائة رجل فقط من بين ١٨٠٠٠٠ مقترح مطلوبين للخدمة كل عام ، بينما يحصل النبهاء والطبقات المتعلمة على الاعفاء من الخدمة العسكرية بدفع عشرون جنيها - مع ناتج مقتضاه أن الجيش لا يحصل الا على أدنى المستويات من الفلاحين ، وبالتبعية فان المستوى التعليمى للصفوف كان منخفضا ونسبة كبيرة من المجندين لا يعرفون القراءة والكتابة ٠

ومع احتفاظ الجيش بالمقترعين لمدة خمسة سنوات سواء كانوا جنودا أو صف ضباط فان الخدمة فى الجيش كانت مملة ومكروهة من أفراد الشعب ، وآية ذلك هو امكانية التخلص منها بالتبديل النقدي ، علاوة على عدم امكانية بناء احتياطى للتوسع ، ومع انخفاض المستوى العقلى للصفوف ، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للمصف ضباط - فان الجيش المصرى كان ينقصه الهيكل الأساسى من القيادات الوسطى (الصف ضباط) نوى التدريب العالى

والخدمة الطويلة اللازمة للقوات المقاتلة الصحيحة (١) -

وفى الأيام الاولى التى تلت وصول البعثة دارت شائعات عديدة عن نيات الحكومة المصرية بشأن مستقبل الجيش المصرى ، فقالت تقارير الصحف ان الحكومة تهدف الى تكوين ثلاثة فرق ، او قوة كلية من ٥٠٠٠٠ ، وفى ١٦ يناير ١٩٣٧ لدى تقديم السفير البريطانى اعضاء البعثة الى مجلس الوصاية سئل أحد اعضاء مجلس الوصاية رئيس البعثة بصفة غير رسمية عن القوة التى يعتقد انها مناسبة لمستقبل الجيش المصرى فأجاب رئيس البعثة ان « الفرقة Division » هى انسب تكوين لهذا الجيش حتى يتوافر الاحتياطى المناسب للتوسع وقت الحرب .

وفى يناير ١٩٣٧ تلقى رئيس البعثة العسكرية كتابا من وزير الحربية المصرى يخطر فيه بأنه قد « تقرر نهائيا أن يعاد تنظيم الجيش المصرى على نفس خطوط الجيش البريطانى ، وأن يسدىء برفع قوته الحالية وتسليحه الى ما يماثله فى « فرقة » بريطانية وملحقاتها من القوات (٢) وطلب وزير الحربية فى خطابه مشورة رئيس البعثة فيما يتعلق بالتفاصيل المطلوبة لاعداد القوة .

وقد اقترح رئيس البعثة العسكرية فى رده على وزير الحربية المصرى فى ٢١ يناير ١٩٣٧ - مع موافقته على القرار المصرى - انشاء مدرسة للمدفعية ومدرسة للمهندسة العسكرية - ومدرسة للأسلحة الصغيرة - ومدرسة للدبابات - واقامة دورة قصيرة لتدريب الضباط على أعمال أركان الحرب ، وايفاد الضباط المصريين الى كلية أركان الحرب فى « كامبرلى Camberly » بانجلترا .

(١) F.O 407/122 quarterly report No. 1 on the Egyptian Army Dated April 26th 1937.

(٢) Op. cit.

وكانت الملحقات التى ترغبها الحكومة المصرية تتكون من الآلى سيارات مدرعة - كتيبة دبابات - بطارية مدفعية ثقيلة - لواء مدفعية مضادة للطائرات ، أما الطيران فقد تقرر كخطوة مبدئية رفع قوته لتكون قادرة على التعاون مع « فرقة » فى الميدان .

وفى نفس الوقت حث رئيس البعثة على طلب كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات - وقدم فى النهاية اول مشروع لتطوير الجيش المصرى (٢) .

ولقد كان المشروع فى حد ذاته حدثا تاريخيا بالنسبة لمصر لعدة اعتبارات - منها انه قد وضع وفقا لفلسفة دفاعية كانت تفتقدها مصر فى شان جيشها قبل ذلك التاريخ - وقد صدر « الماجو جنرال مارشال كورنو ول » واضح المشروع فى فلسفته هذه عن اتجاهات رئيسية ثلاثة :

(١) ان أى خطة للدفاع عن مصر يجب أن تكون مؤسسة على مبدأ التعاون الوثيق بين الجيشين المصرى والبريطانى فى الشرق الاوسط .

(ب) أنه لا بد تبعا لما سبق من التنسيق بين السلطات العسكرية المصرية والبريطانية للوصول الى خطط عمليات مشتركة للدفاع عن البلاد .

(ج) ان الاحتمالات السياسية المحيطة بمصر وقت الحرب - ستقرض عليها أن تكون مجهزة بقوات صالحة للعمل على ثلاثة محاور هى الصحراء الغربية - شبه جزيرة سيناء - مصر العليا .

ففى شأن مصر العليا كان « كورنو ول » يرى ان احتمالات العدوان فيها بعيد - وانه اذا حدث فلن يتمثل سوى غارات جوية على قناطر النيل ، واحتمالات تسلل طوابير مدرعة صغيرة جنوبى الحزام الرملى العسير العبور جنوب « سيوة » مع عدم تجاهل امكانية العمل فى المحاور الثلاثة فى وقت واحد علاوة على احتياجات الأمن الداخلى .

وفى شأن المنطقة الثانية فقد رأى « كورنول » أن وجود القوات البريطانية فى « فلسطين » لا يدع مجالا لأكثر من غارات محدودة من اتجاه سيناء - وان الحاجة بناء على ذلك لا تدعو لأكثر من طابور متحرك صغير يساند دوريات الجمال والسيارات التابعة لمصلحة الحدود هناك .

وانتهى رئيس البعثة العسكرية البريطانية الى أن المشكلة الدفاعية

الأساسية لمصر وفقا لما سبق - تكمن فى الدفاع من جهة الغرب أى المحور الأول (الصحراء الغربية) •

وبناء على هذه السياسة من جانب كورنول فقد تضمن المشروع الجديد لتطوير الجيش المصرى ادخال الآليات الفرسان والوية الميدان الميكانيكية وفرق المهندسين والاشارة المتحركة والوية المشاة المسلحة بالمدافع الرشاشة ومدافع الماكينة والهاون - والخدمة الطبية الحديثة •

كما حوى المشروع من بين ما حوى استخدام العربات المدرعة والدبابات لأول مرة - ويسجل هذا تاريخ استخدام المدرعات فى الجيش المصرى - فضلا عن ادخال المدفعية المضادة للطائرات والأنوار الكاشفة والمدفعية المضادة للدبابات ومدفعية الميدان الحديثة ومدافع الهاون مما لم يكن يحتوى الجيش على شىء منه من قبل •

غير أن العلنة المميزة للمشروع فى الواقع - كانت حقيقة أن الجيش المصرى وفقا للمشروع كان سيتحول من جيش يسير على الأقدام وتجبر معداته الحيوانات - الى جيش محمول على عربات ولوارى وجارات وعربات مدرعة ودبابات - وفى كلمات أخرى فان التجهيز المقترح كان يتفق والسياسة الدفاعية التى أسس عليها المشروع وهى احتمالات « حرب الصحراء » فى الصحراء الغربية - وكانت التكاليف المالية للمشروع مليونان وستة وثلاثون ألفا ومائتان وواحد من الجنيهات ٢٠٣٦٢٠١ أما القوة البشرية اللازمة له فكانت أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وستون رجلا ١٤٢٦٦ •

وقد استلزمت هذه التقديرات الحربية للسياسة الدفاعية الجديدة - اتخاذ اجراءات معينة فى شأن اعادة توزيع قوات الجيش فى ذلك الوقت توزيعا يتفق والاستراتيجية الدفاعية الجديدة التى كانت تركز الجهد الحربى فى منطقة الصحراء الغربية - وقد رأى رئيس البعثة العسكرية فى التوزيع الجديد للجيش المصرى أن « مرسى مطروح » هى المكان النموذجى لقوة ضاربة متحركة تستطيع تهديد أجنحة أى قوة غازية من الغرب - مستغلا الظروف الجغرافية للمنطقة فى صالح الخطة الدفاعية - فالحدود البرية الغربية مفصولة عن الدلتا بخمسمائة كيلو متر من الصحراء الجرداء ، كما أن الجناح الصحراوى مسحتل العبور عمليا لأى قوات أرضية فيما عدا

المنطقة بين « السلموم » و « واحة سيوة » (٣٠٠ كيلو متر) فكان أن خص مرسي مطروح لواء ميكانيكى يضم عناصر من الفرسان الميكانيكية (أى قوات تركيب عريات مدرعة) والدبابات الخفيفة ومدافع الماكينة ومدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات والأتوار الكاشفة .

وتولى حماية الاسكندرية لواء مشاة من ثلاثة أورط بنادق ولواء مدفعية ميدان ولواء مدفعية مضادة للطائرات الى جانب عناصر من المهندسين والامداد والذخيرة والتسهيلات والاسعاف الميدانى والقوات الجوية القاذفة والمقاتلة .

وخص عاصمة البلاد وحدات اساسها عنصر المشاة مدعمة بمدافع الماكينة ومدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات والمهندسين والاشارة والاسعاف والمهمات والقوت الجوية .

اما المنطقة الجنوبية من البلاد (أسيوط - أسوان) فقد تولى حمايتها عناصر من المشاة تعززها مدفعية الميدان ومدافع الماكينة وبعض العناصر المعاونة .

ويلاحظ فى التوزيع أن منطقة الصحراء الغربية قد حظيت بالقسوة الميكانيكية المتحركة الملائمة لظروف الحرب الصحراوية وتعادت باقى مناطق القطر فى انصببتها من المشاة ومدفعية الميدان ، فخص كل منها لواء من كل نوع - وروعى احتمالات تعرض القاهرة والاسكندرية للغارات الجوية فخص كل منهما لواء مدفعية مضادة للطائرات - فى حين اختصت اسيوط ببطارية فقط من هذا النوع لتضاول احتمالات تعرض هذه المنطقة للهجوم الجوى - وتميزت العاصمة عن الاسكندرية والمنطقة الجنوبية بتعزيزها بكتيبة مدافع ماكينة .

ويلاحظ أن المجموع الكلى للقوات فى مشروع التطوير اختلف عن مثيله فى جدول توزيع القوات - فبينما كان التعداد الكلى فى مشروع التطوير اربعة عشر الفا ومائتان وستة وستون رجلا - اذا به فى جدول التوزيع تسعة عشر الفا وتسعمائة وسبعة وأربعون رجلا بفارق خمسة آلاف وستمائة وواحد وثمانون رجلا .

ويبدو أن اختلاف التقديرات العديدة - راجع الى أن مشروع التطوير قد قدم على عجل ودون أن تتاح للبعثة العسكرية المدة الكافية للدراسة والبحث - إذ أن تاريخ تقديم المشروع للحكومة المصرية كان ٢١ يناير سنة ١٩٣٧ أى بعد وصول البعثة بثمانية أيام فقط .

وقد رافق أول مشروع لتطوير الجيش المصرى عدة توصيات من جانب رئيس البعثة العسكرية البريطانية - كاستبعاد الحيوانات كوسائل جر فى الجيش - وميكنة كل وسائل النقل فى الوحدات وتوحيد أنواع هذه الوسائط ضمنا للاقتصاد - كما أعاد التأكيد على ضرورة إعادة النظر فى قانون التجنيد الذى كان معمولا به فى ذلك الوقت وإدخال إصلاحات به تضمن تقليل نسبة الجهل فيه ، كرفع قيمة بدل الاعفاء من ٢٠ الى ٥٠ جنيه ، أو تقصير مدة الخدمة من ٥ الى ٣ سنوات للطبقات الأعلى تعليما فى حالة إبقاء بدل الاعفاء ، وتقصير مدة الخدمة بصفة عامة ٣ سنوات بهدف تحفيز الخدمة العسكرية لدى المواطنين وتوفير احتياطي مناسب من الرجال المدربين فى زمن الحرب (٤) .

ويستفاد من تقرير لرئيس البعثة العسكرية البريطانية بعد عام من تقديم هذا المشروع - عن التقدم الذى حدث فى الجيش المصرى أن البعثة فى مواجهة مهمة تحديث الدور الاستراتيجى والدستور التكنيكى للجيش ، الى جانب إعادة تنظيمه على أسس حديثة وتحويله الى نظام ميكانيكى - قد بدأت يرفع مستوى التدريب التكنيكى والفنى للرجال - فأرسل عدد من الضباط المصريين لأول مرة للدراسة بكلية أركان الحرب « بكامبرى » Camberly ، كما أرسل ضباط آخرون الى إنجلترا لتلقى دورات تعليمية حربية ، وأنشأت مدرسة أركان الحرب المصرية ، ومدرسة المدفعية ، ومدرسة الهندسة العسكرية ومدرسة الصيانة .

ولقد صادف عملية إعادة التطوير هذه ومن بينها استيراد الاسلحة الحديثة عملية إعادة تسليح الجيش البريطانى فى ذلك الوقت - الأمر الذى

ترتب عليه تأخير فى امداد الجيش المصرى بالأسلحة - مما حدا بالبعثة العسكرية البريطانية أن تطلب اعارة الجيش البريطانى لبعض الاسلحة للجيش المصرى وتأجيرها فى بعض الاحوال ، حتى تصل الاسلحة الجديدة . وفى شأن الحنالات التى لم تكن المصانع البريطانية مستعدة لتوريد أسلحة حديثة فيها ، فقد تعاقدت البعثة العسكرية البريطانية لحساب الجيش المصرى على أسلحة من مصادر غير بريطانية .

ولقد كشف تقرير رئيس البعثة عن قصور الامكانيات البشرية والثقافية عن ملاحقة موجة التطوير الحديثة فى الجيش - فمن ناحية ترتب على هذا التوسع ، احتياج شديد للمضباط المدربين - مما أدى الى سحب بعض ضباط كتائب المشاة ليعملوا فى الكتائب الجديدة بناتج مؤداه انخفاض مرتبات كتائب المشاة من الضباط الى ما بين ١٥ - ٢٠ ضابطا بينما كان ينبغي أن يكون هذا المرتب ٣٥ ضابطا فى كل كتيبة ، ومن ناحية أخرى اضطرت الحكومة المصرية كمحاولة لرفع المستوى الثقافى بالجيش ليواكب حركة التحديث الى ادخال نظام الحاق الضباط مباشرة من الجامعة والمدارس العليا فى أسلحة المدفعية والمهندسين والافرع الفنية الاخرى فى الجيش - كما اضطرت الحكومة أيضا لتخفيض مدة الدراسة بالكلية الحربية الى ١٢ شهرا فقط بدلا من عامين أو أكثر بهدف تخريج الاعداد المطلوبة للجيش نتيجة لزيادة عدده ، كما رفع معدل الالتحاق من ١٥٠ الى أكثر من ٢٠٠ طالب مما أدى الى احتواء الجيش على عناصر ذات تكوين اجتماعى وثقافى مغاير لذلك التكوين الذى كان عليه الجيش من قبل - الأمر الذى سيتضح أثره فيما بعد .

وقد ختم الجنرال « مارشال كورنول » تقريره بإيضاح الدعائم الرئيسية لخلق جيش كفو - فحصرها فى :

(١) أسلحة ومعدات ووسائل نقل .

(ب) القدرة على استخدام هذه الاشياء الاستخدام الامثل ، والمعرفة الضرورية للمحافظة عليها فى حالة صالحة .

وأشار الى أن أهمية توفر الأسلحة والمعدات لاتقل أهمية عن القدرة والمعرفة أى التدريب - وأن المشكلة فى الحالة الاولى هى مجرد أمر توافر

الأموال والوقت - أما الحالة الثانية فإن المشكلة فيها تتضح فى لزوم التعليم الفنى والقدرة على الاستيعاب - .

ولقد كان « كورنول » متشائما من امكانية تحقيق مستوى مناسب للكفاءة فى الجيش المصرى - فقد نعى على الحكومة المصرية تقاعسها عن اتخاذ عمل حاسم كاف لضمان توازى التدريب مع وصول المعدات (٥) .

كما اتهم بلاده بالمسؤولية عن حقيقة عدم حدوث تقدم فى تدريب الجيش المصرى نتيجة للعجز المستمر فى صناعة السلاح البريطانية عن امداد الجيش المصرى بالاحتياجات العاجلة اذ قال فى تقريره عن الربع الاخير من سنة ١٩٣٧ « ان حقيقة عدم حدوث تقدم فى تدريب الجيش المصرى فى السنة الاولى للبعثة ليس راجعا فقط الى فشل الشخصية المصرية والعيوب الفطرية فى الجهاز الحرى المصرى الحالى - لكنه راجع ايضا الى العجز المستمر فى صناعة السلاح البريطانية عن امداد الجيش المصرى بالاحتياجات العاجلة » (٦) .

والواقع أن حقائق عديدة تحالفت كى لايرى مشروع التطوير الجديد النور .

فاذا ما ناقشنا مسئولية البعثة العسكرية - نجد انها بدأت من البداية بربط اصلاح الجيش ورفع مستوى كفاءته بزيادة عدد أعضاء البعثة العسكرية زيادة كبيرة ، واحالة جميع ضباط الجيش المصرى من رتبة اللواء الى التقاعد - وهما مطلبان يعس أولهما حساسية خاصة لدى مصر التى تخلصت ولما تكد من الاشراف البريطانى على الجيش - اما الثانى فقد كان فيه - من وجهة نظرى مبالغة كبيرة .

وفوق هذا فقد طالب رئيس البعثة باعادة تنظيم هيئة أركان حرب المصرية وهيئة انجوتانت جنرال المختصة بإدارة الجيش ، وكوارتر

W.O 32/4167 - progress report or rearmament and (٥)
reorganization of Egyptian Army since January, 1937 Cairo 16th
March, 1938.

F.O 407/273 No. 74 sir Miles lanpson to viscount (٦)
Halifax-Cairo March 7th, 1938.

ماسر جنرال المختصة بامداد الجيش وهاجم فساد هيئة أركان الحرب المصرية واتهمها بالمركزية الزائدة وتداخل المهام مما أثقل عاتق رئيسها بالمشاكل الادارية للجيش - وتدخل أعمال وكيل الوزارة المسئول عن التمويل والمسائل المدنية فى العمل الادارى لهيئة أركان الحرب ومسائل ترقية الضباط - واصطدم بوكيل وزارة الحربية « ابراهيم باشا خيرى » فى ذلك الوقت لمجرد مناقشة الاخير له فى مسائل التدريب وطالب بدمج مصلحة الحدود بقواتها من الهجانة ودوريات السيارات فى تنظيم الجيش المصرى - كذلك دمج مصلحة خفر السواحل فى مصلحة الحدود مع نمجها فى الآلاى المتحرك الذى كان يجرى انشائه فى ذلك الوقت (٧) .

وربما كان رئيس البعثة محقا فى اصلاحاته هذه - لكن اعاده تقديره التكاليف الاجمالية بمشروع التطوير بستة ملايين جنيه - فى مرحلة لاحقة وضع الحكومة المصرية فى موقف حرج للغاية - فقد تعذر على وزارة الحربية تقديم تقديرات تفصيلية لما يلزم من المبالغ للمشروع لاحتياج الامر الى احضار ضباط بريطانيين من الخارج كمتخصصين فى الفروع المختلفة للخدمة العسكرية كخبراء فنيين - وضرورة اجراء اختبارات تمهيدية لتقرير اصلح أطرزة للسيارات والمعدات الحربية المناسبة للجيش ، كما لم يكن فى الاستطاعة وضع تقدير تفصيلى عن المبانى والورش والجراجات قبل تقرير الاماكن التى ستقام عليها .

وينبثق عن ذلك مسئولية السلطات المصرية فقد تناقضت طلبات وزارة الحربية مع تلك الجهات المالية - فبينما اقترحت وزارة الحربية فتح اعتماد مالى قدره مليونان ونصف من الجنيهات فى السنة المالية ١٩٣٧/١٩٣٨ زيادة على الاعتماد المدرج فى مشروع الميزانية وقدره ٢٥٠.٠٠٠ جنيه نلبدا فى تنفيذ المشروع - اعترضت اللجنة المالية على ذلك المطلب بحجة

F.O 407/273 No. 74 sir Miles lampson to viscount (٧)

Halifax-Cairo March 7th, 1938.

W.O 32/4167 from Major-General Marshal cornwall to his excellency the inspector - General, Egyptian Army 19th January, 1938 - subject "Reorganization of Egyptian Army".

أنه لا يصح اعتماد المبلغ المطلوب لعدم استكمال التقديرات ورأت قصر الاعتماد المالى على الأعمال التى كانت تقديراتها مستكملة - على أن تؤجل الأعمال الأخرى حتى تضع وزارة الحربية برنامجا نهائيا وتقديرا تفصيليا لتكائيفها - وكانت النتيجة أن ما اعتمد لتعزيز الجيش فى سنة ١٩٢٨ لم يتجاوز ٧٥٠٠٠٠ جنيه ثلاثة أرباع مليون جنيه بالإضافة الى ٢٥٠٠٠ ر. ٢٥٠٠ جنيه الذى كان معتمدا فى ميزانية تلك السنة ليصبح ما تقرر لمشروع الدفاع الوطنى الأول هو ١٠٠٠ ر. ١٠٠٠ جنيه خصصت لشراء طائرات وبنادق وذخيرة ووقود ودفع مرتبات البعثة العسكرية البريطانية وبعثات الضابط المصريين فى انجلترا - والزيادة العددية لقوات الجيش وتكاليف الأغذية والكساوى ومهمات القوات وما الى ذلك (٨) .

وكان من ناتج ما سبق أن سار الدعم البشرى فى تيار لم يواكبه فيه الدعم بالامدادات - فبينما تزايدت أعداد القوات وفقا للسياسة المرسومة فى المشروع - تأخر وصول الامدادات الكافية لانشاء الوحدات نتيجة لقصور الاعتمادات المالية اللازمة وفقا للشرح المبين فى السطور السابقة .

ويستفاد من المقارنة الاحصائية لقوة الجيش المصرى فى نهاية سنة ١٩٢٧ وبداية سنة ١٩٢٨ بقوته قبل المعاهدة أن القوة البشرية مع بداية سنة ١٩٢٨ دون حساب المنشآت الجديدة كانت ٧٧٥ ضابطا ، ١٥٤٢١ صف ضابط وعسكرى يقابلها ٢٩٨ ضابطا و ١١٩٩١ صف ضابط وعسكرى وكانت المنشآت بزيادة قدرها ٢٧٧ ضابط و ٤٢٣٠ صف ضابط وعسكرى وكانت المنشآت الجديدة تؤدى الى وصول القوة البشرية الى ٩٨٢ ضابط و ٢٠٧٢٣ صف ضابط وعسكرى ذلك أن الاورط الجديدة للدبابات وبطاريات المدفعية المختلفة والاسلحة الجديدة كالأشارة والصيانة والآليات السوارى الميكانيكية وأورطها وأورط مدافع الماكينة والمدارس التعليمية كمدارس ضباط الصفوف والصناعات الميكانيكية الحربية والوقاية الصحية وأركان الحرب والمدفعية والمهندسين والطيران واقسام الطبوغرافيه - وإدارات الاحتياطى والمخابرات الخ -

(٨) رئاسة مجلس الوزراء - قسم المحفوظات - دوسيه ١٦٥ - ٨٦/٣ - جزء اول « وزارة المالية - اللجنة المالية رقم ٥٠١/١ - حربية ميزانية ٤٥ - ٢/٢٧ (٣) - مذكرة مكرم عبيد فى ٧ مارس ١٩٢٧ .

وكلها منشآت جديدة لم يكن الجيش المصرى يعرف عنها شيء من قبل -
 أقول أن هذه المنشآت الجديدة استلزمت ملئها بقوى بشرية من الضباط
 والصف ضباط والجنود بلغت تقديريا ٢٠٧ ضابطا و ٥٢١٢ صف ضابط
 وعسكرى - أى أن القوة البشرية للجيش المصرى بما فى ذلك المنشآت
 الجديدة زادت عما قبل سنة ١٩٢٦ - ٥٨٤ ضابطا و ٨٧٤٢ صف ضابط
 وعسكرى (٩) .

ويقابل هذا التزايد الهائل فى القوة البشرية لآ المنشآت الجديدة
 ودعم الجيش تراجع رهيب فى موقف الامداد بالاسلحة - فالمقارنة الاحصائية
 بين المعدات المطلوبة مع بناء المشروع والكميات التى وصلت الى الجيش
 حتى يناير ١٩٢٨ تثبت الفارق الهائل بين التقدم فى الامداد بالرجال
 والقصور فى الامداد بالمعدات (١٠) - فأغلب العناصر التى تشكل التطوير
 الأساسى للجيش لم تكن قد وصلت بعد كالمدفعية المضادة للطائرات ومدافع
 الميدان الثقيلة والاسلحة المضادة للدبابات وبنادق المشاة ومسدسات الضباط
 والقنايل اليدوية - ومما يلفت النظر فى الاحصائية أن الدبابات والعربات
 المدرعة اللتين تشكلان التغيير الحقيقى فى الجيش المصرى وتحولاته الى
 جيش ميكانيكى بدلا من جيش تجره الدواب لم يكن قد وصل فى الاولى-منها
 سوى ستة دبابات فقط معارين من الجيش البريطانى كذلك لم يصل فى الثانية
 سوى ستة عربات مدرعة أيضا - وأما حمالات مدافع الماكينة التى كان
 المفترض فيها أنها ستغير من دور كتائب المشاة فتحولها الى كتائب متحركة
 خفيفة الحركة غزيرة النيران فلم يكن قد وصل منها شيء للجيش فى سنة
 ١٩٢٨ .

وقد تبين ان القصور فى توريد الأسلحة وإعادة التنظيم قد شمل أسلحة
 الفرسان - والمدفعية - والمشاة ، فقد تعذر توريد الدبابات والمدافع الرشاشة
 والبنادق المضادة للدبابات والمدافع ٢ رطل المضادة للدبابات ، وذلك بالنسبة
 للفرسان .

(٩) دار الوثائق القومية - « محفظة ادارة سيادية ١٩٢٧ - ١٩٤٤ »

ملف « قوات الجيش المصرى » .

(١٠) المرجع السابق .

(م ٥ - الوجود البريطانى)

اما المدفعية فقد كان حظها سيئاً للغاية - فقد زودت بمدافع قديمة مستعملة ومستعارة من الجيش البريطاني فضلاً عن ان التزويد الحقيقى لتحويل هذا السلاح الخطير الى سلاح مقاتل كان بطيئاً للغاية وغير جدى . ولم يحدث ان توازى تسليح المشاة وفقاً لمشروع التطوير الجديد مع الواقع ابداً - فقد كانت اورط (كتائب) هذا السلاح محرومة من الأسلحة الرئيسية كالبنادق ومدافع الماكينة الخفيفة (برن) ، والهاون وبنادق مقاومة الدبابات الى جانب وسائل النقل . .

ويقول تقرير أعد فى منتصف ١٩٢٨ عن حالة الجيش بعد مضى عام ونصف على وضعه تحت الاشراف البريطانى « وعلى ذلك فالتسليح ناقص نقصاً عظيماً فى كل الوحدات ، ويلاحظ انه ما من وحدة من الواحدت تعد صالحة للحرب فى الوقت الحاضر ، وهناك نقطة جديرة بالملاحظة وهى انه كثير من الاحوال تتعاقد وزارة الحربية المصرية على الأسلحة مشترطة توريدها اليها ووصولها فى تاريخ معين غالباً فى نهاية ١٩٢٧ او فى بحر سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ فيجىء الرد بعد ذلك من وزارة الحربية البريطانية بانها لايمكنها ان تسلمنا الا قدراً معيناً فى تاريخ بعد الذى اشترط فى التعاقد » (١١) .

ويستفاد مما فات ان المعاهدة المصرية البريطانية قد فشلت فى اول اختبار لها فيما يتعلق بالجيش المصرى الذى ضع تحت الاشراف البريطانى الجديد - كما ان مشروع التطوير الجديد لم يتعد ان يكون مشروعاً على الورق باستثناء بعض الوحدات التى اعطيت مسمياتها وسلحت بما تيسر فى السلاح الذى كان قد وصل البعض منه .

(ب) مشروع السنوات الخمس :

مع خطوات تعزيز الجيش المصرى السابقة الغير مستندة لمشروع يقصد به الوصول الى هدف معين - كان لابد من تقرير حجم وتكوين الجيش المصرى من خلال خطط التوسع فيه واعادة تنظيمه وفقاً للمباعدة الحربية

(١١) المتحف الحربى - المكتبة ١٦٢٦ « دراسة مقارنة بين حالة الجيش قبل بدء اعادة تنظيمه وحالته الحاضرة لفاية ١٩٢٨/٥/٢١ - صاغ نائب مساعد اجناتانت جنرال قسم اول ١٩٢٨/٦/٢٣ ، » .

فى ذلك الوقت - فقد كانت سنة ١٩٣٨ توشك على الانتهاء ولم تكن هناك بعد خطة متكاملة لتحقيق هدف ما بشأن الجيش .

ولقد كانت هناك عدة عوامل تؤثر على السياسة الدفاعية لمصر فى ذلك الوقت اجملها فيما يلى :

لم تكن لمصر أى نيات عدوانية تجاه دولة ما ، كما لم تكن لديها أى رغبات فى التوسع ، وكان اهتمامها الوحيد هو أن تكون فى حالة تستطيع معها أن تدافع عن استقلالها وتكامل اراضيها .

(١) لقد اظهر التدهور السريع والمتزايد فى الموقف السياسى العام فى العالم انه لا يمكن الاعتماد على نظام الامن الجماعى collective security الذى اقيمت عصبة الأمم لتوفره .

لهذا فقد كان لزاما على مصر أن تعتمد على نفسها لضمان أمنها الحربى والسياسى . وكان هذا يستلزم بالضرورة - وفقا لفكر المسئولين فى ذلك الوقت - خلق جيش كفؤ وصيانة التحالف الانجلو - مصرى .

(ب) ولقد كان نظام التوازن الاوروبى قد انتهى الى :

١ - زيادة التسلح فى كل من المانيا وايطاليا ، وانفاق كليهما نسبيا كبيرة من ميزانيتهما فى المواد الحربية ، ومحاولة الاعتماد على نفسيهما اقتصاديا - بهدف انتاج كل احتياجاتهما فى وقت الحرب وتدريب كل الطاقة البشرية فيهما على الحرب - مع توجيه كل مشروعاتهما نحو التوسع الاقليمى .

٢ - لم يكن هناك تهديد مباشر من جانب المانيا نحو مصر ، حيث كانت رغبتها فى التوسع شرقا نحو تشيكسلوفاكيا واورانيا ، ولم يكن لها فى ذلك الوقت أى اهتمامات فى البحر المتوسط سوى احتمالات اعتماد ايطاليا عليها بهدف الحصول على مساعدة ايطاليا فى أماكن أخرى . وكان من مصلحة المانيا لدرجة كبيرة أن يثبت العمل الايطالى قوات بريطانية وفرنسية كبيرة فى البحر المتوسط ، حيث أن هذا يعطى لالمانيا الحرية فى تنفيذ خططها فى أوروبا الوسطى .

٢ - كانت إيطاليا تعتبر أكبر خطو يهدد الاستقلال المصرى ، فالمسنيور موسولينى ، الذى فعل الكثير لحياء مجد الامبراطورية الرومانية ، وصاحب مشروعات اعادة الحصول على الممتلكات الافريقية ، بما فى ذلك مصر التى شكلت مرة جزءا من الامبراطورية الرومانية - كان يحاول تغطية الموقف الاقتصادى المتدهور فى بلاده بانتصاراته فى الخارج ، وقد اوضحت عملية غزو اثيوبيا قيمة المعاهدات فى نظر إيطاليا - وكانت وجهة النظر المصرية فى ذلك الوقت انه من الوجهة الحربية ، وايا تكون نتائج البحوث الانجلو - ايطالية التى كانت تحدث فى ذلك الوقت فان السياسة الحربية المصرية لم تكن تقبل كامر نهائى اى ضمان تعطيه إيطاليا بخصوص احترام الاستقلال المصرى ، فاحتفاظها بأثيوبيا ومواقعها الافريقية تعتمد على الاستخدام الغير مقيد لقناة السويس وأمن مواصلاتها فى البحر المتوسط ، وهذا يدعوها الى الاستثمار فى سياسة فرض سيطرتها فى المتوسط واخراج قناة السويس من السيطرة البريطانية والمصرية .

٤ - وكانت مصر ترى ان البريطانيون فى موقف بالغ الصعوبة والتعقيد فهم مهددون من قبل المانيا التى تطالب باعادة مستعمراتها السابقة . ومن قبل إيطاليا التى ترسم سياستها لفرض سيطرتها على المتوسط ، ومن قبل اليابان التى تشتت مصالح بريطانيا الاقتصادية فى الصين ، وأنه فى حالة قيام حرب بين بريطانيا وإيطاليا فان مصر ستكون ضالعة فيها ، ذلك انه مع استبعاد الالتزامات المصرية المترتبة على المعاهدة الانجلو - مصرية فان الهجوم الايطالى على مصر كان مؤكدا لان ذلك يهدد المصالح البريطانية .

٥ - وقدرت السياسة الدفاعية المصرية فى ذلك الوقت نتائج الحرب الاهلية فى اسبانيا ، واحتمالات فوز القوميين نظرا للمساعدة الايطالية والالمانية ، واحتمالات أن يكون ثمن ذلك هو تسهيلات تقدمها اسبانيا لفرواصات الالمانية والايطالية والطائرات فى الاقاليم الاسبانية ، وما قد يؤدى اليه ذلك من اغلاق غربى المتوسط فى وجه الملاحة البريطانية . وتتضح خطورة موقف مصر فى ذلك الوقت من امكانية غلق طريق البحر الاحمر من الهند فى وجه الملاحة البريطانية بواسطة الطائرات الايطالية فى

« مصروع » و « عصب » فى اريتريا ، وما يؤدى اليه ذلك من عزل مصر فى حالة الحرب .

وخلص مخططو السياسة الدفاعية المصرية الى الاحتمالات التالية :

- ١ - احتمال قيام حرب اوروبية على نطاق واسع .
- ٢ - لا يمكن لمصر تفادى اقحامها فى مثل هذه الحرب .
- ٣ - على مصر أن تقاوم الهجوم الايطالى .
- ٤ - مصر فى خطر العزل عن المساعدات البريطانية .
- ٥ - وبالتالي فان على مصر أن تخلق جيشا قويا تسمح به الامكانيات المالية لها ، يستطيع أن يقاوم الهجوم الايطالى سواء من البر أو البحر أو الجو .

وقد حددت هيئة أركان حرب الجيش المصرى الاشكال المحتملة للهجوم الايطالى على مصر فى :

- (١) هجوم جوى على المراكز الهامة السكانية ، قناطر النيل ، محطات القوى ، خزانات الزيت ... الخ .
- (ب) غزو قاعدته « قوريناينة cyrenaica » للاستيلاء على القاهرة أو الاسكندرية أو كليهما .
- (ج) هجوم بحرى بالمدافع غايته قفل الموانى المصرية أو غارات بقوارب ساحلية .
- (د) هجوم محمول بالبحر للنزول على الساحل بالمتوسط للاستيلاء على الاسكندرية ، أو خليج السويس للاستيلاء على القنال ، أو على ساحل البحر الاحمر لخلق نظرة مضللة والاستيلاء على سد أسوان .
- (هـ) اعمال تخريب واخلال بالنظام الداخلى يتم بواسطة الشعب الايطالى فى مصر (١٢) .

كان هذا هو الفكر الحريى للسلطات المصرية فى اكتوبر ١٩٢٨ -
والذى على أساسه تقدم « حسن صبرى » وزير الحربية فى حكومة « محمد
محمود الرابعة (٢٤ يونية ١٩٢٨ - ١٨ أغسطس ١٩٢٩) بمشروعه ذو
السنوات الخمس لاستكمال وسائل الدفاع .

وقد انتهى هذا المشروع الى أن دراسة الموقف العسكرى للقطر المصرى
أكدت أن القوة اللازمة للذود عن استقلال البلاد والدفاع عن سلامة اراضيها
يجب أن تكون كالآتى :

- أولا : فرقة ميكانيكية قوامها ٧٠٠ ضابط و ١٤٥٠٠ صف وعسكرى .
- ثانيا : فرقة مشاة كاملة قوامها ٧٥٠ ضابط و ١٧٠٠٠ صف وعسكرى .
- ثالثا : فرقة الرديف من تسعة أوط وقوة دائمة من ٧٠ ضابط و ٩٠٠
صف وعسكرى .
- رابعا : فرقة مقاومة الطائرات وقوامها ٢٠٠ ضابط و ٧٠٠٠ صف
وعسكرى .
- خامسا : مجموعة دفاع ستاخلى قوامها ٥٠ ضابط و ١٢٠٠ صف
وعسكرى .
- سادسا : سلاح الطيران ويتألف من تسعة أسراب (١ تعاون - ٤ قتال -
٤ قاذفات قنابل) .
- سابعا : مدارس الجيش ووحدات التعليم وقوتها ١٥٧ ضابط و ٣٠٠٠
صف وعسكرى .
- ثامنا : قوة السودان وقوامها ٧٥ ضابط و ١٩٠٠ صف وعسكرى .

بمجموع قدره ٢٢٢٥ ضابط و ٤٥٩٠٠ صف وعسكري غير محسوب
فيه قوة سلاح الطيران - وقوة الرديف الدائمة (١٠٠٠٠ صف وعسكري) .

وقد قدرت التكاليف اللازمة لانشاء هذه القوة شاملة نفقات الانشاء
الاولية ومصاريف الصيانة السنوية عند اتمام البرنامج فى نهاية السنوات
الخمس كالتى :

التكاليف الاولى للتسليح نفقات الصيانة السنوية

١ - الفرقة الميكانيكية	٢٢٨١.٠٠٠ ر	٥٨٢.٢٠٠
٢ - الفرقة المشاة	١٩٢٢.٠٠٠ ر	٤٥٢.٠٠٠
٣ - فرقة الرديف	١٥٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠
٤ - فرقة مقاومة الطائرات	٢٨٣٩.٠٠٠ ر	٤٧٩.٦٠٠
٥ - مجموعة الدفاع الساحلى	١٠٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
٦ - سلاح الطيران	٨.٠٠٠.٠٠٠ ر	١٧٥٠.٠٠٠ ر
٧ - مدارس الجيش ووحدات		
التعليم	٢٠٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠
٨ - قوة السودان	١٧١.٠٠٠	٣٦.٢٠٠
	<u>١٦.٥٦٤.٠٠٠ ر</u>	<u>٣.٥٣٢.٠٠٠ ر</u>

وقد اضيف الى الرقم السابق :

التكاليف الاولى للتسليح نفقات الصيانة السنوية

(١) احتياط السلاح والذخيرة والوقود	٤.٠٠٠.٠٠٠ ر
(ب) مشروع نواة الاسطول البحرى	٣.٦٦٢.٠٠٠ ر
(ج) الانشاءات ومرتبآت الجيش	٢٢.٥٠٠.٠٠٠ ر
الجملة الكلية بعد خمس سنوات	٤٦.٨٢٦.٠٠٠ ر

وكان قد اعتمد فى ميزانية عامى ١٩٢٧ - ١٩٢٨ و ١٩٢٨ - ١٩٢٩
لمشروعات الدفاع الوطنى ٥٨٦٢.٥٠٢ ر جنيها - فكان لزاما أن يغطى الباقي
وقدره ٤٠.٨٥٧.٤٩٨ ر جنيه .

وقد كانت الحكمة من تقدير خمس سنوات لتنفيذ المشروع هي طاقة الخزانة المصرية ، وضرورة المحافظة على المستوى العالى لخريجي الكلية الحربية وما يتبع ذلك من ضرورة انتظار خمس سنوات لامكان الحصول على العدد الكافى لتكملة المقرر من الضباط وقدره ٢٢٣٥ ضابطا .

وقد ترتب على ذلك أنه أصبح لزاما على الخزانة المصرية أن تخصص متوسطا سنويا قدره ٨٠٠٠ر ١٧٠٠٠ جنيه اعتبارا من اول مايو ١٩٣٩ ولدة خمس سنوات يصبح بعدها الميزانية الثابتة لوزارة الحربية ٧٣٨٨٠٠٠ر جنيه .

وبيين من مشروع السنوات الخمس هذا الذى كان يفترض أن يكون الجيش عليه فى سنة ١٩٤٤ - أن الخطة تضمنت انشاء فرقة مدرعة مؤلفة من ثلاثة ألوية مدرعة مجهزة بالدبابات الخفيفة والسيارات الخفيفة - وثلاثة ألوية مدافع ماكينة تشتمل الايات سيارات خفيفة وأورط مدافع الماكينة اللازمة الى جانب المدفعية والاشارة وخدمة الجيش اللازمة للفرقة المدرعة .

وتضمنت الخطة أيضا انشاء فرقة مشاة مؤلفة من ثلاثة ألوية من المشاة والمدفعية والاشارة والمهمات اللازمة لها - وشملت الخطة اقامة فرقة احتياطية من المشاة من ثلاثة ألوية - وفرقة مضادة للطائرات من أربعة ألويات مضادة للطائرات والاي خفيف وكتيبتى أنوار كاشفة - ومجموعة دفاع ساحلى من سبعة بطاريات .

وكان الجديد فى المشروع هذه المرة ، انشاء نواة للبحرية المصرية تشتمل على بواخر الحراسة وكاسحاب اللغام وقوارب الطوربيد (١٢) - كما روعى تعزيز سلاح الطيران بتسعة أسراب تعاون وقاذفات وقتال بميزانية قدر لها ثمانية ملايين من الجنيهات .

ويعد المشروع بالمقارنة بالمشروع السابق - شيئا ضخما للغاية - اذا ما لاحظنا ان الذى كان مقدرا للمشروع الاول هو ٢٠٣٦٢٠١ جنيه زيدت بعد

(١٢) دار الوثائق القومية = محافظة ادارة سيادية - دوسيه خاص - مسائل مطلوب عرضها على مجلس الدفاع الاعلى بجلسته الاثنين ٢٤ اكتوبر ١٩٣٨ « مذكرة وزير الحربية » « حسن صبرى » فى ١٧ اكتوبر ١٩٣٨ .

ذلك الى ستة ملايين من الجنيهات - بينما كان المقدر للمشروع الجديد ٤٦٨٢٦٠٠٠ جنيه ستة وأربعون مليوناً وثمانمائة وستة وعشرون ألفاً من الجنيهات بمتوسط اتفاق سنوى قدره ٨١٧٠٠٠ ر. ٨ ثمانية ملايين ومائة وسبعون ألفاً من الجنيهات لمدة خمس سنوات .

غير أن هذا المشروع الضخم لم يتيسر له أن يتم الصورة التى أرادها له واضعوه - ويبدو أن ذلك كان راجعاً الى التغييرات الوزارية السريعة التى كانت تحدث بالبلاد - والى التيارات والمعتقدات السياسية التى كان الوزراء يعتقدونها - فقد كان لرئيس الحريية الذى تولى الوزارة بعد « حسن صبرى » فى يناير ١٩٣٩ رأى آخر .

(ج) مشروع السنوات السبع :

فى يناير ١٩٣٩ عكف « حسين سرى » الذى ولى وزارة الدفاع الوطنى بعد « حسن صبرى » على دراسة المشروع الذى قدمه سلفه ، وقد تبين له جوانب التقصير التالية :

أولاً : ان المشروع أعد على أنه كل ما يلزم لتقوية الجيش المصرى وسلاح الطيران ولم يشر فيه الى المستوى النهائى الذى يجب أن يصل اليه ليكونا وحدهما قادرين على الدفاع عن البلاد ، ولا الى المراحل المختلفة التى يتعين اجتيازها للوصول الى هذا المستوى - ورأى « حسين سرى » ان من الضرورى وضع مثل هذه السياسة العامة لتكون نصب أعين المسؤولين عن تنظيم الجيش والطيران من جهة ولكى تعمل الحكومة على تبير المال اللازم لنفقاتها كلما أتمت مرحلة وتعين البدء فى تنفيذ المرحلة التالية .

ثانياً : ان المشروع لم يضع بيانات وبرامج مفصلة لبعض التنظيمات الواردة فيه مثل :

(١) عدد الضباط وضباط الصف اللازمين لهذه القوة وطريقة تخريجهم .

(ب) الثكنات اللازمة لجميع الوحدات وبرنامج انشائها والجهات التى تنشأ بها والمواعيد المحددة لذلك .

(ج) الورش اللازمة لآعمال الجيش والصيانة للأسلحة والمهمات
وسعتها والجهات التى تنشأ بها .

(د) المصانع اللازمة لتزوين الجيش بما يلزمه من الذخيرة والأسلحة
الصغيرة .

(هـ) تنظيم طريقة تخريج الصناع المهرة اللازمين للورش المذكورة
ولسائر المصانع .

ثالثا : أن المشروع قد بنى على أساس التنفيذ فى خمس سنوات - وقد وجد
« حسين سرى » أن عدد الضباط وضباط الصف والصناع المهرة
الموجودين فى الوحدات فى يناير ١٩٣٩ أقل بكثير من العدد المقرر
لها ، وتبين له أن السبب فى ذلك يرجع الى عدم كفاية عدد خريجي
مدارس ومعاهد التعليم الحربية - كما تبين له أن نية سلفة كانت متجهة
الى البدء فى تنفيذ المشروع بعدد من الضباط وضباط الصف أقل من
المقرر للوحدات على أن يزداد هذا العدد تدريجيا حتى يكتمل .

وقد رأى « حسين سرى » أن تنفيذ المشروع بهذه الطريقة من شأنه
أن ينتقص من كفاية الوحدات المنشأة - لذلك فقد قرر إعادة النظر فى تقدير
المدة اللازمة لتنفيذ المشروع على أساس التمشى مع العدد الذى يمكن تخريجه
سنويا من الضباط وغيرهم من الفنيين .

وقد رأت اللجنة التى شكلها « حسين سرى » لهذا الغرض - أن تخضع
مقترحاتها لاعتبارين رئيسيين - أوضحا السياسة الدفاعية التى كانت
تعتنقها البلاد فى عهد حكومة « محمد محمود الرابعة » (٢٤ يونيو ١٩٢٨ -
١٨ أغسطس ١٩٢٩) ومدى قابلية هذه السياسية للتغير بتغير الوزراء الذين
يشغلون منصب الوزير المسئول عن الجيش .

كان هذين الاعتبارين هما :

١ - أنه لا توجد فى الوقت الحاضر وفى الظروف السياسية الدولية
الحالية دولة من الدول مهما بلغت قوة جيوشها ومواردها المالية ، تعتمد على
قوتها وحدها ، بل أن كل دولة تعتمد أيضا على قوة ومعونة حلفائها - ومصر
بطبيعة الحال لا يمكن أن تقوى بمفردها على محاربة أية دولة كبرى ، وعلى
أساس هذا الاعتبار فإن اقتراح اللجنة كان تشكيل القوات اللازمة لمنع

العدو من اجتياح البلاد حتى تصل النجدة من الجيوش الحليفة - ويلاحظ أن هذا الفكر فى إطاره العام لم يذهب بعيدا عن الفكر الذى ورد فى المشروع السابق .

٢ - أن من المستحيل وضع سياسة لتحديد القوات اللازمة للدفاع عن بلد ما بعد فترة ٢٠ سنة على سبيل المثال - على اعتبار أن تحديد تلك القوات يجب أن يخضع لما يحدث فى وسائل الحرب وفى الأسلحة من تغييرات . - كما يجب أن يخضع لما يحدث من تطورات دولية ، وما يستتبعه ذلك من معرفة الدول الحليفة والوقت اللازم لوصول النجدة منها ، والدول المعادية والخطط المختلفة التى ينتظر أن تتبعها فى هجومها .

ولم تخرج خطط لجنة تعديل المشروع فيما انتهت اليه بجديد فيما يتعلق بالقوات اللازمة للدفاع - فيما عدا تعديل قوة الطيران ، التى رأت أن تكون :

- ٥ أسراب مقاتلة بدلا من أربعة أسراب .
- ٢ أسراب تعاون بدلا من سرب واحد .
- ٣ أسراب قاذفات قنابل بدلا من أربعة أسراب .
- ٢ أسراب قاذفات قنابل ونقل .

وبالنظر الى صعوبة الحصول على الضباط والفنيين فقد رأت اللجنة أن تزداد المدة المخصصة لتنفيذ المشروع من خمسة الى سبع سنوات .

وقد رأى « حسين سرى » أن قوات الاحتياطى الواردة فى المشروع وهى تسع كتائب لا تكفى للدفاع عن المرافق العامة للبلاد وللمساعدة على سد النقص الذى قد يحدث فى الجيش العامل وقت الحرب - فقرر زيادتها الى ١٥ كتيبة لتصبح قوتها ٤٥٠ ضابط و ١٢٠٠٠ صف وعسكرى بدلا من ٢٧٠ ضابط و ٧٢٠٠ عسكرى .

وقد تلخص « مشروع حسين سرى » فى تكوين الجيش المصرى من الوحدات التالية :

عدد

- ٣ فرقة ميكانيكية قوتها ٥٠٠٠٠ صف ضابط وعسكرى .

- ٢ فرقة مشاة قوتها ٣٦٠٠٠ صف ضابط وعسكري .
- ٢ فرقة مدفعية مضادة للطائرات قوتها ١٤٠٠٠ صف ضابط وعسكري .
- لتصل قوة الجيش المصرى الى ١٢٠٠٠٠ صف ضابط وعسكري بما فى ذلك قوة الدفاع عن السواحل وقوة السودان والمنارس والمعاهد ومصالح الجيش المختلفة .

اما سلاح الطيران فقد رأى أن يتكون من :

عدد

- ٢ سرب تعاون .
- ١١ سرب مقاتل .
- ١٠ سرب قاذفات قنابل .

يلاحظ أن هذا البرنامج يقتضى زيادة القوات بما يعادل ضعف القوات المقررة فى مشروع « حسن صبرى » - كما أن هذا المشروع قد قدر له واضعوه أن يتحقق خلال مدة ١٨ عاما - رغم أن الخطة كانت لسبع سنوات - وأن التكاليف الانشائية لهذه الزيادة كانت خمسين مليوناً من الجنيهات ، وأن أساس زيادة الجيش الى هذا العدد هو جعله قادراً على مقاومة أى اعتداء خارجى لمدة ثلاثة أشهر حتى تصل النجدة من الدول الحليفة (١٤) ، ولم تتخذ أى خطوة لاعتماد هذا المشروع من السلطات العليا فأصبح كسابقه حبرا على ورق (١٥) .

(د) مشروع تشكيل سنة ١٩٤٠ [C 1940] :

عندما أعلنت الحرب فى ٢ سبتمبر ١٩٣٩ كانت الوحدات الرئيسية فى الجيش المصرى كالتى :

- ٩ كتائب مشاة منظمة فى ثلاثة لواءات .

-
- (١٤) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٦ - محفظة ١٥٢ - دوسيه سرى « سياسة انشاء قوات الدفاع » - وزير الدفاع الوطنى حسين سرى - ١٩٣٩/٢/٤ .
 - (١٥) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٨ - درسيه « تعزيز وتسليح الجيش » - مذكرة وزارة الدفاع الوطنى فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

- ٢ - ككائب مدافع ماكينة .
 - ١ - الاى سيارات فرسان خفيفة .
 - ٢ - الايين مدفعية ميدان .
 - ١ - الاى مدفعية مضادة للطائرات .
- بقوة كلية تبلغ ١٠٠٠ ضابط ، ٢٤٥٠٠ رجل الى جانب ٨٠ ضابط و ١١٠٠ رجل من القوة الجوية المصرية .

ولم يكن قد تم تنفيذ أى من المشروعات السابقة ، باستثناء بعض الوحدات التى وجدت لها موردا ماليا - على أن هذه الوحدات الجديدة كانت تشكل على حساب كفاءة وقوة الوحدات القديمة ، حيث أن تشكيل الوحدات الجديدة لم يكن ليتيسر الا بسحب الاعداد المطلوبة لها من الضباط والرجال من الوحدات المشكلة أصلا ، وكانت مشكلة المعدات والاسلحة الرئيسية والمؤن قد استمرت فى التزايد نتيجة للبطء الشديد من جانب انجلترا(١٦) ، لدرجة أن الجيش المصرى كله كان لا يمتلك من البنادق فى ١٢ أبريل سنة ١٩٢٩ سوى ٢٠٠٠٠ بندقية(١٧) - وقد اعترف وزير الدفاع فى ذلك الوقت بالعجز عن النهوض بالجيش وفقا لبرامج التطوير بسبب النقص فى الضباط والاسلحة ، وانه ازاء الازمات الدولية المتلاحقة لن يتيسر تنفيذ مراحل النهوض بالجيش (التعليم - التموين - الحرب) على الوجه الامثل ، وقرر ان الحاجة ستكون ماسة لتخريج ١٢٠ ضابطا فى سنة ١٩٢٩ دون امتحان ثم التعجيل بتخريج غيرهم كلما دعت الحاجة - واستصوب ان يتم استكمال وسائل الدفاع فى مشروع السنوات السبع فى ثلاثة مراحل يكون عدد الجيش فيها ٥٠٠٠٠ و ٩٠٠٠٠ و ١٣٥٠٠٠ على التوالى بحيث تستطيع البلاد فى آخر المرحلة الاعتماد على قواتها الدفاعية(١٨) .

F.O 371/23366 Annual Report on Egypt 1939 - Egyptian (١٦)
Army and the british military mission.

(١٧) دار الوثائق القومية - محفظة ادارة سيادية - دوسيه خاص
مجلس الدفاع الاعلى - موجز لمسائل جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ .

(١٨) دار الوثائق القومية - المرجع السابق .

وفى ظل هذه الظروف اقترحت البعثة العسكرية البريطانية التعجيل باستكمال بعض وحدات معينة فى الجيش كالدفعية والانوار الكاشفة وبعض الوحدات المعاونة ، ووضعت مشروعا لذلك تصل به قوة الجيش الى حوالى ١٨٥٧ ضابطا و ٤٥١٢٢ صف ضابط وعسكرى وأسست هذا المشروع (C 1940) ، وقد اعتبرت البعثة العسكرية هذا المشروع أحد مراحل « مشروع السنوات السبع » وخطت له لينتج فى أبريل ١٩٤٠ جيشا قوامه ٤٥٠٠٠ رجل الى جانب خمسة أسراب للسلاح الجوى المصرى (٢٠٠٠ من كل الرتب) ، لكن الحرب بدأت ولم يتم استكمال هذه المرحلة .

وفوق هذا ، فقد كانت هناك بعض وحدات متفق عليها بين المصريين والبعثة ، لكن الحرب استلزمت (من وجهة نظر البعثة) اضافة الوحدات الآتية الى المرحلة :

عدد

- ٦ - ستة كتائب بنادق احتياطية .
- ١ - كتيبة مدافع ماكينة احتياطية .
- ١ - غرفة عمليات المدافع المضادة للطائرات .
- ١ - جماعة لازالة قنابل .
- ١ - جماعة تشغيل السكك الحديدية .

ويبدو أن السلطات المصرية تركت للبعثة العسكرية منذ بداية الحرب مهمة تنظيم الجيش وفقا لمصالح بريطانيا الدفاعية فى المنطقة ، اذ يلاحظ أن خطة تنظيم الجيش المصرى التى نحن بصدها من ابتكار البعثة العسكرية البريطانية وحدها - كما أن هذا المسلك يؤيده وجود « على ماهر » فى الوزارة « ١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠ » ، وهو صاحب مبدأ « تجنب مصر ويلات الحرب » - ومحمد صالح حرب وزير الدفاع - وعزيز المصرى رئيس هيئة أركان حرب الجيش - كما يؤكد ذلك ما جاء بتقرير رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى أواخر سنة ١٩٣٩ اذ يقول : « بدت الدوائر الوزارية كما لو كانت منقوعة بروح عالية من الحرس ، فبينما قدمت كل التسهيلات الممكنة المطلوبة وفقا للمعاهدة الانجلو - مصرية ،

وأعلنت الاحكام العرفية ، فان القوات المصرية تركت بعيدا عن الحالة التي كانت عليها قبل ظهور أزمة الحرب ، ولم يضاف حتى الآن قرش واحد الى ميزانية الجيش الغير ملائم والقوة الجوية ، والموقف الحالى باختصار يتلخص فى انه ما لم تمنح اعتمادات اضافية فان البرنامج العادى للتوسع لعام ١٩٢٩/١٩٤٠ لن يتحقق نظرا للنقص فى المال اللازم للحصول على الافراد الاضافيين والعربات - وهذه المواضيع تلقى الآن اهتماما وثيقا بواسطة البعثة وأجريت محادثات عديدة فى هذه المواضيع مع وزير الدفاع الوطنى . ومع هذا ولسوء الحظ فان الوزير السابق للدفاع الوطنى « سرى باشا » الذى أصبح الآن وزيرا للمالية يمارس رقابة مشددة على مصروفات الجيش ، ولاتوجد أى بينة على أن الوزارة ككل تراعى تقنما سريعا فى الجيش المصرى على اعتبار أنه أمر ذو أهمية كبيرة . وتبدو الحكومة قانعة راضية بأن الدفاع عن البلاد قد يوكل بأمان الى بريطانيا العظمى (١٩) .

ويتضح من حالة وتكوين الجيش فى سنة ١٩٤٢ بالمقارنة بما كان مأمولا أن يكون عليه فى أول أبريل سنة ١٩٤٠ تخلف وحدات كثيرة منه عن الوصول الى المستوى المطلوب - فقد كانت الدبابات والسيارات المدرعة فى سلاح الفرسان غير كافية لاستكمال التشكيل المقرر فى المشروع - ولم تصل معدات بطاريات المدفعية الميدانية والمدفعية المضادة للدبابات الى المستوى الذى يؤهلها للقيام بواجباتها - كذلك الامر فى شأن المدفعية المضادة للطائرات والانوار الكاشفة والدفاع الساحلى - وكانت وحدات سلاح المهندسين ينقصها نسب تصل الى ٤٠٪ من معداتها فى بعض الاحوال - كما عانت هذه الوحدات من عجز فى القوة البشرية وتعثر سلاح الإشارة فى تشكيله فكان ينقصه القوى البشرية والاجهزة اللاسلكية العديدة - وفى المشاة كان النقص ظاهرا فى المعدات الاساسية كمدافع البرن والهاون والحملات المدرعة والعربات المخصصة لجلب المؤن والاغذية .

وتوقف تشكيل جماعة النقل الميكانيكى فى سلاح خدمة الجيش للنقص فى العربات والافراد - وكان الامر كذلك بالنسبة لسلاح المهمات .

أما سلاح الصيانة فقد تعطل من وحداته الكثير للنقص في الأفراد - وكان العجز في معدات بعض وحداته يصل إلى ٥٠٪ وعانت قوافل الاسعاف الميكانيكية بالقسم الطبى من نقص فى العربات (٢٠) .

كان هذا هو كل ما أصاب الجيش من تقدم خلال مشروعات أربعة - وفى كلمات أخرى كان هذا هو ما تم تحقيقه من تطوير حتى نهايات سنة ١٩٤٢ وتعتبر كل الزيادة التى أضيفت والتى سميت (C 1940) مجرد متطلبات استلزمته ظروف الحرب ورأت بريطانيا تنفيذها لصالح المجهود الحربي البريطانى .

ومن التوضيح السابق يبدو جليا أن النجاح قد أصاب المسميات فقط ، دون العمل الفعلى ، فالكثير من الوحدات سميت دون أن تكون حقيقة ، وكثير من الوحدات كان ينقصها الكثير من المعدات الأساسية وخاصة بالنسبة للأسلحة الرئيسية كالفرسان والمدفعية والمشاة ، كما كان النقص فى الأفراد ملموسا فى وحدات عديدة .

على أى حال فالمشروع لا يخرج عن كونه تكملة للوحدات المحاربة التى أنشئت حتى سبتمبر ١٩٢٩ مع زيادة الوحدات المضادة للطائرات والاتوار الكاشفة واستكمال الدفاع الساحلى لتغطية الواجبات التى استلزمتها ضرورات الحرب .

(هـ) مشروعات التسليح الحديث :

كانت مشروعات التطوير السابقة - باستثناء مشروع [C 1940] الذى لم يحدد شكلا معينا للجيش - تحدد تنظيم الجيش على أساس « الفرقة الميكانيكية » و « الفرقة المشاة » بتنظيمات كل منهما النمطية والملحقات .

غير أنه بمرضى الوقت ، وبتكشف استحالة تزويد وحدات الجيش بالمعدات والأسلحة وفقا لجدول التنظيم ، لانشغال الجيش البريطانى بتطورات الحرب ولأسباب أخرى سنتناولها فى الفصول التالية - بدأت مشروعات تطوير الجيش المصرى تتخذ صورة متواضعة للغاية كالتالى :

١ - الكتيبة النموذجية :

ظل موقف التطوير في الجيش المصرى وفقا لمشروع [C 1940] حتى نهاية ١٩٤٢ عندما رؤى اعادة النظر فى تنظيم وتسليح الوحدات الموجودة به على ضوء التجارب التى تمخضت عنها الحرب فى شمالى افريقيا ، فبدئى باعادة تنظيم وتسليح الكتيبة الاولى المشاة التى سميت « الكتيبة الاولى بنادق نموذجية » فى اكتوبر ١٩٤٤ (٢١) لتستخدم كنمط تسليح كتائب المشاة على هذه .

وقد نظمت هذه الكتيبة كالاتى :

- سرية رئاسة وتتكون من فصيلة اشارة وفصيلة شئون ادارية :

- سرية معاونة تتكون من :

* فصيلة هاون ٢ بوصة (عدد ٦ هاونات) .

* فصيلة الحملات (من ٤ جماعات بكل جماعة ٣ حملات لويدي او يونيفرسال بمجموع ١٣ حمالة وتسليح كل جماعة ٣ رشاشات برن + ١ هاون ٢ بوصة + قاذف مشاة ضد الدبابات ماركة بيات P.I.A.T) .

(*) الفصيلة المضادة للدبابات (تتكون من ثلاثة جماعات وكل جماعة تتكون من طاقمين بكل منهما مدفعين ٦ رطل بمجموع ستة مدافع ٦ رطل م/د
* فصيلة الاقتحام (تتكون من جماعتى اقتحام وجماعة عمال) .

* ٤ سرايا بنادق (تتكون كل سرية من ثلاثة فصائل وتتكون الفصيلة من طاقم هاون ٢ بوصة وثلاثة جماعات كل منها مزودة بعشرة رشاشات برن) .

- وتتسلح الكتيبة كجملته بالآتى :

= ٦٣ مدفع رشاش برن .

(٢١) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٨
« دوسيه وزارة الحربية - مكتب معالى الوزير - خاص - تعزيز وتسليح الجيش (مذكورة) رئاسة هيئة اركان حرب الجيش عن التسليح ومشروعات التعزيز » .

(م ٦ - الوجود البريطانى)

= ٢٣ قاذف مشاة ضد الدبابات بيات P. I. A. T - ٢٦ هاون
٢ بوصة .

= ٦ هاون ٣ بوصة .

= ٦ مدافع ٦ رطل م/د .

= ٢٥ طبنجة .

= ٥٩٦ بندقية .

= ١٧١ رشاش قصير تومى جن .

= ٢٤ طبنجة اشارة .

= ١٤ حمالات لويد ويونيفرسال .

الى جانب عربات الذخيرة والهاون والمياه والموتوسيكلات

وقوة الكتيبة من الافراد ٣٥ ضابط و ٨٣٠ رتب اخرى (٢٢) .

وقد قدرت تكاليف تسليح هذه الكتيبة وحدها بربع مليون جنيه أدرج
منه فى ميزانية عام ١٩٤٤/٤٣ مبلغ ١١٩,٠٠٠ جنيه واستوردت المعدات
المطلوبة لها وسلحت بها (٢٣) .

(ب) مجموعة اللواء :

واستمرارا فى سياسة التطوير المحدودة السابقة لنفس الأسباب التى
استحدثت من أجلها نظام الكتيبة النموذجية وتمشيا مع تجارب الجيش
البريطانى فى الصحراء الغربية ، ظهر نظام اعادة تنظيم وتسليح مجموعة
لواء كامل للمشاة والقوات الملحقة به .

(٢٢) المتحف الحربى - ملف ٧٦ « فرقة الضباط العظام - الدورة

١٢ سنة ١٩٤٧ - كتيبة البنادق المشاة الحديثة فى الجيش المصرى » .

(٢٣) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٨

« دوسيه وزارة الحربية - مكتب معالى الوزير - خاص - تعزيز وتسليح
الجيش (مذكرة) رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن التسليح ومشروعات
التسليح » .

ولقد كان الهدف من هذه الخطوات المحدودة هو التغلب على عقبات ليس مجالها هذا الفصل تقف في وجه تطوير وتعزيز الجيش بأكمله - لكنها في نفس الوقت لا تعد على الاطلاق نوعا من انواع التطوير والتحديث .

وكان التقدير ان يتم تنفيذ هذا المشروع في مدة قدرها سنتان بتكاليف قدرها مليون ونصف من الجنيهات على النسق الآتى :

- كتيبة البنادق الاولى
- كتيبة البنادق الثانية
- بلاتون دفاع قيادة اللواء
- مجموعة دعم اللواء :
- آلاى سيارات خفيفة
- كتيبة من آلاى سيارات خفيفة
- آلاى سيارات خفيفة
- بطارية الميدان الاولى
- جماعة مهندسى ميدان
- قسم إشارة الفرقة
- كتيبة البنادق الثالثة
- آلاى مضاد للدبابات
- باقى آلاى سيارات خفيفة
- خدمة جيش
- مهمات فليد بارك (الى جانب الموتوسيكلات والعربات والجرارات ٠٠ الخ)

وقد كان مصير هذا المشروع نفس مصير المشروعات السابقة - باستثناء الكتيبة النموذجية - ان لم يتصدق على فتح اعتماد بتكاليف اللواء فى

الميزانية - كما أن بريطانيا لم تورد المهمات المطلوبة له (٢٤) .

وقد سعى رئيس هيئة أركان حرب الجيش خلال عام ١٩٤٥/١٩٤٦ لاستكمال مجموعة اللواء وتسليح أربعة كتائب من المشاة قدرت تكاليف تسليحها بحوالى ٥٨٤,٠٠٠ جنيه لكنها لم تدرج فى الميزانية .

(ج) مشروعات ما بعد الحرب :

وقد تباينت مشروعات تطوير الجيش فى العامين التاليين لانتهاء الحرب بين تطويره على شكل « فرقة مدرعة » و « فيلق من المشاة » مكون من فرقتين مع الاسلحة المساعدة والادارية اللازمة ، وبين محاولات لاستكمال مشروع مجموعة اللواء السابق الحديث عنها واعادة تنظيمه مع تسليح مجموعة لواء آخر وبعض وحدات الفرقة - مما يفهم معه أن السلطات العليا فى البلاد لم تكن فى حالة تستطيع معها أن تقرر على وجه التحديد خطة كاملة تخصص لها اعتمادات مالية خاصة وتوضع لها سياسة زمنية لتنفيذها واخراجها الى حيز الوجود .

فبالنسبة للمشروع الأول الذى تقدمت رئاسة الجيش به فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ اقترح أن يكون تنفيذه على خمس سنوات لكن الاعتمادات المالية لم توفر له .

وبالنسبة لمحاولات استكمال مشروع مجموعة اللواء وتسليح مجموعة اللواء الثانى وبعض وحدات الفرقة ، فقد قدرت التكاليف بـ ٢٢٣٠,٠٠٠ ر. لكن المشروع لم يصدق عليه ماليا وكان كل ما اعتمد لنواحي التسليح فى ذلك العام (١٩٤٧/٤٦) ٢٩١,٠٠٠ جنيه (٢٥) .

(٢٤) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٨ « دوسيه وزارة الحربية - مكتب معالى الوزير - خاص - تعزيز وتسليح الجيش (مذكرة) رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن التسليح ومشروعات التعزيز) .

F.O 371/4314 Half yearly report No. 24 on the Egyptian Army.

(٢٥) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٨ « دوسيه وزارة الحربية - مكتب معالى الوزير - خاص - تعزيز وتسليح الجيش (مذكرة) رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن التسليح ومشروعات التعزيز » .

(د) مشروع الدفاع عن البلاد وتعزيز الجيش والطيران والبحرية :

مع منتصف ١٩٤٥ بدأت اختلافات وجهات النظر فى شأن مستقبل الجيش المصرى تتضح بين السلطات المصرية والسلطات البريطانية (البعثة العسكرية ومن ورائها) - فى مايو ١٩٤٥ أوصت لجنة رؤساء أركان الحرب فى لندن ، البعثة العسكرية البريطانية بفتح المناقشات بشأن الجيش المصرى لما بعد الحرب مع السلطات المصرية - وقد اقترحت البعثة العسكرية البريطانية على رئاسة أركان حرب الجيش المصرى تنظيما للجيش على أساس :

- - لواء حدود
- - لواء ميكانيكى
- - أربعة كتائب أمن داخلى
- - تسعة آليات مضادة للطائرات وأنوار كاشفة
- - ستة أسراب طائرات فى حدود ميزانية قدرها ستة ملايين جنيه

وكان تنفيذ هذا المشروع يعنى خفضا فى قوة الجيش المصرى بمقدار ٢٦٠ ضابط و ٦٠٠٠ رتب أخرى ، وقد رفض وزير الحربية المصرى آنذاك هذا المشروع قائلا « أنه لا يتجاوز قوة بوليسية » وفى نفس الوقت ذكر البريطانيون بالافراج عن مهمات مجموعة اللواء السابق اقتراحه سنة ١٩٤٤/١٩٤٥ كاجراء لحسن النيات (٢٦) .

ويقرر البريطانيون انه منذ ذلك الوقت بدأ الفكر التنظيمى للجيش المصرى يتخذ صورة الخفاء وعدم الجرح به لهم (٢٧) .
وقد بدأ هذا المسلك بالفعل فيما تقدم به « الفريق ابراهيم عطالله » رئيس هيئة أركان حرب الجيش الى وزير الحربية فى أبريل سنة ١٩٤٧

F.O 371/45948 Half yaerly report No. 25 on the Egyptian Army 1st January - 30th June, 1945. (٢٦)

Op. Cit. (٢٧)

من مشروع اسسمى « مشروع الدفاع عن البلاد وتعزيز الجيش والطيران والبحرية » .

وقد أسس « ابراهيم علاله » مشروعه - الذى يعتبر أول مشروع مصرى لتطوير الجيش على عدة اعتبارات اوجزها فى الآتى :

١ - اثبتت ظروف الحرب العالمية الثانية فشل مبادئ السلام الغير مستند الى القوة .

٢ - موقع مصر الجغرافى والسياسى والاقتصادى وأطماع الدول الكبرى فيها .

٣ - مركز مصر من جاراتها الشقيقات وعبء مصر نحو هذه الدول .

٤ - التهديد الذى تمثله فلسطين « التى اجتمع بها عناصر من شعوب أوروبا وعلمائها بين أيديهم مال لا ينضب ، وخلفهم ملايين من اخوانهم يشدون أزهم تحذوهم فكرة قومية وقد يكون لهم ماطم لتثبيت السوق الاقتصادية لمصلحتهم أو للتوسع الاقليمى » .

٥ - ازدياد مصر بحكم وضعها الجغرافى - الذى جعل منها مركز للنشاط الاقتصادى والثقافى - بكثير من الأجانب الذين يحملون معهم المبادئ الاجتماعية والنظم السياسية التى لا تتفق مع النظم الاقتصادية والسياسية التى استقرت عليها البلاد ، وما يؤدى اليه ذلك من نقشى للشيوعية التى تتضمن مبادئها قلب نظام الحكم بالقوة - الأمر الذى يستلزم تحميل الجيش عبء الأمن الداخلى .

٦ - التحول الاقتصادى الاجتماعى الذى غمر البلاد مدة الحرب وما ينبعث عنه من أفكار ومبادئ قد تصبح مصدر تهديد للأمن الداخلى - من جانب أهل البلاد - وما قد يصاحب ذلك من أعمال مادية فيها اعتداء على القانون .

٧ - أن مصر كقاعدة عسكرية عظيمة القيمة تستند اليها العمليات الحربية فى البحر المتوسط وتتأثر بالتالى بها مصالح الدول الكبرى كما حدث فى الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ والحرب العالمية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ .

٨ - ان الحياد الدولى لا يمنع من توفير الأمن الخاص للدول المحايدة .

٩ - ان سياسة مصر العسكرية لا زالت تنبع من الفكر الدفاعى وليس الهجومى .

١٠ - ان الفن الحربى قد تطور ، وان هذا التطور قد استتبع تغير اساليب الهجوم المتمثلة فى احتمالات أحداث الاضطراب فى الجبهة الداخلية ، تهديد خطوط المواصلات - قطع قوات الميدان عن قاعدتها فى داخل البلاد .

١١ - ان عدد سكان مصر ١٧ مليون (فى ذلك الوقت) وان النسبة المقررة للقوات المسلحة الى السكان هى ١٠٪ ، وان هذا يمكن لمصر من ان تحرز جيشا حجمه ٢ مليون جندى تقريبا .

١٢ - كان هذا هو الفكر الحربى لمصر فى سنة ١٩٤٧ - وقد قدر واضع المشروع لخطته ان تتم فى خمس سنوات بهدف تخفيف العبء المالى على الميزانية ، وصعوبات توفير الضباط ، والتدرج فى مراحل التدريب حتى الوصول الى درجة الاطمئنان الى صلاحية القوات فى مرحلة للانتقال الى مرحلة اخرى ، وتوازى الدعم البشرى *man power* اللازم للمشروع مع وصول المعدات .

وقد اولى المشروع اهتمامه الأساسى للقوات البرية فتكونت من « فيلق » يضم ثلاث فرق - وفرقة مدرعة الى جانب الاسلحة المساعدة - ووضع للقوات الجوية واجب التعاون مع الجيش الميدانى فى عملياته فضمت اسراب المقاتلات الليلية والنهارية والقاذفات المقاتلة وحاملة الطوربيد وقاذفات القنابل واسراب المواصلات والتعليم بانواعه وحاملات الجنود - اما القوات البحرية التى شملت الطوافات والقراويط والكاسحات واللنشات بانواعها فقد حملت مهمة تأمين السواحل والموانى .

وقدرت تكاليف الانشاء بحوالى ٩٥٠٠٠.٠٠٠ جنيه والتكاليف السنوية بمبلغ ٢٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه - ويتقسم المشروع على خمسة مراحل فقد خص المرحلة الاولى ١٦.٩٨٧.١٩٨ جنيه والثانية ١٧.٥٩٨.٨٣٦ جنيه والمرحلة الثالثة ١٨.٢٠٩.٤٩٦ جنيه والمرحلة الرابعة ١٣.٦٧٣.١٥٠ جنيه

والمرحلة الخامسة ١١١ر١٨٤٧٠ جنيه - والمصروفات الانشائية التى تمخل
ضمن المراحل ٢٦٠ر٨٢١ر٨٠ جنيه ٠

وقد رت القوات اللازمة لهذا المشروع كالتى :

القوات	ضباط	صف وعسكرى
الفيلق الاول المشاة	٢٥٧١	٥٨٩٧٦
الفرقة الاولى المدرعة	٧٥١	١٥٦٧٢
قوات الجيش	١٠٧٠	٢٤٠٩١
قوات القاعدة الخ	١٩٥٧	٤٥٥١١
الاجمالى العام	٦٣٤٩	١٤٤٢٥٠

ولما كانت قوة الجيش المصرى فى ذلك الوقت (أبريل ١٩٤٧) ٢٤٣٢
ضابطا و ٥٤٧٠٧ صف وعسكرى فقد كان المطلوب للمشروع ٢٩١٦ ضابطا
و ٨٩٥٤٣ صف وعسكرى ٠

ورغم أن مشروعات زيادة الجيش وتطويره وتعزيزه الواردة فى
الصفحات السابقة قد بلغت سبعا - فان الجيش فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ كان
فى حالة لاتمكنه من تجهيز فرقة كاملة المعدات والاسلحة - ولو أن القوات
التى كانت موجودة فى ذلك الوقت كانت تكافى لتكوين فرقة مشاة
كاملة الا أن النقص فى التسليح الحديث الكامل كان يجعلها غير قادرة على
القيام بما قد يطلب منها فى المهام على الوجه الأكمل (٢٨) ٠

ويتضح تأثير تطورات ما بعد الحرب فى الشارع المصرى - فى عناصر
الاعتبارات التى كانت مصر تؤسس عليها سياستها الدفاعية - فأغلب هذه

(٢٨) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٨ -
تعزيز وتسليح الجيش - مذكرة رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن التسليح
ومشروعات التعزيز - مرفوعة الى حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع
الوطنى يوم ١١/١١/١٩٤٧ ٠

الاعتبارات كانت تتصل بالأمن الداخلى والتحصن لمحاولات قلب نظام الحكم بالقوة . والافكار المهدامة المرتبطة بالتحول الاقتصادى والاجتماعى الذى غمر البلاد بعد الحرب .

وقد ظهر اثر ما فات فى الشكل الذى كان عليه الجيش المصرى وتعداده قبل عمليات فلسطين عام ١٩٤٨ - فقد كانت القوات المخصصة لأعمال الأمن الداخلى تشكل نسبة واحد الى ٤٣ من مجموع قوات الجيش المصرى فى ذلك الوقت - بمعنى ان مصر كانت تخصص ربع جيشها غنما بعد الحرب العالمية الثانية لأعمال الأمن الداخلى (٢٩) - كما ان خشية النظام المصرى فى ذلك الوقت من تغلغل المبادئ الاجتماعية والنظم السياسية التى لا تتفق مع احوال البلاد - والتحولات الاقتصادية والاجتماعية - تبدو واضحة فى الفكر العسكرى « للفريق ابراهيم عطلاله » رئيس هيئة اركان الحرب عندما قدم لمشروعه فى سنة ١٩٤٧ .

كانت مشروعات تطوير وتعزيز الجيش المصرى منذ ١٩٣٧ وحتى ١٩٤٨ مجرد حبر على ورق ، ولم يتجاوز تحقيقها خيال واضعها - واية ذلك ان دخول الجيش المصرى حرب فلسطين قد بين مدى قدرته على التنظيم والتجهيز ، والذى كشفت الوثائق انه لم يتجاوز « مجموعة لواء مشاة مستقلة » ، وهو تشكيل هزيل للغاية اذا وضعنا فى الاعتبار مرور أحد عشر عاما على توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ومرور الجيش بسبعة مراحل من التطوير وتعزيز لم يكتب لأى منها حظا من التحقيق .

(هـ) مشروع تعزيز الجيش « ٤ مراحل » سنة ١٩٤٩ :

كان لتجربة « فلسطين سنة ١٩٤٨ » ، اثرها فى الفكر العسكرى المصرى - فقد اثبتت هذه التجربة الحاجة الملحة لاعادة تنظيم الجيش المصرى بالتنسيق مع الدروس المستفادة من هذا الحرب ، الى جانب الدرس المستفاد من دخول الحرب دون سابقة التنظيم والاعداد .

(٢٩) كان المجموع الكلى لقوات الجيش المصرى يوم ٢٩ ابريل ١٩٤٨ هو ٦٤٥٤١ رجلا - وكانت القوات المخصصة للأمن الداخلى تبلغ ١٤٨٩٠ رجلا - راجع كتاب « العمليات الحربية بفلسطين ج ١ و ٢ » .

وقد استوتحت اللجنة التي شكلت بإدارة الجيش في أوائل سنة ١٩٤٩ أفكارها في التنظيم الجديد من الآتي :

(١) المرتبات والتنظيمات الحديثة لوحدات الفرقة المشاة والفرقة المدرعة وقوات الفيلق وخطوط المواصلات والقاعدة وتنظيم رئاسة هيئة أركان حرب .

(ب) الوحدات وأقسام الرئاسات اللازم توافرها حسب التنظيمات الحديثة .

(ج) استئزال ما هو قائم فعلا بالجيش من التنظيمات وقت اعداد الخطة مع بيان من في حاجة الى إعادة تنظيمه .

(د) اقتراح تشكيل الوحدات وإعادة التنظيم على أربعة مراحل .

(هـ) تقديرات الاثمان التي يتعامل بها الجيش المصرى مع الجيش البريطانى .

(و) المشروعات السابقة لتعزيز الجيش على أساس فرقة مشاة واحدة والوحدات اللازمة لها في سنة ١٩٤٦ وهو الحد الأقصى الذى اقترحتة البعثة العسكرية البريطانية للتوسع في الجيش والنقائص التى به كعدم احتوائه على أى عناصر مدرعة ، وعدم كفايته بالنظر للمركز الذى كانت تحتله مصر (سنة ١٩٤٩) ، والمشروع الآخر الذى وضعه « الفريق إبراهيم عطالله » سنة ١٩٤٧ والخاص بتعزيز الجيش على خمسة مراحل .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات رأى واضعوا المشروع تنظيم الجيش المصرى على أساس فيلق مكون من فرقتين من المشاة وفرقة مدرعة (٣٠) ، باعتبار أن هذا أقل قدر يمكن التعويل عليه كما أثبتت التجربة في حملة فلسطين ، واقترب الخطر الكامن من الحدود الشرقية للبلاد .

وقد وضعت اللجنة لتحقيق هذا المشروع بعض توصيات - كان من

(٣٠) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ محفظة ٩٨ -

دوسيه مشروع تعزيز الجيش (أربعة مراحل) سنة ١٩٤٩ ومحفظة ٩٧ -

دوسيه ٥ - ١١ ج ١ - تفصيلات مشروع ميزانية الفرقة المدرعة .

بينها تخفيض مدة الخدمة الإجبارية من خمسة الى ثلاثة سنوات وما يؤدى اليه ذلك من خلق قوة احتياطية كبيرة شريطة أن ينفذ مشروع لتنظيم قوات الاحتياط واستدعائها سنويا ، واقامة مشروع لتوفير طبقة من ضباط الصف والاختصاصيين للخدمة مددا طويلة بالجيش ، ووضع جزاء رادع للمتخلفين عن التجنيد .

كان مشروع تعزيز الجيش (٤ مراحل) عام ١٩٤٩ هو آخر مراحل التطوير التى مرت بالجيش المصرى خلال الفترة موضوع البحث - ولقد صادف المشروع الكثير من العقبات من حيث الحصول على العتاد والأسلحة اللازمة لتنفيذه ، وظهرت فى ذلك الوقت نيات الدول تجاه تسليح مصر ، ومواقفها الناتجة عن سياسة مصر الخارجية الخ .

ولاستكمال هذه الدراسة أعرض لميزانيات تسليح الجيش المصرى خلال السنوات ١٩٣٧ - ١٩٥٢ فأرقامها اشارة الى قدر - ولو متيقن - لدور الحكومات المتعاقبة فى شان تعزيز الجيش وتطويره .

بلغ المنصرف تحت الباب الثالث بميزانيات الدولة - على التسليح والمعدات الخاصة بالجيش كالاتى : -

العام	المنصرف
١٩٣٧	٣٢٤٠٨٤
١٩٣٨	١١٨٠٠٩٧
١٩٣٩	١٩٩١٠١٦
١٩٤٠	١٩٥٠٠٠
١٩٤١	٢٠٤
١٩٤٢	٥٩٢٩٤
١٩٤٣	٢٥٠٠٠٠
١٩٤٤	٢٢٨٢٣٦
١٩٤٥	٢٢٩١٦١
١٩٤٦	٦٥٥٣٨٤
١٩٤٧	١٠٤١١٧٤
١٩٤٨	٧٥٦٧٩٧
١٩٤٩	٨١٧٤٣٩
١٩٥٠	٣٦٧٧٧٨٥ و ٢٢ مليون جنيه لانشاء الفرقة المدرعة .
١٩٥١	٤٧٠٧٢٥٥ (٣١)

ويلاحظ أن المبالغ المعتمدة لتطوير الجيش وتعزيزه خلال سنوات البحث - باستثناء عامي ١٩٤٩/١٩٥٠ و ١٩٥٠/١٩٥١ - لا تتفق مع التكاليف الانشائية للمشروعات التي وردت في هذا الفصل ، مما يعني أن هذه المشروعات كانت في جانب ، بينما كانت ميزانية الجيش في جانب آخر - وفي كلمات أخرى ، فإن الحكومات المتعاقبة في الفترة موضوع البحث لم تكن تولي مشروعات التطوير والتعزيز الاهتمام الكافي الذي يحقق بالفعل

(٣١) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٨ - تعزيز وتسليح الجيش - والمتحف الحربي - ميزانيات الدولة ١٩٢٥ - ١٩٥٢ .

ما كانت الأمة تنتظره لهذا الجيش ، ليصل بمستواه الى الحالة التي تمكنه من رفع نير الاحتلال عن البلاد .

ولم يكتب لآى من هذه المشروعات - فيما يتعلق بالجانب المالى شيء من التوفيق - اللهم الا فيما يتعلق بالمشروع الاخير الذى خصصت له مبالغ مناسبة من الاموال ، يسرت الشروع فى تحقيق بعض مراحلته ، وتيسر فى كشف قوة الجيش المصرى بدءا من يناير ١٩٥٠ أن ترصد أسماء رؤساء الفرقة المشاة - الآلاى الاول مدرع - الآلاى الثانى مدرع - آلاى السيارات المدرعة - آلاى المدفعية ذاتى الحركة - الكتيبة الميكانيكية .

ويخلص من ذلك أن مشروعات تطوير الجيش المصرى بدأت ترى شيئا من التنفيذ بعد حملة فلسطين وبدءا من ١٩٤٩/١٩٥٠ عندما كانت مصر قد بدأت تعتمد على نفسها فى الحصول على أسلحتها وتكل الى بينها من رجال الجيش وضع مشروعات التطوير وتنفيذها - ساعية الى التخلص من قيود معاهدة سنة ١٩٣٦ - مما سيرد ذكره فى الفصول القادمة .

الباب الثانى

الوجود البريطانى فى الجيش المصرى

الفصل الثالث

جسذور

الوجود البريطاني فى الجيش المصرى

- - الأيام الأولى للوجود البريطانى فى الجيش المصرى
- - مصرع السردار وأثاره على الجيش المصرى
- - القيادة البريطانية فى الجيش المصرى
- - النظرة البريطانية للتسليح وزيادة الأعداد
- - آثار النفوذ البريطانى فى الجيش المصرى

ترجع الحقوق البريطانية فيما يتعلق بالجيش المصرى الى ذلك الامر الذى أصدره اللورد جرانفيل فى ١٨٨٤/١/٤ الى الحكومة المصرية باتباع المشورة البريطانية فى مسائل الادارة المدنية والعسكرية ، فمئذ ذلك الوقت ودون أن تستند الحكومة البريطانية الى نصوص معاهدة مارست سلطات اشرافية على الجيش المصرى فيما يتعلق بقيادته والاشراف عليه وتنفيذ سياستها فى خصوصه (١) .

وقد مارس البريطانيون منذ ذلك الوقت سلطات القيادة فى الجيش المصرى بواسطة السردار ومعاونيه ، الى جانب تولى ضباط بريطانيين القيادة الفعلية لأورط مصرية وسودانية فى الجيش المصرى ، واستمر ذلك الوضع قائما حتى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عندما توقف تعيين ضباط بريطانيين كقادة للأورط المصرية .

وعندما قتل السردار السير ستاك فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ كان قد مضى ٤٢ عاما على قيادة البريطانيين للجيش المصرى .

وقد أدى هذا الحادث الى بروز عدة مشاكل أهمها مسألة القيادة البريطانية للجيش المصرى وفصل الجيش المصرى عن وحداته السودانية والضمائم البريطانية ، فى حالة تكوين جيش مصرى خالص وأسس الاشراف البريطانى فى الجيش والسياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى من حيث حجمه وتسليحه . الخ هذه المسائل التى ترتبط بجذور الوجود البريطانى فى الجيش المصرى .

ولو أننا حاولنا ربط أحداث سنة ١٩٢٤ المتصلة بالجيش والناجمة عن مصرع السردار ، بالتطورات الداخلية والخارجية - لوجدنا أن « سعد زغلول » قد ألف فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وزارته الدستورية الأولى - رغم ما فى

F.O 407 - 198 Field Marshal Allenby to Mr. Austin (١)
Chamberlain - Cairo, Jan., 13, 1925.

ذلك من اعتراف من الوفد - ولو بصورة ضمنية - بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٤ الذى لم ترض عنه الأمة .

ولقد كان لتولى سعد زغلول - وهو الزعيم الوطنى للبلاد - هذه الوزارة نتائج سيئة بالنسبة لمصر من ناحية - وبالنسبة للحركة الوطنية من جهة أخرى ، فتصريح ٢٨ فبراير لم يرتب فقط استقلالاً منقوصاً لمصر بل ونستور رجعى أيضاً يدخل للملك سلطات تطفى على سلطات الأمة .

ولقد كان لمعنى تولى « سعد زغلول » رئاسة الوزارة فى ظل هذه الظروف - أن يتصرف فى حدود الاستقلال المسموح الذى منحه اتجلقرا لمصر والدستور الرجعى فينكص بذلك عن طريق الزعامة الشعبية ويتساوى وإبطال تصريح ٢٨ فبراير من حيث قبول التصريح - والا فان عليه أن يتصرف فى اطار استقلال غير موجود فيعرض البلاد للصدام مع قوى اعظم منها ، فيتضح الضعف الكامن فى كل من شخصه والبلاد ويترتب على تلك نتائج بالغة السوء .

ولقد اتبع « زغلول » الخط الثانى وتصرف كرئيس وزارة لسدولة مستقلة ، فازدحم عهده بجسام لاحداث فى مصر والسودان ، وتصادم مع الانجليز والقصر مصادمات لم يتردد معها عن احراق مراكزه ، فلما حدثت حادثة السرور - كلفه الانجليز فى مقابلها ثمنا باهظا انتج انكسار الحركة الوطنية ووقوع الخذلان الذى استطاع الانجليز من خلاله التفاتة الى اغراضهم ، فانحدت الحركة الوطنية فى مصر والسودان - ونكل بالبرلمان وابتعدت القوى الوطنية عن ساحة العمل السياسى وشغلت الأمة عن قضية الاستقلال بالصراع الداخلى من أجل الدستور (٢) .

ولقد بدأ « سعد زغلول » عهده بالصدام مع الملك فى شأن حق تعيين الشيوخ المعينين بمجلس الشيوخ ، ثم دخل فى صراع مع الحكومة البريطانية بشأن التفاوض لتحقيق الامانى القومية لمصر والسودان ، - ذلك ان عبارة تحقيق الامانى هذه اخلت للقلق فى صدر الحكومة البريطانية تجاه

(٢) عبد العظيم محمد رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ » - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٨ من ٤١٦ و ٤١٧ .

« سعد زغلول » ومفاوضاته ، تزايد بعد مطالبة « سعد زغلول » بطرد الموظفين الانجليز من الحكومة ولحلل المصريين محلهم .

ولقد كلخت سياسة للحكومة البريطانية في ذلك الوقت هي للتوسط بتصريح ٢٨ فبراير كأساس لأي مفاوضات مع مصر - وما ان اعلن « المستر ماكديونالد » رئيس الوزارة البريطانية ذلك في ٨ مايو ١٩٢٤ حتى سارع « سعد زغلول » باستنكار تصريح ٢٨ فبراير مصرًا على ان مصر لا تدخل المفاوضات الا حرة من كل قيد - كما استنكر التحفظات الاربعة ، واصبر في جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ بمجلس النواب على ان سردار الجيش المصري موظف مصري ومرؤوس لوزير الحربية ومسئول امامه قانونًا وأنه « لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ان يكون الرئيس الأعلى لقواتها اجنبيا » . الخ (٣) ، .

كما كان رأى بريطانيا بالنسبة للسودان هو انها ملك مشترك بينها وبين مصر - وهو امر رفضه « عدلى يكن » تأسيسا على ان (الاشتراك) انما هو في الادارة فقط ، اما حق السيادة فلمصر وحدها - وكان ذلك وقت مفاوضاته مع « كيرزون » - واستمر « سعد زغلول » في انتهاج سياسة « عدلى » هذه .

وقد انعكس الصراع الناشب بين مصر وانجلترا بشأن السودان على السودان نفسه - الذى كان يشهد محاولة الجيل الحديث من ابناءه انتزاع ائمة للقيادة من الزعامات الدينية - فمال الشعور السودانى الى جانب مصر نتيجة لاعتبارات اللغة والدين والقومية التى اتاحت للعناصر المصرية التى تعمل فى الجيش والسلك الادارى والتجارى ان تتغلغل فى المجتمع السودانى بيسر وسهولة (٤) .

ولقد كان للممد الثورى فى السودان وارتباطه بالنزاع بين مصر وبريطانية اثر فى فى العلاقات المصرية للبريطانية - تمثلت فى التصريحات

(٣) المرجع السابق ص ٤٢١ الى ٤٣٠ .

(٤) عبد العظيم محمد رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر سنة ٢٩١٨ حتى سنة ١٩٣٦ » - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٨ - ص ٤٣٦ الى ٤٤٢ .

التي كان المسئولون البريطانيون يدلون بها في المجلس النيابي البريطاني بشأن السودان وانعقاد نيته في عدم التخلي عن السودان أو أحداث أي تغيير في نظامه - كما أن هذه التصريحات والبيانات أحبطت الآمال التي كان « زغلول » يعلقها على مفاوضاته مع بريطانيا .

وزاد من تأثير العلاقات بين البلدين المخططات البريطانية لطرد الموظفين المصريين من السودان بحجة أنهم مسئولون عن الأحداث الثورية التي قامت بها خلال عام ١٩٢٤ - واتهام وزير الخارجية البريطاني والمندوب السامي مصر بتدبيرها الحركة التي قامت في السودان ، بل لقد بلغ الأمر في أغسطس حدا رأى معه « ماك دونالد » رئيس الوزارة البريطانية في مؤتمر خاص لبحث الخطوات الضرورية لمواجهة الخطر في السودان - أنه إذا رفضت الحكومة المصرية أن تتصرف بأمانة في السودان ، فإن الحكومة البريطانية ستطالبها بمغادرة السودان كلية - كما اقترح في هذا المؤتمر إنشاء قوة سودانية خالصة وتنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الاطيان المنزوعة قطناً (٥) .

ويلاحظ أن هذه القرارات هي نفس القرارات التي اتخذتها بريطانيا عقب مقتل السردار سنة ١٩٢٤ - ومن هذا المنطلق فانه يمكن القطع بأن نية اخراج الجيش المصري من السودان كانت مبيتة ولو لم يقتل السردار .

وفي هذا الجو المليء بغيوم البغضاء والدسائس بدأت المفاوضات المصرية البريطانية في سبتمبر سنة ١٩٢٤ لتفشل بعد مباحثات سريعة مقتضبة .

ويوضح تتابع الأحداث بعد فشل مفاوضات « سعد - ماك دونالد » أن الأمة بإيداء رغبتها في استمرار « سعد زغلول » في تولي زمام الحكم زعم قشله في حل المشكلة الوطنية ، كان يعني رغبتها في تجنب قيام حكومة أخرى يتولاها الأحرار الدستوريون أو اصديقاء القصير - وكان

(٥) عبد العظيم محمد رمضان « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ » - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٨ من ٤٤٢ إلى ص ٤٤٨ .

يعتبر أيضا الرغبة في التمكين للحكم الوطني من فرصة أخرى للقيام
بالاصلاحيات الضرورية التي جاءت في برنامجه .

ومن المهم أن نذكر في تلك الفترة أن الحكومة « الزغلولية » والبرلمان
الوفاي قد سارا في اتجاه مضاد لبريطانيا في المجال الداخلي بالتقرير
بتفضيل الحكومة في مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الاهلية ،
واشتراط ذلك في مقاولات الاشغال العامة ، وشروع الحكومة في وضع نظام
يجمل العملة المصرية منفصلة عن العملة البريطانية بهدف ازالة الخطر
على الاحوال الاقتصادية للبلاد . الخ مثل هذه القرارات الوطنية
الخالصة .

ولقد واجهت حكومة « سعد » بعد فشله في المفاوضات مشاكل خارجية
وداخلية عديدة - ففي الداخل تلقى شماعة خصومه ومؤامرات القصر
ودسائسه ، وفي الخارج تولت حكومة المحافظين الحكم - وكانت هذه الحكومة
والحكومة العمالية السابقة قد اعتبرت ان « زغولا » قد تكررت مخالفاته
للموضع السياسي الناشئ عن تصريح ٢٨ فبراير - وشرعت الاخيرة ثم
بعدها الاولى في تدبيج صيغة تبليغ الى « سعد زغلول » حول هذه
المخالفات .

وفجأة وقع حادث مصرع السردار في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - وكانت
النفسية البريطانية جاهزة تماما - ومنذ وقت طويل للتمثيل بمصر وبالحرمة
الوطنية - فكان مصرع السردار مجرد مبرر لتنفيذ ما كانت بريطانيا قد
لحقتها لمصر . وكان ما كان من عودة الجيش المصري من السودان وانفصال
وحداته السودانية عنه ، وعدم وجود سردار بريطاني له بعد مقتل « ستاك » .

والحق انه ليس من السهل تتبع الاحداث قبل ان تأتي على الارض
القيادية في الجيش المصري خلال هذه الفترة .

٠٠ كانت المناصب التي يتولاها البريطانيون في الجيش المصري بعد
مقتل السردار هي :

١ - السردار (وحيث منحه نائب) يتولى القيادة العامة للجيش

المصري ، وقد شغل هذا المنصب الجنرال « هندستون باشا » ومقر قيادته في الخرطوم .

٢ - مفتش عام الجنود في مصر ويساعده هيئة بريطانية ، وكان هذا المنصب قد اتسمى بمفرقة السردار « سنكا » في ١ يناير ١٩٢٤ في مقابل محاولة « تمصير » الجيش المصري عندما استبدل قائد منطقة القاهرة الذي كان بريطانيا ويقود القوات المصرية في مصر - بضابط مصري هو اللواء « محمد وقى باشا » - وأن كان الشعور الوطني في ذلك الوقت بالغ بهذه - وكانت المساعدة باعلال المصريين في الجيش محل الانجليز ، فقد تم ذلك ، وعين « وقى » هذا أربعة من الضباط المصريين قادة للأربعة أوطر الاولى المصرية بدلا من قوادها الانجليز - وبذلك أصبح من الضروري - من وجهة النظر البريطانية - وجود ضابط بريطاني الى جانب قائد منطقة القاهرة المصري - تؤول اليه سلطات « هيرت باشا » قائد منطقة القاهرة السابق الذي انتهت خدمته في نهاية سنة ١٩٢٢ ، فخلق « سنكا » وظيفة « مفتش عام الجنود في القطر المصري » وعين فيها اللواء « سينكس باشا » الذي كان يعمل منيرا لمصلحة الاسلحة والمهمات بالقلمة .

وقد حددت اختصاصات هذا المفتش بالآتي :

« مفتش عام الجنود في القطر المصري هي المسئول عن تهذيب الجيش المصري وتحسينه عسكريا » ولهذه الغاية عليه التفتيش على جميع جنود الجيش الموجودة في القطر المصري وتقديم التقارير عن تميزتها وكفاءتها وايضا الحصول على الاخبار الخاصة بها . وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصري في القطر المصري وحضرة صاحب المعالي السردار بواسطة رئيس الاركان حرب والانسجوتانت جنرال في جميع الشئون الخاصة بالتمارين والضبط والربط والتحركات . وهو مسئول عن العلاقة بين الجنود الانجليز في القطر المصري وبين الجيش المصري في القطر المصري « أي ان « سينكس » لم يكن في الواقع سوى « هيرت باشا » في ثوب آخر .

فلما قتل السردار وعاد الجيش المصري من السودان بعد انفصال وحداته السودانية أصبح « سينكس باشا » المفتش للعظام اكبر ضابط

بريطاني في الجيش المصري ، فصل محل السردار واحتفظ لنفسه
 باختصاصاته (٦) .

٣ - السكرتير المالى .

٤ - بعض ضباط بريطانيون يعملون فى ادارات الخدمة الطبية
 والمهمات والامداد .

٥ - قليل من صف الضباط البريطانيين العاملين ككتبة الخ
 وباستثناء اللواء « هدلستون باشا » ، لم يكن أى من هؤلاء الضباط
 والصف ضباط البريطانيين يتولى مناصب قيادية فى الوحدات المصرية
 المقاطة (٧) .

وقد أدى مقتل السردار الى فصل الاورط السودانية بالجيش المصرى
 عن الجيش ذاته ، واستتبع ذلك بالتالى اصرار الحكومة البريطانية على
 أن يكون جيش السودان خاضعا للسيطرة المباشرة للحاكم العام البريطانى ،
 وان يحمل الضباط به براءات الرتب موقعة منه ، وان استمرار الضباط
 البريطانيين للخدمة فى الجيش المصرى رهين ببقاء هذا الجيش تحت سيطرة
 حكومة بريطانيا .

ويتضح من عدم توافر هذا الشرط ، نيات بريطانيا نحو الجيش
 المصرى ، ففى حالة صيرورة الجيش المصرى ، جيشا مصرية خالصا ، فان
 بريطانيا اشترطت الضمانات الآتية :

١ - أن لا يسمح لأى ضابط اجنبى بدخول الجيش المصرى .

٢ - أن لا يخلق بأى حال من الاحوال جيش مصرى متزايد القوة .

فبالنسبة للحالة الاولى رأت السلطات البريطانية أن هذا يجب أن
 يمنع تماما ، وان يكون كل المعلمين أو المستشارين الاجانب معارين من قبل

(٦) دار الوثائق القومية - ملف مشروع مجلس الدفاع الوطنى ولجنة
 الضباط سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

الحكومة البريطانية ، وفوق هذا فقد قررت أن لا يخدم ضابط بريطاني تحت قيادة ضابط مصري الا فى حدود الامكانيات الاستشارية .

اما بالنسبة للحالة الثانية فقد كانت وجهة النظر البريطانية ان الظروف المالية لمصر وكراهة الخدمة الاجبارية كافيان كضمان ضد زيادة قوة الجيش (٨) .

وكانت الحكومة المصرية قد قررت فى ٤ يناير ١٩٢٥ انشاء اورطتين اضافيتين مشاة واورطة سواري بهدف امتصاص فائض الضباط المصريين الذين اجلوا من السودان ، وتخصيص مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه لعمل قوة جوية وتسليح الاورط المصرية بمدافع الماكينة .

ولقد كان أول رد فعل بريطاني ازاء هذا هو تكليف الحكومة البريطانية لمعتمدها فى مصر أن يبلغ الحكومة المصرية بأن زيادة قوة الجيش المصرى اجراء احمق "Injudicious" ، وأن تطلب منه أن يوصى اصداقائه فى الوزارة (صدقى باشا وزيور) أن يضعوا هذا المشروع على الرف (٩) .

وتربط بريطانيا بين تزويد الجيش المصرى بالاسلحة وبين وجود حكومة مصرية موالية أو معادية لها ، فقبل تحركات « سعد زغلول » الوطنية كان اللورد ، « اللنبى » والجنرال « هاكينج » قائد القوات البريطانية فى مصر قد وافقا من حيث المبدأ على تزويد الاورط المصرية بمدافع ماكينة ، ثم عادا فى سنة ١٩٢٥ ومع حدة الشعور الوطنى وتأثير « سعد زغلول » فى الشعب الى سحب موافقتهما بحجة أن « زغلول » سيهدم ولاء الجيش الذى سيصبح خطرا على القوات البريطانية فى حالة حصوله على مدافع الماكينة .

كان رأى الجنرال « هاكينج » أن زيادة قوة الجيش المصرى ورفع مستوى تسليحه يحتاج الى مراقبة حذره خشية أن يتحول الى تهديد ليس

F.O 407 - 198 memorandum by secretary of state for foreign affairs on the command to the Egyptian Army. (٨)

Op. Cit., Mr. Austin Chambrlin to field marshal allenby, April 4, 1925. (٩)

فقط للقوات البريطانية فى مصر ولكن أيضا لنظام الحكم فى البلاد اذا استخدم الجيش كمسلاح سياسى .

وكان ما يخشاه البريطانيون فى هذا الصدد هو الرغبة التى يعتقدون أنها قائمة لدى « الوطنيين المتطرفين » فى خلق جيش قوى لدرجة يمكن لهم أن يستخدموه لأغراض سياسية لفرض افكارهم على الامة وعلى بريطانيا ، وقد استند البريطانيون فى ذلك الى الصحافة الوطنية فى ذلك الوقت والتى كانوا يسمونها *extremepress* ، التى كانت تردد الامانى الوطنية من ضرورة حصول مصر على قوة حربية جديدة بها كامة عظيمة ، وقادرة على الدفاع عن استقلالها وحقوقها ، ولم يكن المطمح المصرى فى ذلك الوقت فى شأن الجيش يتجاوز رفع عدد اورطة التسعة الى احدى عشر لاستيعاب الضباط المطرودين من الاورط السردانية ، وانشاء احدى عشر قسما لدفاع الماكينة يتكون كل منها من أربعة مدافع (٤٤ مدفع) ، وتكوين بطارية هاوتزر عيار ٣٧ بوصة ، وكان التصور البريطانى نحو الجيش المصرى سنة ١٩٢٥ هو أن زيادة الجيش المصرى فى الحجم وفى الكفاءة باضافة اسلحة اتوماتيكية ومدفعية ، لانتخل فى مكافحة الاضطرابات او الدفاع ضد عدو خارجى ، وانما لتقوية البلاد ضد بريطانيا العظمى (١٠) .

وقد دعا اتجاه الحكومة المصرية نحو زيادة الجيش ودعمه ، الحكومة البريطانية الى التفكير فى مدى ملائمة قواتها فى مصر وقدرتها على التعامل فوراً مع أى موقف يثور فى مصر ويعرض أمن قناة السويس للخطر - وهى القناة التى تعد السبب الرئيسى لوجود قواتهم فى مصر .

وفى هذا المجال فقد قام الجنرال « هاكينج » قائد القوات البريطانية فى مصر بتعديل المشروع البريطانى للدفاع عن القتال بتغيير خط المواصلات والعمليات من الاسكندرية الى قناة السويس ، وتخفيض حامية الاسكندرية من أجل تقوية المسرح الرئيسى للعمليات بتأمين خط السكة الحديد من القاهرة الى الاسماعيلية عبر بنها والزقازيق ، وباستبعاد الدفاع عن السكة الحديد من الاسكندرية الى بنها حيث القناطر الضخمة فوق فروع النيل .

وقد طمأن البريطانيون الى حد ما توزيع الجيش المصرى فى القاهرة والدلتا وعلى طول النيل جنوب القاهرة ، حيث أن توزيعه بهذه الصورة يقلل من فرص خطورته على القوات البريطانية الموزعة توزيعا جيدا يتيح لها التعامل مع أى هجوم من جانب الجيش المصرى - كما افترضوا فى ذلك الوقت أن مجادلة المصريين حول تقوية الجيش يجب أن تدور حول اعتبارين :

١ - ان نية بريطانيا هى ضمان حماية مصر ضد أى عدوان خارجى .

٢ - ان وجود قتال السويس التى يعتبر أمنها حيوى للامبراطورية البريطانية وهام للأمم اخرى ، يجبر بريطانيا على ابقاء قوة بريطانية فى مصر لهذه الاغراض .

فانما كان الامر كذلك فان مصر يجب أن تكون معتمدة على بريطانيا لحمايتها ضد أى عدوان خارجى ، كما يجب أن تكون تابعة لبريطانيا فيما يتعلق بأمن قتال السويس ، وإن هذا هو لب الموضوع الذى لا ينبغي تعديله بأى صورة من الصور السياسية والذى يجب أن يستمر مؤثرا فى الاستقلال التام لمصر .

وكان الحل الذى انتهى اليه البريطانيون هو « مصر صديقة راعية فى مساعدة بريطانيا العظمى فى المحافظة على امبراطوريتها ، وان تحصل مقابل ذلك على الامان ضد الدسائس الخارجية أو الاعتداء سواء فى السلم أو الحرب » .

وتأسيسا على ما سبق ، فان البريطانيين لم يجدوا سببا ملائما يدعوا مصر الى زيادة حجم أو تسليح جيشها فى ذلك الوقت - وتأسيسا على ذلك ايضا فان مناقشة زيادة الجيش المصرى يجب أن تبحث فقط من زاوية مساعدته لقوات البوليس المصرى فى حفظ الامن للدخلى للبلاد - ولأنه ما دامت قوات البوليس المصرية كفؤ فى عملها ، فان الجيش المصرى لمن يكون مطلوبا ليشكل الدفاع الأول ضد المتاعب الداخلية ، ولكنه سيكون مجره ذو طبيعة احتياطية لتعزيز البوليس عند الطلب ، وليعمل ككليل صلب وواضح على استغلال البلاد وكرامتها .

وكان البريطانيون يرون أن التدريب الحربي والأسلحة المملوكة للجيش المصري في سنة ١٩٢٥ مناسبة للتعامل في أي موقف داخلي يمكن أن يطرأ شريطة أن يبقى هذا الجيش مخلصا للحكومة ، وأن نقص الأسلحة الحديثة في هذا الجيش يعد حسنة وليس نقيصة ، لأن تدريبهم على الأسلحة التي يبيعهم كاف لمواجهة الاضطرابات ولكنه ليس جيدا كفاية ليسبب حمامات دم بين الثوار ، فإنا ما كانت أسلحتهم وتدريبهم على مستوى أوروبي عال . فلن يكون لديهم قدرة على ضبط النفس المكفولة بالمستوى العالي من النظام الذي يقلل من انفعالهم أمام الاحتياجات الفعلية ، وبالتالي فإن أساليبهم في حفظ النظام ستكون مكلفة للارواح بلا لزوم .

وكان هذا كله محاولة من جانب البريطانيين لتسويق اعتراضهم على تزويد الجيش المصري بمدافع الماكينة .

وفي نفس الوقت ، ومع كل هذا التعويق من جانبهم أزاء تسليم الجيش ، فقد أصروا على استمرار ضابط بريطاني في منصب مدير إدارة الكهومات ، ليكون عينا لهم على كمية المنصرف من الذخيرة للجيش المصري ، وكانت خشيتهم في حالة انتهاء عقد هذا الضابط ، أن يعمد المصريون إلى تعيين مصري في هذا المنصب فيفقدون سيطرتهم على هذا المصدر من المؤونة للجيش (١١) .

وإزاء كل هذه الاعتبارات انتهت الحكومة البريطانية إلى رفض السماح لمصر برفع كفاية جيشها .

من كل هذا يتضح أن الوجود البريطاني في الجيش المصري كان منذ البداية يستهدف تعطيل نمو الجيش المصري تمكينا للاحتلال البريطاني من أن يبقى آمنا على وجوده . وقد حققت بريطانيا هذا الهدف بعدة وسائل ، منها وجود قواتها العسكرية في البلاد متمركزة في مواقع يمكن لها منها أن تضرب أي محاولة من جانب الجيش للانتفاض ، وبرفض تزويد الجيش بأسلحة اتوماتيكية قد ينجح عنها - من وجهة النظر البريطانية مخاطر لقواتها ، وبتعطيل زيانة عدد الجيش خشية أن يصبح خطرا على أمن قناة

السويس - هذا التعطيل الذى يعترف البريطانيون انفسهم بأن الخائهم للسيادة التركية على البلاد قد أطلق مصر من قيودها فى شأن تحديد الجيش بثمانية عشر ألف جندي وفقا للفرمانات العثمانية - وانهم اذاء ذلك لا حق لهم فى منع نمو هذا الجيش (١٢) .

واذا كانت هذه الوسائل من خارج الجيش المصرى ، فقد كان لهم فى داخل الجيش المصرى وسائل اكدت أن جذور الوجود البريطانى راسخة فى هذا الجيش .

كان المفتش العام للجنود فى القطر المصرى بحكم اختصاصاته الواردة فى الصفحات السابقة مالكا لزام أمور الجيش تماما ، بل لقد جرى العرف مدة طويلة فى تشكيل الوزارات المصرية على أن لا يعين وزير خاص لوزارة الحربية ليخلو الجو فيها للسردار أو نائبه ، ومفتش عام الجنود من بعده - كما كان وزير الاشغال وزيرا للوزارتين « الحربية والاشغال » ولم تكن له من السلطة الا ما نص عليه القانون المالى فى شئون الموظفين المدنيين فى الوزارة من تعيين أو تثبيت أو غير ذلك ، وحتى فى هذا لم تكن سلطته مطلقة بل كان منفذا لما يقرره السردار ومستشاروه فى شأن هؤلاء الموظفين (١٣) .

وقد خرج « صادق يحيى باشا » وزير الحربية فى حكومة « زيور » الاولى « ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥ » بمرسوم بانشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، مستهلا المذكرة الايضاحية له بقوله « ان المسئوليات الملقاه على عاتق وزير الحربية منذ أن صدر الدستور خطيرة ، وما يزيدها خطورة ما للمسائل الداخلة فى دائرة اختصاص وزارته من الصفة الفنية البحتة ، لذلك كان من الضرورى الاسراع فى انشاء مجلس ليعاونه فى مهمته على أن يؤلف هذا المجلس من اكبر الثقات العسكريين ومن ضباط ممن اتموا خدمتهم العسكرية ، فاحرزوا خبرة تامة فى تلك المسائل الخ » .

F.O 407 - 198 memorandum on the military situation (١٢)
in Egypt, April 12, 1925.

(١٣) دار الوثائق القومية - ملف مشروع مجلس الدفاع الوطنى
ولجنة الضباط ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

وقد تحدت اختصاصات هذا المجلس فى ابداء الرأى فى الامور
الآتية :

- ١ - قوات الجيش وتشكيله .
- ٢ - نظام هيئة رئاسة الجيش (أركان حرب) وتشكيلها ونظام الاسلحة
المختلفة وتشكيلها .
- ٣ - تقسيم البلاد الى أقسام أو مناطق حربية ونظام هذه الاقسام أو
المناطق وترتيب القيادة فيها .
- ٤ - التجنيد .
- ٥ - تسليح الجيش وتمويله بما يلزمه من المهمات الحربية وبما
يلزمه من الاغذية .
- ٦ - تهيئة ما يلزم للجيش من الملابس ووسائل النقل .
- ٧ - الثكنات والابنية الحربية الاخرى .
- ٨ - التعليم العسكرى وعلى وجه الخصوص برامج المدارس الحربية
ونظام البعثات المدرسية العسكرية فى البلاد الاجنبية .
- ٩ - انشاء الاستحكامات وعلى العموم تنظيم الدفاع عن البلاد .
- ١٠ - ما عدا ذلك من المسائل التى يرى الوزير محلا لعرضها على
المجلس .

وقد تشكل هذا المجلس من وزير الحربية رئيسا ، ومن وكيل الوزارة ،
وسردار الجيش ، والمفتش العام للجند ، والمدير العام لمصلحة اقسام الحدود
اعضاء - ومن اربعة أعضاء يختارون من كبار ضباط الجيش المتقاعدين
ويعينون بأمر ملكى .

اما لجنة لضباط فقد اختصت بتعيين الضباط ايا كانت درجاتهم
وترقيتهم وحالتهم على الاستيداع أو المعاش أو رقتهم - النشانات أو
الميداليات الحربية والمكافآت الاخرى لمن يستحقها من الضباط - اختيار
اعضاء البعثات المدرسية العسكرية ، وقد تشكلت هذه اللجنة من وكيل

الوزارة والسردار والمفتش العام (١٤) .

ومن تشكيل مجلس الجيش ولجنة الضباط يتبين أنه وإن كان الغرض الظاهرى منها هو نقل سلطة المفتش العام للجنود الى هاتين الهيئتين وهو ما امتنع حدوثه فى عهد « زيور » الذى كانت تسيطر عليه فكرة « ضرورة العمل على توجيه ضربة ساحقة الى الزغوليين اذا ما اريد للبلاد ادارة كريمة ونظاما مستتباً وعلاقات ودية مع بريطانيا (١٥) - الا أن وجود سردار الجيش وهو بريطانى والمفتش العام للجنود وهو بريطانى .

والمدبر العام لمصلحة الحدود وهو بريطانى يوضح بجلاء أن أى قرارات لهذا المجلس لم تكن لتصدر دون مصادقة البريطانيين ، وكذلك الشأن بالنسبة للجنة الضباط .

وينبنى على هذا أن الوجود البريطانى فى الجيش المصرى اكتسب حقوقاً جديدة فى السيطرة على مقدرات الجيش فى ذلك الوقت (سنة ١٩٢٥) ذلك أنه فضلاً عن الاختصاص العام للمفتش العام للجنود فى مسؤوليته عن « تهذيب الجيش المصرى وتمرينه عسكرياً الخ » ، فقد أعطاه مرسوم ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ بإنشاء مجلس الجيش كل الصلاحيات فى ادارة الجيش المصرى وتوجيهه - وما كان ليتصور أن وزارات كوزارات زيور الاولى أو الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) تجرؤ على تحدى سلطة المفتش العام - أى أن جنود الوجود البريطانى فى الجيش المصرى لم تكن تستند فقط الى سلطة الاحتلال والمندوب السامى فقط - بل لقد كان لها فى الوزارات المتعاقبة باستثناء وزارة « سعد زغلول » - سنداً يقوى من فرص بسط سيطرتها على الجيش المصرى ويحول دون ظهور أى نوع من انواع المعارضة للسيطرة البريطانية على الجيش .

واذا كانت « أزمة الجيش » سنة ١٩٢٧ خير دليل على تفوق الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ، وقدرته على محو أى تطلعات للحد من

(١) دار الوثائق القومية - ملف مشروع مجلس الدفاع الوطنى
ولجنة الضباط ١٩٤٢ - ١٩٤٤ .

(١٥) د. يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ » ص ٢٨٣ .

نفوذه داخل الجيش ، فقد كانت آثار هذا النفوذ داخل الجيش هدامة -وهذه محصلة طبية - لدرجة أصبح الجيش المصرى معها مجرد صورة مهتزة لجيش من القرون الوسطى .

فمن تقرير عن مناورات الجيش سنة ١٩٣٥ يتبين أن الوحدات الطبية المشاركة فى المناورات كانت « ذات صفة هيكلية وكان كل اعتمادها على سيارة نقالة واحدة وسيارة فورد خفيفة للتصرف فى المرضى » بسبب النقص فى معدات النقل الميكانيكية الطبية ، وعندما تيسرت سيارة نقالة أخرى لاستخدامها فى نقطة التضميم الأساسية ، تعطلت هذه السيارة .

وكانت مياه الشرب للجنود ملونة نظرا لنقلها فى خزانات السكة الحديد الملوثة - وكان عدد كبير من العساكر « يلبسون جزما ممزقة وكانت تدخل فيها الرمال والأتربة التى لوثت أقدامهم وساعدت على إصابتها بالجروح وفى غالب الأحوال كان التمزق أو الحروق على جانبي الأجزاء العليا من الجزم » وقد ترقب على ذلك أن ٨٤ ضابطا وجنديا عجزوا عن استكمال المفاورات بسبب جروح بالقدم (١٦) .

فإذا ما تناولنا المناورات نفسها ، نجد أن « روايتها » تدور حول دولتين متجاورتين تعرفان بالزرقاء والحمراء تتنازعا حول مسائل الحدود واحتلت أولاهما آبار المياه فى أراضي الأخرى .

وقد شاركت فى هذه المناورات قوات من السوارى وأصناف مدافع الماكينة والطوبجية والبيادة وبلوك المهندسين - وقادها « سينكس باشا » المفتش العام للجنود يعاونه مجموعة من الضباط البريطانيين .

ولا أجد وصفا لحالة التدريب للجيش فى تلك الفترة ، أبلغ من وصف « الماجو جنرال مارشال كورنول » رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى يناير ١٩٣٧ الذى قال فيه « وتدريب هذا الجيش من النوع المصوب فى

(١٦) المتحف الحربى - وزارة الحربية - مركز رياسة الجيش المصرى - إدارة أركان حرب العمليات الحربية « تقرير عن مناورات الجيش سنة ١٩٣٥ بمعرفة ش . و . سينكس » فريق « المفتش العام - تحريراً بالقاهرة فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥ .

قوالب البعيد عن التخيل والمتميز بالتصلب وهو تدريب مبنى فى تصورى على افكار تكتيكية تتصل بانتيكات الملكيات الأولى .

هذا هو تقييم « مارشال كورنول » لمانورات « سينكس » - وبمعنى أصبح هذا هو حال التدريب البريطانى للجيش المصرى قبل المعاهدة .

فانا ماطرقتنا « للتعليم » فى تلك الفترة - للضباط المصريين الذين سيتولون قيادة الجيش - لاتضح أن المدرسة الحربية التى كان يديرها البريطانيون لم تكن توفر للطلاب سوى قشور من العلم العسكرى بالمقارنة بما يدرسه الطلبة العسكريون فى الاكاديمية الملكية الحربية « بولتس Wollwich » ، والكلية الحربية الملكية فى « ساندهيرست Sand Hurst » .

وقد كان المنصور وقد هيمن البريطانيون على أمور الجيش المصرى منذ سنة ١٨٨٢ ، بما فى ذلك التعليم - أن يكون تعليمهم فى المدرسة الحربية المصرية مماثلا للتعليم فى المدارس الحربية البريطانية - غير أن الواقع كان يخالف ذلك تمام المخالفة .

فقد انقسم تخريج الضباط لأفرع الجيش المختلفة ببريطانيا فى سنة ١٩٣٥ - الى قسمين ، قسم يخرج الضباط للعمل فى المدفعية ، سلاح المهندسين ، وسلاح الإشارة وهذا توفره الاكاديمية الملكية بولتس Wollwich وقسم آخر لتخريج الضباط لسلاح الفرسان ، المشاة ، والندابات والجيش الهندى ، وقد تولت هذا الكلية الحربية الملكية فى « ساندهيرست Sand Hurst » .

وكانت شروط القبول بهاتين المؤسستين تقضى بأن يمضى الطالب امتحانا قبل اللحاق باحدهما فى اللغة الانجليزية - المعلومات العامة - اختبار شخصى ، (لغة حديثة - تاريخ عام - رياضيات - علوم عامة) - اللغة اللاتينية - اليونانية - الفرنسية - الالمانية - التاريخ الحديث - طبيعة وكيمياء - علم وظائف الاعضاء .

وقسمت الدورة الى ١٨ شهرا يمتحن بعدها الطالب ولايجاز الا اذا حصل على ٦٠٪ من الدرجات القصوى المخصصة للامتحان العام و ٤٠٪ من الدرجات القصوى المخصصة لكل مادة .

وبالنسبة لخريجى الاكاديمية الملكية العسكرية بولتس فان الخريجين ينظمون فى دورات كالاتى :

ضباط المدفعية دورة فى مدرسة المدفعية بلاركهيل لمدة اربعة اشهر Larkhill .

ضباط المهندسين دورة مشتركة فى مدرسة الهندسة العسكرية فى شاتهام Shatham وفى جامعة كامبردج Cambridge لمدة سنتين وعشرة اشهر

ضباط الاشارة دورة فى مركز تدريب الاشارة فى كاتريك Kutterick لمدة سبعة عشر شهرا .

فاذا لم يحصل ضابط المهندسين على مرتبة الشرف فى امتحان بكالوريوس الآداب B.A. فى العلوم الميكانيكية فلا يسمح له بالبقاء فى هذا السلاح ويعرض عليه اما النقل الى سلاح آخر أو يطلب منه تقديم استقالته .

فاذا كانت درجة تخرجه مقبولة ، فان قرار ابقائه فى سلاح المهندسين أو نقله الى سلاح آخر أو تقديم استقالته يترك لمجلس الجيش .
ونفس الامر ينطبق على ضباط الاشارة الذى يفشل فى تمضية دوره الاشارة .

بالنسبة لخريجى كلية ساندهيرست فان نفس القواعد تنطبق عليهم (١٧) .

ويلاحظ من مقارنة المناهج فى كليتى انجلترا ومدرسة القاهرة - أن الدراسة العامة للحرب فى انجلترا كانت تشمل الدراسات الاستراتيجية

(١٧) دار الوثائق القومية - Royal Military Academy, wollwich, syllabus of the course of instruction for three terms 18 months course 1935.

Regulations respecting Admission to the royal military academy wollwich and the Royal military College sand Hurst and for first appointment to the regular Army 1935.

للمحملات وتطبيق المبادئ - والتكتيكات الاستراتيجية كلها - بينما اقتصرَت في المدرسة الحربية بالقاهرة على دراسة معركة واحدة بهدف توضيح تطبيق المبادئ الحربية في وضع الخطة الاستراتيجية .

وفي مجال الاسلحة اقتصرَت الدراسة في المدرسة الحربية بالقاهرة على العناية بالسلح والذخيرة وتعليمات التصويب بالبندقية - ولم يتجاوز استخدام البندقية حتى تخرج الطالب مدى ثلاثين ياردة - ولم يتجاوز التعليم في هذا المجال البندقية والطبنجة - بينما قابل ذلك في إنجلترا دراسة تطور الاسلحة واستخدام البندقية والمدافع الرشاشة « لويس Lewis » ومدافع الماكينة ، وتركيب المدافع الى جانب استخدام الدبابات والمهصات والمعدات والعربات المجرورة بالخيول والميكانيكية وصيانة الذخيرة للاسلحة الصغيرة والمدفعية - واختبار المعدات والذخيرة .

وبينما كان التدريب في إنجلترا يتسم بالطابع العملي كانت أغلبية الدراسات في مدرسة القاهرة نظرية بحثية - وفي تنظيم الفوحدات كانت الدراسة في إنجلترا تشمل الفرسان والدبابات والعربات المدرعة والنقل ونظام الامداد بالذخيرة والخدمات الطبية والبيطرية - بينما اقتصرَت الدراسات التنظيمية في مدرسة القاهرة على لواء المشاة وأورطة الخيالة وبطارية المدفعية بصفة عامة - مع التركيز على أورطة المشاة وقسم المشاة بالتفصيل - مما يعنى أنه بينما كانت الدراسات العسكرية في إنجلترا تؤهل الطالب للعمل في مختلف أفرع الجيش البريطانى ، فان الدراسة في المدرسة الحربية بالقاهرة كانت قاصرة على تخرج ضباط للمشاة فقط .

وقد أكد هذا الاستنتاج - ما جاء في دراسة التكتيك في كل من البلدين - فقد اقتصر في المدرسة الحربية بالقاهرة على وظيفة المشاة وأورطة المشاة وقسم المشاة والتشغيل التكتيكي للبلاتون والقسم والتمرينات التكتيكية للبلاتون والجماعة . وهذا مؤداه أن خريج المدرسة الحربية بالقاهرة لم يكن فقط مدريا على العمل في المشاة فقط - بل أن تدريبيه في هذا المجال اقتصر على التشغيل التكتيكي للبلاتون والقسم فقط - وهما أصغر أجزاء الاورطة المشاة - فاذا علمنا أن الاورطة المشاة سنة ١٩٣٥ كانت تتألف من ٨١٧ رجل وتنقسم الى أربعة بلوكات - وكل بلوك ينقسم الى أربعة بلاتونات -

وكل بلاتون ينقسم الى ثلاثة اقسام - لكان معنى هذا ان خريج المدرسة الحربية بالقاهرة لم يكن قادرا على قيادة أكثر من رجلا هم قوة القسم .

اما فى انجلترا فكان الطالب يدرّب على التعامل بالكتيبة المشاة (الاورطة) مع مجموعة من الاسلحة - وكيفية التحريك والسيطرة على النيران - وأسلوب تخصيص واجبات لواء مدفعية ميدان - ولما كان لواء مدفعية الميدان يتركب من أربعة بطاريات وكل بطارية تشمل على ثمانية مدافع - فان الطالب الانجليزى كان يدرّب على ادارة نيران أربعة وعشرون مدفعا للميدان ، وكتيبة كاملة من المشاة تعاونها اسلحة أخرى - فالفارق اذن جسيم بين نوعى التعليم - ومقارنة البرامج تحوى الكثير من الفوارق التى تبين بجلاء أن تدريب الضباط المصريين كان بالمقارنة بالتدريب فى الكليات العسكرية البريطانية لا يساوى شيئا .

أضف الى هذا ان دراسة التاريخ العسكرى فى المدرسة الحربية المصرية كانت مبتورة وقاصرة على الحروب الاوروبية كحرب الوراثة الاسبانية وحرب السنوات السبع وحروب نابليون واسترلitz وتروتلو والقرم - دون اى ذكر لمعارك الجيش المصرى فى الجزيرة العربية والسودان والنوبة وسوريا ونزيب وأطنة ودمشق وحمص وحلب وطرسوس وأزمير وقونية كما استبعد من دراسة الشخصيات العسكرية عرابى ومحمد عبيد ورؤشد حسنى (أبو شنب قضاة) وعلى فهمى وطلبة عصمت والبارودى وحل محلهم مارنبورو Marlboro ونابليون Napoleon وويلنجتون Wellington ونائى Nai مما يفهم معه أن حرمان الطالب العسكرى للصدى من معرفة تاريخه العسكرى وأمجاده أجداده كان معتمدا أو على الأقل كان مقصودا الاقلال من قيمته (١٨) .

هكذا كانت جذور الوجود البريطانى فى الجيش المصرى منذ ما قبل

المعاهدة ، منع التوسع منع التسليح تدريب تافه ، تعليم سطحي ، اشراف وهمينة كاملتين ، لينتهى هذا كله الى هدف معين يشكل السياسة البريطانية فى الجيش - الا وهو الحيلولة دون وجود جيش مصرى قوى يهدد الاحتلال البريطانى فى البلاد .

ولقد كان التصور ان توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - سينهى هذا الشكل من اشكال السيطرة - فماذا كانت حقيقة الوجود البريطانى بعد هذه المعاهدة - هذا ما ستكشف عنه السطور القادمة .

الفصل الرابع

البعثة العسكرية البريطانية

- تشكيلها والقواعد المنظمة لها
- الحرب العالمية الثانية واثرها على أحوال البعثة
- المستوى الثقافى لضباط البعثة العسكرية البريطانية

الفصل الرابع

البعثة العسكرية البريطانية

ـ تشكيلها والقواعد المنظمة لعملها :

بتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين بريطانيا العظمى ومصر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، دخلت العلاقة بين الجيش المصرى والوجود البريطانى فيه مرحلة جديدة ، تحولت فيها من عهد اشراف مباشر وقيادة ومايستببعهما من سيطرة ونفوذ ، الى مشورة ونصيحة ومايستببعهما من حرية الطرف الذى تقدم اليه المشورة والنصح فى أن يأخذ بذلك أو لا يأخذ .

فقد جاء بالذاكرة الثالثة المرسله من « حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا الى « سعادة المستر انتونى ايدن » والمحرة فى لندن بتاريخ ٢٦ أغسطس مايلى :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(ب) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتنوى لصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الاجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فانها قد اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور .

وفى اليوم التالى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦ وافق مجلس الوزراء على أن تشكل البعثة بصفة مبدئية من الضباط وضباط الصف الآتى بيانهم ، على أن يكون التشكيل النهائى من حق الحكومة المصرية بعد التشاور مع رئيس البعثة :

عدد	رتبة	وظيفة
١	ماجور جنرال (لواء)	رئيس البعثة
٢	كولونيل (عقيد)	مساعدان
١	كابيتان	مساعد شخصى لرئيس البعثة
١	ص - - - - -	كاتيب

وفى ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ وصل « الماجور جنرال جيمس مارشال كورنول » أول رئيس للبعثة العسكرية البريطانية الى مصر ومعه « الكولونيل أوكسلى » والكابتن « بيرتون » (١) .

وقد رسمت تعليمات مجلس الجيش البريطانى Army council الى رئيس البعثة الخطوط التى يتعين عليه أن يهتدى بها خلال عمله فى الجيش المصرى ، فى الخطاب الموجه اليه بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ كالاتى :

١ - أنت معين رئيس للبعثة العسكرية البريطانية الى مصر .

٢ - البعثة مشكلة وفقا للشروط الواردة بالذاكرة رقم ٣ الموقعة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، التى تسجل مفاهيم معينة بخصوص المسائل العسكرية التى تم التوصل اليها بين المفاوضين البريطانيين والمصريين بالصلة بمعاهدة التحالف الأنجلو - مصرية .

٣ - ان سياسة حكومة صاحب الجلالة هى أن القوات المصرية سوف تطور الى قوات حديثة فعالة قادرة على التعاون مع القوات البريطانية فى الدفاع عن مصر ، وهدف البعثة هو تحقيق هذه السياسة .

وستنفذ البعثة دورا استشاريا خالصا ، ولن يعطى الضباط المكونين لها أى قيادة فعلية الا اذا رغبته الحكومة المصرية .

(١) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٤ - ملف ٤ - جزء ٣٢ « وزارة الدفاع الوطنى - مكتب الوزير - مذكرة البعثة العسكرية البريطانية » .

ولن تمارس البعثة اشرافا مباشرا على الامدادات بالاسلحة والذخيرة
والمعدات الى الجيش المصرى .

٤ - ستكون البعثة تحت اوامر وزارة الحرب البريطانية War office
ومن اجل أن نقوم بواجباتك كما هو موضح بعالية ، يجب أن تكون على صلة
قريبة بسفير صاحب الجلالة البريطانية فى مصر ، وأن ترشد بمعرفته فى
أى مسائل تمس السياسة العليا .

وبرغم أنك لن تكون تحت أوامر القائد العام للقوات البريطانية فى
مصر فيجب أن تمارس اتصالا وثيقا به ، وقد كلف المذكور بأن يتعاون معك
فى أى اجراء يتعلق بمساعدة القوات البريطانية فى تدريب الجيش
المصرى .

٥ - ولن تدخل البعثة تحت أى ظروف فى أى أنشطة خاصة بأمور
المخابرات غير تدريب مخابرات الجيش المصرى ، ومن المهم للغاية أن
لا تلحق بالبعثة أى شكوك عن نشاط للمخابرات خشية أن تتأثر الثقة
المصرية .

٦ - فى المسائل المتصلة بتدريب القوة الجوية المصرية ، فإن
مسئولياتك الاستشارية ستمارس من خلال كبير ضباط الطيران المحق
بالبعثة . وهذا الضابط سيرخص له بالاتصال مباشرة بالقائد الجوى العام
للسلاح الجوى البريطانى فى الشرق الاوسط فى المسائل المتصلة بالتدريب
والمعدات للسلاح الجوى المصرى ، وسيكلف بأن يزودك بنسخ من اتصالاته
مع القائد الجوى العام - وأن يجهز تقريراً نصف سنوى عن السلاح الجوى
المصرى لرفعه من خلال وزارة الحرب الى وزارة الطيران .

٧ - بعد دراسة واجب البعثة بمعرفة مصر وبالتباحث مع السلطات
المحلية البريطانية والمصرية سترفع الى وزارة الحرب البريطانية توصياتك
بشأن تنظيم البعثة .

٨ - وعليك أن ترفع الى وزارة الحرب البريطانية تقريراً ربع سنوى

عن الجيش المصرى « (٢) » .

وقد وجه رئيس البعثة - حول هذا المعنى - خطابا الى وزير الدفاع الوطنى المصرى فى ٢٨ فبراير ١٩٣٧ أوضح فيه سياسة البعثة فى عملها فى الجيش المصرى ، وكانت هذه السياسة تدور حول أمرين شاء رئيس البعثة أن يزيل كل لبس حولها فقال :

(١) « ان البعثة لاتمارس أى نوع من الاشراف أو السلطة على أى قائد أو هيئة أركان حرب أو وحدة أو مصلحة من المصالح فى الجيش المصرى وأن غايتها الوحيدة هى اسداء الارشاد « لزملائها » المصريين فيما يتعلق بالتنظيم والمهام الحربية والتدريب وواجبات أركان الحرب التى تشمل وضع تصميم العمليات وتنظيم دائرة الاستعلام (المخابرات) » .

(ب) ان كفاءة البعثة فى القيام بمهمتها سيكون الحكم عليها (مقياسها) من نظر الجمهور المصرى مبينا على سرعة الجيش المصرى فى الوصول الى التمكن من الاستغناء عن خدمات البعثة « (٣) » .

ثم تطرق رئيس البعثة فى خطابه الى مبررات زيادة حجم البعثة فأشار الى أن إعادة تنظيم الجيش المصرى على طراز حديث تستلزم انشاء اسلحة جديدة لم يكن لها وجود من قبل وهى :

- (١) سوارى ميكانيكى ودبابات .
- (ب) تلغراف لاسلكى وتليفون لاسلكى .
- (ج) مدفعية ضد الطائرات وأنوار كاشفة .
- (د) مدفعية ميدان ومدفعية متوسطة بجرارات .
- (هـ) مدافع ماكينة خفيفة وهاون .

F.O 4/7 - 221 Enclosure in No. 44 "Army Council's (٢)
instructions to the chief of the British military Mission - dated 16th
Feb., 1937 War office.

(٣) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٥ - وزارة
الدفاع الوطنى « ترجمة كتاب البعثة العسكرية البريطانية رفم ٥ المؤرخ ٢٨
فبراير ١٩٣٧ » .

(و) أسلحة مضادة للدبابات •

(ز) قطار (قافلة) معدات للكبارى •

(ح) تنظيم لهيئة أركان حرب الجيش المصرى وجهاز المخابرات •

وانتهى رئيس البعثة فى هذا الصدد الى أنه اذا تعين ثلاثة خبراء نكل قسم من المشات سابقة الذكر فان ذلك يعنى وجوب استخدام ٢٤ ضابطا فى البعثة الى جانب هيئة الرئاسة اللازمة لحسن توجيه مجهودات الخبراء والتوفيق بينها •

والمح الى أن الجيش البريطانى لا يستطيع الاستغناء عن خدمات عدد كبير من نخبة خبرائه لسدة غير محدودة فى وقت يقوم هو أيضا « الجيش البريطانى » بأعادة التسليح ، كما اعترف بأنه لايتفق مع وجهة النظر المصرية أن يقوم بتدريب الجيش عدد من الضباط الاجانب أكثر مما يجب •

وفىما يتعلق بالمدة التى تقضيها البعثة فى الجيش ، قال رئيس البعثة باستحالة التنبؤ بها ، حيث أن ذلك يتوقف على معدل تجهيز الجيش بالاسلحة الحديثة من جهة ، وعلى درجة الكفاءة التى تصل اليها الوحدات الجديدة التى يراد انشاؤها من جهة أخرى ، غير أنه رأى أن من الممكن انقاص هيئة رئاسة البعثة الى ٥ ضباط فى ظرف أربع سنوات فى حين أن معظم المحققين بمؤسسات التدريب المتنوعة قد يمكن الاستغناء عنهم كلية (٤) •

وأرفق رئيس البعثة بخطابه هذا قائمتين تضمنان الوظائف المطلوبة للعمل بالبعثة احتويا على الهيكل التنظيمى لها بالتطابق مع حركة التطوير بالجيش - فشملت هيئة قيادة البعثة واعداد الضباط العاملين فيها - والضباط المطلوبين للتدريس فى مدارس أركان الحرب والمدفعية والهندسة العسكرية والمدرسة الحربية ومدارس الاسلحة الصغيرة والاشارة ومدرسى القوات الميكانيكية والمخابرت •

(٤) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٥ - وزارة الدفاع الوطنى « ترجمة كتاب البعثة العسكرية البريطانية رقم ٥ المؤرخ ٢٨ فبراير ١٩٣٧ » •

وهي شأن مؤكلات هؤلاء الضباط فقد رأى أن يكونوا حائزين على
الآتى :

المؤهلات	الوظيفة
- مدرسة أركان الحرب :	
ضابط مشاة أو مدفعية - كان معلما بكلية أركان الحرب بكامبرلى *	- كبير المعلمين
ضابط مشاة أو مدفعية من خريجي كلية أركان الحرب بكامبرلى *	- مساعد معلم
ضابط متخرج حديثا من كلية أركان الحرب بكامبرلى *	- مساعد معلم
- مدرسة المدفعية :	
لفتنتت كولونيل (مقدم) - متخرج من شلستون وذو خبرة بأعمال المدفعية المضادة للطائرات *	- كبير المعلمين
ماجور (رائد) *	- مساعد معلم
- المدرسة الحربية :	
ضابط يشغل وظيفة قائد جماعة - أركان حرب - خريج الكلية الحربية بساند هيرست *	- مساعد معلم
- مدرسة ضروب النار :	
ضابط كان معلما بمدرسة الاسلحة الصغيرة جناح نيتراتون *	- مساعد معلم

- مدرسة المهندسين :

- كبير معلمين
- مساعد معلم
- ماجور (رائد)
- ضابط شغل وظيفة معلم فى مدرسة
- أشغال الميدان بشأتهام

- مدرسة النقل الميكانيكى :

- كبير معلمين
- مساعد معلم
- ماجور (رائد) قديم من سلاح المهمات
- كابتن (نقيب) من سلاح المهندسين

- كبير مستشارى الاسلحة
والنخيرة والمعدات :

- ضابط بسلاح المهمات وذو خبرة فى
- فحص التسليح والذخيرة

- ضابط أركان حرب :

- خريج كلية أركان الحرب - ضابط
- مدفعية ذو خبرة تدريب

- ضابط أركان حرب :

- خريج كلية أركان الحرب وذو خبرة
- فى أعمال المخابرات

- نائب مساعد كوارثرماستر
جفرال :

- خريج كلية أركان الحرب - من
- المشاة

- معلم مدرعات فرسان :

- ضابط ميدان من وحدة الفرسان
- الميكانيكية البريطانية

- معلم مدرعات فرسان :

- ضابط فرسان ذو خبرة فى الدبابات
- الخفيفة

- معلم اشارة :

- معلم قدير ذو معلومات خاصة عن
- أجهزة الإرسال والاستقبال

- كاتب :

- جاويش (رقيب) من سلاح الاشارة

ولم تكن اللغة العربية شرطا لالتحاق الضباط بالبعثة - كما أن الضباط الذين سبق لهم أن خدموا في الجيش المصري كانوا مستبعدين من العمل في البعثة .

وقد وافق مجلس الوزارة المصري في ٢ مايو سنة ١٩٢٧ على ضم الضباط المقترحين لهيئة البعثة فأصبحت مكونة من ٢٢ ضابط وصف ضابط الى جانب ثلاثة ضباط وسبعة صف ضباط من سلاح الطيران البريطاني كان قد تقرر استبقائهم كمستشارين لسلاح الطيران المصري عند الاستغناء عن الضباط البريطانيين ، وكذلك ضابطان بمصلحة الحدود كانا يخدمان بها قبل المحالفة وتقرر ضمهما الى البعثة (٥) .

ووفقا للترتيبات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية تحدثت شروط خدمة أعضاء البعثة تحديدا صاغة القائد العام للقوات ابريطانية في مصر والسفير البريطاني ووزارة الحرب البريطانية - فكانت عقود خدمة الضباط تبرم بين الحكومتين المصرية والانجليزية وكانت اماهيات لأعضاء البعثة تقرر وفقا للفتات البريطانية مضافا اليها مرتبات يومية ومزايا - وكانت هذه اماهيات والمرتبات معفاة من الضرائب المصرية .

كما قضت الشروط بأن يكون تعيين الضباط لمدة ٤ سنوات وأن يعاملوا معاملة ضباط أركان الحرب في الجيش البريطاني ولو لم يكونوا حائزين على امتياز أركان الحرب - وحق الحكومة البريطانية في سحب الضباط قبل انتهاء العقد - وتضمنت الشروط مسائل علاج الضباط وعائلاتهم وأجازاتهم المختلفة ومصاريف سفرهم وفئات السفر ، والمبالغ التي تدفعها الحكومة المصرية سنويا تحت حساب تنظيم اماهيات ومطالبات المعاش والمرض والعاهة والوفاة وبدلات السفر (٦) .

(٥) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٥ - وزارة الدفاع الوطني « ترجمة كتاب البعثة العسكرية البريطانية رقم ٥ المؤرخ ٢٨ فبراير ١٩٣٧ » .

(٦) مجلس الوزراء - دار المحفوظات - مذكرة اللجنة المالية الى مجلس الوزراء في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦ وأرشف مجلس الوزراء - جزء اول - رقم الدوسيه ١٥٠ - ٢٢٣/٣ « البعثة العسكرية البريطانية » .

ومنذ مايو سنة ١٩٣٧ استقر نظام تشكيل البعثة وتوزع اعضائها كالآتي :

عدد		
١	كولونيل	مدرسة الاركان حرب :
١	ماجور	كبير المعلمين
١	كابتن	مساعد معلم
١	مساعد معلم	

عدد		
١	ماجور	مدرسة المهندسين :
١	ماجور	كبير المعلمين
		مساعد معلم

عدد		
١	ماجور	الحملة الميكانيكية ورشة
١	كابتن	تعليم الصيانة :
		كبير المعلمين
		مساعد معلم

عدد		
١	كولونيل	مدرسة المدفعية :
١	ماجور	كبير المعلمين
		مساعد معلم

عدد		
١	ماجور	وحدات مختلفة :
		نائب مساعد
		كوارتر ماستر
١	ماجور	معلم السوارى
		الميكانيكى
١	ماجور	اركان حرب
		التدريب

معلم للمدرسة الحربية	١ كابتن
أركان حرب المخابرات	١ كابتن
معلم لمدرسة الاشارة	١ كابتن
معلم لمدرسة الاشارة	١ كابتن
معلم لمدرسة الاسلحة الصغيرة	١ لفتنت
معلم للسوارى الميكانيكى	١ لفتنت
خبير لسلاح الاسلحة والمهمات	١ كولونيل
معلم بمصلحة الحدود	١ كولونيل
معلم بمصلحة الحدود	١ ماجور
كبير المعلمين بسلاح الطيران	١ قائد لواء
	جوى
مساعد كبير معلمين بسلاح	٢ قائد
الطيران	أسراب
بسلاح الطيران ملاحظين (٧)	٧ ضابط
	صف

وفى المدة بين يوليو وأكتوبر ١٩٣٧ وافق مجلس الوزراء على ضم عدد ٤ ضباط و عدد ١٠ صف ضباط الى هيئة البعثة فأصبح عددها ٢١ ضابط و ١٨ ضابط صف وخلال المدة ما بين أوائل نوفمبر وأو آخر ديسمبر ١٩٣٧ ضم الى هيئة البعثة ضابط واحد و ١٢ صف ضابط - عينوا كالآتى :

عدد	
١	كابتن
١	ضابط صف
٢	ضابط صف
	معلم لفن مدفعية مقاومة الطائرات
	معلم بمدرسة الصيانة
	لمدرسة المهندسين

(٧) مجلس الوزراء - ادارة المحفوظات - مذكرة اللجنة المالية الى مجلس الوزراء فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وأرشف مجلس الوزراء - جزء اول - رقم الدوسيه ١٥٠ - ٢٢٢/٣ « البعثة العسكرية البريطانية » .

عدد	
١	ضابط صف لدرسة المدفعية •
١	ضابط صف خرساة الاشارة •
١	ضابط صف • تهرى لى لتعليم واصلاح وصيانة الادوات
٢	ضباط صف ميكانيكيين لسلح الصيانة
٢	ضباط صف فنيين لسلح المهمات •
١	ضابط صف لتعليم صيانة المدفعية •
١	ضابط صف لدرسة الدبابات •

وفى يوليو ١٩٢٨ ضم ضابطان الى البعثة كالتى :

عدد	
١	ماجور لاسداء المشورة فى تنظيم وتدريب سلح خدمة الجيش •
١	لفتننت لتعليم مدفعية السواحل •

وبمناسبة التوسع فى سلح الطيران وتنظيم الدفاع الساحلى واتشاء مدرسة الضباط العظام فى اكتوبر ١٩٢٨ ، ضم الاتون الى البعثة :

عدد	
٢	ماج —ور معلمان لمدرسة الضباط العظام •
١	لفتننت اجاويش لتعليم الانوار الكاشفة •
١	لفتننت اجاويش لتعليم مدفعية مقاومة الطائرات •

عدد	
١	لفتننت ١ اجاويش لتعليم الانوار الكاشفة •
٢	ضابط صف لتعليم مدفعية السواحل •
٤	ضابط صف ميكانيكيون بسلح الطيران •

وفى نهاية عام ١٩٢٨ كان تشكيل البعثة قد وصل الى ٤٠ ضابط

و ٥٤ ضابط صف •

وفى اوائل ١٩٢٩ روى اعادة النظر فى كيفية تشكيل البعثة وتحديد

عدد أفرادها بما يؤدي الى رفع مستوى الجيش من الوجهة الفنية - فاستقر الرأي على اعادة تنظيم البعثة وتحديد اختصاصات كل عضو - وبلغ عددها في ذلك الوقت ٤٧ ضابطا و ٧٣ ضابط صف احتلوا مواقعهم في الجيش المصرى - متولين وظائف المعلمين في كلية اركان الحرب والكلية الحربية ومدرسة الاسلحة الصغيرة - واسلحة الفرسان والمدفعية والمهندسين والاشارة والمشاه ومدافع الماكينة وخدمة الجيش والصيانة والقسم الطبى والحدود وسلاح الطيران - الى جانب هيئة مركزية للبعثة يتربع على قممها رئيسها ويتبعه مساعدة الشخصى ومستشارون للبحرية والمدفعية والدفاع الساحلى والطيران الى جانب ضباط اركان حرب البعثة وضباط الادارة والمهمات (٨) .

ومع بدأ الحرب العالمية الثانية كان عدد افراد البعثة قد بلغ ٥١ ضابطا و ٩٨ ضابط صف .

- اثر الحرب العالمية الثانية فى احوال البعثة :-

مع تخرج الحالة الدولية وهبوب رياح الحرب - طلب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ارسال قوة مصرية صغيرة متحركة لواحات « انبحرية وسيوة » للقيام بأعمال الدفاع عن الصحراء الجنوبية الغربية . وقد تكونت هذه القوة التى عرفت باسم « القوة الجنوبية الغربية » من :

- قيادة لواء الفرسان - آلى سيارات خفيفة يتقصه أورطة
- أورطة من آلى الدبابات الخفيفة - بطارية خفيفة (٢٧ هاوتزر)
- بطارية مضادة للدبابات (٢ رطل) - جماعة مدافع ماكينة
- قسم مهندسى ميدان - الى جانب الوحدات الادارية اللازمة .
- وقد عين لرئاسة هذه القوة صاحب السمو الامير « اسماعيل داوود » (بكباشى) .

(٨) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٤ - ملف ٤ - جزء . مذكرة « البعثة العسكرية البريطانية » .

كما أرسلت كتيبتى مدافع ماكينة الى مرسى مطروح ، وكتيبة مشاة
والاى مدفعية الى الصحراء الغربية .

وقد ترتب على ذلك توزيع قوات الجيش المصرى بالصحراء الغربية
ومواقع الدفاع الاخرى للاشتراك مع الجيش البريطانى فى الدفاع عن مصر
- كما ترتب على ذلك أيضا توزيع ضباط من البعثة مع تلك القوات ، فعين
اللفتننت كولونيل « روبنسون » مستشارا لقائد القوة الجنوبية الغربية ،
واللفتننت كولونيل واتكنس مساعدا لهذا المستشار وكذلك الكابتن هاردينج
نيومان والماجور بول .

وعين اللفتنانت كولونيل نيوكوليس مستشارا لقائد لواء الصحراء
الغربية والماجور جونسون مستشارا الكتيبة مدافع الماكينة المشاة الاولى
والماجور كنزيرى مستشارا الكتيبة البنادق الخامسة واللفتنانت كولونيل
فراون مستشارا لقائد المدفعية بمطروح (٩) .

ويتضح من تقرير رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى ذلك الوقت
عن الجيش المصرى - بدايات تغير الاتجاهات البريطانية بالبعثة من دور
الاستشارة الى دور القيادة اذ يقول :

« أود أن أذكر العمل الرائع الذى قام به الكولونيل ج. ب. روبنسون
من الهوسار الثامنة وكبير ضباط البعثة مع القوة الجنوبية الغربية ، فقد
رسى على كتفيه أغلب حمل القيادة والادارة الحقيقية . وهناك شك قليل
فى أنه لو كانت الحرب بدأت فان الاغلبية العظمى من الضباط المصريين فى
القوة كانوا سيصبحون سعداء للغاية لأن يرويه يتولى القيادة رسميا ،

“There is I think little doubt that had war started the large
majority of Egyptian officers in the force would have been only
too glad to see him assume command officially”.

وان الضباط المصريين العظام المفتقدين لقوة القيادة والمبادأة يبعث

على الاعتبار على أنه محل تقدير مؤك في الحرب أن يتولى الضباط
البريطانيون القيادة ، •

The senior officers of the Egyptian Army are so lacking in power of command and initiative that it will certainly be for consideration in war whether british should take over command" (١٠)

ويبدو من رد فعل الحكومة المصرية في ذلك الوقت أنها كانت متيقظة لرياح التغيير هذه - خاصة وأن « محمد صالح حرب » كان وزيرا للدفاع في حكومة على ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يوليو ١٩٤٠) - فقد وجه « حرب » في ٣ يونيو سنة ١٩٤٠ خطابا الى رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري أكد فيه مسئولية قواد الوحدات والتشكيلات المصرية وتحديد العلاقة بينهم وبين أعضاء البعثة العسكرية البريطانية قال فيه :

« منعا من حدوث أى التباس في تفهم مركز ضباط البعثة العسكرية البريطانية ومسئولياتهم في حالة اشتباك القوات المصرية الحاربة في العمليات الحربية قد وضعت التعليمات الآتية لاتباعها بكل دقة :

١ - جميع التشكيلات والوحدات يقودها ضباط مصريون وهم المسؤولون دون غيرهم عن القيادة والمحافظة على الضبط والربط في وحداتهم واتخاذ كافة التدابير الكفيلة برعاية الضباط والجنود الذين تحت قيادتهم •

٢ - لا تتعدى واجبات ضباط البعثة العسكرية البريطانية الذين صدقنا على الحاقهم مؤقتا بالتشكيلات أو الوحدات ابداء المشورة للقواد المختصين • ويجب أن لا يعتبر أن في هذا اللاحاق ما يجيز الى هؤلاء الضباط القيام بقسط من مسئوليات قواد الوحدات •

٣ - على أنه لا ينتظر من جميع القواد أن يستفيدوا الى أقصى حد بخبرة تجارب هؤلاء الضباط التي تعتبر ضرورية في الاحوال الحاضرة •

٤ - والامول - لصالح الدفاع - أن يبذل ضباطنا جهودهم ليسود التعاون الوثيق المشبع بروح الصداقة والالفة بينهم وبين ضباط البعثة الذين

نعتقد انهم يبادلونهم نفس الشعور» (١١) .

ويتضح من العرض السابق ان السياسة البريطانية في الجيش المصرى حتى نشوب الحرب كانت زيادة عدد اعضاء البعثة العسكرية فى الجيش تدريجيا ، وقد نجحت فى هذا تماما حيث بلغ اعضاء البعثة فى ذلك الوقت ٥١ ضابطا و ٩٨ ضابط صف .

فلما نشبت الحرب ، اتجه التفكير الى محاولة سبغ الصفة التنفيذية على اعضاء البعثة ، لكن هذه المحاولة لم تنجح مع وجود حكومة « على ماهر » .

ولما كانت زيادة اعضاء البعثة - أمرا يتم بصعوبات ويستلزم الكثير من الاجراءات ، فضلا عن تنبه الرأى العام الى هذه الزيادة - فقد تفتق ذهن البريطانيين فى اغسطس سنة ١٩٤٠ عن وسيلة جديدة يضمنون بها زيادة اعداد البريطانيين فى الجيش .

وقد دارت مباحثات فى ذلك الوقت بين وزير الدفاع الوطنى وقائد القوات البريطانية فى مصر الذى تقدم باقتراح إلحاق عدد من الضباط البريطانيين وصف الضباط بالبعثة العسكرية على نفقة الجيش البريطانى على أن يكون ذلك بصفة إلحاق فقط attachment ودون أن يضموا الى هيئة البعثة - كضرورة للحرب وليس لاستكمال تدريب الجيش المصرى . وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا المطلب (حكومة حسن صبرى الاولى ٢٧ يونيو - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠) فعين ١٨ ضابطا و ١٨ ضابط صف، زيدوا بعد ذلك الى ٣٥ ضابط صفو قد سمي هؤلاء الملحقون .

Pool of Assistants Attached to B.M.M.

وبذلك وصل عدد اعضاء الجيش البريطانى حتى سنة ١٩٤٥ الى :
 ٥١ ضابط + ٩٨ ضابط صف = ١٤٩ اعضاء اصلليون بالبعثة .
 ١٨ ضابط + ٣٥ ضابط صف = ٥٣ ملحقون .
 المجموع = ٢٠٢ بريطاني

(١١) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محافظة ٢٥ - وزارة الدفاع الوطنى - ملف ٦ - ٢/سج .

وقد استمرت اوضاع البعثة العسكرية البريطانية من حيث العدد سائدة فى عهد حكومات « حسن صبرى » الاولى - و « حسين سرى » الاولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليو ١٩٤١) والثانية (٣١ يوليو ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢) و « مصطفى النحاس » الخامسة (٤ فبراير - ٢٦ مايو ١٩٤٢) والسادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ اكتوبر ١٩٤٤) .

وفى عهد وزارة احمد ماهر الاولى (٨ اكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥) اثارَت الحكومة البريطانية موضوع تحمل الحكومة المصرية مرتبات الضباط والصف ضباط المحققين بالبعثة اعتبارا من بداية عام ١٩٤٦ وطلب ضمهم الى البعثة العسكرية البريطانية وعلى نفقة الحكومة المصرية كضرورة لحفظ مستوى كفاءة الجيش المصرى (١٢) .

وقد اجاب رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصرى على ذلك - فى كتابه الى وزير الدفاع الوطنى « سيد سليم » قائلا « ان زيادة افراد البعثة لن تعود على الجيش بفائدة مالم يقابل ذلك زيادة فى عدده وعدده - كما ان الجيش ليس بحاجة الى هذا العدد من الضباط وضباط الصف المحققين بالبعثة الذين تطلب البعثة ضمهم اليها ٠٠٠٠ الا العدد الذى وافقت على الحاقه لمدة ستة شهور فقط بمناسبة اجهزة رادار التى ستصل حديثا حتى يمكن للمختصين بالجيش المصرى ان يلموا بجميع مايلزمهم من معلومات خاصة بتلك الاجهزة اثناء تلك المدة (١٢) .

وقد اوضح وزير الدفاع الوطنى فى كتابه لرئيس مجلس الوزراء فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ان (جماعة المساعدين الحقوا بالبعثة بناء على اقتراح قائد القوات البريطانية فى مصر فى اغسطس ١٩٤٠ نظرا لحالة الحرب وما استلزمته من انتشار القوات المصرية فى انحاء البلاد لضمان التعاون الوثيق بينها وبين القوات البريطانية - اما وقد انتهت الحرب فقد اعدنا النظر ودرسنا الحالة ولاحظنا فى الدراسة المهمات والادوات والمعدات الحديثة فى الجيش وراعينا فى حالة نقص الفنيين المصريين ان

(١٢) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٥ - وزارة الدفاع الوطنى - ملف ٦ - ٢/سج .
(١٣) المرجع السابق .

يكون هناك اخصائيون يبقون في البعثة مؤقتا لمدة محددة حتى يتم تمرين المصريين - ونتيجة لهذه الدراسة نرى انه ليس هناك ما يدعو لبقاء جماعة المساعدين بعد ٣١ ديسمبر ١٩٤٥ اذا استثنينا منهم الاثنين بعد على ان يكون بقاؤهم بصفة مؤقتة كملحقين بالبعثة للعدد المحدود المبينة قرين كل منهم وهذا العدد هو اقصى ما يمكن ان تدعو الحاجة اليه :

ضباط

١	للدفاع الساحلى	لمدة ستة اشهر من ١/١/١٩٤٦ .
٢	للمدرسة المدفعية	لمدة ستة اشهر من ١/١/١٩٤٦ .
	(اخصائيين ردار)	
١	اشارة	لمدة ستة اشهر من ١/١/١٩٤٦ .
		<u> </u>
		٤

ضباط صف

- ١ لرئاسة البعثة لمدة سنة من ١/١/١٩٤٦ .
- ٢ للمهام (تنظيم مخازن) لمدة ستة اشهر من ١/١/١٩٤٦ .
- ١ للمدفعية (رادار م / ط) لمدة ستة اشهر من ١/١/١٩٤٦ .
- ١ للمدفعية (ردار سواحل) لمدة ستة اشهر من ١/١/١٩٤٦ .
- ٢ للصيانة (توفكجى اسلحة) لمدة ستة اشهر من ١/١/١٩٤٦ .
- ١ للصيانة (توفكجى اسلحة) لمدة ستة اشهر من ١/١/١٩٤٦ .
- ١ للرادار م / ط (١٤) .

وقد كتب « محمود فهمى النقراشى » فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥ الى السفير البريطانى بأن الحكومة المصرية « لاتعتبر ضروريا الاحتفاظ بخدمات كل اتحاد المساعدين » وطلب الاحتفاظ بخدمات الافراد السالف الاشارة اليهم (١٥) .

ومنذ ذلك الوقت لم تنجح البعثة العسكرية البريطانية فى زيادة

(١٤) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محفظة ٢٥ وزارة الدفاع الوطنى ملف ٦ - ٢/سج .

البريطانيين بالجيش المصرى - لاصرار الحكومات المصرية منذ ١٩٤٥ على
عدم الزيادة .

- المستوى الثقافى لضباط البعثة العسكرية البريطانية :

كان من أهم دواعى زيادة أعضاء البعثة العسكرية البريطانية ظل
الجيش المصرى فى السنوات الاولى لعمل البعثة من الضباط الحاصلين
على دراسات اعمال أركان الحرب ، وقلة الضباط المتخصصين فى الاسلحة
الجديدة التى وردت للجيش بعد المعاهدة .

ومع افتتاح المدارس والمنشآت التدريبية بالجيش توافر به هذا العنصر
من الضباط حتى بلغ عدد الضباط الأركان حرب فى فبراير ١٩٤٦ ١٦٠
ضابطاً .

وكان مقتضى هذا أن ينمو بالجيش نوع من عمليات التقييم للدور
التدريبى للبعثة العسكرية البريطانية حيث توافر للجيش بفضل ضباطه
القدرة على المحاجة والمجادلة والمفاضلة ونمو الفكر العسكرى لديهم .

وكان طبيعياً أن تتجه أنظار الجيش المصرى الى هؤلاء المستشارين
انبريطانيين لتقييم مستواهم الثقافى .

وقد اسفر ذلك عن اكتشاف أن مستويات ضباط البعثة العسكرية
كانت ملائمة قبل الحرب - لكن هذا المستوى فى الكفاءة والمؤهلات والخبرة
الواجب توافرها فيهم أخذ ينحدر شيئاً فشيئاً خلال الحرب - إذ التحق
بالبعثة ضباط ليسوا حاصلين على المؤهلات المطلوبة - وفى هذا المجال
ابتكر البريطانيون اسلوباً فريداً - إذ كانوا يعمدون الى ضباط الصف منهم
والمحققين بالبعثة بأعداد كبيرة - فيرقونهم الى رتب الضباط - فالجاويز
البريطانى المعين بهيئة البعثة بالاي الفرس - ان مثلاً ، يصبح بين عشية
وضحايا ماجور (رائد) بريطانى فى نفس السلاح ويتولى وظيفة مستشار
Adviser أو معلم instructor (١٦) .

(١٦) معلومات العميد ح.ع على حسن النكلاوى أحد ضباط الجيش
المصرى فى تلك الفترة - ودار الوثائق القومية - مكتب المشير - محافظة
٢٥ - وزارة الدفاع الوطنى - ملف ٦ - ٢/سج .

ومع هذا ، فقد التمسست السلطات المصرية لبريطانيا العذر فى ذلك بسبب ظروف الحرب واحتياج الاخيرة لكل ضباطها الممتازين للمشاركة فى الجهود الحربية ، لكن الامر استمر على ذلك بعد الحرب مما دعى وزير الدفاع الوطنى فى حكومة النقراشى الاولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦) الى الكتابة لرئيس الوزارة فى ديسمبر ١٩٤٥ فى هذا الشأن(١٧)، كما رفع الوزير مذكرة الى مجلس الدفاع الاعلى اوضح فيها رأى قواد ومديرى الاسلحة والمصالح فى المؤهلات والخبرة الواجب توافرها فى أعضاء البعثة على الوجه الآتى :

— سلاح المدفعية الملكى : أن يكون من الجيش العامل البريطانى ذو مدة خدمة لا تقل عن ١٠ سنوات حاصلًا على شهادة معلم مدفعية .

— سلاح الفرسان ولواء الحدود : أن يكون من الجيش العامل البريطانى — ذو مدة خدمة لا تقل عن ١٠ سنوات بوحدة مدرعة — أن يكون حائزًا اذا أمكن على شهادات الصيانة والاسلحة والمدفعية ، ويستحسن أن يكون خريج كلية أركان حرب .

— سلاح الإشارة الملكى : أن يكون من الجيش العامل البريطانى — متخرجًا من الكلية الحربية الملكية البريطانية للضباط — حاصلًا على فرقة الإشارة الطويلة « بكاتريك » ، حاصلًا على شهادة الفرقة العليا — له خبرة عملية كضابط بسلاح الإشارة البريطانى لا تقل عن ٨ سنوات .

— سلاح المهندسين :

أن يكون من الجيش العامل البريطانى — له مدة خدمة كضابط بسلاح المهندسين البريطانى لا تقل عن ١٠ سنوات — حائزًا لشهادة مهندس — يستحسن أن يكون حائزًا لشهادة كلية أركان الحرب الملكية البريطانية .

– سلاح الصيانة الملكي :

أن يكون من ضباط الجيش العامل على أن لا يكون من المرقين من بين الصفوف – أن يكون مهندساً ميكانيكياً أو كهربائياً حاصلاً على درجة – انبكالوريوس – له خدمة سابقة بسلاح المهندسين الملكيين البريطانيين لا تقل عن ٦ سنوات منها سنتان في الميدان .

– سلاح الاسلحة والمهمات الملكي : من الجيش العامل البريطاني –

له خدمة كضابط لا تقل عن ١٠ سنوات بسلاح المهمات البريطاني – حائزاً على شهادة ضابط مقتش اسلحة – حائزاً على شهادة الفرقة العليا – ان امكن .

– سلاح خدمة الجيش الملكي :

ضابط بالجيش العامل البريطاني – له مدة خدمة بالجيش البريطاني كضابط لا تقل عن ٨ سنوات – أن يكون متخرجاً من كليات عسكرية بريطانية للضباط وليس من بين الصفوف – أن يكون من خريجي كلية أركان الحرب الملكية البريطانية ان امكن .

– مدارس الجيش المختلفة ومعلمين المشاة :

من الجيش العامل البريطاني – له خدمة كضابط لا تقل عن ١٠ سنوات – حائزاً على شهادة كلية أركان الحرب الملكية البريطانية .

وقد أوضح تطبيق المؤهلات والخبرة الواجب توافرها في أعضاء البعثة – السابق الإشارة إليها – توافرها في ستة عشر ضابطاً فقط من بين مجموع ضباط البعثة البالغ عددهم ٥٦ ضابط – من بينهم ضباط رئاسة البعثة الذين لا يتولون أي عمل تدريبي ، وعلى ذلك فإن المؤهلات المطلوبة توافرت في ماجور (رائد) يدرّب مدفعية الميدان والمدفعية المضادة للدبابات – وماجور (رائد) يدرّب المدفعية الساحلية – وماجور (رائد) كبير مستشاري سلاح الإشارة – وماجور (رائد) يدرّب مركز تدريب المشاة بمقتباد – ولقننت كولونيل (مقدم) كبير معلمي كلية أركان الحرب ، وماجور (رائد) أحد المعلمين بها ، ولقننت كولونيل (مقدم) كبير معلمي مدرسة الاسلحة الصغيرة .

أما ضباط البعثة بسلاح الفرسان ، والمدفعية بأنواعها (ميدان - مضاد للدبابات - مضاد للطائرات - مدفعية ساحلية - أنوار كاشفة) باستثناء واحد فقط، سلاح خدمة الجيش ، سلاح الصيانة ، سلاح المهمات مستشارو المدارس والمنشآت التعليمية ، سلاح المهندسين ، المشاة (باستثناء واحد) ، الحدود ، الجناح الجوى - فقد كانوا دون المستوى (١٨) .

ومن عجب أن البريطانيين أنفسهم قد اعترفوا فى الوثائق المتبادلة بينهم بانخفاض مستوى بعثتهم العسكرية الى مصر - كما أنهم كانوا يعلمون أن هذا لم يمر دون ملاحظة المصريين ، ان تقول احدى الوثائق البريطانية :

“The war has necessarily entailed lowering in standard of personnel available which has not passed unnoticed by Egyptians”.

لقد استلزمت الحرب بالضرورة تخفيض مستوى الافراد المتيسرين الأمر الذى لم يمر دون ملاحظة المصريين (١٩) .

وعلى أى حال ، فقد كان لوجود البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى آثار عديدة - منها المفيد ومنها الضار .

والصفحات التالية تتحدث عن أعمال البعثة العسكرية البريطانية فيما يتعلق بالجوانب الايجابية .

(١٨) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - محافظة ٢٥ - وزارة الدفاع الوطنى - ملف ٦٠٢/سج - مذكرة مرفوعة الى مجلس الدفاع الاعلى من وزير الدفاع الوطنى الى السيد سليم فى ٢ فبراير ١٩٤٦ .
F.O 371/45945 Standard of personnel of B.M.M. (١٩)

الفصل الخامس

حركة

التحديث فى الجيش المصرى

- الحرب العالمية الاولى وتطور فن الحرب •
- التخطيط للمعارك •
- مكان مصر من القوة الحربية فى الماضى •
- التنظيم البريطانى للآلة الحربية المصرية •
- كتائب المشاة الحديثة •
- مجموعة اللواء المشاة المستقلة •
- الفرسان الحديثة فى الجيش المصرى •
- آليات الفرسان الميكانيكية والدبابات الخفيفة •
- آليات الاستطلاع •
- المدفعية الحديثة •
- التدريب •
- التعليم وكلية أركان الحرب •
- المدارس العسكرية •
- البعثات العسكرية المصرية للخارج •

الفصل الخامس

حركة

التحديث فى الجيش المصرى

لم يكن الوجود العسكرى البريطانى فى الجيش المصرى كله نقمة ، فالتاريخ يرصد الاحداث بلا تحيز ، واذا كان تاريخ الوجود البريطانى فى مصر عامة فى الجيش المصرى خاصة قاتما لدرجة كبيرة ، فان الانصاف يقتضى من المؤرخ أن يعطى لهذا التاريخ ما له وما عليه .

لقد أسهبت الفصول السابقة فى وصف الجيش المصرى قبل المعاهدة ، وأبرزته على أنه كان جيشا من جيوش العصور الوسطى تنظيما وتدريبيا وتسليحا - وهذا صحيح .

وكان الجيش المصرى بعد أن غادره الوجود البريطانى فى ديسمبر ١٩٤٧ فى حالة يرثى لها كما ستوضح الفصول القادمة - لكنه بالمقارنة بجيش ما قبل المعاهدة كان قد انتقل فعلا الى صفوف الجيوش الحديثة .

واذا كانت الفصول التالية ستضى تحفظات شديدة على وصف الجيش المصرى بأنه قد انتقل الى صفوف الجيوش الحديثة بعد المعاهدة، فان دور هذا الفصل هو توضيح الرؤية للتقييم الذى سيتعرض له الوجود البريطانى بصفة عامة فى الجيش المصرى ، بهدف خلق المناخ الملائم للخروج بتقييم حقيقى غير متشنج للدور الذى لعبه الوجود البريطانى فى هذا الجيش بعد المعاهدة .

شكلت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ من الزاوية التكتيكية تطورا لفن الحرب - فقد تحولت الحرب من حرب الحشود البشرية الى الحروب الآلية القتالية - كما تحولت فن الحرب من الدفاع الثابت الذى كانت تستلزمه الحشود الكثيرة الى مرونة وسرعة القوى الهجومية التى استلزمها الاسلحة الآلية .

ومع أن هذه الحقيقة كانت معروفة في الفترة ما بين ١٨٧٥ - ١٩١٢ إلا أن شكل الحرب في تلك الفترة كان يتمثل في حشد المدافع والبنادق بكثافة للقيام بهجوم وضغط واسع - فلما ظهر « المحرك » كان هو الحل لجميع مشكلات الحرب .

ولقد كان تحول فن الحرب من النمط القديم إلى النمط الحديث المتميز بسرعة الحركة - سببا في تحول الحروب إلى مجاوز ضخمة - تستخدم فيها أحدث الأفكار والمخترعات لتجربة الضربات القاصمة القاسية - التي يتعرض فيها الجنود والبلاد لأبشع النتائج - منهيّة بذلك زمن الاشتباكات التقليدية التي تبرز فيها الجيوش تقوقها المادى وتتحول الحرب إلى لعبة شطرنج لايمكن أحد العدوين فيها من الانتصار الحاسم نظراً لعدم القدرة على الوصول إلى هذا النصر الناتج عن الهجوم الشامل .

ولقد ظهرت في عصر الحرب العالمية الأولى « الدبابة » لتحل محلها جميع ميزات الحماية التي تقدمها المواقع المحصنة بالإضافة إلى قوة هجومية قابلة للحركة بأسلحتها المدرعة الفتاكة - مسببة بين ١٩١٦ - ١٩١٨ تطوراً جذرياً في التكتيك الحربي ومنهيّة عوائق المناورات التكتيكية التي كانت تتمثل في كيفية إطلاق النار والحركة ، وكيفية التحصن والتحرك في آن واحد - فقد أزيلت الدبابة هذه العوائق بسبب سرعتها الزائدة الناتجة عن استعمال المحرك الميكانيكي بدلاً من القوى البشرية ، وزيادة مناعة التحصن ضد الرصاص الذي لا يفتقر الحديد المصفح ، وتزايد فعاليتها الهجومية بعد أن خفت عن الجندي مهمة الأسلحة الخفيفة وإعطاء الفرصة للجياد للراحة من عناء سحب الأسلحة الثقيلة ، بالإضافة إلى تضاعف القدرة التدميرية لأسلحتها - وقد كان لاستخدام هذا السلاح بدءاً من معركة « السوم » في سبتمبر سنة ١٩١٦ نتائج مذهلة - ففي خلال الأشهر الخمسة من يوليو إلى نوفمبر سنة ١٩١٦ خسر البريطانيون ٤٧٥٠٠٠ مقاتل وأسر حوالي ٢٠٠٠٠ مقاتل .

وهكذا كان التطور الذي أدخلته الدبابة في فن الحرب عظيماً - إلا أن تطور الطائرة كان أعظم .

لكن التطور الحربي لا يقتصر على السلاح فقط - فالتخطيط الجيد

للمعارك هو الذى يوصل الى النصر الحاسم - ولقد منيت الدبابات
بخصائر كبيرة فى معركة « كامبرى » فى فبراير ١٩١٨ خلال الهجوم
على « جبل فليكبير » بتأثير قصف مدفعية الميدان - مما اوجب ايجاد
التناسق بين الدبابات المتقدمة والطائرات التى تحلق على ارتفاع قليل -
الأمر الذى يقودنا الى موضوع « التعاون بين الأسلحة » - والاستخدام
التكتيكي الصحيح للمعدة - والاستطلاع .

ومع تطور الآلة وتقدم المخترعات - وما أدى اليه ذلك من شمولية
الحرب شمولا غطى جميع نشاطات الدول المتحاربة ، غدت عمليات التموين
وايصالها بالاضافة الى الضروريات الاساسية بحاجة لاستخدام جميع
قطاعات الصناعة - فكما يصنع الحرير الصناعى من السليلوز فان
السليلوز ينتج البارود عديم الدخان - وكما يستعمل الجلستين فى صناعة
الصابون فانه يستعمل فى صناعة العبوات النافسة ، وهذا يوضح ان
التطور الحربى قد أدى الى عدم امكانية التوصل للحدود التى تفصل بين
الجيش والجماهير المدنية - وبالتالي استحالة فصل العامل عن الجندي -
كما يوضح ان الحروب الحديثة تستوجب السيطرة الكاملة على الجهاز
السياسى والتمكن من الاكتفاء الصناعى وتوفير الصناعة الوطنية وانتاج
الاسلحة الميكانيكية - وكما ان الحرب والسلام ظاهرتان متتابعتان ، فان
على المنتصر والمهزوم ان يطبق مبادئ الحرب فى وقت السلم للتحضير
لنزاع وحرب المستقبل (١) .

كان هذا توضيحا بسيطا للتطور الحربى - انتج امامنا عدة مسائل،
كان منها « التسليح الحديث » ، والميكنة ، والتخطيط الجيد للمعارك ،
« والتعاون بين الاسلحة » ، « والاستخدام التكتيكي الصحيح للمعدة »
« والاستطلاع » ، الى جانب السياسة والادارة والاقتصاد .

ومن هذا كله نستطيع ان نتبين ان التطور الحربى ليس قاصرا على
الحديث عن السلاح ، وانما هو كما قال « كلاو زيكيس » : « لقوى العقل

(١) التكنولوجيا والحرب الحديثة - ماجور جنرال ج . ف . فولر -
دار القلم المكتبة الحديثة - بيروت - مايو ١٩٦٩ ص ٩ و ١٠ و ٢١
الى ٣٨ .

والدهاء آثارها في أي عمل عسكري ، بمعنى أن التفكير العقلي وأسلوب إدارة المعارك وتطوير التكتيك الحربي (أي فن القتال) لتحقيق الانتصار هو التطور الحربي الحقيقي - وقديما قالوا « التكتيك العسكري كالماء ، ويخضع الماء لجراه الطبيعي ، إذ يتسرب الماء منحدرًا من الأماكن العالية نحو المنخفضات ، والامر مشابه في الحرب ، إذ نتجنب الموقع القوي بالهجوم على الموقع الضعيف » (٢) .

وفن الحرب ، أو التفكير العقلي في إدارة الحرب ، تتولاه الآلة العقلية العسكرية للجيش - وهي هيئة أركان حرب الجيش - وهي تلك المجموعة التي تمثل العقل المفكر للجيش ، والجهاز الذي يضع خطط العمليات الحربية ، ويجهز الجيش لخوض المعارك بهدف النصر .

وما نجاح الجيوش في المعارك راجع إلا للفكر العسكري النابع من عقول أعضاء هيئة أركان الحرب - فإين كانت مصر من هذا كله ؟ .

لقد كانت مصر في القرن التاسع عشر صاحبة جيش يعد مفخرة من مفاخر العالم ، ولم تكن معارك هذا الجيش التي خاضها مقصورة على الميادين المصرية بل اشتملت أيضا على ميادين جديدة أملتتها روح التعاون التي ارتبط بها « محمد علي » في بادئ الامر مع الباب العالي إلى أن اضطر إلى تعديل سياسته لما أراد تحقيق آماله في انشاء امبراطورية مصرية تقوم على أنقاض امبراطورية الأتراك .

ولقد أوضحت بصيرة « محمد علي » له أن الجيش هو الدعامة الأولى التي يشيد عليها أمانه فخصه بالقسط الأعظم من عنايته وعزيمته ، وعاونه في هذا العمل ابنه « إبراهيم » والكلونيل سيف (سليمان باشا الفرنسي) Colonel seves (٣) - فاستطاع الاثنان تكوين أول جيش مصري منظم على الأساليب الحديثة سنة ١٨٢٤ .

(٢) الاستراتيجية وتاريخها في العالم - تأليف ج . ل . ليدل هارت - ترجمة الهيثم الأيوبي - دار الطليعة - بيروت - الطبعة الثانية - فبراير ١٩٧٨ ص ٢٥ و ٢٦ .

(٣) الكلونيل سيف (١٧٨٧ - ١٨٦٠) ولد في ليون ، وانتظم في سلك الجيش الفرنسي وحارب في عدة معارك بقيادة نابليون وقد استدعاه

وطلات اقدام هذا الجيش ميادين شاسعة فى أوروبا وآسيا وقلب أفريقيا ، وضم سوريا الى مصر فى سنة ١٨٢١ ، وذاعت انتصاراته فى دمشق وحمص وحلب وطرشوس وازمير وقونية حتى وقف يهدد « الأستانة » - مما دعا أوروبا للتحرك للكيد لهذا الجيش وتجرمه من انتصاراته ، فعاد الى مصر بعد أن دون صفحة ناصعة فى تاريخ الفتوحات العسكرية والجنديّة المصريّة .

ولقد تألف جيش محمد على من جميع العناصر الحيويّة التي يتكون منها الجيش الحديث - فكان يضم مدرسة لاركان الحرب ومدارس لكل سلاح من اسلحة الجيش - ومعاهد صغيرة لضباط الصف والجنود ومستشفيات عسكريّة - ومصانع للأسلحة والذخيرة - وقلاع منتشرة على الساحل وبلغ الجيش المصرى فى عام ١٨٢٩ الآتى : -

١٣٠٢٠٢	مشاة وفرسان ومدفعية
٤١٨٠٠	قوات غير نظامية
١٥٠٠٠	عمال وصناع مدريون عسكريّة
١٠٠٠	طلبة للمدارس الحربيّة
٤٧٦٨٠	احتياطى
٢٣٥٦٨٢	المجموع

وفى عهد « اسماعيل » أعيد تنظيم هيئة أركان حرب الجيش وجعلت تحت إشراف الجنرال شارلس بومرى ستون Charles Pomery Stone يعاونه لقيف من الضباط الأمريكيين ، فتعلم على أيديهم عدد كبير من الضباط المصريين الذين القوا الكتب العسكريّة وترجموها كما قام بعضهم بأعمال كبيرة فى مجال الرحلات العلميّة والاستكشافات الجغرافية والأبحاث

المفقور له محمد على لتنظيم الجيش المصرى على الأساليب الحديثّة .
وكان فى أخريات حياته رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى .

الجيولوجية فى مختلف مناطق مصر والسودان والحبشة حتى اواسط افريقية - وفى عهد « اسماعيل » وصل العلم المصرى حتى « زيلع » و « بريه » و « هرر » فى سنة ١٨٧٥ .

وقد بلغ الجيش فى عهد « اسماعيل » العدد الآتى :

ضباط	٢٦٦٨
صف ضباط وجنود	٨٤٥٣٠
طلبة بالمدارس الحربية	١٨٩٠
المجموع	٨٩٠٨٨

وكانت بالسودان ١٥ أورطة موزعة فى انحاؤه .

فلما سقطت مصر فى يد الانجليز فى سنة ١٨٨٢ - تشتت الجيش المصرى ، ثم أعيد انشاءه على يد الانجليز فى صورة قوة هزيلة لا تملك من وسائل القوة شيئا - يسيطر على مقدراتها الضباط البريطانيون - حتى انه عندما اضطر الانجليز لزيادة تعداد هذه القوة لاعادة فتح السودان سنة ١٨٩٦ - كان القادة المسئولون عن هذا الجيش وهيئة أركان حربه المفكرة من الانجليز أمثال الجنرال « جراهام » Graham « وولسلى » Woolsley و « فريمانتل » Freemantle والكولونيل « هوليد سميث » Holleidsmith الخ (٤) .

وبعد معارك السودان استمر الجيش المصرى خاضعا للإشراف البريطانى المهين ، الذى واطب على التحكم فى مقدراته - حارما إياه من السلاح والمعدات والعلم والتدريب - بل لقد حرم الجيش من أن يكون له هيئة أركان حرب حتى سنة ١٩٣٧ - وبعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، عندما تعاهدت مصر وبريطانيا على أن تتحولا الى دولتين حليفيتين - كان من بين

(٤) « اليوزباشى عبد الرحمن زكى » تاريخ أورطة البنادق الرابعة المشاة ، - القاهرة - طبع بالطبعة الاميرية بينواقي سنة ١٩٢٨ من ص ٦١ الى ص ١٣ .

بنود المعاهدة ، إعادة تحديث الجيش المصرى على يد اللجنة العسكرية البريطانية .

فكانت - بناء على ذلك - أولى خطوات التحديث - إعادة انشاء هيئة أركان حرب مصرية .

وقد استنبط تنظيم هيئة أركان الحرب المصرية قياسا على التنظيم البريطانى بقدر الامكان مع مراعاة الاختلاف بين الظروف فى مصر وبريطانيا - كذلك عمد واضعوا التنظيم الى تبسيطه فى مجمله على أساس أن يكون قاعدة للبناء فى المستقبل .

قضى التنظيم البريطانى لهيئة أركان الحرب بأن تكون هذه الهيئة مشكلة وفقا للنظام الهيكلى الآتى : رئيس هيئة أركان الحرب العامة .

مسئوليته القيادة العامة للقوات الحربية وكل مسائل السياسة العسكرية التى لها تأثير على البلاد ، الاشراف على الادارة العسكرية ، الاشراف على هيئة أركان الحرب العسكرية فى الوزارة ، ويتبعه :

- السكرتير العسكرى (كاتم اصرار حربية) .

- مدير فرع أركان الحرب العامة .

- الادجوتانت جنرال .

- الكوارتر ماستر جنرال .

وقد تبع كل فى هؤلاء عدة ادارات وفروع ، لكل اختصاصها (٥) .

فلما صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بانشاء هيئة أركان حرب الجيش فى ٢١ يوليو ١٩٣٧ - لم يخرج التنظيم الجديد عن التنظيم الذى اقترحه المستشارون البريطانيون - والسابق الاشارة اليه فى الموطود السابقة .

(٥) دار الوثائق القومية - ملف مشروع مجلس الدفاع الوطنى ولجنة الضباط ١٩٤٢ - ١٩٤٤ ، تقرير عن تنظيم وزارة الحربية ، بمعرفة القائم ج . ن : كتيوى من المدفعية الملكية فى ١١ مايو سنة ١٩٣٧ .

فتألفت هيئة أركان حرب الجيش من : -

- رئيس هيئة أركان حرب الجيش •
- أركان حرب إدارة الجيش (أيجوتانت جنرال) •
- أركان حرب تشهيلات وتموين الجيش (كوارتر ماستر جنرال) •
- أركان حرب العمليات الحربية •
- كاتم اسرار حربية •

وبعيداً عن التفاصيل الفنية الدقيقة التي قد لاتعنى القارئ - فان ما يلفت النظر فى التنظيم الجديد لرأسه هيئة أركان الحرب المصرية عام ١٩٣٧ - هو ارتباط « ادارة المخابرات » التى كانت أحد الفروع التابعة لمدير العمليات - برئاسة الجيش البريطانى بمصر فيما يتعلق بشئون المخابرات فى المسائل المتعلقة بالجماية الداخلية - كما ارتبطت « ادارة العمليات الحربية » - وهى الجهة المسئولة عن الامور الاستراتيجية والخطط والعمليات - بالجيش البريطانى فيما يتعلق بالعمليات والتنظيم الدفاعى - وهى مسائل تعد صلب عمل القيادة العليا للجيش (٦) •

بمعنى ان الجيش المصرى مع توقيع المعاهدة الجديدة قد أصبح تابعاً للجيش البريطانى استراتيجياً وفيما يتعلق بالخطط والعمليات الحربية - كما أصبح للاخير الهيمنة الكاملة على المسائل الاستراتيجية واعمال الامن الداخلى فى مصر •

- كقائب المشاة الحديثة :

انتظمت المشاة فى الجيش المصرى قبل المعاهدة فى أحد عشر أورطة بناتق (قوام كل واحدة منها ٢٨ ضابطاً و ٨١٧ رتب أخرى) موزعة على ثلاثة ألوية مشاة بحيث خص كل لواء أربعة أورط ما عدا أحد هذه الألوية الذى اختص بثلاثة أورط فقط - ولم يكن توزيع هذه الأورط على الألوية ذا هدف تكتيكى وانما كان مجرد توزيع تنظيمى التزاماً بتقسيم نمطى للألوية المشاة التى استقر تشكيلها على ثلاثة كتائب (أورط) مشاة فى كل لواء •

وكانت الأورط المشاة مقسمة الى أربعة بلوكات ، وكل بلوك مقسم الى أربعة بلاتونات والبلاتون ينقسم الى ثلاثة أصناف مفردة صنف بكسر الصاد ، ولم تكن الأورطة تضم أى قوات معاونة غير بعض الخدمات البيطرية والاشغال .

أما تسليح هذه الأورط فكان البندقية لى انفيلد عيار ٣٠٣ ر من البوصة .

وقد لحق الأورط المشاة أول تغيير فى نهايات سنة ١٩٢٧ عندما جعل مرتبها من الضباط ٢٥ ومن الرتب الأخرى ٨٢٣ ، وقسمت داخليا الى رئاسة الأورطة وبلوك الرئاسة من سبعة ضباط و ٤ صناع و ١٨٨ رتب أخرى ، وأربعة بلوكات كل منها يحتوى على ٦ ضباط و ١٢٣ صف وعسكرى - وقسم كل بلوك الى أربعة بلاتونات وكل بلاتون الى ثلاثة أصناف .

وقد سلحت الأورطة آنئذ بأربعة مدافع مورتار وأربعة فيكرز و ٥٢ مدفع برن و ٧٩٠ بندقية و ٦٠ سيارة وستة خيول (٧) .

ومع التغييرات الحديثة فى التنظيم والأسلحة وما يستتبعه ذلك من إدخال تغييرات فى أسلحة الدفاع وتنظيم الجيوش تبلورت السياسة التنظيمية للكثائب المشاة فى سنة ١٩٢٨ فى أحداث تغييرات فى شكل هذه الكثائب تستهدف الآتى :

١ - إيجاد عنصر من قوة النيران ومن الوقاية تتوفر فيه خفة الحركة .

٢ - انقاص عدد الأفراد بالتناسب مع الزيادة الحاصلة فى قوة النيران التى تحدثها الأسلحة الحديثة .

٣ - توفير سلاح للمشاة يزداد معه مرمى النيران .

(٧) تاريخ أورطة البنادق الثامنة المشاة - اليزياشى عبد الرحمن زكى أمين المتحف الحربى ص ٥١ .

٤ - توفير جهد يخصص للأعمال الإضافية التي نتجت عن التطورات الحربية كمقاومة حرب الغازات والدفاع ضد الدبابات .

وقد أدى اعتناق هذا الفكر الذى يجارى التطورات الحديثة فى الحرب الى تغيير ملامح الكتيبة المشاة من حيث التنظيم والتسليح .

ويعد هذا التغيير الذى ستشرحه الصفحات القادمة اعظم نقلة فى تاريخ الجيش المصرى الحديث - ذلك انه بمقتضى هذا التغيير دخلت المشاة المصرية عصر الميكنة والتسليح المتطور ، بعد أن كانت مقصورة على اورط تضم العساكر المسلحة بالبنادق فقط .

فبالنسبة للهدف الاول ضمت كتائب المشاة لأول مرة عددا من الحملات المدرعة تنصب فوقها المدافع الرشاشة (برن) وتسير بسرعات عالية ، فتوفر حماية لاقتراد المشاة ضد الرمى الافقى وتوفر قوة نيران كبيرة بفضل تسليحها الحديث .

وبالنسبة للهدف الثانى فقد أمكن عن طريق ادخال المعدة الجديدة (الحملة ذات البرن) فى تنظيم المشاة ، الاستغناء عن اعداد المشاة الكثيرة فى الاورطة (الكتيبة) بالنظر لما توفره الحملة من قوة فى النيران وزيادة خفة حركتها الناشئة عن توفير معدات النقل الميكانيكية .

اما الهدف الثالث فقد تم تحقيقه بادخال سلاح المورتار (الهاون) فى تسليح الكتيبة .

وكان الهدف الرابع هو اعادة تنظيم الكتيبة بحيث تشملها تخصصات فنية جديدة سأتى على ذكرها فى حينه .

وبذلك أصبحت التغييرات الرئيسية فى كتيبة البنادق المشاة سنة ١٩٣٨ كالآتى :

- (١) اضيف الى بلوك الرئاسة بلاتون حملات مدافع البرن .
- (ب) انقص عدد بلاتونات البلوك الى ثلاثة بدلا من اربعة .
- (ج) زود كل بلاتون بسلاح المورتار (الهاون) عيار ٢ بوصة .
- (د) اضيف الى بلوك الرئاسة بلاتون من الصنّاع .

ووفقا لهذا التغيير أصبحت الكتيبة المشاة ١٩٣٨ تتشكل من :

مركز رئاسة - بلوك رئاسة - أربعة بلوكات يحتوى كل منها على ثلاثة بلاتونات وبكل بلاتون ثلاثة اصناف - تركيب بلوك الرئاسة من :

- بلاتون رقم (١) الاشارة .
- بلاتون رقم (٢) مقاومة الطائرات والدفاع الارضى .
- بلاتون رقم (٣) المورتار .
- بلاتون رقم (٤) الوقاية والحملة وهو يتركب من مركز رئاسة و ٣ اصناف تنقل على حمالات مدرعة واسلحته مدفع برن واحد لكل حمالة وبندقية مضادة للدبابات لكل صنف - الصنف مركب من ثلاثة حمالات .
- بلاتون رقم (٥) الصناع .
- بلاتون رقم (٦) الشؤون الادارية .

وقد هيء بلاتون الاشارة (سمي فيما بعد فصيلة الاشارة) سبل المواصلات الداخلية من مركز رئاسة الكتبية الى مراكز رئاسة السرايا وباقي القضايل واحتوت مهماته على الاسلاك وتليفونات الميدان والتلغراف ومهمات الاشارة المنظورة (الرايات واجهزة التليفون اللاسلكى المحمولة على الظهر - وكانت قوته ضابط اشارة واحد و ٢٧ رقب اخرى ، وزود بثمانى دراجات وعريتان .

وتركب بلاتون مقاومة الطائرات والدفاع الارضى من اربع مدافع رشاشة خفيفة (برن) يحمل كل منها كاملا بطاقمه على عربة مجهزة فى وسطها بمسند لمقاومة الطائرات كما تحمل بندقية مضادة للدبابات .

وتسلحت فصيلة الهاون (المورتار) بمدفعان هاون ٣ بوصة .

وكانت فصيلة الحمالات عبارة عن عشرة حمالات مدرعة يحوى كل منها مدفع رشاش برن ومنظمة كما سبق القول فى مركز رئاسة وثلاث جماعات كل منها تحوى ثلاثة حمالات - ولكل جماعة بندقية مضادة للدبابات .

اما باقى قوة الكتبية فكانت الاربعة بلوكات الباقية (سميت فيما بعد

سرايا) التى تحتوى كل منها على ثلاثة بلاطونات (سميت فيما بعد الى قصائل) وكل فصيلة تنقسم الى ثلاثة اصناف (سميت فيما بعد جماعات) •

وقد تسلحت هذه السرايا بالبنادق •

وبذلك التنظيم ضمت الكتيبة المشاة عناصر البنادق الاساسية ممثلة فى قوات المشاة الرئيسية أى القوة الضاربة للكتيبة منظمة فى أربعة سرايا مشاة - وسرية رياسة وتضم عناصر الحملات المدرعة بقوة نيرانها وعناصر الهاون وعناصر مقاومة الطائرات بحيث أصبحت الكتيبة المشاة ولاول مرة فى تاريخ الجيش المصرى تضم فى تنظيمها عناصر متنوعة من النيران والوقاية والواجبات (٨) - وبفضل هذا التنظيم أصبح السلاح الرئيسى فى كتيبة المشاة الحديثة الرشاش الخفيف (البرن) الى جانب البندقية ، كما حوت الكتيبة المشاة مدافع الهاون والبنادق المضادة للدبابات - كما أدى ذلك الى زيادة كمية النيران التى تستطيع أسلحة المشاة أن تطلقها ، ومقدرة رشاشاتها الخفيفة على مواصلة الضرب على خطوط ثابتة فى الظلام أو الدخان (٩) •

ومع مضى الوقت بالكتيبة المشاة الحديثة ، ونشوب الحرب العالمية الثانية تطور تنظيم وتسليح الكتيبة المشاة ليمشى التطور الذى لحق التسليح بصفة عامة ، واستخدام الدبابات على نطاق واسع فى معارك الصحراء ، فضمت الكتيبة عناصر جديدة من الاسلحة التى تستخدم فى الاسلحة التى تستخدم فى اسلحة متخصصة أخرى كالمدفعية •

فقد أدخل فى تنظيم الكتيبة المشاة فى الاربعينات المدفع ٦ رطل المضاد للدبابات ، وخصصت سرية بأكملها كسرية معاونة لتحوى الحملات والتجهيزات المضادة للدبابات والهاونات والصناع بدلا من ضم هذه العناصر لسرية الرئاسة مثلما كان حادثا فى التنظيمات السابقة - بينما اقتصرت سرية الرئاسة على فصيلة الاشارة وفصيلة الحملة التى تضم

(٨) المتحف الحرسى - مذكرات عن الاستخدام التكتيكى لاورطة

بنادق ١٩٣٨ •

(٩) المتحف الحرسى - المبادئ العامة والقوات المقاتلة وخواصها •

أعمال الامدادات ومصلحوا الاسلحة والكتبة والميكانيكيون والطهاوة
وجماعات المياه والشئون الصحية .

١. سرايا الكتيبة الباقية (أى سرايا البنادق ١ الى ٤) فقد احتوت
فى تسليحها على الهاون ٢ بوصة والبنادق المضادة للدبابات والحمالات
المدرعة لاعمال الاستطلاع والرشاشات البرن والتومى الى جانب التسليح
الاصلى لها وهو البنادق التقليدية - وفى هذا تميز تسليح سرايا الكتيبة
عن تسليحها السابق عندما كانت هذه السرايا تسمى (بلوكات) - ففى
التنظيم الاخير كان كل تسليح بلوكات الكتيبة هو البنادق فقط - أما فى
تسليح الاربعينيات فقد حوت كل سرية تسليحا يضم عناصر المدفعية
كالهاون والعنصر المضاد للدبابات كالبندقية المضادة للدبابات وعنصر
الاستطلاع إلى جانب قوة النيران السريعة المتمثلة فى رشاشات البرن
والتومى والبنادق - كل هذا الى جانب تسليح سرية المعاونة المتخصص
والسلحة بالهاونات والحمالات المدرعة المزودة بالهاونات ورشاشات البرن
والبنادق المضادة للدبابات والمدافع المضادة للدبابات وجماعات الاقتحام
والصناع (١٠) .

ومن احصاء القوة العددية للكتيبة الجديدة وتسليحها يتبين انها
قد حوت قوة نيران كبيرة للغاية ، الى جانب اعتمادها على الميكنة بصورة
رئيسية .

والى جانب تنظيم كتائب المشاة ، فقد لحق كتائب مدافع الماكنة التى
كان يوجد منها بالجيش المصرى كتيبتان فى اوائل سنة ١٩٣٧ زيدت الى
ثلاثة بعد ذلك - تنظيم جديد ايضا .

وكتائب مدافع الماكنة وفقا للتنظيم البريطانى فى ذلك الوقت كانت

(١٠) المتحف الحرسى - تدريب المشاة - الكتيبة المشاة سنة ١٩٤٤ -
وكتاب تدريب المشاة - الفصيلة المضادة للدبابات والسجل التمارين
للكتيبة التاسعة بنادق - مائة - ٦١٥٢ .

تعد من قوات الفيلق (١١) وتعد بمعدل كتيبة لكل فرقة وجميعها مزودة بعربات ميكانيكية وتحمل العساكر والاسلحة فى عربات .

اما فى الجيش المصرى فقد نظمت كتائب مدافع الماكينة فى ثلاثة كتائب ، وتركبت كل كتيبة من مركز رئاسة سرية رئاسة وأربعة سرايا مدافع ماكينة .

– تركيب سرية الرئاسة من :

– الفصيلة رقم (١) :
الاشارة .

– الفصيلة رقم (٢) :
الوقاية وهى مجهزة بأربعة رشاشات خفيفة لمقاومة الطائرات والدفاع الأرضى وأربعة بنادق مضادة للدبابات .

– الفصيلة رقم (٣) :
الشئون الادارية .

وقد حوت كل سرية مدافع ماكينة ثلاثة فصائل وبكل فصيلة جماعتين ولكل جماعة مدفعان رشاش (فيكرز) – ولكل فصيلة ثمانية عربات وبندقيتين مضادتين للدبابات عدا فصليتى الاشارة والشئون الادارية فبكل منهما بندقية واحدة مضادة للدبابات .

وتشمل حملة الكتيبة ١٧٧ عربة – وتتركب الحملة المقاتلة فى كل سرية من ٣١ عربة (١٢) .

(١١) الفيلق Corps عبارة عن تنظيم حربي يكون من ثلاثة فرق Divisions والفرقة ثلاثة ألوية مشاة Brigade واللواء ثلاثة كتائب Battalions .

(١٢) المتحف الحربي – ملاحظات على التنظيم والاستخدام التكتيكي للرشاشات فيكرز سنة ١٩٤١ .

٠ تجربة مجموعة اللواء المشاة المستقلة :

عرفت الحرب العالمية الثانية تجربة مجموعة اللواء المشاة المستقلة كاحد الادوار التي مر بها فن التنظيم الحربي - فى ميادين الصحراء الغربية فى اكتوبر ١٩٤٠ عندما شكلت قوة بريطانية سميت قوة الصحراء الغربية ، لطرد القوات الايطالية من « سيدى برانى » - كذلك نظمت فى اوائل عام ١٩٤١ بعض القوات الحليفة فى شكل مجموعات لواءات مستقلة مثل مجموعة اللواء المشاة المستقلة البولندية التي كانت ضمن القوات المكلفة بالدفاع عن وادى النيل .

وكنتيجة للدروس المستفادة من تجارب الحرب العالمية الثانية ، ادخلت هذه التجربة فى الجيش المصرى عام ١٩٤٤ فى صورة مجموعة لواء مشاة مستقلة خاصة بالتدريب ، اطلق عليها اسم « مجموعة لواء التدريب » وبقيت هذه المجموعة تقوم بمهام التدريب وأن تغيرت وحداتها بوحدات مماثلة أخرى ولم يكن يوقفها عن واجباتها فى القيام ببيانات عملية أو مشروعات سوى فترات الاضطراب السياسى .

كذلك فان التشكيل الذى استخدم فى بدايات حرب فلسطين كان على شكل مجموعة لواء مشاة مستقلة اطلق عليها احيانا « مجموعة اللواء الرابع المشاة المستقلة » - وقد أرسلت هذه المجموعة الى « العريش » فى نهايات ١٩٤٧ بقصد اكتساب خبرة فى اراضى حدود مصر الشرقية (١٢) .

ومجموعة اللواء المشاة المستقلة عبارة عن تشكيل محدود القوة يناسب تنظيم اداء مهام معينة على أنواع خاصة من الاراضى - وتتوفر فى هذا النوع من التنظيم العناصر الآتية :

(١) عصى الاستطلاع :

فى شكل كتيبة مكونة من رئاسة وثلاثة سرايا استطلاع وسرية اقتحام - والكتيبة مزودة بالعربات المدرعة والرشاشات الخفيفة (برن)

(١٢) مجلة الجيش - مجلد ١٦ - عدد ٥٨ يوليو ١٩٤٢ - جائزة فاروق الاول للموضوعات - مقالة للصاغ ٠١ ح محمد رفعت حسنين - سلاح الاشارة الملكى .

– تكفل لها قوة نيران كافية وإرسال عناصر لمسافات بعيدة فى الامام بغرض الحصول على معلومات أو تعطيل قوة متقدمة .

(ب) عنصر القتال :

ويتمثل فى شكل ثلاث كتائب مشاة هى عبارة عن القوة الضاربة لمجموعة اللواء .

(ج) عنصر المعاونة بالفيرون :

ويتوفر ذلك فى احتواء مجموعة اللواء على الآلى مدفعية ميدان (٢٤ مدفع ٢٥ رطل) وبطارية مضادة للدبابات (١٢ مدفع ١٧ رطل) وبطارية خفيفة مضادة للطائرات (١٨ مدفع ٤٠ مم) وسرية مدافع ماكنية (١٢ مدفع ماكنية متوسطة) وفصيلة هاون ثقيل (٤ مدافع هاون ٢٤٠) .

(د) عنصر المواصلات :

يتوفر هذا فى شكل فصيلة اشارة لانشاء وسائل الاتصال اللاسلكية والخطية والمنظورة وبالمراسلات الراكبين بين رئاسة مجموعة اللواء والوحدات التابعة لها .

(هـ) عنصر الشؤون الاسارية :

ويتوفر بسرية نقل تابعة لسلاح خدمة الجيش لاعمال اعاشة قوات اللواء والوحدات الملحقه عليه – ومستشفى ميدان كمحطة غيار امامية – وفصيلة اسلحة ومهمات وسرية تشهيلات مهندسين وورشة صيانة (١٢) .

ويلاحظ فى كتيبة الاستطلاع بمجموعة اللواء تسليحها بمدافع عيار ٢٧ ملميمتر وخمسة عشر مدرعة وسبعة عربات استطلاع الى جانب مدافع (البرن) الرشاشة .

وقد ضمت مجموعة اللواء جميع عناصر المدفعية – كمدفعية الميدان المتمثلة فى الآلى مدفعية ٢٥ رطل مكون من ثلاثة بطاريات بكل منها ثمانية

مدافع وبطارية المدفعية المضادة للدبابات من ١٢ مدفع وبطارية المدفعية المضادة للطائرات .

ولم يتغير تشكيل كتيبة البنادق المشاة فى مجموعة اللواء عن تشكيلها السابق ذكره .

أما سرية مدافع الماكينة المستقلة فقد ضمت ثلاثة فصائل مدافع ماكينة بكل فصيلة ٤ مدافع بإجمالى ١٢ مدفع الى جانب مدافع البرن والهواتف الثقيلة والبنادق المضادة للدبابات .

وقد حوت مجموعة اللواء وحدات مساعدة من سرايا النقل بخدمة الجيش ومستشفيات الميدان من سلاح الاسلحة والمهمات وورش الصيانة بسلاح الصيانة ووحدات المهندسين .

ويمكن القول ان مجموعة اللواء المشاة المستقلة عبارة عن تشكيل مقاتل يضم مختلف العناصر اللازمة لاعطائه صفة التكامل والاعتماد على نفسه لفترة معينة تمكنه من القيام بمهام معينة - ولعل كلمة « المستقلة » فى مجموعة اللواء هذه - يتضح معناها بعد فهم كيفية تركيب اللواء وفقا للشرح السابق (١٤) .

كان مافات هو مالحق المشاة فى الجيش المصرى على يد البعثة العسكرية البريطانية - من تنظيم وأخذ بفنون التنظيم الحرى .

ويلاحظ ان الفكر العسكرى الذى تأثرت به البعثة العسكرية البريطانية فى تنظيمها للمشاة فى الجيش المصرى هو ملائمة هذه التنظيمات لحرب الصحراء ، وكانت « البعثة » فى ذلك متأثرة بمعارك الصحراء الغربية خلال الحرب العالمية الثانية ، فخرجت التنظيمات التى اتينا على شرحها مستهدفة الاعتماد على التشكيلات التى يتوفر فى كل منها قوة الزيران وخفة الحركة مع قلة فى عدد الافراد بقدر الامكان ، وان تكون القوات المحاربة قوات ميكانيكية لها من عناصر المواصلات الجيدة مايسهل معه قيامها

(١٤) المتحف الحرى - فرقة الضباط العظام الدورة ١٢ سنة ١٩٤٧ - المشاة - ملف ٧٦ .

(م ١١ - الوجود البريطانى)

بمناورات واسعة وحتى يمكن توجيهها بسرعة الى أى مكان تنفيذ عمليات الاستطلاع بوجود العدو فيه .

كما روى أن يتوفر للتنظيم بقدر الامكان الكفاية الذاتية ، وأن تكون الاسلحة ذات مدى بعيد يتناسب مع حرب الصحراء .

ـ الفرسان :

كان سلاح الفرسان المصرى قبل بدأ تطويره يتكون من اورطتين من الفرسان الخيالة سلاحهما السيف والمزراق (حربة طويلة) والبنقيصة القصيرة والطبنجة - والقوة البشرية لها تين الاورطتين كانت احد عشر ضابطا و ٢٧٥ رتب اخرى .

ويأخذال الميكنة فى الجيش المصرى مع قدوم البعثة العسكرية البريطانية اعيد تنظيم هذا السلاح على اساس أن تبقى اورطتى الخيالة على شكل الاى لاغراض الاحتقالات والتشريعات واستبعادهما تماما من الاعمال القتالية لتخلفهما عن روح العنصر الذى كان قد قطع شوطا فى الاعتماد على المحرك والدرع - مع تشكيل رئاسة الاى فرسان ميكانيكى يتكون من اربعة واحدة من السيارات المدرعة الخفيفة - ومن رئاسة الاى دبابات خفيفة يتكون من اورطة دبابات خفيفة ماركة ٦ طراز ميدوز Light tank meadows M6 .

كان مرتب الاى السيارات الخفيفة فى ذلك الوقت (١٩٢٧ - ١٩٢٨) بالجيش البريطانى ثلاثة اورط سيارات خفيفة الى جانب الحملة اللازمة لها .

اما الاى الدبابات الخفيفة فكان تشكيله ثلاث اورط دبابات خفيفة ماركة (٦) الى جانب الحملة .

وواضح من المقارنة أن تشكيل الاى السيارات الخفيفة المصرى كان ينقصه اورطتين وكذلك الامر بالنسبة لالاى الدبابات الخفيفة - كما ان الاى الدبابات الخفيفة كان يعانى عسالة على ذلك من نقص رهيب فى الدبابات (١٥) .

(١٥) المتحف الحربى - بوسية ١٦٢٦ - دراسة مقارنة بين حالة الجيش قبل البدء فى إعادة تنظيمه وحالته الحاضرة لغاية ١٩٣٨/٥/٢١ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٣ بمعرفة نائب مساعد ادجوتانت جنرال قسم اول .

وقد استثمرت سياسة البعثة العسكرية بالنسبة لتحديث سلاح الفرسان
 هي الاكتفاء بتشكيله من الالى السيارات الخفيفة والالى الدبابات الخفيفة .

ولم يبدأ التفكير فى ضم الالى استطلاع الى الفرسان الا فى مايو
 ١٩٤٤ - حيث رأت البعثة ان الالى الاستطلاع هو التشكيل المناسب للجيش
 المصرى فى ذلك الوقت بالنظر لأن السيارات المدرعة لها القدرة على العمل
 فى مجال المسافات الطويلة كمناطق الحدود المصرية - وأن الدبابات لا لزوم
 لها فى ذلك الوقت حيث أنها كانت تمر بمرحلة انتقالية واحتمالات تطورها
 لدرجة كبيرة خلال أعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ كانت واردة - فاكثفت بتحويل
 الالى السيارات الخفيفة الى الالى استطلاع مع الاحتفاظ بالالى الدبابات
 الخفيفة (١٦) .

وخلال النصف الأول فى عام ١٩٤٦ تم تشكيل الالى الاستطلاع جزئيا
 من قيادة الالى وكتيبة قتال فقط (١٧) .

ذلك ان تنظيم الالى الاستطلاع بالجيش المصرى فى ذلك الوقت كان
 يتركب من قيادة للآلى تحتوى عربتان مدرعتان وأربعة سيارات جيب وقوات
 الاشارة والمواصلات الداخلية - ويتبع هذه القيادة ثلاث كتائب استطلاع
 (قتال) تضم عربات الاستكشاف والعربات المدرعة - الى جانب كتيبة
 رئاسة تضم الشؤون الادارية وبطارية مدفعية مضادة للدبابات ذاتية الحركة
 تحوى ثمانية مدافع عيار ٧٥ مم محملة على عربات مدرعة ثقيلة - وقوة
 مجهزة بستة هاونات ٣ بوصة .

وكانت العربات المدرعة الثقيلة فى الالى الاستطلاع من نوع "A.E.C"
 ذات مدافع عيار ٧٥ مم ، والعربات المدرعة الخفيفة من نوع « همبر "A.E.C"
 ذات مدافع عيار ٢٧ مم ماركة ٤ وكلاهما يضرب قذائف شديدة الانفجار
 وخارقة للدروع ، أما عربات الاستكشاف فكانت من نوع « همبر » الخفيف

F.O 371/41314 Half yearly Report No. 24 on the (١٦)
 Egyptian Army from 1st January to 30th June 1944.

F.O 371/53268 Half yearly report No. 28 on the (١٧)
 Egyptian Army from 1st January 1946 to 30th June 1946.

للاستطلاع ، وكان المجموع التقريبي للآلى هو ٢٧ ضابط و ٧٢٥ رتب
أخرى (١٨) .

أما التشكيل الجزئى للآلى الاستطلاع الذى تم فى ذلك الوقت فقد تألف
من رئاسة الآلى التى تضم عربتان مدرعتان وأربعة عربات جيب ووحدات
إشارة ومواصلات داخلية - وتبع هذه الرئاسة كتيبة مقاتلة واحدة فقط
مكونة من ثلاثة سرايا استطلاع وسرية اقتحام وحملة - وتألفت كل سرية
استطلاع من عربات مدرعة وعربات استكشاف « ممبر » ورشاشات تومى
وطبنجات وبنادق ومدافع ٢٧ مم ومدافع رشاشة طراز « بيزا » ورشاشات
برن وقاذفات دخان وتبع كل سرية ثلاث جماعات جهزت كل منها بالتسليح
السابق (١٩) .

وبمقارنة تشكيل الآلى الاستطلاع النمطى بالآلى الاستطلاع الفعلى الذى
كان مشكلا فى الجيش المصرى سنة ١٩٤٧ يتضح لنا الفارق الهائل الذى
يكشف عن مدى هزال الآلى الاستطلاع الذى شكل فى ذلك الوقت - والذى
فى واقع الحال لايزيد عن كونه مجرد « كتيبة » استطلاع سميت « آلى »
مجازا وماهى بالآلى .

ولم تتجاوز قوة الآلى الاستطلاع الجزئى هذا ستة ضباط ومائة وستة
وأربعون رجلا ، كما أن عرباته المدرعة كانت سبعة وعشرون عربة فقط -
وكان تسليحه المضاد للدبابات بندقيتان مضادتان للدبابات « بيسات » -
وتركزت قوة نيرانه الكلية فى ١٣ مدفع ٢٧ مم و ١٣ مدفع « بيزا » و ٢٤
رشاش « برن » الى جانب ٦٩ بندقية عادية - و ٤٣ رشاش « تومى » وأربعة
وثلاثون طبنجة .

وتجدر الإشارة الى أن تشكيل الآلى الاستطلاع هذا لم يعنى زيادة قوات
سلاح الفرسان - فقد تحول الآلى للسيارات الخفيفة كما سبق القول الى
الآلى استطلاع فقط - أى أن الامر كان مجرد تغيير فى التسمية فقط - وأصبح

(١٨) المتحف الحربى - مدرسة الضباط المعظم - الدورة العاشرة
سنة ١٩٤٥ تنظيم الوحدات الإدارية فى مجموعة اللواء .
(١٩) المتحف الحربى - مدرسة الضباط المعظم - الدورة ١٢ سنة
١٩٤٧ « القوات الخفيفة المدرعة » ديسمبر ٨٠ .

التشكيل النهائي لسلاح الفرسان منذ ذلك الوقت عبارة عن رئاسة لواء الفرسان والاي الاستطلاع والاي الدبابات الخفيفة ، ولم يعد لاي السيارات الخفيفة اى وجود بعد ذلك (٢٠) .

ومع التسليم الكامل بأن حالة سلاح الفرسان من حيث كونه سلاحا يتكون أساسا من آلات ودروع - كانت سيئة جدا من الجانب التجهيزى - وهو ماسنطرحة فى فصول قادمة - الا أن التحول الذى أصابه منذ سنة ١٩٣٧ عندما كان رجالا يركبون الخيل يتسلحون بالحراب الى عربات مدرعة وعربات استكشاف ودبابات خفيفة ومدافع ٢٧ مم - الخ ، هو محور الاهتمام فيما يتعلق بمواكبة ركب التحديث ومجاراة الجديد من فن التنظيم الحربى دون تقييد الكفاءة القتالية التى تأثرت بلا شك بعوامل عديدة .

- المدفعية -

تكون سلاح المدفعية المصرية قبل المعاهدة من اربعة بطاريات خفيفة قوتها ٢٤ ضابطا و ٦٢٨ رتب أخرى و ١٦ مدفع هاوتزر عيار ٢٧ بوصة تحمل على البغال Pack Batteries ، الى جانب بلوك مدفعية يسمى بلوك المحافظة مسلح باثنى عشر مدفعا من طراز كروب ٦ و كروب ٩ نوردينفلد قطر ٧٥ ميلليمتر ، غير صالحة للقتال ، وواجبها فقط اداء التحية والتعظيمات فى الحفلات والمناسبات العامة ، وبطارية سيارات مدافع ماكينة قوتها ٢ ضباط و ٥٩ رتب أخرى مسلحة بأربع مدافع فيكرز رشاشة عيار ٢٠٣ ر. تحمل على السيارات .

كان أول ما جرى لتحديث المدفعية هو التخلص من نظام الجر بالحيوانات الذى لم يعد يتناسب والتطور - وقد بقيت هذه المدافع على ماهي عليه واستبدلت طريقة حملها فأصبحت تحمل على السيارات Porte وتآلف من هذه القوة لواء مدفعية الميدان الخفيف وضم اليه بطاريات الميدان - والوية المدفعية المضادة للطائرات والدفاع الساحلى والانوار

الكاشفة (٢١) .

وفى سنة ١٩٣٩ كان سلاح المدفعية قد بلغ عدده ٢٣٧ ضابط و ٧٥٥٩ رتب أخرى وهو توسع ببلغ ٨٠٠٪ بالمقارنة الى قوته قبل عامين .

وقد تواريت على المدفعية خلال ذلك العام المدافع ٢ رطل المحمولة المضادة للدبابات والمدافع ٣ بوصة نصف متحركة و ٢٫٧ بوصة للمدفعية المضادة للطائرات الثقيلة - وسلاح الآلى الاول الخفيف المضاد للطائرات بمدافع « لويس » الرشاشة ، فزود كل تروب من الستة عشر تروبا التى ينقسم اليها الآلى بشمانية مدافع من ذلك النوع - كما بدأ ورود المدافع ٤٠ مم بوفورز الحديثة للمدفعية المضادة للطائرات .

وبالنسبة للمدفعية الساحلية فقد شرع فى تزويدها بمدافع ٦ رطل مزدوج و ١٢ رطل - و ٦ بوصة و ١٢ رطل .

ومع نهاية ١٩٣٩ كان تشكيل سلاح المدفعية المصرى قد تطور فشمّل البطاريات المضادة للدبابات - الى جانب انواع متطورة فى المدافع المضادة للطائرات - والمدافع المضادة للدبابات .

وفى سنة ١٩٤٢ استبدعت المدافع ٢ بوصة من تسليح المدفعية المضادة للطائرات واستبدلت بمدافع عيار ٢٫٧ بوصة ذات المرمى المؤثر الذى يصل الى ٣٠٠٠ قدم والتي تستطيع الضرب على الطائرات المغيرة بارتفاعات عالية ، وداناتها شديدة الانفجار وتنفجر بعد زمن معين بواسطة جهاز خاص مثبت بها يسمى (الطابة) - كما استبدلت المدافع الرشاشة « لويس » بمدافع بوفورز ٤٠ ملميمتر الحديثة .

وكان الآلى المضاد للدبابات يملك ١٤ مدفع ٢ رطل (٢٢) .

وكان المستهدف فى تلك الفترة تزويد مدفعية الميدان بمدافع ٢٥ رطل

(٢١) المتحف الحربى - تقرير رقم ١٦٢٦ - دراسة مقارنة بين حالة الجيش قبل البدء فى إعادة تنظيمه وحالته الحاضرة لغاية ١٩٣٨/٥/٢١
فى ١٩٣٨/٦/٢٢ بمعرفة نائب مساعد أدمج تانت جنرال قسم أول .

F.O 371/41413 Half yearly report No. 23 on the (٢٢)
Egyptian Army, December 1943.

وتحويل البطاريات المسلحة بمدافع ١٨ رطل و ٤ بوصة هاوتزر إلى بطاريات مسلحة بمدافع ٢٥ رطل (٢٣) .

ومنذ النصف الثاني لعام ١٩٤٤ بدأت الاتصالات تجري بين البعثة العسكرية البريطانية ووزارة الحرب البريطانية لانسخال « الردار » في المدفعية المصرية ، وقد نجحت هذه الاتصالات واثمرت عن الاقتراح عن هذه المدة في ١٤ يناير ١٩٤٥ .

وقد وافق ذلك استكمال تجهيز المدفعية الثقيلة المضادة للطائرات بمدافع ٣٫٧ بوصة ماعدا ستة مدافع فقط لتوصلها الى المعدل العالمى - أما مدفعية الميدان فلم يكن لديها سوى آلى واحد مكون من بطاريتين ٢٥ رطل وجملته مدافعهما ١٦ مدفع - وكان بالمدفعية المضادة للدبابات ثلاثة ترويات فقط مزودة بمدافع ٦ رطل جعلتها ١٢ مدفع بواقع ٤ مدافع لكل تروب .

وفى شأن المدفعية الساحلية فقد كان العمل مستمرا فى وحدات المدافع ٩٫٢ بوصة و ٦ بوصة و ٦ رطل مزدوج (٢٤) .

وقد كانت اتجاهات البعثة العسكرية البريطانية فى شأن تحديث المدفعية المصرية فى ذلك الوقت هى التركيز على المدفعية المضادة للطائرات ورفعها الى تسعة آليات مدفعية مضادة للطائرات وأنوار كاشفة (٢٥) .

ومع نهاية ١٩٤٥ كان قد تم تجهيز آلى ميدان واحد بمدافع ٢٥ رطل - وتم تجهيز بطارية مضادة للدبابات بمدافع ٦ رطل .

وتكون سلاح المدفعية من ثلاثة ألوية مدفعية مضادة للطائرات تشكل كل من الاول والثانى منهم من آلى ثقيل من ثلاثة بطاريات وبطارية خفيفة والى أنوار كاشفة من بطاريتين - أما اللواء الثالث فقد تشكل من بطارية ثقيلة وبطارية خفيفة وبطاريتين أنوار كاشفة .

F.O 371/41314 Half yearly report No. 24 on the (٢٢)
Egyptian Army, June 1944.

F.O 371/4596 Half yearly report No. 25 on the (٢٤)
Egyptian Army, December 1944.

F.O 371/45948 Half yearly report No 26 on the (٢٥)
Egyptian Army, June 1945.

Op. Cit.

وتشكلت قيادة مدفعية الفرقة من آلاى ميدان وآلاى خفيف وبطارية ميدان وكانت مدفعية السواحل ستة بطاريات (٢٦) .

وقد شهدت سنة ١٩٤٦ إطلاق سلاح المدفعية المصرية للطلقات ٢٥ رطل من نوع HE fuze 222 لأول مرة بالنسبة للمدفعية الميدان ، كما أطلق مدافع ٦ رطل لأول مرة بالنسبة للمدفعية المضادة للدبابات - وهذا أمر يسجل على البعثة البريطانية فى رصيدها السئ - فإطلاق سلاح المدفعية لطلقات مدافع « الميدان عيار ٢٥ رطل سنة ١٩٤٦ - والمدفعية المضادة للدبابات عيار ٦ رطل فى نفس الوقت مظهر سئ للتدريب الذى سنتناوله بالحديث فى الصفحات التالية ، لكن تسجيل ذلك العمل هنا قصد به أن استخدام هذه المدفعية قد تأخر لفترة طويلة رغم توافرها فى سلاح المدفعية المصرية منذ أكثر من عام .

كذلك فإن استخدام الرادار فى إطلاق نيران المدفعية المضادة للطائرات - وهو ما يسمى إطلاق النيران الغير مرئى un seen firing قد تم فى مايو ١٩٤٦ ، وكانت هذه أول مرة يستخدم فيها سلاح المدفعية هذا النوع من الضرب (٢٧) .

وفى سنة ١٩٤٧ كان سلاح المدفعية المصرية قد تخلص تماما من مدافعه القديمة ١٨ رطل هو تشكس ١٢ر٢ - وانتظم الآلاى المضاد للدبابات فى أربعة بطاريات. ٦ رطل و ٢ رطل .

ويلاحظ أن سياسة البعثة العسكرية البريطانية فى الأربعينات كانت تركز على الاهتمام بالمدفعية المضادة للطائرات ، دون باقى الانواع الأخرى من المدفعية - ولعل هذا راجع الى أهمية هذا النوع من المدفعية للاغراض العسكرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية - وهو ما سنناقشه بالتفصيل فى الفصول القادمة .

F.O 371/52268 Half yearly report No. 27 on the (٢٦)
Egyptian Army, December 1945.

F.O 371/53268 Half yearly report No. 28 on the (٢٧)
Egyptian Army, June 1946.

ـ التدريب :

تقضى مبادئ التدريب بصفة عامة باعداد الجندي لأخذ محله فى الجماعة وذلك بالتدريب الاولى متنوعا فى درجاته وفقا للكفاءة التى يكتسبها الفرد تباعا . فاذا ما اتم الفرد بواجباته هذه ، يضم للاشتراك فى العمل مع رفاقه .

وقد اصطلح عسكريا على تسمية هذا النوع من التدريب بالتدريب الفردى والغرض منه هو اعداد الفرد للواجبات التى يطلب منه آداؤها فى وقت الحرب بوصفه فردا من وحدة صغيرة .

اما النوع الثانى فيسمى بالتدريب المشترك ويقصد به اعداد الوحدات الصغيرة والوحدات والتشكيلات حسب تعاقب درجاتها لتكون قادرة على العمل المشترك فى المناورات والتعاون فى القتال .

وينقسم التدريب المشترك الى اولى – وعال .
فاما الاولى فهو جمع الافراد فى هيئة وحدات ووحدات صغيرة قادرة على القيام بالعمل المشترك واستخدام خفة حركتها واسلحتها طبعاً للأوامر التى تصدر لها من قوادها .

وهى التدريب المشترك العالى تتعلم الوحدات المندمجة فى التشكيلات التى هى جزء من تشكيلات عليا كيف تقوم بالعمل الصحيح حينما تكون تحت ادارة قائد اعلى .

ومن هذه التعاريف السابقة يتضح أن أهم مايتلقاه الجيش من تدريب هو التدريب المشترك ، إذ أن الهدف منه هو التعاون بين أسلحة الخدمة المختلفة ، وتقهم مدى اقتدار وحدود هذه الأسلحة وكيفية استخدامها مشتركة مع بعضها بعضا ، وأن تصبح وحدات الأسلحة والخدمات المختلفة قادرة على الاشتراك فى العمل مع بعضها بعضا لتحقيق غرض مشترك – ويتحقق هذا بضم وحدات أسلحة الخدمة الى بعضها لأغراض التدريب واجراء تمرينات تكتيكية لكسب الوحدات المعلومات عن بعضها البعض – وبكلمات اسهل فان التدريب المشترك هو تعليم القوات كيف تقاتل فى ميدان

• المعركة (٢٨)

ولقد أتاحَت المِعاركُ الكِبرى التي أُخذت مكانها في الصحراء الغربية وليبيا والتي كانت أهمها معركة « العلمين » الفرصة للبعثة العسكرية البريطانية لتنتقل إلى الجيش المصري من تجارب الجيش البريطاني في هذه أنعميات كثيرة من الدروس العديدة التي أبرزتها هذه المِعارك - والتي أدى تطبيقها إلى تغيير في التكتيك .

وفي سبيل إيصال التدريب الحديث إلى الجيش المصري على هذا الأساس قامت البعثة العسكرية البريطانية بحركة ترجمة هائلة للكتيبات والنشرات التي أصدرها الجيش البريطاني والتي لها صلة بمِعارك الحرب الثانية أو تدريب عليها .

وأشرب الجيش المصري نتيجة لهذا الجهد ، الدروس التكتيكية الأساسية كتأثير الألغام كسلاح للدفاع والتعطيل ، وإبراز استخدام القوات الجوية في التعاون الوثيق مع الجيش والاعتبارات الناتجة عن ذلك كالتحركات والعمليات ليلاً والدفاع الجوي الإيجابي والهجومى والتعمويه وخطط الدفاع ووضع خطط معينة للتوزيع ، والمواقع التبادلية .

وفي مجال الأهمية العظمى للسرعة دربت القوات المصرية على التفكير ووضع الخطط مقدماً ، وإجراءات المعركة الصحيحة الموضوعية بعناية وتعلم الجيش الرونة في التنظيم لتعليم تنظيم التشكيلات والوحدات أثناء المعركة والتكيف طبقاً لمقتضيات الظروف .

وعرف الضباط كنتيجة لدررس هذه الحرب واجبات سلاح الفرسان في الاستطلاع والوقاية والقيام بعمل مستقل لتنفيذ الخطة العامة والمطاردة - وواجبات المدفعية في تأييد المشاة والفرسان - وأن يكون المهندسون جنوداً مقاتلين علاوة على أعمالهم الفنية البحتة ٠٠ الخ (٢٩) .

(٢٨) المتحف الحربي « قوانين التدريب » - وزارة الدفاع الوطنى -
 رئاسة هيئة أركان الحرب - إدارة العمليات الحربية - ١٨ أغسطس ١٩٤٠ .
 (٢٩) المتحف الحربي - تعليمات عامة لتدريب الجيش المصري -
 عام ١٩٤٢ - إدارة العمليات الحربية - وزارة الدفاع الوطنى .

وفى سبيل تطبيق هذه الدروس فقد رتبت البعثة العسكرية البريطانية بعض البيانات العملية عمد فيها الى اظهار ما اكتسب خلال هذه الحرب من تجارب ودروس .

فعرض مركز التدريب النيوزيلندى فى ١٦ و ١٧ اغسطس سنة ١٩٤١ - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ بيانات عملية عن داورية القتال واسلحة الفصيلة واستخدام التشكيلات المدرعة والمدفعية والسيارات المدرعة والمشاة .
 وحضر هذه البيانات مندوبون عن جميع وحدات الجيش المصرى (٣٠) .

كذلك اجرى لواء التدريب فى عام ١٩٤٢ تدريبا مشتركا للكثائب ٤ بنادق مشاة و ٢ مدافع ماكينة و ٥ بنادق مشاة و ٩ بنادق مشاة حتى مستوى تدريب الكتيبة شمل اعمال الفصيلة كحرس امامى ، والفصيلة فى النقاط الخارجية ، وتعاون فصيلة مدافع ماكينة مع سرية مشاة ، والسير ليلا ، وداورية القتال ليلا .

وقد انتهى التدريب المشترك بنشر الملاحظات التى اكتشفها مدير العمليات الحربية على مراحل التدريب التى شاهدها خلال تدريبات القوات المشتركة (٢١) .

وقد كان الحدث الرئيسى خلال النصف الاول من عام ١٩٤٤ هو اشتراك لواء مشاة مصرى والقوات والخدمات للحقبة به فى مشروع تدريب بريطانى يسمى « مشروع تاسل Tussle » قامت به الفرقة العاشرة المدرعة من الجيش البريطانى بطريق القاهرة - السويس الصحراوى فى يناير ١٩٤٤ لمدة اربعة ايام - ضد الفرقة انسادة المدرعة

(٣٠) المتحف الحربى - وزارة الدفاع الوطنى - رئاسة هيئة اركان الجيش - ادارة العمليات الحربية - منشور تعليم رقم ٨٠ « مشروعات بيانات عملية قام بها مركز التدريب النيوزيلندى سنة ١٩٤١ .
 (٢١) المتحف الحربى - وزارة الدفاع الوطنى - الجيش المصرى - منشور تعليم رقم ٨٧ « ملاحظات عن التدريب المشترك بلواء التدريب عام ١٩٤٢ .

جنوب افريقيا (٢٢) ، وقد شكلت الكتبية التاسعة بنادق مشاة المصرية احدى كتائب اللواء المشاة المصرى المشترك فى المناورات كجزء من الفرقة العاشرة المدرعة البريطانية - وقد تمكن الجناح الايسر من مواقع هذه الكتبية من أسر دبابة شيرمان وتحطيم أخرى اثناء المناورة (٢٣) .

وقد حمل لواء التدريب المسمى باللواء الرابع مشاة ، مهمة التدريب المشترك للجيش خلال الاربعينيات بتنظيم فصول التدريب المشترك للواء مع الاسلحة المختلفة .

وفى السنوات اللاحقة كان التدريب على مستوى الجيش يجرى على مستوى الكتبية - كما كانت تجرى مشروعات تكتيكية على مستوى السرية والجماعة - وتمرينات لواء هيكلية .

وعند تقييم تدريب الجيش المصرى على الحرب - يلاحظ ان التدريب الذى كان يلقاه لم يكن يتوازى مع المستوى الذى يجب ان يكون عليه - باستثناء مشروع تاسل السابق الاشارة اليه - واسباب ذلك كثيرة سواء كان مرجعها الى الوجود البريطانى او الى الجانب المصرى .

فدرب الجيش على مستوى السرية والجماعة وهى اصغر وحدات الجيش يبين ضعف المستوى العام بالمقارنة بالتدريبات المشتركة على مستوى وحدات اكبر من ذلك كاللواء والفرقة والفيلق . الخ ، الامر الذى يستلزم قوات اضعف ومعدات اوفر وظروف مواتية .

- التلخيص :

فى تقريره الاول عن الجيش المصرى ، قال الماجور جنرال مارشال كورنول ، اول رئيس للبعثة العسكرية البريطانية « وقليل جدا من الضباط العظام بالمشاة يبدو قد درس كتب التدريب الانجليزية الاخيرة - كما انهم غير قادرين على تطبيق مبادئ التكتيك الى احتياجات الموقف ، واللياقة

البدنية للضباط العظام ترتبط بمستواهم العقلى ٠٠٠٠ كذلك فلا اثر للمنشآت التدريبية الاساسية كمدرسة المدفعية ومدرسة الهندسة العسكرية .

ويتضح من ترتيب الجيش سنة ١٩٣٦ ان المدارس التى كانت به فى ذلك الوقت لم تزد عن مدرسة وكلاء أمناء البلوكات ومدرسة الجُمباز ومدرسة الاشارة ومدرسة ضرب النار والمدرسة الحربية .

ويبين من هذا ان المعهد التعليمى الوحيد بالجيش قبل المعاهدة ، كان المدرسة الحربية ، التى تبين من مقارنة مناهجها بمناهج الكليات العسكرية البريطانية فى ذلك الوقت انها لم تكن تساوى شيئا من وجهة نظر التعليم العسكرى .

ولقد كانت اولى مقترحات رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى يناير ١٩٣٧ انشاء مدرسة للمدفعية ومدرسة للهندسة العسكرية ومدرسة للاصلحة الصغيرة ومدرسة للدبابات - واقامة دورة قصيرة لتدريب الضباط على أعمال أركان حرب وإيقاد الضباط المصريين الى كلية أركان الحرب فى كامبرلى بانجلترا .

بدأت كلية أركان الحرب المصرية عملها بقبول فرقة اعدادية فى يناير سنة ١٩٣٨ ، ثم طبق نظام اجراء امتحان لقبول الضباط المتقدمين للكلية بحيث لايلتحق بها الا من اجتاز هذا الامتحان ، وقد بدى امتحان القبول هذا فى مايو ١٩٣٨ ثم التحق الناجحون فى الدورة الاولى بكلية اركان الحرب فى اكتوبر ١٩٣٨ وتم تخريج اول دفعة من ضباط أركان الحرب بالجيش المصرى فى ١٩٣٩/٦/٢٢ .

وكانت مواد الدراسة فى هذه الدورة : -

- ادارة الجنود .
- التجهيز الحربى .
- التطور العسكرى الحديث .
- التنظيم .
- تاريخ اوربا والممالك الشرقية منذ عام ١٨٤٨ .
- محاضرات فى الهجوم والدفاع والوقاية والانسحاب .

- المدفعية والتكتيك الاستراتيجي •
- زيارات تعليمية لمشاهدة التمرينات التي تجريها أسلحة الدبابات والمدفعية والطيران •
- زيارة أماكن المواقع الحربية بأوروبا والشرق الأوسط •
- وقد منح الخريجون درجة P.S.C اى Passed staff college (٢٤)
- وفى منهج الامتحان للقبول للكلية فى سنة ١٩٢٩ كانت المواد هى :

(١) الاستراتيجي والتكتيك :

التكتيكات والتمرين على الحرب :

تنظيم وخواص الأسلحة واستخدامها بالتعاون مع بعضها البعض -
تدريب جميع الرتب فى السلم والحرب بما فى ذلك الروح المعنوية وقراءة الخرائط والهندسة العسكرية المتعلقة بجميع الأسلحة - وسائل المواصلات الداخلية فى الميدان - كتابة الرسائل والأوامر - حل مسائل تكتيكية فى حرب ضد عدو متحرك •

التاريخ العسكرى الحديث :

أصول الحرب وشرحها بالحملات الحربية الحديثة - استراتيجيه الحرب العظمى فى فرنسا وبلجيكا حتى معركة المارن الاولى بما فيها تلك المعركة - استراتيجيه وتكتيكات الحملة فى سيناء وفلسطين من سبتمبر ١٩١٦ الى نهاية الحرب - استراتيجيه وتكتيكات الحملة فى العراق حتى تصميم تاونسند على الثبات فى كوت - التطور الحربى وتأثير التطورات الحديثة فى الحرب (٢٥) •

وقد هدفت امتحانات القبول فى كلية أركان الحرب المصرية الى إلحاق ضباط الجيش القادرين على الوصول الى المستوى الثقافى الحربى للمعد

(٢٤) المتحف الحربى - « كلية أركان الحرب الملكية » ١٩٢٨ - ١٩٢٩ •

(٢٥) المتحف الحربى - الأوامر العسكرية رقم ٢٤٠ فى

١٩٤٠/١٠/١ « تعديلات لقوانين القبول فى كلية أركان الحرب الملكية •

المنتظر أو الجيش الحليف الذى ينتظر أن يتعاونوا معه ، فإذا ماتحقق الهدف فإن الضباط يجب أن يكونوا قد بلغوا مستوى معيناً من التعليم قبل دخول الكلية - وهكذا كان امتحان القبول للتأكد من بلوغ الضباط المتقدمين هذا المستوى وأنهم أحسن المؤهلين للاستفادة من الدورة الدراسية .

وعلى هذا الأساس استمرت سياسة امتحان القبول للمتقدمين الى الكلية - فى المواد الاستراتيجية والتكتيك ، والتنظيم والادارة ، واللغة الانجليزية وتاريخ ، وجغرافية البحر المتوسط .

وفى سنة ١٩٤٤ كان عدد الدورات التى عقدت بالكلية قد بلغ سبعة ، وانتظم فى هذه الدورة ١٩ ضابطاً من الجيش وضابطاً من سلاح الطيران - واجتاز اختبار القبول ١٠ ضباط من بين ٦٩ متقدماً بالإضافة الى ضابط بسلاح المهمات سمح له بدراسة بعض مواد الدراسة دون البعض الآخر حيث كان لضباط المهمات نظام آخر بالنسبة لاعمال أركان الحرب .

ويلاحظ فى هذه الدورة أن ثمانية ضباط قد الحقوا بالكلية من بين الراسيين فى امتحان القبول ، كان من بينهم أربعة رسبوا فى العلوم الاجبارية - وكانت تقديرات البعثة العسكرية البريطانية لمستويات هذه الدورة هو احتمال أن يكون طالبين فقط فوق المستوى بالمقارنة لستة طلاب فى الدورة السابقة - بينما حوالى ٦ أو ٧ يبدون تحت المستوى بالمقارنة لضابطين فى السنة السابقة .

وقد ربط نظام التعليم فى كلية ١٠ ح المصرية بكلية أركان حرب الشرق الاوسط فى حيفا وبالمؤسسات التعليمية البريطانية المحلية كسلاح المدرعات ، وسلاح المدفعية وأساس تدريب المشاة ومركز تدريب الشرق الاوسط فى غزة - كما كانت سياسة البعثة العسكرية البريطانية فى سنة ١٩٤٤ بالنسبة لكلية ١٠ ح المصرية هو أن تصبح مدرسة تكتيكية صفوى عن ان تكون كلية أركان حرب .

وفى مجال التقييم البريطانى لمستوى الطلاب الملحقين بالكلية فى عام ١٩٤٥ يقول رئيس البعثة العسكرية أن أحد عشر منهم لم يشاهدوا قط كتبية مشاة فى تمرين حرب - واثنان فقط شاهدوا كتبة مشاة كاملة فى استعراض

لاغراض احتفالية - وثمانية لم يقوموا قط بأى تدريب ميدانى ليلى وثلاثة آخرين لم يمارسوا ذلك منذ سنة ١٩٤٠ .

ومع نهاية عمل البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى فى ديسمبر ١٩٤٧ كان عدد ضباط أركان الحرب بالجيش المصرى قد بلغ ١٨٨ ضابطا تولوا ادارة آلة الحرب المصرية (٣٦) ٠٠

والى جانب كلية أركان الحرب المصرية التى قامت البعثة العسكرية بتنظيمها وإدارتها بواسطة ضباط من طاقمها فقد قامت بتنظيم المؤسسات التعليمية والتدريبية الآتية :

- مدرسة الضباط العظام :

فى أوائل عام ١٩٤١ تقدم الكولونيل كلارز Clause كبير المعلمين بكلية أركان الحرب المصرية لإدارة العمليات الحربية باقتراح بإنشاء مدرسة لتعليم فن الحرب (التكتيك) للضباط الذين لا تنطبق عليهم شروط القبول بكلية أركان الحرب ، ومن الحائزين على رتبة اليوزباشى وما فوقها - حيث يدرسون الاساليب التكتيكية الخاصة بكيفية قيادة الجنود والمتعمال الاسلحة استعمالا صحيحا وقراءة الخرائط وهندسة الميدان واتقان العمليات الليلية ، وتعاون الاسلحة المختلفة .

- مدرسة المدفعية :

وتتضمن أفرع الميدان والدفاع المضاد للطائرات والدفاع الساحلى .

- مدرسة الفرسان :

وتتضمن أجنحة التكتيك والقيادة والصيانة وتدريب الاسلحة والاسلحى .

- مدرسة المشاة - مدرسة المهندسين - مدرسة سلاح خدمة الجيش

- مدرسة الشؤون الادارية - مدرسة المساعدة الجوية - مدرسة

الصناعات الحربية ٠٠ كما طورت البعثة مدرسة الاسلحة الصغيرة ومدرسة
الاشارة ٠

كما اوفدت اعدادا من ضباط الجيش المصرى الى مدارس عسكرية
بريطانية فى المملكة المتحدة والشرق الاوسط لتخصص المشاة - ودراسة
وظائف أركان الحرب ، والهندسة العسكرية ، والاسلحة الصغيرة ، والتعليم
العسكرى الاساسى للضباط (اى الكلية الحربية البريطانية) ، مقاومة حرب
الغازات ، وأعمال خدمة الجيش ، والخدمة الطبية ، والمدفعية ، والاشارة
والمدركات والتكتيك والاسلحة والمهمات والهندسة الكهربائية والميكانيكية
والتدريب العام ٠

وقد بلغ مجموع من اوفدوا فى بعثات الى مدارس عسكرية ومنشآت
بريطانية تعليمية خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٤٧ ستمائة وثمانية وثلاثون
ضابطا - غير أن تحليل الجداول يبين أن تدريب الضباط المصريين فى هذه
البعثات على التخصص فى المشاة على سبيل المثال لم يبدأ الا عام ١٩٤٤ .
ليستمر حتى عام ١٩٤٥ ثم يتوقف نهائيا بعد ذلك وبالنسبة لدراسة وظائف
أركان الحرب يبدو أن بريطانيا أبدت حسن نيتها فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩
سنة ضباط فى هذين العامين - غير أنها ومنذ عام ١٩٤٠ توقفت تماما عن
قبول أى ضابط مصرى بكلية أركان الحرب البريطانية « بكامبرى » وتسجل
الجداول من بين ماتسجل أن بريطانيا قد نكست بوعدها تدريب الضباط
المصريين فى المنشآت العسكرية بالمملكة المتحدة بعد فترة قصيرة من تنفيذ
المعاهدة ، فالملاحظ بالنسبة للتدريب فى مدرسة الهندسة العسكرية ومدرسة
الاسلحة الصغيرة والكلية الحربية الملكية ببوليتش ومدرسة الغاز ومدرسة
خدمة الجيش والقسم الطبى ومدرسة الاشارة أنه ما أن بدىء التدريب
للضباط المصريين فى ١٩٣٨ - ١٩٣٩ فى هذه المدارس بانجلترا الا وتوقف
تماما - حتى عاد لمدة سنة أو اثنين فى المدارس البريطانية فى الشرق
الأوسط دون بريطانيا - مما يؤكد مااستنتجناه من نكوص بريطانيا عن
عهدها - بل أن بعض الحالات امتنع التدريب فيها تماما بعد سنة واحدة
كحالة الكلية الحربية البريطانية ببوليتش - وقد امتنع التدريب تماما فى
مؤسسات تدريبية بالشرق الأوسط ككلية أركان بوليتش بالشرق الأوسط
١ (م ١٢ - الوجود البريطانى)

بحيفا (٢٧) .

وبالاضافة الى الجداول السابقة التى تبين دور البعثة العسكرية البريطانية فى مجال التعليم - فقد كان البريطانيون يلحقون كل عام عددا من ضباط الجيش المصرى بوحدة بريطانية للتدريب بهدف انماء الكفاءة العسكرية والسلوك والمظهر العقلى العام لهم ، وعندما كانت الفرقة الثالثة البريطانية فى منطقة القتال سنة ١٩٤٦ قبلت كل وحدة كبيرة منها ضابطا واثنتين لمدة ستة اسابيع للتدريب .

ونظمت منذ سنة ١٩٣٧ عروض ومناورات للأسلحة الحديثة والمعدات لشرح أعمال الأسلحة البريطانية لترتب مختلفة من الجيش المصرى بدءا بطلبة الكلية الحربية وانتهاء بضباط الجيش المصرى العظام .

ومن خلال البعثة - القيت محاضرات عديدة بواسطة ضباط عظام من كل أسلحة الجيش البريطانى وبواسطة ضباط متخصصين - كذلك نظمت الرحلات لتوضيح نظام المدارس البريطانية ومراكز التدريب فى المملكة المتحدة والشرق الاوسط - وفى سنة ١٩٤٦ نظمت رحلة موسعة لميادين القتال فى شمال غرب أوروبا .

- مجالات أخرى :

وقد اعار البريطانيون بفضل جهود البعثة العسكرية البريطانية - الى الجيش المصرى كمية من المؤن بلغت قيمتها ١٨٠ و ١٢٨ جنيت استرليني - وكانت معدات مدرسة المدرعات المصرية معارة مجانا من القيادة العامة لقوات الشرق الاوسط البرية .

وفى مجال التخطيط ، قدمت البعثة العسكرية البريطانية الخطة الخمسية للتوسع فى الجيش المصرى لسنة ١٩٤٠ - والخطة الثلاثية لسنة ١٩٤٦ التى رسمت الجيش المصرى ليشمل دفاعا مضادا للطائرات ودفاعا ساحليا وفرقة مشاة وقوات القاعدة والقيادة العامة - وخطة لاعادة تنظيم سلاح الاسلحة والمهمات الملكى المصرى سنة ١٩٤٦ وخطة لاعادة تنظيم سلاح الطيران .

وقد قيم البريطانيون أعمالهم في الجيش المصرى من حيث التنظيم والتدريب - على لسان « الماجور جنرال اريوثنوت Arbuthnott آخر رئيس للبعثة العسكرية البريطانية عندما قال :

« فعلى المرء أن يقارن فقط بين الجيش المصرى فى سنة ١٩٣٦ عندما كان يتكون وقتئذ من حوالى ١٠٠٠٠ من كل الرتب موزعين فى آلاى خيالة واحد وأربعة بطاريات من المدفعية المجزورة بالبالغ واحد عشر أورطة مشاة وخدمات أخرى - وبين القوة الحالية التى تبلغ حوالى ٤٠٠٠٠ رجل مجهزين ومدربين على استخدام العريات المدرعة ، والمدفعية الساحلية بما فى ذلك مدافع ٩٢ بوصة ومدفعية الميدان ، والمدفعية المضادة للطائرات الثقيلة والخفيفة والمهندسين والمشاة المستحدثة » (٢٨) .

ونحن لانتخلف مع « الجنرال اريوثنوت » فيما انتهى اليه عند تقييمه لجهود البعثة العسكرية البريطانية - ولقد سجلنا لها ذلك فى الصفحة الاولى من هذا الفصل عندما قلنا أن الجيش المصرى بالمقارنة بجيش ما قبل المعاهدة كان قد انتقل فعلا الى صفوف الجيوش الحديثة .

لكن وصول الجيش المصرى الى صفوف الجيش الحديثة - لايعنى من وجهة نظرى أن هذا هو نهاية المطاف - فالتقييم الحقيقى فى حالتنا هذه - هو أن يكون قد أصبح لمصر جيش قادر على الدفاع عن البلاد وبالتالي تحقيق الجلاء عنها .

فهل كان هذا هو حال الجيش المصرى بعد نهاية مهمة البعثة العسكرية البريطانية ؟ ، وهل كان تطوير الجيش المصرى وتحديثه وصولا به الى ماتتشدته البلاد واردا فى أهداف بريطانيا عندما وقعت المعاهدة ؟ - وهل استطاع الجيش المصرى بعد انسحاب البعثة أن يكون ذلك الجيش الذى يستطيع القيام بالواجبات التى علق انسحاب البريطانيين من مصر عليها ؟ .

•• فى الفصول القادمة الاجابة على هذه التساؤلات •

الباب الثالث

أزمة التحديث بين مصر وبريطانيا

الفصل لستاس

بريطانيا

وتجهيز الجيش المصرى

- النظرة البريطانية لقضية تطور الجيش المصرى
- امن الاحتلال البريطانى فى مصر .
- الاساليب البريطانية لتحقيق اهدافها فى الجيش
- التسليح والتجهيز .
- المعدات التالفة والسلاح الفاسد
- ارهاق الخزينة المصرية .

الفصل السادس

بريطانيا

وتجهيز الجيش المصرى

١٩٣٧ - ١٩٤٧

لم تغير المواثيق ومعاهدات الشرف والنزاهة المبرمة مع بريطانيا فى
أى وقت من الأوقات نظرتها الى قضية تطور الجيش وتحوله الى قوة
ذات أثر .

فنظرتها الى الجيش سنة ١٩٢٥ أثر مصرع السردار وما استتبعها
من محاولات زيادة عدده وتسليحه ، كانت تعارض ذلك لاضراره بأمن
الاحتلال - ونفس الأمر كان بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إذ نرى أن
وثائقهم تقول بالحرف الواحد « أنه ليس من صالحنا الحقيقى أن يصل
الجيش اقصى كفاءته فى التدريب والمعدات ، أن خطر حكومة معادية
أو ثورة « عرابى باشا » كامنة دائما وبالنسبة للدفاع ضد عدوان خارجى
فاننا لن نكون قادرين أبدا على الاعتماد على معنويات أو قيادة الضباط
المصريين ، حيث أن الخامة التى يصنع منها الضباط الجيدين لن نسمح
بوجودها(١) .

ومع مضى الوقت بالمعاهدة نجد بريطانيا تنظر نفس النظرة الى
الجيش المصرى - فيقول « اللورد كيلرن » السفير البريطانى فى مصر تعقيا
على خطة هيئة التخطيط المشتركة البريطانية المرفوعة الى رؤساء أركان
الحرب البريطانيين عن التنظيم المستقبلى للجيش المصرى « اننا لا يجب
أن نتجاهل كلية امكانية بذل محاولة فى ظروف معينة لاستخدام القوات
المسلحة المصرية ضد القوات البريطانية أو لمقارنة استخدامنا للقوة أو
التهديد بذلك لفرض أرادتنا على الحكومة المصرية ، وقد ناقشنا هذا الرأى

F.O 371/23337 Egypt and Sudan "Supply of war (١)
materials to Egyptian Government" dated 28th December 1939.

مع القادة البريطانيين وهم يقولون لى أنه اذا اشتملت الحامية البريطانية فى الشرق الاوسط على فرقة واحدة "Division" وقوات جوية متناسبة فان هذا سيكون كافيا للتعامل مع أى عمل عدائى تقوم به القوات المصرية وفقا لأسس يوصى بها القادة البريطانيون الى رؤساء أركان الحرب «(٢)» .
انن - فقد كانت نظرة بريطانيا فى شأن تطور وتوسع وزيادة حجم الجيش المصرى هى من الأمور التى كانت تبحث فى ضوء أمن الاحتلال البريطانى والمصالح البريطانية ولا شىء غير ذلك .

فإذا ما سلمنا بوجهة النظر هذه - فان الجيش المصرى لم يكن متمسرا له وقد وقع تحت الوصاية البريطانية أن يصبح جيشا بالمعنى المفهوم بأى حال من الأحوال - سواء أكانت هناك معاهدة بين مصر وبريطانيا أو لم تكن .

وبديهى أن بريطانيا لم تكن من السذاجة لتكشف عن أوراقها فى هذا الشأن - أى استمرار بقاء الجيش المصرى ضعيفا - فكانت طوال فترة الوجود البريطانى فى الجيش المصرى بعد المعاهدة - تتلمس المعانير والسبل التى تغطى بها وسائلها فى تنفيذ سياسة أضعاف الجيش - حتى تصل فى النهاية الى ما ترمى اليه وبالتالي استمرار احتلالها للبلاد دون عائق .

وهكذا نجد أن بريطانيا قد اتبعت فى سبيل تحقيق هدفها بالبقاء فى مصر - أسلوبا ذا شقين - فأما الشق الأول فكان اعاقة توصيل الجيش المصرى الى مستوى حقيقى فى الكفاءة - وأما الشق الثانى فكان ضمان عدم استطاعة المصريين الشكوى من أن بريطانيا تعدد الى حرمان الجيش المصرى من أسباب القوة كما كانت تفعل قبل المعاهدة - مستهدفة المحافظة على علاقتها الطيبة مع مصر ، وفى نفس الوقت منعها من اللجوء الى أى مكان آخر بحثا عن المساعدة (٣) .

F.O 371/45945 from killearn to Antony Eden-foreign office 8th January 1946. (٢)

F.O 371/23337 "Egypt and Sudan" Report on the Egyptian Army 1st December 1939. (٣)

وتنفيذا لاساليب بريطانية هذه فقد تبلورت استراتيجيتها فى المحافظة على بقاء بعثتها العسكرية فى الجيش المصرى ومساندتها بكل قوة - والتحكم فيما يصل الى الجيش المصرى من مواد الحرب - والتقليل من كفاءة القيادات المصرية وأفراد الجيش - وتسهيل تلف معداته ومهامه من خلال التدريب السطحى - وفى نفس الوقت « تحميل المصريين اللوم على اكتافهم بقدر ما نستطيع » (٤) .

ولقد حفلت هذه الحقبة من الزمن بأفعال وردود أفعال متبادلة بين كل من مصر وبريطانيا - نتيجة للسياسة البريطانية فى الجيش وأساليب تحقيقها - وتمثلت ردود الافعال فى مواقف ايجابية وأخرى سلبية . وهذا الفصل يتعرض لخطط بريطانيا فى سبيل تحقيق سياستها فى الجيش المصرى .

لقد نبع الوضع القانونى للدور البريطانى فى الجيش المصرى بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ من النص الوارد فى الفقرة الثانية من المذكرة المصرية التالية المرفقة بالمعاهدة الذى يقول :

« نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الاجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدمهم فانها قد اعترفت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور ، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية ايفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة ، وأن تكفلهم التدريب الملائم .. الخ » .

ومن النص الوارد فى الفقرة الثالثة من المذكور التالية سالفة الذكر الذى يقول :

« يتعين لصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية ان لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية

من برية وجوية ومعداتنا عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية - وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الاسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الائتمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك « (٥) .

ويتفق هذا الوضع مع النور الذى حددته بريطانيا لنفسها فى الجيش المصرى والذى يتمثل فى « تحديث الدور الاستراتيجية والدستور التكتيكي للجيش المصرى ، الى جانب اعادة تنظيمه على خطوط حديثة وتحويله الى أسس ميكانيكية .

“Remodelling the strategic role and tactical doctrine of the Egyptian Army, besides reorganising it on modern lines and converting it to a mechanised basis”. (٦) .

ومن جماع ما تقدم فان بريطانيا كانت ملتزمة وفقا لمعاهدة الشرف والنزاهة الموقعة فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ بأن تدرب الجيش المصرى على أسس حديثة ليصبح جيشا متطورا وأن تزوده بالاسلحة والمعدات المماثلة للمعدات التى يتسلح بها الجيش البريطانى بنفس الائتمان التى تدفعها بريطانيا - وصولا فى النهاية الى أن يصبح هذا الجيش وفقا لما جاء بالمادة الثامنة من المعاهدة « فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة » . موضوعا فى الاعتبار أن صيرورة الجيش المصرى فى هذه « الحالة » المشار اليها - كان يعنى انعدام مبرر الوجود العسكرى البريطانى فى البلاد تماما ، وبالتالي زوال الاحتلال البريطانى لمصر .

ومن الواضح أن التزام بريطانيا هذا كان يتعارض تمام التعارض مع أهدافها فى مصر التى تتمثل فى استمرار احتلالها للبلاد - ولقد قابل

(٥) محمود سليمان غنام المحامى وعضو مجلس النواب « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٦ ص ٢٦٩ الى ص ٢٧٩ .

F.O 407/222 Chapter VI Defence “Sir Miles Lampson (٦) to viscount Halifax - Report on the progress of the Egyptian Army in the year 1937 - dated 23th March, 1938.

توقيع بريطانيا على هذه الالتزامات فى المعاهدة موجة عارمة من الحماس المصرى المتسم بالطيبة وحسن النية لتجهيز الجيش المصرى وتطويره ، فاندفعت مصر وفقا للنصيحة البريطانية بالارتباط بتعاندات ضخمة للغاية من المعدات الحربية من انجلترا تنفيذ البرنامج التوسع السباعى الذى اقترحته البعثة سنة ١٩٢٨ والذى كان يقضى بأن تنتهى المرحلة الاولى منه فى ١٩٤٠/٤/٣٠ .

وكانت قيمة المهمات التى تعاقدت عليها مصر مع وزارة الحرب البريطانية فى المشروع الاول ستة ملايين وسبعمائى وواحد وستون ألفا من الجنيهات ٦٧١٠٠٠ جنيه ، كما كان متوسط الانفاق السنوى فى مشروع التوسع السباعى ٨١٧٠٠٠ ر. ١٧٠٠٠ جنيه .

ومع هذه الصفقة الضخمة تبنى أولى حلقات قصة بريطانيا مع تحديث الجيش المصرى .

فقد بدت ملامح الاخلال بتوريد الاسلحة اللازمة لمصر فى تقرير مبكر للسفير البريطانى الى وزير الخارجية البريطانية فى السابع من مارس ١٩٢٨ قال فيه « ان التقدم الذى لم يحرز فى السنوات الاولى لعمل البعثة العسكرية البريطانية ليس راجعا فقط الى تراخى الشخصية المصرية والخلل الفيزي فى الآلة الحربية المصرية الحالية ، لكنه راجع أيضا الى عدم القدرة المستمرة فى الصناعة البريطانية لامتداد الاحتياجات العاجلة للجيش المصرى » (٧) .

وعلى الجانب المصرى أثبت موقف التقدم فى التسليح سنة ١٩٢٨ ان الغالبية العظمى من المعدات الثقيلة المطلوبة لم ترد .

كما أثبت موقف توريد الاسلحة سنة ١٩٢٩ وتبيل الحرب مباشرة ان الدبابات المطلوبة لم يرد منها سوى ستة دبابات (٨) فقط فى حين أن

F.O 407/222 Miles Lampson to viscount Halifax 7th (٧)
March 1938.

(٨) جريدة المصرى - العدد ٦٥٥ فى ٣١ يوليو ١٩٢٨ .

العدد المطلوب منها كان مائة وستة عشر دبابة - ولم يصل من المدافع المضادة للطائرات ٣ بوصة سوى ثمانية مدافع من واحد وخمسين مدفع ، ونفس الامر كان ينطبق على اعيةرة أخرى من المدافع ونوعيات أخرى منها وكذلك المدافع الرشاشة (٩) .

ولم تورد انجلترا من المهمات المطلوبة خلال الفترة من بداية عمل البعثة العسكرية وحتى قيام الحرب العالمية الثانية الا ما قيمته مليون ومائة وسبعون الفا من الجنيهات ١٧٠٠٠ ر ١٧٠٠٠ جنيه (١٠) .

وكانت حجة مخططي السياسة البريطانية فى ذلك الوقت أن مديونية الحكومة المصرية فى مجال التسليح قد بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات وأن معدات أخرى وذخيرة بما قيمته مليونين ونصف جنيه لازمة لتكملة معدات الوحدات المصرية التى كانت قد تشكلت بالفعل ، والوحدات المعاونة لها - كما اتهمت بريطانيا الحكومة المصرية بأنها لم تعط اهتماما جديا لمشكلة التمويل سواء لذلك الدين أو المصروفات المقبلة - وتشكك رئيس البعثة العسكرية فيما اذا كانت ستتوافر اموال كافية فى عام ١٩٣٩ لدفع الديون ولصيانة الوحدات المقرر انشاؤها فى برنامج سنة ١٩٣٩ - كما كان يعتقد أن مصر تسوف فى دفع مشترواتها من المعدات الحربية البريطانية املا فى أن تدفع بريطانيا بالنيابة عنها - ولم ير البريطانيون أى خطورة فى التوريد البطيء نظرا « للحالة المتأخرة للجيش المصرى واحتياجه الى وقت طويل ليستوعب المعدات الحديثة (١١) - لكن الواقع كان يخالف ذلك - فقد اتضح

(٩) دار الوثائق القومية - محافظة ادارة سيادية « كشف ببيان الاسلحة والدبابات التى طلبت والتى وصلت سنة ١٩٣٩ - والمتحف الحربى دوسيه ١٦٢ « دراسة مقارنة بين حالة الجيش قبل البدء فى إعادة تنظيمه وحالته الحاضرة لغاية ١٩٣٨/٥/٣١ « لنائب أدمج تانت جنرال قسم خامس فى ١٩٣٨/٦/٢٣ .

(١٠) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ محافظة ٩٨ « تعزيز وتسليح الجيش » .

F.O 371/23337 "Defence of Egypt" - Letter dated (١١) 28 - 11 - 39 from his Majesty's Ambassador to his Majesty's principal secretary of state for foreign affairs.

من شكوى رئيس مكتب التفتيش المصرى الهندسى بلندن « وهو بريطانى الجنس » - الى رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، ان الادارات البريطانية المسؤولة كانت تتعمد تأخير عمليات شحن المؤن العسكرية لمصر ، وتعوق اصدار التصاريح اللازمة ، وتعقت الاجراءات الادارية التى تتمسك بها الحكومة البريطانية قبل الافراج عن الشحنات الحربية لمصر مما أدى الى تكس قوائم بمهمات المدافع ، والاسلحة الصغيرة والبنادق والمسدسات واللواري والقذائف والطائرات فى تلك الادارات دون شحن الى مصر (١٢) .

وكانت معلومات مصر فى ذلك الوقت أن مسألة تأخير التوريد للمعدات يرجع الى انشغال بريطانيا باعادة تسليح قواتها المسلحة وافتاقها مبالغ طائلة فى هذا السبيل - وحاولت أن تحل هذه المشكلة عن طريق الشراء من جهات أخرى للمعدات التى لم يكن فى وسع المصانع البريطانية تقديمها لمصر فى ذلك الوقت (١٣) .

لكن الامر كان غير ذلك فى الواقع ، غيرطانيا مع عجزها عن التوريد لأسبابها الخاصة - كانت وفقا لخططها - تصر على تنفيذ شروط المعاهدة فيما يتعلق باستيراد الاسلحة - حتى ولو كانت هذه الاسلحة تنتج فى غير بريطانيا .

فقد حدث خلال شهر يناير سنة ١٩٣٨ أن انتوت مصر شراء مدافع حديثة مضادة للطائرات من مصانع « بوفورز » السويدية ، ووجهت توصياتها فى ذلك الى البعثة العسكرية البريطانية - ومن خلال المفاوضات التالية تبين أن مصنع « بوفورز » لا يستطيع أن يوفر هذه المدافع إلا بإذن من وزارة الحربية البريطانية - كما أن عقد بيع المدافع كان ينص على تعهد

F.O 371/23336 "Egypt an Sudan" Export of war material for use of Egyptian Army, 20th November 1939. (١٢)

وقد كان هذا المكتب يتبع الحكومة المصرية ويندرجه بريطانى ويتولى

التعاقد نيابة عن مصر فى عمليات شراء الاسلحة من بريطانيا .

(١٣) جريدة الاهرام - العدد ١٩٥١١ فى ١٩٣٩/١/٧ .

- جريدة المصرى - العدد ٦٢٨ فى ١٩٣٨/٧/٤ .

المصنع بعدم تسليمها لمصر الا عن طريق وزارة الحربية - ولم تكن الحكومة المصرية التى يتوقف عليها وحدها امر الصفقة تعلم شيئا عن تطورات المفاوضات التى كانت تجريها الحكومة البريطانية(١٤) .

ومع استمرار الطريقة المتراخية هذه فى تنفيذ بريطانيا لأوامر الشراء المصرية - وشكاوى الحكومة المصرية المستمرة من سوء التوريد - وتهديدها بالشراء من بلاد أخرى - كانت بريطانيا تسير فى استراتيجيتها فى مواجهة شكاوى التأخير فى الامداد بالسلح بالمجادلة الثابتة بأنه لا توجد ثمة دواعى لارسال معدات عسكرية عاجلة لمصر ، حيث لا يوجد المدربين الكافيين لاستخدامها ، مع رفع طفيف لمعدلات الامداد لاييقاف الشكوى المصرية - وكانت هذه الاستراتيجية مجرد مجادلات سياسية تهدف الى تهدئة الحكومة المصرية وضمان عدم شرائها للأسلحة من جهة أخرى(١٥) .

فى الرابع من سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلن « نيفيل تشمبرلين » رئيس وزراء بريطانيا أن بلاده قد أصبحت فى حالة حرب مع ألمانيا بعد مهاجمة الأخيرة لبولندا - وكان الجيش المصرى فى ذلك الوقت لا يخرج عن كونه هيكلًا تنظيميًا من صنع البعثة العسكرية البريطانية - طلبت له الأسلحة اللازمة من بريطانيا وفقا لذلك التنظيم البريطانى وتأخر ورود هذه الأسلحة فانتهى به الامر الى أن أصبح مجرد وحدات قائمة من الرجال دون السلاح اللازم لهم - ولم يتوفر لأى من وحداته التى شكلت ، المعدات اللازمة أو الكاملة لتستطيع أن تؤدى واجبها فى الحرب .

وكانت النظرة البريطانية لحالة الجيش المصرى فى ذلك الوقت تتلخص فى أن مصر لم تكن مهددة تهديدًا حاليًا ، وأن كل المعدات الحربية المطلوبة للجيش المصرى ينبغى أن تخصص لجبهة انجلترا وفرنسا - وأن الجيش المصرى كان دائما شيئًا من الترف من وجهة النظر الحربية ، وأنه فى وقت الحرب يجب أن يضحي الترف للضروريات - وتأسيسا على ذلك

(١٤) دار الوثائق القومية - محفظة ادارة سيادية - تقرير بالملفة الفرنسية بعنوان : note sur l'affaire Bofors .
 (١٥) F.O 371/23337 "Egypt and Sudan" supply of war materials to Egyptian government, dated 28th December 1939.

فقد رأت وزارة الحربية البريطانية السير ببطء فى امداد مصر بالاسلحة وفقا لمعدل مخفض ، مع التفكير فى هذه السياسة اذا جد فى الامر ما يستوجب التعديل (١٦) .

وقد أدى هذا التخفيض الجديد علاوة على التخفيض السابق على اعلان الحرب - « بالمajor جنرال مكريدى » رئيس البعثة العسكرية البريطانية - الى أن يطلب الضغط على الحكومة المصرية بشدة لوقف أى توسع جديد فى جيشها بعد أول ابريل سنة ١٩٤٠ (نهاية المرحلة الأولى من خطة التوسع السباعية) والاكتفاء بالتركيز على جعل الوحدات التى كانت قائمة كانت فى ذلك الوقت فى مستوى عال من الكفاءة (١٧) وعلى هذا النحو سارت السياسة البريطانية نحو الجيش المصرى ، فهى تمنه بين الحين والآخر بما يهدىء أو يخفف سخط المصريين الذى كان قد بدىء يتفشى نتيجة اقتناعهم بأن بريطانيا تهدف الى منع توصيل الجيش المصرى الى المستوى المطلوب الذى يمكن معه انسحاب القوات البريطانية أخيرا من مصر - وفى نفس الوقت واضعة (بريطانيا) فى اعتبارها منع مصر من اللجوء الى مصادر السلاح من الخارج (١٨) .

واستمرت الحرب ، واستمر موقف التوريد كما هو دون تقدم ، بل لقد أثرت الحرب فى القليل الذى كانت ترسله بريطانيا حتى أصبح الجيش المصرى - مع استثناءات قليلة - أشبه بالآلة المعطلة ، وفى سنة ١٩٤٤ أعاد رئيس البعثة العسكرية تذكير حكومته - وكان دائما يكتب تقاريرها عن التسليح للجيش المصرى « بالنقص الخطير فى وسائل النقل التى تؤثر فى الجيش المصرى بأكمله - والنقص فى كل الانواع الأخرى من معدات الحرب التى تؤثر فى هذه الاجزاء من الجيش المصرى الغير منشغله بالدفاع الساحلى أو الجوى » ، ونبه رئيس البعثة لخطورة هذا الوضع

F.O 371/23337 "Egypt and Sudan" Supply of war materials to Egyptian government, 28th December, 1939. (١٦)

F.O 371/23337 "Egypt and Sudan" - Report on the Egyptian Army, 7th December, 1939. (١٧)

Op. Cit. (١٨)

الذى تحمله المصريون بصبر بالغ ويتبصر تام لحقيقة أن مصادر الحلفاء خلال السنوات الأولى للحرب كانت محدودة وأنها كانت يجب أن تخصص للقوات العاملة فى الحرب .

وقدر رئيس البعثة العسكرية فى خصوص وسائل النقل « أن الموقف حرقيا سىء لدرجة أنه ما لم يصلح خلال الثانية عشر شهرا القادمين فإن الجيش المصرى سيكون غير قادر على أداء دوره القتالى .» المحافظ ما لم ينقلب الى النقل البدائى مثل النقل بالحيوانات (١٩) . ومع تعدد مشكلة العربات والمعدات فى الجيش المصرى وغل البريطانيين لأيديهم عن مد مصر بأى مهمات أو عربات يحتاجها الجهد الحربى إلا فى حدود ضيقة للغاية - فقد ظهرت فى نهايات سنة ١٩٤٢ بارقة أمل فى أن يتحسن موقف الجيش المصرى من حيث الاعداد والتجهيز بالحصول على احتياجاته من قواعد الاعارة والتأجير Lend & Lease - فقد تولت عدة لجان أمريكية وبريطانية مشتركة وضع السياسة فيما يتعلق بتزويد الجيوش الامريكية والبريطانية بالمعدات الحربية سواء من مصدر أمريكى أو بريطانى ، وحددت هذه اللجان قواعد تحويل المهمات المعارة الى دولة ثالثة ، ووضعت لذلك شروط .

فقد تقرر وفقا لتعليمات لجنة مخصصات المؤن بواشنطن فى نهاية ١٩٤٣ أنه عندما ترغب دولة أجنبية محولة اليها مهمات الاعارة والتأجير (ولتكن انجلترا) - فى اعادة تحويل هذه المهمات الى دولة أجنبية ثالثة (ولتكن مصر) - فإن هذا المطلب يجب أن تنتظر فيه السلطات الامريكية لترى أحقية الدولة الثالثة فى هذه المهمات وفقا لمعايير أمريكية معينة - وكان هذا يعنى أن مهمات الاعارة والتأجير الموجودة لدى بريطانيا لايمكن تحويلها الى الجيش المصرى دون الرجوع الى السلطات الامريكية والتشاور معها - وإن كان هذا لم يكن يقيد الحكومة الامريكية فى التعامل مباشرة مع دولة ثالثة (كمصر) دون وساطة بريطانيا .

وقد حاولت مصر أن تسلك السبيل الاخير عندما طلب « عمر قتحى » كبير الياوران عشرون مدفعا آليا و ٥٠٠٠٠٠ طلقة ذخيرة ، ومائة قنبلة دخان ، ومثلها غاز مسيل للدموع من الملحق العسكرى الامريكى مباشرة . ومع أن هذا المسلك لم يكن يضير الحكومة البريطانية فى شىء ، إلا أن السياسة البريطانية متمثلة فى رد وزارة الخارجية البريطانية فى يونيو سنة ١٩٤٤ كانت ترى « أننا لانستطيع أن ننازع السلطات الامريكية حقها فى التعامل مباشرة مع أى حكومة أجنبية - وقد طالبت أمريكا باستخدام هذا الحق فى مصر ، ومع هذا فاننا نرى من الاساس أن تستشار البعثة العسكرية البريطانية فى كل المراحل لضمان أنه لا يوجد أى ازدواج فى التوريد ، فاذا ما اتفق على توريد معدات أمريكية فان الأفضل أن يقسم الطلب الى وزارة الحربية البريطانية - ولكننا لانعترض على هذا الاتصال المباشر مع « واشنتون » خلال القنوات الامريكية اذا كان هذا المسلك مفضلا . وفى كل الحالات فان وزارة الحرب البريطانية يجب أن تخطر حتى تستطيع أن تعرف ما اذا كانت تدعم أو تعارض المخصصات » (٢٠) .

ويوضح هذا ، أن السياسة البريطانية نحو تسليح وتجهيز الجيش المصرى من مصادر غير بريطانية - استمرت على نفس النهج المنتهج فى شأن الاسلحة التى توردها بريطانيا مباشرة - وأن اصرار بريطانيا على التحكم فيما يرد الجيش كان يمكن أن يسرى على السلاح الذى يورد لمصر وفقا لقانون الاعارة والتأجير عن طريق اللجان البريطانية - الامريكية المشتركة ، والتى يستطيع الاعضاء البريطانيون فيها أن يحددوا لمصر من السلاح ما يتفق والصالح البريطانى - بل أن الحالات التى كان السلاح يرد فيها الى مصر استثنائيا كحالة الاسلحة التى طلبها « كبير الياوران » لم تكن تمر دون اعتراض الحكومة البريطانية على هذا المسلك - ففى هذه الحالة اقترح القائد العام للقوات البريطانية فى مصر نقل تلميح الى الملحق العسكرى الامريكى « بأن مثل هذا الاجراء قد لا يكون مستحب للحكومة

البريطانية اذا وصل الى علمها « (٢١) » .

وهكذا استمر القصور فى توريد الاسلحة والمعدات والعربات لمصر برغم قانون الاعارة والتأجير - وامتنع ورود وسائل النقل الاساسية ومعدات الحرب الاخرى للوحدات الغير مرتبطة بأعمال الجهد الحربى حتى وصل الامر فى منتصف سنة ١٩٤٤ الى حد التأثير على الصيانة العادية للجيش - وامتد هذا الى افرع المدفعية المضادة للدبابات وسلاح خدمة الجيش الذى كانت حملته الميكانيكية المكونة من لوارى « موريس ليدر ١٩٣٨ ، وفورد ١٩٣٩/٣٨ » قد تزايدت سوءا ، مع انه معلوم أن سلاح خدمة الجيش هو السلاح الذى يدخل فى اختصاصه أعمال الحملة (النقل) للجيش برمته (٢٢) وهلاوة على العربات المعطلة فقد توقفت العربات الصالحة عن السير بسبب النقص فى الاطارات .

ولم تعد بريطانيا بعد انتهاء الحرب وسيلة تعتذر بها عن الاخلال بتوريد الاسلحة لمصر - فقد كانت بريطانيا قد خططت قبل الحرب لمشروع للمدفعية الساحلية بالاسكندرية سبق أن أعده « الجنرال بارون Baron مفتش التحصينات العسكرية بالجيش البريطانى ، لكن المشروع لم ينفذ تماما قبل نشوب الحرب ، وخلال عام ١٩٤٢ كان مقترحا تركيب بطاريتين ٢٢٥ بوصة مزدوجة الاغراض - لكن تغير الموقف الحربى وعدم توريد بريطانيا للمدافع حال دون تنفيذ المشروع ، وفى شهر فبراير ١٩٤٥ ارسلت بريطانيا السكولونيل « رايس » من المدفعية البريطانية لاعادة النظر فى الدفاعات الساحلية المصرية على ضوء التطورات الحديثة، وانتهت توصياته بتركيب بطاريتين ٢٢٥ بوصة مزدوجة الاغراض بتكاليف تبلغ نصف مليون جنيه .

ويقول تقرير البعثة العسكرية البريطانية فى هذا الشأن فى مارس ١٩٤٥ « أن هذه المدافع والرادار الذى يديرها موضوعين فى القائمة السرية

F.O 371/45946 Half yearly report No. 25 on the (٢١)
Egyptian Army, July - December 1944.

F.O 371/41314 Half yearly report No. 24 on the (٢٢)
Egyptian Army, January - June 1944.

فى الوقت الحالى ولذلك فهى ليست متوافرة لاستخدام الجيش المصرى ،
وفوق هذا فان هذه المدافع ثنائية الاغراض معقدة للغاية فى التشغيل والصيانة
والجيش المصرى فى الوقت الحالى لامعرفة لديه بالرادار واذا افرج عن هذه
المعدات فمن المقدّر أن تمر خمس سنوات قبل أن يصبح المصريون فى موقف
يسمح لهم تكتيكيا بصيانة وتشغيل بطاريات من هذا النوع نظرا للمستوى
المنخفض للتعليم والتخفيض المحتمل للخدمة من خمس سنوات الى ثلاثة
سنوات فى قانون التجنيد الجديد ، وان هذه المدافع زائدة التعقيد لن تكون
تحت السيطرة الكاملة لسنوات كثيرة ٠٠٠ وانتهى التقرير الى التوصية بان
يدير البريطانيون هذه المدافع رغم ما فى هذا من مناقضة لمعاهدة سنة
١٩٣٦ (٢٣) .

ولم يكن وضع مصر فى قائمة الدول المحظور تسليحها بأسلحة داخلية
فى نطاق السرية قاصر على الاسلحة البريطانية فقط - بل وعلى الاسلحة
التي ترد من مصادر أخرى كاسلحة « قانون الاعارة والتأجير » - فقد
اتفقت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على وضع مصر فى قائمة الدول
الواردة فى الفقرة « هـ » من نظام التزويد بالاسلحة والمسمى Fan 417
والذى لايسمح بالاخراج عن الاسلحة لمثل هذه الدول لاسباب السرية -
وعدم المشاركة الفعلية فى الحرب - وانقطاع صلة هذه الاسلحة بمسئوليات
حفظ الامن الداخلى فى منطقة الشرق الاوسط والتي كان يجوز اذا توافرت
(هذه الصلة) أن يورد السلاح .

ومع أن مصر لم تكن قد أعلنت الحرب على دول المحور الا انها كانت
حليفة لبريطانيا ، كذلك فان الاسلحة التي كان مصدرها قانون الاعارة
والتأجير كان يمكن أن تؤدي دورا فى حفظ الامن والنظام بالمنطقة .

ولقد ثارت مجادلات بين القائد العام للقوات البريطانية فى مصر
والسلطات الامريكية حول مدى تطبيق هذه القواعد سالفة الذكر على مصر
(الصرية - المشاركة فى الحرب - حفظ الامن فى الشرق الاوسط) وانتهت

هذه المجادلات باصرار أمريكا على أن تدخل كشريك مع بريطانيا في بيع الأسلحة إلى مصر مناصفة - وكان هذا هو سبب ممانعة بريطانيا في السماح لمصر بالحصول على السلاح من أمريكا خشية أن يؤدي هذا إلى حرمانها (بريطانيا) من أن تكون المحتكر الوحيد لسوق السلاح في مصر - وكان أن رفضت بريطانيا هذا الموقف الأمريكي - ولم يحل هذه المشكلة إلا استعمال القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط لسلطاته التي كانت تجيز له التصرف في مخزون أسلحة الإغارة والتأجير إذا وجد أنها في صالح حفظ الأمن والنظام في الشرق الأوسط والذي كان يدخل ضمن اختصاصاته خلال الحرب .

ولما كان تهريب الأسلحة عبر الصحراء الغربية إلى مصر ومنها إلى فلسطين هو أحد اهتمامات الحكومة البريطانية - فقد اعتبرت بريطانيا أن ذلك أمر يدخل في نطاق حفظ الأمن في الشرق الأوسط وصرحت للقائد العام لقواتها في المنطقة بأن يستعمل سلطاته في الإفراج عن ١٥٠ عربة لوري و ٢٧ سيارة استكشاف و ١٢ جرار لحمل المياه للواء الحدود المصري (٢٤) .

ويلاحظ هنا أن الإفراج عن أسلحة الإغارة والتأجير لم يتم إلا لكونه يمس مصلحة مباشرة للحكومة البريطانية . ثم تبرز مشكلة فلسطين لتعطى لبريطانيا أسباباً أخرى لحظر امداد الجيش المصري بالأسلحة والمعدات - فقد كانت لجنة الدفاع الامبراطورية قد قررت في نوفمبر سنة ١٩٤٧ إعادة فحص المعدات التي تطلبها الحكومات العربية على ضوء احتمالات دخول الجيوش العربية في القتال بفلسطين - ومن هذا المنطلق قامت وزارة الحرب البريطانية بفحص موقف مصر ، وانتهت إلى أن المصريين « لا يظهرون أى علامات على رغبتهم في اتخاذ نصيب نشط في أى مشاكل قد تشور في فلسطين » .

ومع هذا فقد كان قرار الحكومة البريطانية هو « وجوب تأخير الامداد

بالذخيرة لمصر لمدة ستة أشهر على الأقل حتى يصبح الموقف الفلسطيني أكثر وضوحاً وموضوعاً في الاعتبار الامكانية الدائمة لان بيع المصريين بعض الذخيرة الى أى منظمة عربية قد تصبح أخيراً في حرب مع اليهود وهنا نصبح متهمين بتسليح الجانب العربى ، والقرارات الحالية لجامعة الدول العربية قد تضمنت أن كل الدول العربية يجب أن تزود الفلسطينيين بالأسلحة كل بحصة معينة وأن مبلغ ٢ مليون جنيه قد خصص لهذا الغرض «(٢٥)» .

وقد كان هذا القرار نتيجة لطلب المصريين كمية كبيرة من الذخيرة لاستخدامها كاحتياطى للمسرح Theatre Reserve والواقع أن الزج بفلسطين في قضية توريد السلاح والمعدات الحربية لمصر - لم يكن أكثر من حجة من الحجج العديدة التى توسلت بها بريطانيا للاعتذار لمصر عن عدم توريد السلاح أو التأخر في توريده .

فالوثيقة المرسلة من وزارة الحرب البريطانية الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ - تحسم موقف بريطانيا من تسليح مصر بصفة عامة ، ونظرتها (بريطانيا) الى التزاماتها وقفا لمعاهدة ١٩٣٦ .

فقد كانت مصر قد طلبت من بريطانيا فى ذلك الوقت كمية من غاز الموستارد Mustard ، واسطوانات غاز الفوسجين وكبسولات الغاز المسيل للدموع لاغراض التدريب - وفى نفس العام طلبت « سوريا » قنابل دخان مسيلة للدموع ، فأسقطت بريطانيا طلب السوريين خشية أن تجد هذه القنابل سبيلها عبر الحدود السورية الى « فلسطين » - وأما بالنسبة لمصر فقد سألت وزارة الحرب البريطانية وزارة الخارجية ما اذا كان امداد المصريين بمواد يمكن استخدامها ضد « بريطانيا » أو فى فلسطين فى حالة الاضطرابات وارد فى الحساب .

وفى رد وزارة الخارجية البريطانية على تساؤل وزارة الحرب قالت « فبينما نحن على وجه التحديد لانخشى أن يستخدم المصريون الغازات

الساعة ضدنا أو في فلسطين فاننا نظن أنه اذا أصبح معروفا أننا نورد غاز
الموستارد والفوسجين الى الشرق الاوسط ، ان يؤثر هذا في صالح الدعاية
المضادة لبريطانيا رغم أن دوافعنا كلية بعيدة عن الشبهات ، لذلك فنحن
نرى سياسيا أنه من غير المرغوب فيه في الوقت الحالى أن تصدر هذه
الغازات الى مصر ، ثم يفصح رد وزارة الخارجية عن النيات الحقيقية
لبريطانيا وكيف أنها تستخدم اسم فلسطين كستار فيقول « أننا ملزمون تحت
مواد المذكرة الثالثة الملحق بمعاهدة ١٩٣٦ بأن ندمهم بالسلاح والعتاد
- ومن حسن الصدف أن المصريين ليس لديهم النية في احتراهم هذه المذكرة ،
ومع هذا فاننا لسنا ميالين لاعتبار الخطاب الواضح الخاص بالمعاهدة مع
مصر على أنه ملزم في هذا الظرف

"We are not disposed to regard the strict letter of the treaty
with Egypt as binding in this instance".

الا نستطيع في ابلاغنا للمصريين أن نحتج بالنقص المؤقت في الامدادات
كعذر ، وفوق هذا فقد حرك المصريون الفى رجل الى الحدود الفلسطينية
والامداد بغاز مسيل للدموع قد يقدم في الحالة الحاضرة الخاصة بفلسطين
وقودا طازجا لدعاية مضادة بشأن سياستنا في امداد الاسلحة الى الدول
العربية (٢٦) .

العالمية الثانية بالسلاح والعتاد فقد حدها الخطاب الموجه من وزارة الحرب
العالمية الثانية بالسلاح والعتاد قد حدها الخطاب الموجه من وزارة الحرب
البريطانية الى البعثات العسكرية البريطانية في مصر والعراق في ١٧
ابريل سنة ١٩٤٧ والذي أفصح بكل وضوح عن عدم استعداد وزارة الحرب
البريطانية تقديم العربات والاسلحة والذخيرة والمعدات الاخرى في المستقبل
- والفى المخصصات التي سبق تخصيصها لمصر ، ومن الجدير بالذكر أن
وجهة نظر الخارجية البريطانية في هذا الصدد كانت « ان هذه المعلومات
لا ينبغي أن تصل الى علم المصريين »

"The foreign office view is that for the present there are
obviously strong reasons for not making any sort of a negative

Communication on this subject to the Egyptians until our general defence policy in the Middle East becomes clear". (٢٧)

وإذا كان ما فات هو قصة توريد السلاح الى مصر - واخلال بريطانيا بالتزاماتها في هذا الصدد - فان قصة القليل الذى كانت تورده - اذا ما وردت - كانت أكثر استحقاقا للكشف عنها ، ذلك أن بريطانيا لم تكف بحجب الأسلحة والعتاد عن مصر، وانما عمدت الى توريد المعدات التالفة والأسلحة الفاسدة فى الحالات التى كانت تورد فيها السلاح والعتاد الى مصر وهى قليلة .

ولقد كان للصحافة المصرية فى الحقيقة فضل الكشف عن قضية « الأسلحة الفاسدة الانجليزية » فى وقت مبكر من سنة ١٩٣٨ .

ففى ابريل ١٩٣٨ اذاعت « مجلة المصور » أن البعثة العسكرية البريطانية قد استوردت للجيش المصرى طائرات صناعة ١٩٣٤ ومدافع صناعة ١٩١٤ وأن الفائدة الوحيدة التى تعود من هذه الصفقة هى للصناع البريطانيين الذين سيجدون سوقا للتخلص من مخزونهم الذى عفا عليه الزمن (٢٨) .

ويفجر « كريم ثابت » على صفحات « المصرى » فى يونيو ١٩٣٨ قنبلة غى وجه الانجليز عندما يعلن أن تسعين فى المائة من الذخيرة الموردة من بريطانيا هى ذخيرة « كذابة Dud » - وتسارع « البلاغ » بتأكيد الامر معلنة أن هذه الذخيرة استوردت فى عهد حكومة « النحاس باشا » وعندما استجوبت « البورص اجبسيان » « حسن صبرى باشا » وزير الحربية عن

F.O 371E63076 from W.O to B.M.M in Egypt and Iraq (٢٧)
17th April 1947.

F.O 141/1201 from chief B.M.M to the British
Ambassador - Cairo 4th June 1947.

F.O 407/222 Sir Miles Lampson to viscount Halifax - (٢٨)
Cairo, April 21st 1938 Memorandum on the Egyptian press for the
period the 11th March to the 15th April, 1938 prepared in the
oriental secretariat.

هذا الامر رفض التصريح بشيء ينفي ذلك أو يؤكد (٢٩) .

وتنقل « المصرى » فى يوليو ١٩٣٨ وصفا كاملا لمناقشات « الذخيرة الفاسدة » فى مجلس النواب - فتذكر استجواب « الاستاذ فكرى ابازة » لوزير الحربية عنها - وطلب « الدكتور عبد الحميد سعيد » من وزير الحربية بياناً عن المدافع المسلح بها الجيش المصرى ومكان شرائها - ورفض وزير الحربية الاجابة بحجة أن هذا من الاسرار العسكرية - ورد « الدكتور عبد الحميد سعيد » بأن مصر « أصبحت سوقاً رائجة لانجلترا وحدها فى أسلحتها المهمة أو المخزون ، فالمدافع التى استوردتها وزارة الحربية أصبحت أو ستصبح فى الجيش البريطانى غير مستعملة فى القريب العاجل وستباع بعد ذلك (خرده) ، وفى الجيش المصرى الآن ست دبابات من نوع قديم وربما كانت من مخلفات واقعة « واترلو » وسرعة هذه الدبابات لاتزيد على ١٦ كيلو متر فى حين أن سرعة الدبابة من آخر طراز ٦٥ كيلو متر ويمكن القول بأنه اذا جرت مسابقة بين احدى الدبابات الموجودة الآن فى الجيش المصرى وبين « وابور الزلط لسبقها هذا الوابور ٠٠٠٠ ولا أريد أن أقول شيئاً عن الذخائر شفقة بوزير الحربية لأنها فضيحة وذلك بفضل البعثة العسكرية البريطانية (٣٠) » .

وتعلق الجريدة على ردود وزير الحربية على ما أبدى من ملاحظات قائلة أن الوزير لم يقل كلمة واحدة عن مسألة الذخائر وأن الاصوات ارتفعت فى المجلس قائلة له « كن صريحا » « الذخيرة » وأنه بالرغم من كل هذا فإن وزير الحربية لم يقل كلمة وترك المنبر ، وتنتهى المصرى بقولها « وفى سكوته المطبق عن كل ما قيل عنه « الذخائر الكذابة » أو « الخرده » دليل قاطع على صحته وفى السكوت الرضا « (٣١) » .

F.O 4/7/222 further Correspondence respecting (٢٩)
Egypt and Sudan part cxxIV July to December 1938 chapter III
Egyptian press, Sir Miles Lampson to viscount Halifax-Alex,
June 29th, 1938.

• (٣٠) جريدة المصرى - العدد ٦٣٠ فى ٧ يوليو ١٩٣٨

• (٣١) المرجع السابق

وفى ١٥ يوليو تصدى « المصرى » لبعض الصحف التى زعمت بفساد ما ادعاه « المصرى » - فنشر ما نشره « الاهرام » فى مقاله عن « المسائل التى سيجرى البحث فى شأنها فى خلال زيارة وزير الحرية لانجلترا » - ويسجل المصرى ما جاء بالمقال الوارد فى « اهرام » ١٤ يوليو سنة ١٩٣٨ فيقول على لسانه « وستدور مباحثات بشأن الذخيرة التى تسلمتها الحكومة المصرية أخيرا تمهيدا لاستبدالها بغيرها والاتفاق على أنواع معينة منها لحساب الجيش المصرى » .

ويعلق المصرى على ذلك بقوله « وفى هذا تبيد لما قلناه فلا يحتاج الى تعليق منا أو توضيح فلو أن الذخيرة مثلا لاتقة للجيش المصرى ما احتجنا الى مقايضة لاستبدالها بغيرها » (٣٢) .

وقد كشف « الدكتور عبد الحميد سعيد » ممثل الحزب الوطنى فى مجلس النواب النقاب عن ما اسماه « بالتسليح المزيف » عندما ذكر أن المدافع القليلة التى استوردت من انجلترا كان معظمها قديما وأوفى مدة استعماله فى الجيش الانجليزى ، ثم ارسلت هذه المدافع الى العامل الانجليزية فملئت ثقوبها وطلبت وبيعت للجيش المصرى على أنها جديدة ، وبعد وصولها فحصها بعض الضباط المصريين الفنيين فتبين لهم حقيقتها ، لكن البعثة البريطانية خالفتهم فى رأيهم ، وعندما جربت أنكسر بعضها وثبت أنها قديمة لاتصلح للعمل (٣٣) .

أما رئيس البعثة العسكرية البريطانية فقد سجل على بلاده التوريد الناقص للمعدات عندما ذكر فى تقريره عن الجيش المصرى سنة ١٩٣٩ أن المدافع المضادة للطائرات قد وردت دون أجهزة معينة تسمى بريدكتور Predictors وكذلك كان الامر بالنسبة للمدفعية الساحلية التى وردت تنقصها بعض المعدات التى لايمكن لهذه المدافع أن تعمل بدونها (٣٤) .

(٣٢) جريدة المصرى - العدد ٦٣٩ فى ١٥ مايو ١٩٣٨ .

(٣٣) جريدة المصرى - العدد ٦٦٧ فى ١٢ أغسطس ١٩٣٨ .

F.O 371/ 23337 Quartely report No. 11 on the Egyptian (٣٤)
Army, October, 1939.

ومع انقطاع مدد العربيات للجيش ، ومع توريد العربيات دون قطع غير أو لاتسمح بتشغيل العربيات لمدة تزيد عن ١٨ شهرا - لم تجد الحكومة المصرية سنة ١٩٤٤ حلا لمشكلة عربيات الجيش المتدهورة الا باستخدام أسلوب « تفكيك العربيات الغير صالحة للعمل الى أجزاء واستخدام الصالح من هذه الاجزاء فى تشغيل العربيات التى يرجى منها نفع فيما سى بنظام Cannibalization (٣٥) .

واذا كان ما فات مجرد مثالين لسوء ما وردته بريطانيا لمصر من المدافع والذخيرة والعربات والعتاد - فقد كان الطيران خير مثال على اصرار بريطانيا على تزويد مصر بالقديم والمستغنى عنه من مهمات الحرب .

فمنذ تكوين هذا السلاح سنة ١٩٢٢ وحتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، كان السلاح الجوى المصرى يقوده ضابط من السلاح الجوى البريطانى ويساعده عدد من الضباط والافراد البريطانيين - وتحت شروط المعاهدة نقلت القيادة الى المصريين وانشئ جناح جوى تابع للبعثة العسكرية البريطانية تالف من قائد فرقة جوية وقائد جناح وأربعة قادة أسراب وملازم طيار وستة عشر صولا .

وخلال فترة تواجد هذه المجموعة بالسلاح الجوى المصرى توقفت مدرسة الطيران عن العمل لمدة ثلاثة سنوات لعدم وجود طائرات - وفى سنة ١٩٤٢ كانت الطائرات الوحيدة التى استغنى عنها سلاح الطيران البريطانى فى مصر بعض طائرات أمريكية مقاتلة متخلفة من طراز « توما هوك » كانت تستخدم بوحدات التدريب على العمليات الجوية بسلاح الطيران البريطانى وكانت قد استبعدت من العمليات القتالية لتسببها فى اضرار كبيرة من حوادث الطيران ، وبفضل مجهود كبير مستشارى الطيران البريطانى بالبعثة العسكرية وافق القائد الجوى البريطانى على اعادة السلاح الجوى المصرى ست طائرات من هذا النوع فى ابريل سنة ١٩٤٢

زيدت الى ستة وعشرين طائرة تشكل منها السرب السادس المقاتل بال سلاح
الجوى المصرى - غير انه لم تكد تعمل هذه الطائرات لمدة عام حتى حطت
على الارض لخلل اصاب اجهزتها واعيدت الى السلاح الجوى البريطانى
فى اغسطس سنة ١٩٤٤ .

وفى يناير ١٩٤٤ حاولت مصر شراء عشر طائرات « هار فارد » من
السلاح الجوى البريطانى للتدريب المتوسط لطلبة مدرسة الطيران المصرية
وقد فشلت هذه المحاولة لصعوبات تتعلق « بالدولار » وقدمت بريطانيا
بدلا منها ٢٥ طائرة « مايلزماستر » كانت مجمدة فى أحواض الاسكندرية
وفى طريقها الى « تركيا » ، فاشترتها مصر - لكنها لم تعمل أكثر من ٢٠٠
ساعة طيران ثم تبين وجود عيوب فنية فى صواريخ الاجنحة الرئيسية فتقرر
« حطها » على الارض - ورغم الخلل الواضح فى المعدات التى كانت توردها
بريطانيا الى مصر ومن بينها هذه الطائرات فان بريطانيا اشترطت تحصيل
مبلغ خمسة جنيهات استرلينية عن كل ساعة طيران لكل طائرة منذ شرائها
فى مقابل الموافقة على استعادة الطائرات التالفة .

وفى مايو ١٩٤٤ اشترت مصر تسعة طائرات «أنسون» من بريطانيا
للعمل كسرب استطلاع عام مصرى ، وقد عملت هذه الطائرات حتى ديسمبر
١٩٤٥ عندما اكتشف خلل فى صواريخ الاجهزة الرئيسية استلزم « حطها »
على الارض لاجراء تعديلات جوهريه تستلزم ٦٠٠ ساعة عمل لكل طائرة
(أى ٢٥ يوما لو كان العمل يؤدى دون توقف ليل نهار حتى تصلح
للطيران) .

وعندما تحولت القوات الجوية البريطانية من طائرات « الهاركين »
الى طائرات « سبيتفير » الحديثة بسطت يدها لمصر فى يونيو ١٩٤٢ لتزويد
اسرائيل الثانية والخامسة المقاتلة والسرب التدريبى المتقدم فى مدرسة
الطيران التى كان ينقصها الطائرات الحديثة - فوافقت على اعارة السلاح
الجوى المصرى عشرة طائرات من هذا النوع فى يناير ١٩٤٥ الحقتها
بعشرون طائرة أخرى فى أكتوبر من نفس العام .

وقد يتصور المرء ان هذا كان تغييرا فى السياسة البريطانية نحو

قضية توريد السلاح الى مصر - لكن السر في هذا التغير كان يرجع الى وجود مخزون من هذه الطائرات بمخازن الشرق الأوسط البريطانية يفيض عن الحاجة - وكانت بريطانيا تستهدف من تزويد مصر بهذه الطائرات ايقاف التغلغل الامريكى الذى كان قد بدأ يجد طريقه الى الشرق الاوسط ولخلق سوق للفائض الكبير من قطع غيار هذه الطائرات

“To counter the American penetration, and to create a market for the large surplus of hurricane spares, which would other wise have been reduced to produce”. (٣٦) .

ولو لم تكن هذه الطائرات قديمة ومستغنى عنها لما وافقت بريطانيا على تزويد القوة الجوية المصرية بها - يؤكد ذلك أنه عندما طلبت مصر فى سبتمبر ١٩٤٥ من بريطانيا شراء أربعين طائرة « سبيتفير » حديثة - لم تصل اجابة بريطانيا الا فى منتصف فبراير ١٩٤٦ عارضة طائرات « سبيتفير » مستعملة (٩٠ ساعة طيران لكل واحدة) بسعر ٢٥٠٠ جنيهه للواحدة ، ورغم أن الحكومة المصرية كانت قد اخطرت بريطانيا بضرورة أن تكون الطائرات المشتراة جديدة ، الا أنه نظرا للواقع الذى وضعت بريطانيا مصر فيه - فقد رضخت مصر وقبلت طائرات « هارفارد » مستعملة بسعر ١٢٠٠ جنيهه لكل طائيرة ، وأربعين طائرة « سبيتفير » مستعملة تعهدت بريطانيا بارسالها الى وحدات الصيانة بالسلاح الجوى البريطانى لاصلاحها وتجديدها قبل تسليمها الى مصر (٣٧) .

ومما هو جدير بالذكر أن قوة الطيران المصرية خلال فترة الوجود البريطانى بالجيش المصرى لم تزد عن ٢٨٩ طائرة من انواع متخلفة استبعدت من الخدمة بالسلاح الجوى البريطانى وتحتاج الى اصلاحات كثيرة لتصلح للطيران - ولعل هذا يفسر ارتفاع نسبة حوادث الطيران فى السلاح الجوى المصرى خلال الفترة من سنة ١٩٣٧ وحتى سنة ١٩٤٧ ، فقد بلغ عدد حوادث سقوط الطائرات ٢٢ حادثا لقي مصرعه فيها سبعة عشر

F.O 371/53268 from chief Air Adviser B.M.M to chief (٣٦)

B.M.M, 7th March 1946.

Op. Cit.

(٣٧)

طيارا مصريا ، وكانت أغلب هذه الحوادث راجعة الى خلل فنى فى محركات هذه الطائرات البريطانية الصنع .

ورغم محاولات الحكومة المصرية التوسع فى سلاح الطيران المصرى بحيث يصل الى ثلاثين سربا فان الوجود البريطانى فى الجيش المصرى لم يمكن له من أن يتجاوز ستة أسراب ومدرسة طيران ، فضلا عن أن هذا السلاح لم يكن يحوى قاذفة قنابل واحدة (٢٨) .

ولم تكن المعدات التالفة أو الناقصة أو الرديئة أو القديمة هى آخر المطاف فى خطط بريطانيا تجاه الجيش المصرى ، فقد عمدت فى هذا المجال الى انتهاج أسلوب ارهاق الخزينة المصرية وتحميلها ما لا طاقة لها به عل مصر تتوقف عن المطالبة بحققها فى الحصول على السلاح والعتاد الذى احتكرت بريطانيا توريده لها وفقا لنصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وقد بدأت قصة ارهاق المالية المصرية - عندما ارتبطت مصر - ببناء على نصيحة البعثة العسكرية البريطانية بصفقات كبيرة للتسلح بلغت قيمتها ما يزيد على ثمانية ملايين من الجنيهات .

وبالنظر لأن ميزانيات الدفاع المقررة فى الميزانية العامة للدولة لم تكن تتوازى فى الكم مع المشروعات الموضوعة للتوسع فى الجيش ، فقد انتهى الأمر بمديونية مصر لبريطانيا بقيمة بعض ما تعاقدت على استيراده دون أن يوضع فى الاعتبار كيفية سداد هذه الديون بالنظر لضعف الميزانية .

ففى عهد وزارة « النحاس باشا » (أغسطس ١٩٣٧ - ديسمبر ١٩٣٧) كانت قيمة مجموع ما طلب من المهمات الحربية ٤٩٠٠٠٠ جنيه ، وفى عهد وزارة « محمد محمود باشا » الثانية (ديسمبر ١٩٣٧ - إبريل ١٩٣٨) والثانية (إبريل ١٩٣٨ - يونيو ١٩٣٨) أربعة ملايين وأربعمئة وسبعة وثمانون جنيها ، وفى عهد وزارته الرابعة (يونيو ١٩٣٨ - أغسطس ١٩٣٩) مليونان وخمسائة ألف جنيه - بينما كانت الاعتمادات الرصودة لمشروعات الدفاع لسنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ على سبيل المثال مليونان من الجنيهات فقط .

وقد أدى هذا الى اختلال ميزان النفوعات بالمقارنة بأثمان الأسلحة والمهمات الحربية السابق طلبها - ففي مارس ١٩٤٠ دفعت مصر ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه من قيمة مشترواتها ، وفي أبريل من نفس العام دفعت ١٢٥٠٠٠٠ - ولم يعد باقيا لمشروعات النفاق الوطنى سوى ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه فقط .

وقد أدى هذا بالحكومة الى اتخاذ عدة اجراءات لتخفيف الضغط على الميزانية - كتحديد قوة الجيش بـ ٢٨٢٠٠ رجل والطيران بـ ١٥٠٠ رجل والحدود بـ ٢٥٠٠ رجل .

وكانت التزامات الاحتياطى العام فى تلك السنة كالآتى :

- التزامات من قبل الميزانية ٦٥٠٠.٠٠٠ ر. ٦٥٠٠ جنيه .
- التزامات منفصلة عن الميزانية = فحم الطوارئ ومشروعات المعاهدة ١٥٠٠.٠٠٠ ر. ١٥٠٠ جنيه .
- التزامات التسويات العقارية المباشرة ١٤٥٠.٠٠٠ ر. ١٤٥٠ جنيه .
- التزامات خاصة بالمهمات الحربية والذخائر ٧٥٠٠.٠٠٠ ر. = ١٧.٠٠٠.٠٠٠ ر. ١٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

وكان مال الاحتياطى العام يبلغ ١٥.٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه بالنسبة للشطر الحر (السندات والنقد) - أما الشطر المحبوس فكان ١٢.٠٩٦.٢٨٧ ر. ١٢.٠٩٦.٢٨٧ جنيه - ولم يكن متيسرا استخدام أكثر من ٢.٧٠٠.٠٠٠ ر. ٢.٧٠٠.٠٠٠ جنيه فى الاحتياطى الحر ، وبذلك كان العجز ٢.٦٠٠.٠٠٠ ر. ٢.٦٠٠.٠٠٠ جنيه مضافا اليه طوارئ المستقبل .

ولما لم يجد تحديد قوة الجيش فى التخفيف عن الميزانية - أوقفت الحكومة التوصية على طلبات جديدة للسلاح والمعدات من الحكومة البريطانية حتى تفى بالتزاماتها الحالية - وشرعت فى الاتفاق مع الحكومة البريطانية فى صدد تكاليف النفاق وكيفية دفعها - آملّة فى موافقة بريطانيا على تحديد ما تتحمله مصر فورا وتقسيم المستحق على آجال واسعة وبشروط ميسرة حتى يمكن الوفاء بالمستحقات لبريطانيا من إيرادات الميزانيات المستقبلية .

وكانت قد ذاعت اشاعات فى الأسواق البريطانية عن افلاس الحكومة المصرية وعجزها عن السداد .

وتمخضت المفاوضات بين الحكومة المصرية والسفارة البريطانية على أن تدفع مصر ديونها الحربية المستحقة واستعداد الحكومة البريطانية بعهد هذا - فى النظر فى تقديم اقتراحات مناسبة لتنظيم طريقة دفع ما ارتبطت به الحكومة المصرية خاصة بشئون الدفاع (٣٩) .

ويتضح من الوثائق البريطانية أن ثمن المعدات التى قدرت الحكومة البريطانية أن الجيش المصرى لا يزال محتاجا لها لاكمال معداته وفق ما قدر له من قوة فى ١٩٤٠ - هو ٨٤٠٠.٠٠٠ رطل جنيه ، كان الجزء الأكبر منها قد طلب فعلا - كما كانت الحكومة المصرية قد ارتبطت ايضا بتكاليف اشغال تحصينات ميناء الاسكندرية ومرسى مطروح وطرق المعاهدة والسكك الحديدية التى التزمت مصر بها الى جانب مشروعات اخرى كتطوير ميناء الاسكندرية .

وقبل الدخول فى تفاصيل أكثر - يبدو واضحا من جماع ما سبق أن كل ما ارتبطت به مصر من أجل التسليح والدفاع كان بناء على مشورة البريطانيين أو تنفيذا للالتزامات المعاهدة - فديون التسليح كانت نتيجة لنصيحة البعثة العسكرية البريطانية عند تقديمها مشروعات التحديث - واشغال تحصينات ميناء الاسكندرية وتطويره وتحسين مرسى مطروح كانت لمصالح البريطانيين ، وطرق المعاهدة والسكك الحديدية كانت من بين ما التزمت به مصر فى المعاهدة لمصالح الوجود الحرى البريطانى فى البلاد .

كما يمكن استخلاص وتقسيم التزامات مصر الحربية فى مواجهة التهديد بالحرب والتوسع فى الجيش تحت بندين من المصروفات ، كانا ولهما أعمال التحصينات المحلية Local defence works وامدادات الأسلحة من المملكة المتحدة للتوسع فى الجيش المصرى .

(٣٩) مجلس الوزراء - محضر جلسة اول ابريل سنة ١٩٤٠ .

وكان كلا من الامرين يحمل نفس المستوى من الاهمية لكل من بريطانيا ومصر - وبالنسبة للموضوع الاول فان التحسينات المحلية كانت ذات فائدة قصوى للجيش البريطانية فى مصر لاقترب رباح الحرب - وبالنسبة للموضوع الثانى كان وصول الجيش المصرى الى قوته فى نطاق الحدود المقبولة لبريطانيا فى مصلحة البريطانيين باعتبارهم حلفاء لمصر .

وفى مفاوضات الحكومة المصرية مع السفارة البريطانية فى مارس ١٩٤٠ - والسابق الاشارة اليها - عرض السفير البريطانى ترتيبات مالية لكل مواضع الدفاع عن مصر شاملة دورها فى برنامج الدفاع واعداد الجيش .

وقد تصورت مصر - وكانت محقة فى تصورهما - أن الترتيبات التى عرضتها السفارة البريطانية - كانت تعنى قيام الحكومة البريطانية بمسئولية تنفيذ اجراءات الدفاع الثابتة (التحسينات والتحصينات) فى مصر فى مقابل أن تدفع مصر حصة سنوية قدرها مليوناً ونصف من الجنيهات - الى جانب تحملها تبعات المشاركة بنصيبها فى تكاليف برنامج اكمال ثكنات القوات البريطانية فى قناة السويس وفق نصوص المعاهدة - وأن تدفع مليون جنيه كل عام كقسط لأثمان الاسلحة السابق شرائها لجيشها .

لكن اتجاها بريطانيا الحقيقى - والذى أساء فهمه السفير البريطانى فى ذلك الوقت - كان يخالف ما انصرف اليه تفكير المصريين تماماً - ففى مكاتبة من الحكومة البريطانية للسفير البريطانى - رأت بريطانيا أنه فيما يتعلق بالأسلحة والمعدات للجيش المصرى فان الدفع يجب أن يتم نقداً on cash مع افهام المصريين أن لا أمل فى اعارة اسلحة اليهم - مع التزام مصر بكل أعمال التحسينات والدفاعات الثابتة المحلية .

وكان معنى هذا أن تتحمل مصر بمشروعات الدفاع الثابتة التى تعود بالفائدة على بريطانيا بدفع قيمتها الى جانب تحملها دفع ثمن مشترياتها نقداً .

ولما كانت ميزانية البلاد قاصرة عن أن توفر حتى المليون ونصف

جنيه البتى كانت مقترحة من قبل السفير البريطانى ، بل وحتى قيمة امدادات الأسلحة اللازمة لتطوير الجيش كان من المحتمل عدم القدرة على دفعها اذا تجملت مصر كل ذلك ، فقد اضطرت البلاد لأن تسقط من حسابها خطة السنوات السبع لتنظيم وتطوير الجيش المصرى ، وكانت تستلزم نفقات كلية بحوالى ١٥ مليون جنيه لتستطيع أن تواجه مديونياتها قبل الحكومة البريطانية ، التى ترقبت عن الطلبات المصرية لشراء الأسلحة تبعا لنصيحة البعثة العسكرية البريطانية والتى بلغت ٦٧٦١,٠٠٠ جنيه (٤٠) .

كانت بريطانيا - تستطيع بعد توريد مصر ماليا أن تجد سببا للتخلص من تهمة التراخى فى توريد المعدات للجيش المصرى ورفع كفاءته وتسليحه والقاء اللوم على الحكومة المصرية التى لم تستطع أن تدبر الاعتمادات المالية اللازمة لتقوية جيشها والتوسع - ولقد تمسكت الحكومة البريطانية بهذه الذريعة سنوات طويلة .

ولكن - هل كانت بريطانيا أمينة فى عمليات المحاسبة المالية للأسلحة والعتاد المصرى - بصورة يقبل معها هذه المديونيات دون مناقشة ؟

لقد كشف « الاهرام » فى يونيو سنة ١٩٣٨ عن تقاضى وزارة الحرب البريطانية خمسة عشر شلنا « رسوم تفتيش » على كل بندقية توردها بريطانيا الى الجيش المصرى (٤١) .

وثبت من عملية توريد مدافع « بوفورز » سنة ١٩٣٩ أن بريطانيا تضيف نسبيا من الثمن الى ثمن المدافع التى توردها - فقد كانت مصر قد طلبت ٣٢ مدفعا « بوفورز » عيار ٤٠ مليمترا مضادة للطائرات - وريدت الاربعة الاولى منهم فى مايو سنة ١٩٣٩ - ووعد وزير الحرب البريطانى بتوريد الكمية كلها فى يوليو ١٩٣٩ - وكانت هذه المدافع قد صنعت فى «بولنده»

F.O 407/224 sir Miles Lampson to viscount halifax - (٤٠)
dated 28th Jan., 1941.

- ودار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ٩٨
« تعزيز وتسليح الجيش » .

F.O 407/222 Nno. 67 sir Miles Lampson to viscount (٤١)
halifax, June 29, 1938.

لحساب وزارة الحرب البريطانية ودفع عنها ٢٠٪ من الثمن رسوم استيراد ،
 فتحصلت مصر قيمة هذه الرسوم - لكن بريطانيا طلبت بعد ذلك من مصر دفع
 ٢٠٪ من ثمن المدافع كرسوم توريد - وكان هذا يعنى أن الخزنة البريطانية
 تحصل على فائدة اضافية ٢٠٪ على هذه الصفقة .

وفى ذلك يقول « الماجور جنرال مكريدى **Mcready** » رئيس البعثة
 العسكرية البريطانية « فاذا دفع المصريون هذه المبالغ الاضافية فان هذا
 سيعنى ببساطة أن الخزنة البريطانية تحصل على فائدة اضافية ٢٠٪ على
 هذه الصفقة ، واننى لأرى كيف سيكون ممكنا لى ذكر الموضوع لوزارة
 الدفاع المصرية ، وسيصبح موقفى أكثر صعوبة لأننى خلال الاشهر الستة
 الماضية ، مارست ضغطا شديدا على المصريين لمنعهم من شراء أسلحة
 ومهمات حربية من بلاد غير انجلترا ، وفى الواقع فان البولنديين كانوا
 يحاولون بيع هذه الاسلحة لمصر مباشرة ، ولو كان المصريون اشتروا هذه
 الاسلحة بالمخالفة لنصيحتى - فانهم كانوا يستطيعون توفير اثنى ٢٠٪ رسوم
 استيراد - ان المصريين لديهم انطباع باننا نحاول ايلامهم ماليا حينما
 نستطيع ، ويجب أن أقول أن لهم بعض التبرير للتفكير بهذا التصور (٤٢) .

ولقد هدأت الحكومة البريطانية اضطراب رئيس بعثتها العسكرية
 وطلمات ضميره ألعب - بأن أفهمته فيما يبدو لى أن الارهاق المالى لمصر
 سياسة متعددة .

ففى تقرير أرسلته السفارة البريطانية بالقاهرة عن مشروع يبين
 ماهية القوات المصرية للضرورة للدفاع عن القناة فى حالة انسحاب
 القوات البريطانية عن مصر - كان وزير الدفاع المصرى قد طلبه « من الماجور
 جنرال كلاتريك **Klutter Buck** » رئيس البعثة العسكرية البريطانية
 فى الجيش المصرى - يقول السفير البريطانى أنه طلب من « الجنرال كلاتريك »
 أن يعطى تقريره « صدمة عنيفة للمصريين ، وأن الجنرال ينوى تنفيذ

وتبين وثيقة مرسله من الجنرال « أولفرى » بالقيادة العامة للقوات البريطانية فى مصر فى ١٦/٥/١٩٤٦ الى وزارة الحرب البريطانية بشأن مناقشة دأرت بينه وبين « النقراشى باشا » عن تضرر الاخير من الاثمان التى كانت تتقاضاها الحكومة البريطانية للمعدات والطائرات التى كانت توردها لمصر - ان الحكومة البريطانية كانت تستنزف أموال المصريين بصورة رهيبة وأن الخزانة البريطانية كانت مصرة على عدم تيسير حصول الحكومة المصرية على أى معدات أو مهمات حربية بأسعار أقل أو بأسعار بديلة عن الاسعار التى تشتري بها الجيوش البريطانية انصعدات التى تستخدمها ، أو بأسعار أقل من سعر البيع أو سعر السوق المحلى مهما كانت كمية هذه المعدات حتى ولو كانت فائضة عن حاجة الجيوش البريطانية - وكانت بريطانيا تقرر مسلكها هذا بأنه ليس من سياستها مساعدة مصر على شكل منحة مخفاة .

والواقع أن مصر لم تكن تطالب بمساعدة بريطانية على شكل منحة مخفاة - ولكن التزاما بتنفيذ ما جاء بالمعاهدة المصرية البريطانية بشأن التسليح والتجهيز والذى نصه « وتتعهد حكومة صمدب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الاسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الاثمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك » - لكن الوثيقة موضوع الفحص فسرت أنواع المبالغ التى كانت تضاف على ثمن السلع العسكرية لمصر على شكل مصاريف تضاف الى الاسعار الاساسية ومصاريف النقل واضافات أخرى تتواءم مع التغيرات فى اثمان المعدات - فكانت تضيف على ثمن أى سلعة عسكرية عشرون بالمائة كمصاريف تفتيش + عشرة بالمائة مصاريف ادارية + ١٠ ٪ مصاريف نقل داخلى فيكون جملة المضاف الى الثمن الاساسى للسلعة اربعون بالمائة من ثمنها - أى أن الحكومة المصرية كانت تتحمل ٤٠ ٪ زيادة فى ثمن الاسلحة التى تتعاقد على استيرادها من الحكومة البريطانية ليدخل

هذا الثمن فى جيب الخزينة البريطانية(٤٤) .

أى ان أربعون بالمائة من مديونيات مصر لبريطانيا كاشان للسلاح
والمعدات كانت دون وجه حق .

وفوق هذا فقد كشف تقرير للفريق « ابراهيم عطا الله باشا » رئيس
أركان حرب الجيش المصرى عن زيارته للولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٧
أن السلاح الذى كان يرد الى مصر من بريطانيا كان باهظ الثمن بالمقارنة
بمثيله فى دول أخرى ، وضرب « عطا الله » مثلاً بالدفع الرشاش ماركة
« تومى » مبينا أن بريطانيا كانت تبقيه لمصر بمبلغ ١٢٠ جنيه بينما كان
تعمه فى الولايات المتحدة عشرون جنيها فقط(٤٥) .

ورغم رضوخ الحكومة المصرية للشروط البريطانية فى ثمن الاسلحة
والمعدات على الشكل السابق الاشارة اليه ، فان الاسلحة والمعدات البريطانية
التي كانت تورده لمصر كانت من مخلفات لجيوش البريطانية ومن أنواع
استغنى عنها الجيش البريطانى لتخلفها عن التطور العصرى Obsolete
- وكان هذا ينطبق على الطائرات والمدافع والعربات المدرعة(٤٦) .

وقد وجدت بريطانيا فى مسلك الارهاق المالى للخبزينة المصرية - مجالا
خصبا للتخلص من ديونها الناشئة عن الحرب - فشرعت فى اختلاق كل
سبب لذلك حتى الخدمات التي اداها افراد من رجال الجيش المصرى
للجيوش البريطانية لم تتورع عن مطالبة مصر بقيمتها - وتفصيل ذلك ان
بريطانيا احتاجت خلال مارس ١٩٤٢ الى ااحلال كل قوة بشرية بريطانية
بجنسيات أخرى لتوفير الرجال البريطانيين لاعمال الحرب فى الجبهة -

F.O 141/1089 from General olvry to W.O, dated 16th May 1946. (٤٤)

(٤٥) المتحف الحربى - تقرير حضرة صاحب السعادة الفريق
ابراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى عن زيارة
البعثة العسكرية المصرية للولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٤٧ .

F.O 141/912 from killearn to f.o, dated 15th Nov. - 943 - (٤٦)
f.o 141/1089.

وبالاتصال بحكومة الوفد المصرى فى ذلك الوقت أبدت الاخيرة استعدادها تزويد بريطانيا بسرب كامل من الأسراب الجوية المصرية ليقوم بأعمال أحد اسراب السلاح الجوى البريطانى فى منطقة الدلتا موفرا بذلك سربا بريطانيا كاملا يمكن توجيهه لأعمال حربية أخرى ، كما تولت القوات المصرية أعمال أسراب « البالونات » بمنطقة القنال ووفرت سربا للقيام بأعمال الارصاد الجوية .

وقام البريطانيون بتدريب أفراد هذه الاسراب على مستوى التدريب البريطانى ، بحيث استطاعت هذه الاسراب أن تحل محل الاسراب البريطانية فى أعمال حراسة القوافل والارصاد الجوية وحواجز البالونات لمدة عامين كاملين خضعت فيها هذه الاسراب للاشراف المباشر لقائد الطيران البريطانى فى شرقى البحر المتوسط - وزودت هذه الاسراب بطائرات « هاركين » مشتراة بمعرفة الحكومة المصرية وظلت هذه الاسراب تعمل حتى استهلكت تماما وأكلها الصدأ وحطت جميعها على الأرض .

ورغم أن هذا الاجراء من جانب الحكومة المصرية قد خفف من العبء الواقع على القوى البشرية البريطانية ومكن بذلك لبريطانيا من توجيه طاقات رجالها فى واجبات أخرى فى أماكن أخرى ، ورغم عدم اشارة الحكومة البريطانية الى أى مبالغ تتصل بهذا الأمر - الا أنها عادت فى ابريل سنة ١٩٤٥ لتطالب مصر بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه استرليني قيمة مصاريف تدريب الطيارين المصريين الذين كانوا يقومون بمهام قتالية لصالح الجيش البريطانى - وكان رأى السفير البريطانى « كيليرن » فى هذا الأمر هو وجوب تحميل مصر هذه المبالغ لانقاص الديون البريطانية لمصر (٤٧) .

وكانت بريطانيا قد عرضت على مصر خلال عام ١٩٤٠ أن تلحق بالبعثة العسكرية البريطانية مجموعة من الضباط والصف ضباط البريطانيين للعمل كملحقين بالبعثة دون أن يكونوا ضمن قواتها على أن تتحمل الحكومة البريطانية أجورهم ومرقاتهم - ولما كان هذا العرض لا يحمل الحكومة المصرية شيئا ، فقد قبلت مصر هذا العرض واستمر هؤلاء الملحقين يعملون

مع البعثة العسكرية البريطانية - لكن الحكومة البريطانية عادت فى سنة ١٩٤٦ لقطالب الحكومة المصرية بأن تتحمل مرتبات وأجور هؤلاء المحققين اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٦ والا سحبتهم من البعثة (٤٨) .

ومن أبلغ صور الأرهاق المالى لمصر ما كشفت عنه وزارة المالية المصرية فى إبريل سنة ١٩٣٨ من أن المبانى التى التزمت مصر باقامتها فى منطقة القتال وفقاً لشروط معاهدة سنة ١٩٣٦ كانت تشمل مساكن للضباط البريطانيين مزودة بملعب تنس بكل منزل (٤٩) - وترقية الصف ضباط البريطانيين عند تعيينهم بالبعثة العسكرية البريطانية الى رتب الضباط فى الجيش البريطانى كى تتحمل مصر مرتبات عالية تدفعها للخزينة البريطانية .

وهكذا استطاعت بريطانيا باستخدامها لاساليب التوريد البطيء أو التوريد الرديء لنوعيات فاسدة أو تالفة من السلاح والمعدات - وبأرهاق الخزينة المصرية أن تحول دون تجهيز الجيش المصرى وامداده بالسلاح والعتاد الذى يكفل له أن يكون جيشاً يعتمد به فى مجال القوى العسكرية .

ولقد كان سوء التجهيز هذا داخلاً ضمن الخطط البريطانية لاضعاف الجيش المصرى بهدف تجنب خطورته استثماراً فى أيام الاحتلال الأمن .

••• والحق أن بريطانيا نجحت فى هذا تماماً .

فاذا كان مافات هو دور بريطانيا نحو الجيش المصرى فى مجال التجهيز - فمأذا كان دورها فى مجال الاعداد والتنظيم والتدريب والتوسع والقيادة .

••• هذا ما تناقشه الصفحات التالية .

F.O 371/45949 from Director, British military operations to G.O.C - B.T.M.E. 13th January, 1946. (٤٨)

F.O 407/222 Sir Miles Lampson to viscount halifax, Cairo 21st April 1938. (٤٩)

الفصل السابع

اعداد

الجيش المصرى ودور بريطانيا فيه

- استخدام الجيش المصرى لخدمة المجهود الحربى البريطانى
- سحب سلاح الجيش المصرى
- الاهتمام بوحدة من الجيش واممال اخرى
- انهالك الجيش المصرى فى العمليات الحربية البريطانية
- استبعاد عنصر الدروع من التسليح
- الجيش المصرى كقوة أمن داخلى
- تدريب ضباط الجيش المصرى والالتزامات البريطانية فى المعاهدة
- التدريب الجماعى والتدريب الفردى
- بريطانيا والزعامات العسكرية المصرية فى الجيش (عزيز المصرى
- عزام - صالح حرب)
- الدور الحقيقى للبعثة العسكرية فى الجيش المصرى

الفصل السابع

اعداد

الجيش المصرى ودور بريطانيا فيه

ولقد كان للبريطانيين فى شأن الجيش المصرى نظـرة معينة تتصل بحجمه وتسليحه وتنظيمه والاستفادة منه - فهم - كما اوضحت السطور السابقة قد تمكنوا من السيطرة على منابع التسليح والتجهيز - بفضل احتكارهم لتوريد السلاح لمصر - كما أنهم ضمنوا تقلص قدرة مصر على الشراء بفضل ارهاقها ماليا - وقد بقى بعد ذلك تشكيل الجيش المصرى على الصورة التى تناسبهم .

كان التناقض الاساسى فى وضع الجيش المصرى بداية التطوير هو « التوسع البشرى » بالنسبة « لوقف التسليح » - فالامر الاول يدخل فى قدرة مصر كدولة تستطيع ان تجند من الرجال ما تشاء دون سيطرة من جانب انجلترا - اما الامر الثانى فكان تحت سيطرة بريطانيا التى كانت تستطيع - وقد فعلت - ان تحجب السلاح عن ذلك الجيش كيف تشاء .

وهكذا فان الامر انتهى فى بداية حقبة الاربعينيات الى زيادة عدد الجيش ووحداته دون ان يتوافر له السلاح والعتاد اللازم كنتيجة حتمية لسياسة بريطانيا فى الاعداد بالسلاح .

وكانت بريطانيا وقد دخلت فى الحرب العالمية الثانية كشريك رئيسى تسعى الى الاستفادة من اى جهد يساندها فى هذه الحرب - صحيح ان الجيش المصرى لم يكن فى ذلك الوقت بالكفاءة او القدرة الملائمة لتفيد منه بريطانيا كجيش - لكنها مستعدة للتحالف مع الشيطان لتكسب هذه الحرب - وفى نفس الوقت تتمتع باحتلال امن لا يعكره نمو قوة عسكرية للجيش المصرى ، وهكذا كان على بريطانيا لتوائم بين المطلبين « الاستفادة من الجيش المصرى » ، « اتقاء خطورته » ان تختط لنفسها نحوه مسلكا متميزا .

لقد كانت بريطانيا ملتزمة بتسليح دول معينة كفرنسا وتركيا وهولندا وبلجيكا ورومانيا ومصر ويوغسلافيا والبرتغال والعراق واليونان وايرلندا وأفغانستان والمملكة العربية السعودية ، ولم تكن أى من هذه الدول مرتبطة ارتباطا تعاقديا فى شأن التسليح سوى مصر والعراق - أما باقى هذه الدول فقد كان التزام بريطانيا نحوها التزاما سياسيا وأديبا . وكانت وجهة نظر بريطانيا فى دراسة أجرتها فى بداية سنة ١٩٤٠ بشأن تسليح هذه الدول هو أن مصر « مشكلة خاصة حيث أن الدفاع عن قناة السويس هو اهتمام امبراطورى رئيسى ، وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ تلزم بريطانيا بالدفاع عن مصر وتلزم مصر باستخدام الاسلحة ذات النمط البريطانى ، وأن وجهة النظر السياسية تحت على التأكيد بقدر الامكان باعداد مصر بالأسلحة حيث أن المصريين عرضة للشك فى اننا نرتد الى سياستنا فيما قبل المعاهدة وهى تعتمد تجويع جيشهم خشية أن يستعمل يوما ضدنا» (١) .

وتمضى الدراسة فتبين أنه رغم ذلك - فان مشكلة الامداد بالسلح الى مصر لم تصبح حتى ذلك الوقت حادة حيث أن « ايطاليا » قد بقيت محايدة حتى ذلك الوقت - وفى نفس الوقت فان مصر كانت قد بدأت تدخل فى صعوبات دفع ثمن الاسلحة التى طلبتها بعد الفورة الاولى الناتجة عن توقيع المعاهدة - كذلك فان جيش مصر لم يكن قد أصبح قادرا بعد على استخدام المعدات الحديثة بفعالية - وكانت بريطانيا تعتقد ان الموقف فى البحر المتوسط معرض لأن يتغير لصالحها .

كان هذا هو الوضع أمام بريطانيا عندما ما انتهت فى دراستها الى ضرورة التركيز على امداد مصر بعناصر من المعدات الضرورية لحماية المصالح البريطانية وليس المصرية ، دون اعتبار للمعدات التى ترضى غرور المصريين من حيث رغبتهم فى أن يجنوا لأنفسهم جيشا مزودا بالاسلحة الثقيلة والحديثة .

وكانت العناصر الضرورية لحماية المصالح البريطانية هى :

(١) التركيز على الدفاع الساذل عن الاسكندرية .

(ب) توفير دفاع مناسب مضاد للطائرات (٢) :

ووفقا لهذه السياسة فقد تم تحريك وحدات المدفعية المصرية المضادة للطائرات الى الاسكندرية والمويس ومرسى مطروح - وسحب من أسلحة معينة بالجيش (سلاح الإشارة) أعداد من الضباط والجنود لواجبات الحرب (٢) - وتركزت المدفعية المصرية فى الاسكندرية للدفاع عن الاسطول البريطانى بحيث لم يعد يوجد للدفاع عن مدينة القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ - كما يقول رئيس البعثة العسكرية البريطانية « سوى ثمانية مدافع ، وهناك اقتناع فى بعض الدوائر المصرية فى حقيقة أن الوحدات المصرية المضادة للطائرات ومعدات مركزها فى الاسكندرية أساسا للدفع عن الاسطول البريطانى ، وأن هذا ينظر اليه باستنكار » (٤) .

واستمرت بريطانيا فى سياسة الافادة من الجيش المصرى لاستكمال دفاعاتها واستعداداتها الحربية ، فطلبت من مصر تشكيل قوة ميكانيكية من قواتها التى شكلت حديثا بعد وصول البعثة - وأعنى بها السوارى الميكانيكية (المدرعات) - وقد استجابت مصر لهذا الطلب فورا فى نهايات سنة ١٩٣٩ فشكلت هذه القوة التى استوعبت كل ماتملكه مصر من تسليح ميكانيكى وهو لواء الفرسان المصرى وجماعة اشارته وآلى سيارات خفيفة وكتيبة دبابات خفيفة وبطارية مدفعية ميدان خفيفة وبطارية مدفعية مضادة للدبابات وجماعة من سرية مهندسين وسرية من كتيبة مدافع ماكينة ومستشفى ميدان وجماعة مهمات ميدان وسرية صيانة وستة سرايا من سلاح خدمة الجيش وجماعة تموين وسرب من أسراب تعاون سلاح الطيران المصرى .

شكلت هذه القوة التى امتصت أعز ماكان لدى الجيش من قوات منظمة ومجهزة - للعمل فى الواحات « البحرية وسيوة » بالتطبيق مع خطط

F.O 371/23336 "Arms Requirements of certain countries which it is politically desirable to satisfy". (٢)

F.O 371/23337 Quartely report No. 11 on the Egyptian Army, October 1939. (٢)

Op Cit., Delivery of Arms & Equipment for the Egyptian Army, 1940. (٤)

بريطانية للدفاع عن الصحراء الغربية تحت قيادة أمير من أمراء البيت المالكة (هو حضرة صاحب السمو الأمير البكباشى اسماعيل داوود) الذى كان يعمل ضابطا بسلاح الفرسان الملكى - وتحركت فى بواكير سبتمبر ١٩٢٩ الى « البحرية » لمراقبة التحركات الحربية على الحدود ما بين السلوم وسيوة وحماية الجانب الايسر للقوات البريطانية ضد أى تطويق من الجنوب ما بين حدود سيوة وحافة القنطرة الجنوبية المؤدية الى الواحات والموصلة الى غرب وادى النيل - وسميت هذه القوة « بالقوة الجنوبية الغربية » (٥) - والربط بين تشكيل هذه القوة على هذا المستوى 'لرفع المقارنة بحالة الجيش فى ذلك الوقت - بحيث امتصت كل امكانياته وبين اسناد قيادتها الى أحد أمراء البيت المالكة رغم وجود من هم أجدر منه وأقدم فى الجيش فى ذلك الوقت - يحتاج منا الى وقفه - ذلك أن « القوة الجنوبية الغربية » بمستويات ١٩٢٩/١٩٤٠ كانت تعتبر أول قوة ضاربة متحركة فى الجيش المصرى ، وكانت تعتبر نواة سلاح الفرسان الملكى المصرى بعد تحويله الى قوات ميكانيكية (سيارات خفيفة ودبابات) - فهل كان اسناد قيادة هذه القوة الجديدة الى الامير البكباشى اسماعيل داوود يعنى شيئا بالنسبة للسياسة البريطانية فى الجيش وهل كان البريطانيون يخشون لو عهد بقيادة هذه القوة الى أحد الضباط من عامة الشعب أن يسوء استخدامها - واساءة استخدام هذه القوة وفقا للمعايير البريطانية كانت تعنى أن تستخدم هذه القوة ضد القوة العسكرية البريطانية - وهل تولى الأمراء قيادة الوحدات الهامة فى الجيش وهيمنة « النبيل عباس حليم » على الحركة العمالية فى ذلك الوقت كانت محض مصادفة ؟

اننى أطرح هذه التساؤلات ولا أملك وثائق للإجابة عنها - لعلها تجد الاجابة على يد أحد الباحثين .

(٥) دار الوثائق القومية - محافظة إدارة سياسة - رئاسة هيئة أركان حرب الجيش المصرى - إدارة العمليات الحربية - تحريرا فى ٧ مايو ١٩٤٠ « تعليمات القوة الخفيفة » .

وأعود إلى الموضوع الاصلى فأقول أن استخدام الجيش المصرى لسد
الثغرات فى الدفاعات البريطانية كان على هذا المستوى حتى يونيو سنة
١٩٤٠ .

٠٠ وفجأة تخلت إيطاليا عن حيادها وبخلت الحرب فى يونيو ١٩٤٠ ،
وقصفت الطائرات الايطالية السلوم وسيدى برانى ومطروح فى ١٨ يونيو
١٩٤٠ ، وتعرضت القوات المصرية هناك لخسائر فى الارواح والمعدات .
وقد أدى هذا ببريطانيا الى أن تغير من سياستها فى الجيش المصرى
- بحيث تغيد من الجيش المصرى كل الفائدة باشرائه فى العمليات الحربية
اشراكا فعليا .

غير أن سياسة « على ماهر » فى ذلك الوقت « بتجنيب مصر ويلات
الحرب » وما استتبع ذلك من اعتباره للغارات الايطالية عن السلوم ومرسى
مطروح مجرد حوادث حدود frontier incidents يمكن علاجها خلال
القنوات الدبلوماسية (٦) - هذه السياسة التى كان مقتضاها الامتناع عن
الزج بالجيش المصرى فى حرب لايد لمصر فيها - أدت الى تصادم السياستين
المصرية والبريطانية بناتج بلوره السفير البريطانى فى مكاتباته الى حكومته
قائلا « لم يبق فى طاقتى أو فى مقدورى أن يظل فى منصبه أكثر من ذلك » (٧)
- (يقصد على ماهر) .

ويعتبر الاجراء الذى اتخذته بريطانيا ازاء المتغيرات الدولية التى
حدثت فى يونيو ١٩٤٠ - والتصادم المصرى البريطانى حول اشتراك الجيش
المصرى فى العمليات - يعتبر هذا الاجراء من وجهة نظرى داخلا فى خطط
بريطانيا نحو اعداد الجيش المصرى على الصورة التى تخدم مصالحها .

وللتقديم لهذا الاجراء - أقول أن بريطانيا كانت قد طلبت من الحكومة
المصرية فى ٢٨ مايو ١٩٤٠ أن تشترك مصر فى الهجوم على « طرابلس »
فى حالة دخول إيطاليا الحرب الى جانب ألمانيا .

وكما سبق القول ، فإن « على ماهر » كان قد حدد سياسة مصر في صدد الحرب الدائرة (٨) .

وقد مهدت سياسة الوزارة التي تلت وزارة على ماهر (حسن صبرى) السبيل لأن تتخذ بريطانيا اجرائها الذى نحن بصددده ٠٠ فمع تولى « حسن صبرى » رئاسة الوزارة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ تزايدت حدة طلبات بريطانيا - فعلى سبيل المثال اعادت فى ١٠ يوليو ١٩٤٠ التذكير بما سبق ان عرضته على حكومة « على ماهر » من تولى « الجنرال ولسون » قائد القوات البريطانية فى مصر قيادة القوات المصرية أيضا توحيداً للقيادة فى الجيشين - ولما كانت سياسة « وزارة حسن صبرى » قد سارت على نفس نهج وزارة « على ماهر » - فقد أجابت الوزارة بأن الحاجة غير ماسة الى ذلك فى الوقت الحاضر خاصة وأن مصر غير مشتركة فى الحرب .

هنا أفصحت بريطانيا بكل صراحة عن سياسها تجاه اعداد الجيش

(٨) صدرت سياسة « على ماهر » فى تجنيب مصر ويلات الحرب « من مفاهيم أربعة : -

(١) ان معاهدة الصداقة والتحالف المبرمة بين مصر وانجلترا لاتنص على شىء مما يطلبه البريطانيون - بل كل ما هنالك مقصورة على تكليف مصر بتقديم كل المساعدات الممكنة داخل الحدود المصرية فى حالة اشتباك انجلترا فى حرب مع دولة أخرى .

(ب) ان قيام مصر أو اشتراكها فى حرب هجومية يستلزم بحكم الدستور موافقة البرلمان ، ويستبعد جدا ان يوافق البرلمان على حرب هجومية فى هذه الظروف .

(ج) ان الاستعدادات الحربية التى وصلت اليها قوات اندفاع المصرية حتى الان غير كافية للاضطلاع بالحرب الهجومية المطلوبة - بصرف النظر عن المعقات الاخرى القائمة فى سبيل ذلك .

(د) ان القوات البريطانية الموجودة فى مصر ليست من الكثرة ولا القوة بحيث تبرر الاقدام على مثل هذه الحرب الهجومية .

وانتهى على ماهر الى ان الخطة المثلى هى ان تظل القوات المصرية والبريطانية فى مراكز الدفاع تاركة العدو يحاول اختراق الصحراء ويعتبر قواء فيجد القوات المصرية والانجليزية فى انتظاره « قوية تصلية ناراً حامية » - راجع محفوظات مجلس الوزراء ومحضر جلسة ٢٨ مايو ١٩٤٠ .

المصرى الذى تعهدت باعداده الاعداد الحديث المتطور - وقدمت لمصر
انذارا على شكل مطلبين ، كان المطلب الاول أن تشترك القوات المصرية فى
مقاومة الطائرات الايطالية التى تغير على مرسى مطروح .

أما المطلب الثانى فكان أن تنسحب القوات المصرية من مرسى مطروح
فى حالة رفض المطلب الأول .

فإذا ما استقر الرأى على سحب القوات المصرية من مرسى مطروح
فان السلطات العسكرية تستولى على المدافع المصرية المضادة للطائرات
هناك والمدافع « الفيكز » وأن تعاد الى الجيش البريطانى جميع المدافع
والمهمات التى سلمت للجيش المصرى على سبيل الاعارة وأن تعاد الى الجيش
البريطانى المدافع التى سبق أن اشترتها الحكومة المصرية ولم تدفع ثمنها
حتى ذلك الوقت (٩) .

وهكذا فان الخطوة الثانية التى نسجلها على بريطانيا فى سبيل اعداده
الجيش المصرى كانت سحب سلاحه - وكانت الاولى استخدام الوحدات
الصالحة منه لعمليات محدودة .

وللحقيقة فان موضوع تجريد الجيش المصرى من سلاحه كجزء من
سياسة بريطانيا نحو الجيش بعد دخول ايطاليا الحرب - لم يكن اشاعة
على الاطلاق - واقول أنه لم يكن مجرد اشاعة لأن الوثائق البريطانية
الرسمية ، وكذلك المصرية تسكت عن ذكره أى شيء له صلة بنزع سلاح
الجيش المصرى فى تلك الأيام - الا أن بعض المكاتبات والابحاث اكدت ذلك .

ففى مكاتبة بعث بها « الماجور جنرال مكريدى » رئيس البعثة
العسكرية البريطانية الى « حسن صبرى » رئيس الوزراء فى هذا الشأن
أشار رئيس البعثة الى أن النيات اذا حسنت فان المطالب البريطانية تجاب
دون احراج أو اثارة للشعور ضد الانجليز « كما تفعل بعض العناصر

(٩) مجلس الوزراء - محضر جلسة ١٠ يوليو سنة ١٩٤٠ وقد
أثار الامر ثائرة ضباط الجيش المصرى الذى اجتمعوا فى ناديهم لبحث
موضوع تجريد الجيش المصرى من سلاحه ، وعللوا هذا بأن الجيش تابع
للملك ، وأن البريطانىون ييغون الكيد له .

(م ١٥ - الوجود البريطانى)

المصرية جاهدة هذه الايام الى جانب الدعايات الالمانية والايطالية (١٠) .
ويبدو لى أن أمر تجريد الجيش المصرى من سلاحه - قد رتب سرا
مع « حسن صبرى » ، فقد جاء بالوثائق المصرية المعلنة أن المباحثات المصرية
البريطانية فى شأن المطالب البريطانية قد انتهت الى الاتفاق على احتفاظ
جميع وحدات الجيش المصرى بكافة أسلحته وكذلك الاسلحة المعارة اليه من
الجيش البريطانى وعدم اجراء أى تعديل على الخطط والواجبات التى كانت
موضوعية للقوات المصرية فى عهد « على ماهر » قبل دخول ايطاليا الحرب
- أى مجرد اشتراك القوات المصرية فى عمليات الاستكشاف والمأمن (١١)

لكن الوثائق البريطانية المعاصرة لذلك الزمن تبين أن رئيس الوزراء
المصرى قد وافق على التظاهر بحرية القوات المصرية فى التصرف وفقا
للتعليمات الصادرة اليها من الحكومة المصرية - وفى نفس الوقت كان
اتفاقه مع البريطانيين يقضى بخضوع القوات المصرية لأوامر « الجنرال
ويلسون » الذى كان - وفقا لهذا الاتفاق - يستطيع أن يستخدم هذه القوات
كيف يشاء دون الرجوع الى رؤسائها فى القاهرة - كما اتفق « حسن صبرى »
على أنه اذا دخل الايطاليون الاراضى المصرية ، فإن وحدات الجيش المصرى
ستقاوم تحت قيادة القائد البريطانى فى مصر .

ولم تحصل مصر فى مقابل هذا - الا على تعهد من القائد البريطانى
« الجنرال ويلسون » ألا يحرك القوة المصرية الى الجانب الغربى « من
سيوة » بهدف مساعدة « حسن صبرى » على مصاعبه السياسية التى قد
تتمثل فى اتهام خصومه السياسيين له بأنه قد أخضع الجيش المصرى
لبريطانيا (١٢) .

(١٠) مجلس الوزراء - محضر جلسة ١٥ يوليو ١٩٤٠ وكانت
المطالب البريطانية هى تخفيض أسلحة بعض الوحدات وتجريد بعض
الوحدات الاخرى من انواع معينة من الاسلحة واستيلاء البريطانيين على
هذه وتلك لشدة حاجة القوات البريطانية اليها .

(١١) مجلس الوزراء - محضر جلسة ١٥ يوليو ١٩٤٠ .

(١٢) F.O 407/224 Sir Miles Lampson to viscount halifax,
17th July, 1940.

وقال « الماجور ادجار أوبلانس Edgar O'ballance » فى مقاله عن الجيش المصرى بجريدة المعهد الملكى للخدمات المتحدة سنة ١٩٥٨ أنه خلال التقدم الاول « للجنرال ويفل Wavell » استخدام البريطانيين كل سيارة وسائق للجيش المصرى للتقدم الى الامام (١٣) .

كذلك فقد ثبت من الوثائق الالمانية عن الاتصالات المصرية - الالمانية خلال الحرب العالمية الثانية - والمضبوطة بمعركة بريطانيا بعد هزيمة المانيا ان الجيش المصرى كان منزوع السلاح ودون قوة يعتد بها - وأن بريطانيا قد أخذت منه الاسلحة التى زودته بها وخاصة العربات المدرعة تحت ادعاء احتياجها اليها لنفسها (١٤) .

ومع تطور العمليات الحربية - وتولى حكومة الوفد الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عاملت بريطانيا الجيش المصرى على أساس كونه بعضا من وحدات جيشها .

فمن أوامر العمليات الحربية فى أغسطس ١٩٤١ يتضح أن البريطانيين قد نجحوا فى دمج القوة المصرية الخفيفة فى عملياتهم القتالية - حيث قامت هذه القوات المشكلة من السيارات الخفيفة التابعة لسلاح الفرسان والمدافع الميدان والمضادة للدبابات وخطوط مراقبة الطائرات والمهندسين - بعمليات جمع وارسال المعلومات عن قوات العدو التى تحاول الوصول إلى «البحرية والمغرة» كما كانت مكلفة بالدفاع عن « البحرية » ضد أى أغارة أو هجوم صغير من البر أو الجنود المحمولة بالطائرات - واستطلاع المرات الممكن

(١٣) Imperial war museum - London "Journal of the royal united services institute - volume 103 - 1958 "The Egyptian Army" Major Edgar o'ballance.

(١٤) F.O 371/63073 No. 266 Egyptframe 173609 - 1614 Night telegraph, Letter from German legation, Berne Received 30th April, 1941 (Köcher).

وفى هذه الوثيقة يشرح الوزير المصرى المفوض « عسل » لوزير خارجية المجر فى ٣٠ ابريل ١٩٤١ أن الحكومة المصرية ليست سببة قراراتها وأن القوة الحقيقية فى مصر فى أيدي البريطانيين الذين يعتمدون على حمايتهم الوفيرة ، وأن الجيش المصرى بأكمله لا قوة له لانه مناوع السلاح كلية .

تدميرها والمعاونة فى تخريب اماكن الهبوط بمنطقة « المغرة
والباويطى » (١٥) .

وشيثا فشيئا زجت بريطانيا بالوحدات التى تصلح لجهودها الحربية
من الجيش المصرى فى العمليات الحربية - وقد استتبع هذا الاهتمام بأمر
هذه الوحدات بالنظر لاستخدامها فى أعمال تتصل بالصالح البريطانى -
كما استلزم هذا ايضا اعادة تنظيم الجيش وفقا لأسس نخدم الصالح
البريطانى .

وقد تمثل هذا كله (الاهتمام بوحدات معينة - واعادة تنظيم الجيش)
فى استنباط مشروع اسمى بمشروع (1940 - C) - لم يخرج عن كونه
عملية استبعاد لوحدات الجيش المصرى التى لاتفيد المجهود الحربي
البريطانى فى شيء والتركيز على وحدات بعينها يستفاد بها فى هذا المجهود .
فقسم القطر الى قيادات عسكرية شمالية بالاسكندرية وجنوبية بأسوان
وثالثة لمنطقة القنال وشرق الدلتا بالاسماعيلية - وتمت السيطرة على الثمانى
عشر دبابة الخفيفة التى كان يملكها الجيش المصرى وكذلك السيارات
الخفيفة عن طريق انشاء مركز لتدريب الفرسان - وقيادة للمهندسين تولت
الاشراف على أعمال سلاح المهندسين بميدان القتال كازالة القنابل وانشاء
خطوط السكك الحديدية ومد خطوط مياه الشرب الى الصحراء الغربية
- وانشئت ثلاثة قيادات لالوية المشاة الاحتياطية ومركزا للتدريب المشاة
وكتيبة احتياطية لمدافع الماكينة - واكمل اعداد الوية المدفعية المضادة
للطائرات والدفاع الساحلى - واعطى سلاح الحدود اهتماما خاصا (١٦) .
كان سلاح الفرسان وسلاح المهندسين وسلاح المدفعية وبعض المشاة

(١٥) المتحف الحربى - ملف ٢٠٤٢ « امر عمليات حربية لحماية
البحرية والمفرقة رقم ١ - ١٥ أغسطس ١٩٤١ - وقد شكلت هذه القوة من
آلى السيارات الثانى - البطارية الثانية الخفيفة ٣٧ بوصة هاوتزر -
التروب الاول من البطارية الاولى المضادة للدبابات (٢ رطل) - عدة
سرايا وافراد خطوط مراقبة الطائرات - ووحدات مهندسين .
F.O 371/35546 "The Egyptian Army" 1 - 10 - 1942. (١٦)

وسلاح الحدود هي الاسلحة التي رأى البريطانيون ان فى دعمها فائدة
للجهد الحربى البريطانى فى ذلك الوقت .

وقد ترتب على ذلك ان الكفاءة القتالية لوحدات هذه الاسلحة فاقت
بكثير الكفاءة القتالية لباقى وحدات الجيش التى وصل مستواها التجهيزى
والاعدادى الى درجة متدهورة علاوة على انخفاض معنويات رجالها حتى
اصبحت غير قادرة على القيام بدورها فى اعباء الامن الداخلى البسيطة
بالمقارنة بأعمال الحرب (١٧) .

فدعمت الوحدات العاملة مع البريطانيين بالعناصر المتأخرة من
الضباط والمعدات الحديثة - فبالنسبة لسلاح الحدود وصلت مجهوداته
حتى منطقة « كابوتزو » فى سنة ١٩٤٣ وتم استعواض كل اسلحته ومهمات
الحرب بالنسبة له بكميات كبيرة - وتلقى الدفاع المضاد للطائرات والدفاع
الساحلى مدافع ثابتة جديدة من عيار ٣٧ بوصة لمقاومة الطائرات العالية
الارتفاع - وفاز الالامى المضاد للطائرات بـ ١٢ مدفعا عيار ٤٠ ملميمتر طراز
« بوفورز » - والحق ببطاريات الدفاع الساحلى بالاسكندرية مدافع عيار
٩٢ بوصة و ٦ بوصة ، و ٦ رطل مزدوج - واستبدعت مدافع « لويس »
القديمة المتعددة الاغراض المضادة للطائرات على طول القناة - واستبدلت
بمدافع « بوفورز » حديثة - ويلاحظ بالنسبة لهذه الوحدات التى عززت
بالسلاح الحديث انها كانت تعمل فى الاسكندرية حيث الاسطول البريطانى
وبور سعيد حيث القوات البريطانية على مدخل القناة - وعلى طول قناة
السويس حيث هذا الشريان الحيوى الذى كان سببا فى استعمار البلاد منذ
١٨٨٢ .

وتسلمت جماعات « المهندسين » القائمة على خط مياه الصحراء
الغربية « الاسكندرية - مطروح » - والمحافظة على سياجات حقول الالغام
فى الصحراء الغربية - وجماعات ازالة القنابل المعدات الحديثة لمزاولة
عملها بلا توقف .

وتولت اقسام الاشارة بالاولوية المضادة للطائرات أعمال الاتصالات فى منطقة القتال بدلا من البريطانيين - وبمعدات بريطانية خالصة .

ونظمت المشاة المصرية على طول القناة لملاحظة الالغام بواقع رجلين لكل ٢٠٠ ياردة ونقلت قيادة اللواء السابع من منقباد الى مطروح للسيطرة على وحدات الجيش المصرى فى الصحراء الغربية .

وتولت القوات المصرية أعمال « حاجز البالونات » بمنطقة القتال لمنع الطائرات الالمانية من اسقاط الالغام أو القنابل بالقناة .

ولم تبخل بريطانيا بتجهيز آلاى كامل من المدفعية المضادة للطائرات بـ ٢٢ مدفعا « بوفورز » ٤٠ ملميمتر ، وبطارية للانوار الكاشفة واوكلت اليها الدفاع الخفيف المضاد للطائرات فى النصف الشمالى للقناة ومنطقة السويس - كما جها لواء مضاد للطائرات للقيام بأعمال الدفاع الثابت فى الاسماعيلية وبور سعيد والسويس (١٨) .

ولم يحدث أى تعديل بالمقابل فى الدفاعات المضادة للطائرات لمدينة القاهرة الا فى تلك الفترة فقط (أى سنة ١٩٤٣) - بينما تركت فى الفترة التى سبقتها للدفاع جوى متراخ - ولم يتم التعديل الا نتيجة للأثر السياسى الخطير الذى قد ينجم عن تعرض القاهرة المتراخى الدفاع عنها لغارات جوية بينما مدفعية الجيش المصرى المضاد للطائرات مشغولة بمساعدة الدفاعات البريطانية فى أماكن أخرى (١٩) .

F.O 371/41314 Half yearly report No. 23 on the (١٨)
Egyptian Army, July - December 1943.

F.O 371/41314 Half yearly report on the Egyptian (١٩)
Army, January - June 1944.

وعن ترتيب الدفاع الجوى عن القاهرة تركزت منذ ١٩٤٠ المدفعية المصرية فى الاسكندرية للدفاع عن الاسطول البريطانى واعترف رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى ذلك الوقت بأنه « لا توجد سوى ثمانية مدافع متوفرة للدفاع عن القاهرة وإن هناك اقتناعا فى بعض الدوائر المصرية فى حقيقة ان الوحدات المصرية المضادة للطائرات ومعدات مركزة فى الاسكندرية أساسا للدفاع عن الاسطول البريطانى وأن هذا! ينظر اليه باستنكار - راجع -

F.O 371/23337 "Delivery of Arms & Equipment for
the Egyptian Army, 1940".

وقد وفر استخدام الجيش المصرى على هذا النحو خلال فترة الحرب - للقوات البريطانية الدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية ، والدفاع الجوى عن المطارات ، والدفاع الساحلى فى جميع الموانى ، وحراسة الخطوط الخلفية والمرافق العامة ومحركات القوى والمواصلات ، واعداد خطوط المراقبة الجوية ، ووحدات « البالون » فى الموانى ، واعداد نظم الدفاع الجوى السلبى عن المدن والموانى والاهداف الحيوية وقناطر انيل وخزان أسوان وقناطر اسنا وأسبوط بتكاليف بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات - وكان هذا على المستوى المحلى .

وقامت قوات الحدود بمراقبة تحركات الابطالين على الحدود ما بين « السلوم وسيوه » متحملة بذلك الصدمة الأولى - ومبلغة أولا بأول عن تجمعات قوات المحور وخطوط اتجاهها ، حامية اجناب القوات البريطانية ضد خطر التطويق من الجنوب - والدفاع عن مطروح والضبعة ومراقبة الشواطئ - وترتيب الدوريات بين الواحات الخارجة وبين العوينات فى الركن الجنوبي الغربى من مصر - وتطهير مناطق الالغام حول سيوة وصيانة خطوط انابيب المياه والسكك الحديدية ، وحماية الجاناب الايمن للقوات البريطانية بمراقبة الساحل من الاسكندرية الى « برانسي » ضد عمليات الانزال البحرية - والدفاع عن خط المياه غرب القاهرة - ومقاومة قوات الهابطين بالمظلات غرب الدلتا والقاهرة الى الفيوم ، والدفاع الجوى فى مطروح والاسكندرية والسويس لحماية انزال الامدادات - ونقل الذخيرة والتموين الى القوات البريطانية فى الميدان وارجاع عشرات الآلاف من الاسرى فى الميدان الى أماكن اعتقالهم حتى لاتتعطل عمليات الزحف البريطانى - وامداد الجيش البريطانى بكل ذخيرة الجيش المصرى الاحتياطية .

وقامت القوة البحرية المصرية الناشئة بأعمال الرقابة على جميع الموانى والشواطئ المصرية والسفن والبوارج التى تدخل هذه الموانى - وأعمال التفتيش البحرى ومراقبة الطائرات التى تبث الالغام فى البحر وتعيين مناطق هذه الالغام ، والاشتراك فى عمليات الانقاذ البحرية ، ووقاية الموانى واقامة البالونات الواقية فى الاسكندرية وقناة السويس (البالونات

عبارة عن نظام دفاعى فوق المجارى المائية والاهداف الحيوية مؤداء اقامة اسلاك فوق الهدف تثبت بها البالونات ضخمة مملوءة بغاز الهيدروجين لتعوق الطائرات المعادية عن اصابة الاهداف او القاء القنابل والالغام او اجراء عمليات الاستطلاع) ونقل القوات المحاربة والذخيرة والمؤن والمهمات والجرحى والمياه والاسرى ما بين مطروح والسلوم والاسكندرية خلف خطوط تقدم القوات المتحالفة .

وقام الطيران المصرى بالدفاع عن قناة السويس والقاهرة والموانى واقامة الدوريات الجوية فوق البحر الاحمر لحماية القوافل البحرية البريطانية واستكشاف الغواصات وتشغيل غرف العمليات بالاشتراك مع المدفعية المصرية وخطوط المراقبة الجوية لارشاد الطيران البريطانى عن الاغارات المتوقعة - وحل رجال الطيران المصرى محل رجال الطيران البريطانى فى استخدام المطارات الساحلية وجميع العمليات ان ساحلية فى شمال افريقيا (٢٠) .

ويلاحظ من العرض السابق - ان بريطانيا عندما استخدمت الجيش المصرى فى الحرب العالمية الثانية - عمدت الى اسناد أبغض العمليات له وكلها عمليات استهدفت توفير القوات البريطانية للحرب الفعلية بينما كان نصيب الجيش المصرى عمليات التريص والانتظار والتحوط وانحراسه والمراقبة والدفاعات الثابتة - وهذا النوع من العمليات فى نظرى مائع فلا هو بحرب ولا هو بسلام - وانما هو موقف ينجم عنه استنزاف القوى البشرية دون قتال ، واستهلاك المعدات ووسائل النقل دون حرب - وآية ذلك ان نتائج العمليات الحربية بالنسبة لمصر كان موت ١١٢٥ واصابة ١٣٠٨ من رجال الجيش ، وهو مايعنى ان نصيب المصريين من العمليات القتالية كان ضئيلا للغاية (٢١) .

(٢٠) المتحف الحربى - ٥٠٧١ « موجز عن نصيب مصر من عمليات الحرب العالمية الثانية ١٩٢٩ - ١٩٤٥ وما اقترن به من الاحداث السياسية المتصلة بها - لواء حامد احمد صالح .

(٢١) مجلة الجيش المصرى - مجلد ١١ « عدد ٤٥ ، ابريل - يونيو ١٩٤٩ ، (معاهدة ١٩٣٦ وتأثير الحرب الاخيرة على صحة المصريين)

وقد استهلكت المعدات القليلة التي كانت لدى الجيش في هذه العمليات المرهقة - ولم يتيسر تعويضها نظرا للموقف البريطانى بشأن التوريد الذى سبق شرحه فى الفصل السابق .

وهكذا نجح البريطانيون فى افساد الجيش الذى تعهدوا باعداده - فاستهلكوا موارده بدلا من الحفاظ عليها - وانتهت الحرب وقد انتهت معها غالبية امكانيات الجيش المصرى من وسائل نقل واطارات وقطع غيار ومعدات استهلكها العمليات المرهقة التى اسندها البريطانيون للجيش المصرى كجزء من الجهد البريطانى الحربى - لتبدأ مرحلة جديدة .

واذا كانت المرحلة السابقة تمثل جزءا من سياسة بريطانيا فى اضعاف القوة العسكرية المصرية ومنع نموها وصولا الى الهدف الاساسى وهو استمرار الاحتلال البريطانى دون تهديد لامنه .

فان المرحلة التى تبحثها هذه الصفحات تعد استكمالا للسياسة البريطانية نحو الجيش المصرى فى مجال الاعداد .

ولقد رافق هذه المرحلة من السياسة البريطانية عدة متغيرات داخلية فى مصر ، واخرى خارجية كان لها تأثير فى اللون الذى اصطبغت به هذه السياسة .

ذلك انه مع ابتعاد أخطار الحرب عن مصر فى نهايات ١٩٤٤ ، فقدت حكومة الوفد التى فرضتها بريطانيا على مصر فى فبراير سنة ١٩٤٢ مبررات وجودها - وكان تخلى الحكومة البريطانية عن الوفد ، هو الفرصة

==

للدكتور محمد خليل عبد الخالق - وما هو جدير بالذكر أن ضحايا الغارات الجوية من المدنيين كانوا ٢٠٩٣ قتيلا و ١٥٥٤٧ مصابا - كما كانت القوات الحربية البريطانية مسئولة عن دخول وباء شديد بالملايا ناتج عن دخول بعوضة الانوفيلس جامبيا بطريق المواصلات الجوية - وقد بدأ الوباء فى سنة ١٩٤٣ واصاب ٢٤٩٧٥١ مات منهم ٢٠٢٤١ - كما دخل وباء الحمى الراجعة الى مصر عن طريق مواصلات الجيش الثانى فى ليبيا سنة ١٩٤٤ وبلغ عدد المصابين به ١٢٧٤٢٦ مات منهم ٣٢٤١ - أما وباء الطاعون فقد دخل مصر عن طريق المواصلات البحرية الى منطقة قنال السويس سنة ١٩٤٣ وبلغ عدد المصابين به ١٢٢٩ مات منهم ٦٧٦ .

التي كان « الملك » ينتظرها ليتخلص من هذه الحكومة - فسقطت حكومة الوفد في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ليتولى « احمد ماهر » رئاسة الوزارة - ثم يعقب مصرعه في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ تولى « محمود فهمى النقراشى » تقاليد الحكم فى جو عاصف - سببته فترة الكبت السياسى التى صاحبت الحرب العالمية الثانية والتقييد على الحريات واستخدام الاحكام العرفية وتكليم الافواه والمصادرة على حرية التعبير والرأى .

فلما انتهت الحرب وتولت الحكم وزارات « ماهر » و « النقراشى » عمدت الى اتخاذ اجراءات عديدة تستهدف التخفيف عن المعاناة التى قاساها الشعب فى فترة الحكومة الوفدية ، فاطلقت حرية انصحافة بالغاء الرقابة عليها فى ٩ يونيو ١٩٤٥ - وأطلقت حرية الاجتماعات ومنع الاعتقال والغيث الاحكام العرفية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

ولقد أنعشت هذه الاجراءات الآمال المصرية - التى كانت مكبوتة - فى انفراج قضية « المسألة الوطنية » مع صاحب ذلك من سقوط حكومة المحافظين وتولى حكومة العمال الحكم ، مضيفا بذلك املا فى تغير السياسة الاستعمارية البريطانية على يد الحكومة الجديدة .

ولقد تمثلت الآمال المصرية فى حل « المسألة المصرية » فى تيار شعبى جازف اتخذ اشكال المظاهرات والتهيج السياسى والاحتفال بالمناسبات التاريخية كذكرى وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩٤٥ - وحثت الحكومة على الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا للتخلص من قيود الاحتلال وانهاء الاستعمار البريطانى .

والواقع أن حكومة « النقراشى » وان كانت امتدادا السياسة سلفه « احمد ماهر » فى تأييد التحالف مع بريطانيا - الا أن التيار الشعبى الجارف فى ذلك الوقت أجبرها على التقدم لبريطانيا بمذكرة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ للنظر فى تعديل معاهدة ١٩٣٦ .

وكانت المذكرة المصرية الهزيلة التى تتماشى مع مبدأ التحالف مع بريطانيا وتنمية القوات المصرية الى حد يمكن من صد عدوان المعتدى حتى تصل اليها امدادات حلفائها وامدادات الامم المتحدة الى جانب الرد

البريطانى الذى لم يصل الا فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ - كان هذا دليلا عند الشارع المصرى السياسى على ان سياسة الحكومة هى اللين والتخاذل امام المستعمر البريطانى - وهو ما لم يكن يتفق مع الامانى الشعبية الجارفة فى الجلاء بغير مخالفة عسكرية تربط مصر ببريطانيا .

ومن هذا المنطلق تشكلت الحركة السياسية فى مصر فى صيف سنة ١٩٤٥ من بعض الشباب ذوى الميول والافكار المتحررة الغير منتمية لى تنظيم سياسى يجمعها فكرة الوحدة الوطنية .

وقد تمثلت صورة الحركة السياسية فى مصر هذه فى شكل الاتحادات الطلابية واللجنة التنفيذية العليا التى ظهرت فى اكتوبر سنة ١٩٤٥ الى جانب بعض الاتجاهات اليسارية والنشاط الاخوانى .

لكن هذه الاتجاهات جميعا كانت تحدها رغبة عامة فى الاتحاد على المطالبة بالجلاء الغير معلق على شرط - ورفض مبدأ الاحلاف والدفاع المشترك مع بريطانيا ، والمطالبة بعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن ، واسقاط حكومة « النقراشى » واجراء انتخابات جديدة ، وتخليص القوات المنظمة (الجيش والبوليس) من آثار الاستعمار .

ومع التصميم الجاد لتجمعات الحركة الوطنية الشبابية الطلابية العمالية الاخوانية على تحقيق الحرية للبلاد على الصورة التى اوضحتها السطور السابقة - دخلت هذه التجمعات مع الحكومة التى كانت تنتهج منهاجا مخالفا لهذه الامانى الوطنية العامة فى مصادمات دامية تمثلت فى حادث « كوبرى عباس » الشهير فى ٩ فبراير ١٩٤٦ - واندلاع المظاهرات الضخمة التى تهاجم الملك وتهتف ضده .

ورغم سقوط حكومة « النقراشى » ١٥ فبراير ١٩٤٦ وحلول وزارة « اسماعيل صدقى » محلها (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) فان المظاهرات الشعبية المنظمة بمعرفة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة استمرت معبرة عن الغليان الشعبى الذى انتظم الشارع المصرى .

كان هذا هو شكل المتغيرات الداخلية التى تأثرت بها السياسة البريطانية فى فترة ما بعد الحرب - ولقد ظهر هذا التأثير على المستوى البريطانى فى خصر باستبدال « الورد كيلرن » السفير البريطانى الذى

كان يذكر المصريين بالصورة البشعة للاستعمار البريطاني المتغطرس -
 بآخر ، كمحاولة لتخفيف حدة العداء الذى اظهرت القدرة الشعبية ان
 بريطانيا كانت تكتسبه فى مصر .

اما الاوضاع الخارجية التى احدثت تأثيرا فى السياسة البريطانية
 فكانت خروجها من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى ، متعبة اقتصاديا -
 الى جانب ازدياد الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط بسبب الثروة
 البترولية الضخمة به الى جانب موقعة الغريد - وظهور الولايات المتحدة
 الامريكية كقوة جديدة لها وزنها فى العالم ولها فى نفس الوقت اطماع
 ومصالح فى المنطقة - كذلك فقد كان هناك الدب السوفيتى كطرف جديد فى
 المرحلة التالية من النزاع المنتظر بين الشرق والغرب .

ومن هذه المتغيرين صدرت السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى
 بعد الحرب العالمية الثانية - موضوعا فى الاعتبار ان سياستها الاصلية
 كانت ولم تزال هى استمرار الاحتلال البريطانى للبلاد دون أى تهديد لوجوده
 فكان لزاما على بريطانيا ان توائم بين الهدف الاصلى والمتغيرين الجديدين
 السابق شرحهما بهدف الوصول الى غاياتها فى النهاية .

فمن ناحية المتغير الاول (الغليان المصرى الداخلى) كان على بريطانيا
 ان تمتص غضب المصريين باتخاذ خطوات تعيد الثقة فى نيات بريطانيا
 نحو الجيش - كاسكاته ببعض المعدات لتعويض الوحدات التى لم تلق اى
 عون منذ ١٩٢٨ وحتى سنة ١٩٤٤ - وفى نفس الوقت كان عليها الاستمرار
 فى سياسة تعويق التوسع والتطور الذى قد يترتب عليه مخاطر للوجود
 البريطانى وذلك بالتخطيط للجيش المصرى على اساس ان يكون قوة ميدان
 صغيرة على نمط حديث يمكن ان تشكل جزءا من جيش ما بعد الحرب
 المنتظر .

ويلاحظ فى خطة اعداد الجيش المصرى لما بعد الحرب ان بريطانيا
 قد استبعدت عنصر الدبابات من تشكيل الجيش والاستعاضة عنها بالسيارات
 المدرعة - كما استبعدت الاسلحة المضادة للدبابات من تسليحه .

ولا يمكن لذى نظر ان يمر به هذا النوع من التنظيم دون تحييص

أو تفكير - وجهة نظري أن الربط بين التنظيم البريطاني للجيش المصري من ناحية - وحرمانه من أنواع معينة من الأسلحة لا يفهم الأعلى ضوء السياسة البريطانية نحو الجيش المصري ، والتي تتحدد في امداده بالمعدات والسلاح بقدر ، وفي حدود المصلحة البريطانية التي تتعارض مع وجود جيش ذو قوة (٢٢) .

فإذا كانت بريطانيا قد بررت التنظيم الضئيل للجيش المصري بعد الحرب بسياستها الاستراتيجية في المستقبل . فإن بريطانيا ربطت أيضا بين مبرراتها هذه وتعليق تزويد الجيش المصري بالدبابات والوحدات المضادة للدبابات - فقد بررت عدم الحاجة الى دبابات - بأن السيارات المدرعة أكثر كفاءة واعتمادا عليها من الدبابات في الحرب المفتوحة ضد عدو لا يمتلك دفاعا ضد الدبابات وعندما يكون الامر متضمنا مسافات طويلة كمناطق الحدود المصرية - كما انها (بريطانيا) كنت ترى أن السيارات المدرعة ضرورة حتى لو استخدمت الدبابات - كما أن الدبابات في رأى بريطانيا كانت تمر في ذلك الوقت بمرحلة انتقالية واحتمالات تحسينها وتطويرها قائم لسنوات طويلة (٢٣) .

وهذا الربط بين (تعرض مصر لغزو بواسطة جيش قوى وحديث - ووضع بريطانيا في طرابلس واريتريا - ونوع الامة التي سيكون لها

F.O 371/41314 Half yearly report on the Egyptian Army - January - June 1944. (٢٢)

كان التخطيط على أساس قوة ميدان صغيرة يرسم الجيش المصري على شكل لواء مشاة واحد مع نسب من الأسلحة المعاونة والخدمات - تأسيسا على صعوبة التيقن في ذلك الوقت من تعرض مصر مرة أخرى للغزو بواسطة جيش مجهز على أسس حديثة - لفترة طويلة ، وفي نفس الوقت فقد ربطت بريطانيا سياستها نحو اعداد الجيش المصري بعد الحرب بسياستها نحو طرابلس واريتريا اللتان لم يكن معروفا ما اذا كانتا ستبقيان في يد بريطانيا أم لا - كذلك فقد كان اعداد الجيش المصري الجديد بعد الحرب مرتبط بالامة التي ستكون قادرة على توفير قوات بحرية ذات أهمية في البحر المتوسط وعلاقة هذه الامة بمصر .

F.O 371/41314 Half yearly report on the Egyptian Army January - June 1944. (٢٣)

القوة البحرية فى البحر المتوسط) وبين تزويد الجيش المصرى بدبابات وأسلحة مضادة للدبابات - هو أسلوب - لا يتصل من وجهة نظرى بالاستراتيجية من قريد رُ بعيد - ولا يعدو أن يكون نوعا من المراوغة السياسية الذى برعت فيه بريطانيا .

إن ما صلة القوة البحرية بالدبابات والدروع - وما صلة الوجود البريطانى فى طرابلس وأريتريا . الخ بتزويد الجيش المصرى بهذه الأنواع من الأسلحة - وما صلة هذا كله بنصوص معاهدة ١٩٣٦ التى كانت تلزم بريطانيا بتحديث وتطوير وإعداد وتجهيز الجيش المصرى حتى يصل الى حالة تمكنه من القيام بمفرده بالدفاع عن قناة السويس .

مما لا شك فيه أنه لم يكن هناك فى نصوص المعاهدة أى تعليق لاعداد وتجهيز الجيش المصرى على شرط معرفة القوة البحرية الجديدة فى البحر المتوسط بعد الحرب - أو وضع طرابلس وأريتريا فى المستقبل أو معرفة الامة التى ستعرض مصر للغزو بواسطة الخ هذه التعللات التى انتحلتها بريطانيا .

أما من ناحية المتغيرات الخارجية (الأوضاع الاقتصادية لبريطانيا بعد الحرب - الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط - الثروة البترولية فى المنطقة - الموقع الجغرافى - ظهور الولايات المتحدة كقوة جديدة لها وزنهما - اطماع ومصالح الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط - الوجود السوفيتى كطرف جديد فى النزاع المرتقب فى المستقبل) ، فقد أثلت هذه المتغيرات على بريطانيا بعد الحرب - صيغة اتفاقات الامن الاقليمى التى تربط العديد من الدول الصغيرة المتجاورة عسكريا مع احدى القوى الاستعمارية العالمية ليخرج من هذا القالب وحدة عسكرية .

ومن هذا المنطلق حاورت بريطانيا مصر فى شأن الاحتلال البريطانى - فقالت أنها لا تفكر فى اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد فى الاراضى المصرية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط - بل فى « تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح فى الشرق الاوسط ، وخاصة مصر وبريطانيا » .

وفى يقينى أن هذا الحوار كان نوعا من الاخفاء للاحتلال السافر -
وفى نفس الوقت محاولة للتخفيف من الاعباء الاقتصادية بعد الحرب -
بإشراك مصر فى نفقات الاحتلال البريطانى للقواعد العسكرية مع إعادة
توزيع هذه القواعد على نطاق الامن الاقليمى بطريقة تحفظ لبريطانيا
مصالحها فى المنطقة •

وقد تبلور هذا كله فيما سعى مؤخرا « بلجنة الدفاع المشترك » - تولت
التخطيط لمستقبل الجيش المصرى على ضوء المتغيرات السابقة التى تغيرت
معها سياسة بريطانيا - لجنة بريطانية ضمت رؤساء أركان حرب الجيش
والبحرية والطيران البريطانى فى نهايات سنة ١٩٤٥ ، سميت « هيئة التخطيط
البريطانية المشتركة » •

وقد افترضت هذه اللجنة عند وضع مقترحاتها - انعدام احتمالات
تعرض مصر لهجوم برى مفاجئ من عدو متفوق بعد هزيمة قوى المحور -
وان بريطانيا كحليف لمصر ستكون فى وضع يسمح لها أن تساعد فى البر
والبحر والجو فى فترة قصيرة من الزمن - تضائل القدرة المالية لمصر
للاحتفاظ بقوات عسكرية بما لا يتجاوز ستة ملايين من الجنهات - أما
الاقتراض الرابع فقد كان يرى عند التخطيط لجيش مصر بعد الحرب أن
الدفاع عن قناة السويس وبور سعيد والسويس سيكون « مسئولية بريطانيا »
وان تحديد الجيش المصرى يجب أن يدخل فيه هذا - بالإضافة الى سيطرة
بريطانيا على الموانئ مما يستلزم معه تعديلا للمعاهدة •

ووفقا لهذه الاقتراحات رأت « هيئة التخطيط البريطانية المشتركة » -
أن واجبات الجيش المصرى ينبغى أن تنحصر فى :

(أ) مساعدة القوة المدنية (البوليس) على صيانة القانون والنظام
فى الدلتا وواى النيل •

(ب) المحافظة على القانون والنظام فى الصحراوات والسيطرة على
مناطق الحدود •

(ج) الدفاع الساحلى •

(د) مساعدة البريطانيين فى الدفاع الجوى عن مصر .

(هـ) المساعدة الجوية للقوات الأرضية .

(و) التعاون مع الجيش البريطانى والقوات الجوية البريطانية فى

حالة هجوم خارجى خطير .

فبالنسبة للواجب الخاص بالمحافظة على الأمن الداخلى والقانون والنظام الوارد فى الفقر (١) - فقد رأت الهيئة تخصيص « أربعة كتائب مستقلة » كحد أدنى ضرورى لهذا الواجب لمساعدة القوة المدنية فى صيانة القانون والنظام فى الدلتا ووادى النيل - على أن تكون هذه القوة كافية وقوية للتقليل من احتمالات طلب المساعدة من القوات البريطانية التى يجب أن ينحصر دورها فى تقديم المساعدة الضرورية فى حالة النجدة الخطيرة .

وبالنسبة لصيانة السيطرة على الحدود الواردة فى الفقرة (ب) فقد اقترحت الهيئة له طوابير صغيرة متحركة تعمل من مراكز التجميع السكانى ونقط الحشد - وان يكون ذلك بواسطة لواء حدود من سلاح هجامة مكون من ١١ قسم ولأيين سيارات حفيفة .

وفى شأن الدفاع ضد التهديد الخارجى فقد رأت الهيئة أن يقتصر دور الجيش المصرى فى الدفاع الساحلى على الدفاع عن الاسكندرية أما الدفاع الجوى فقد خصصت له الهيئة سبعة ألويات مضادة للطائرات ولأيين أنوار كاشفة .

وللتعاون مع الجيش البريطانى فقد انتهت الهيئة الى وجوب تشكيل قوة احتياطية من ألأى سيارات مدرعة ومجموعة لواء ميكانيكى للعمل كاحتياطى متحرك لدعم البوليس ، وقوات الجيش التى تحافظ على القانون والنظام فى الدلتا ووادى النيل - وللدعم لواء الحدود فى السيطرة على الصحراء ومناطق الحدود - كما رأت الهيئة أن الكتائب الأربعة المستقلة الواردة فى الفقرة (١) والتى ليست ضمن القوة المتحركة يمكن أن تجهز وتدريب لتشكيل لواء ثانى عندما تتولى الوحدات الاحتياطية واجبات الأمن الداخلى .

وكان آخر ما اقترحتة الهيئة انشاء وحدات من الخدمات المساعدة والمدارس وتنظيمات القاعدة والاحتياط .

كان هذا ما يخص الجيش - اما القوة الجوية المصرية فقد اقترحت هيئة التخطيط المشتركة أن تكون على شكل ثلاثة أسراب خدمة عامة وسرب استطلاع مقاتل وسريين قاذفات مقاتلة الى جانب الوحدات المساعدة الضرورية ومواصلات الاشارة .

على أن يتولى السلاح الجوى البريطانى مسئولية الدفاع الجوى الكامل عن مصر فى وقت الحرب مع ما يستلزمه هذا من انشاء نظم انذار واحتلال قواعد جوية فى وقت السلم وما يستتبع ذلك من ضرورة احداث التعديلات اللازمة للمعاهدة فى المستقبل - كذلك توفير تجهيزات الرادار اللازمة والمساعدة البريطانية لتدريب المصريين على ادارة وصيانة تركيبات الرادار على أساس أن الهيئة كانت تقترح تولي بطاريات المدفعية المصرية المضادة للطائرات والآليات الانوار الكاشفة مسئولية الدفاع الجوى الارضى .

كان هذا التنظيم المقترح للجيش المصرى والقوة الجوية المصرية متققا من وجهة النظر البريطانية مع احتياجات بريطانيا فى حفظ النظام والقانون وتوفير المساعدة القصوى الممكنة للدفاع عن المصالح الاستراتيجية البريطانية فى شرقى المتوسط .

وانتهت هيئة التخطيط البريطانية المشتركة الى طلب نصح الحكومة المصرية بأن واجبات الجيش المصرى وفقا لاقتراح الهيئة هى الأساس الذى يقيم وفقا له حجم وطبيعة القوة العسكرية المصرية فى المستقبل - وإن مشاركة الحكومة المصرية فى الدفاع عن مصر تكون قاصرة على توفير الآليات المدفعية المضادة للطائرات والأنوار الكاشفة وأن يكون السلاح الجوى البريطانى مسئولا عن تنظيم الدفاع الجوى عن مصر وتوفير قوة الدفاع القتالى - مع توفير قوة جوية صغيرة جيدة التدريب من أسراب مناسبة لمساعدة القوات الأرضية فى المحافظة على النظام والقانون - وكانت آخر نصيحة طلبت هيئة التخطيط أن تنصح مصر بها هى منح بريطانيا حقوقا (م) ١٦ - الوجود البريطانى

غير محدودة لتركيب نظم الانذار بالردار وحق احتلال القواعد الجوية في مصر عند النظر في مباحثات مستقبلية لتعديل المعاهدة المصرية - البريطانية (٢٤) .

كان التنظيم البريطاني للجيش المصرى سنة ١٩٤٥ وفقا للمعرض السابق يجعل من هذا الجيش قوة احتياطية للبوليس مهمتها الحاقطة على النظام والقانون ومراقبة الحدود ومساعدة القوات البريطانية - والدفاع عن ميناء الاسكندرية - وفيما عدا هذا فقد كان التخطيط يقضى بتولى بريطانيا كل شىء (٢٥) .

وكان هذا التنظيم البريطانى للجيش المصرى سيؤدى الى انخفاض حجم الجيش لمصرى بما قدره ٢٦٠ ضابطا و ٦٠٠٠ جندى - لكن هذا

(٢٤) F.O 371/45945 future organisation and Role of the Egyptian Army and Air force - December 1945.

(٢٥) فى تعقيب لجنة رؤساء اركان الحرب البريطانية على مقترحات هيئة التخطيط المشتركة - وافقت هذه اللجنة على المقترحات لكنها قررت تفضية هذه المقترحات بشىء من الدبلوماسية حتى لا يغضب المصريين لكرامتهم ونصحت فيما نصحت به أن تفهم السلطات المصرية بأن هذا الحجم المقترح للجيش المصرى انما هو لفترة انتقالية حتى تتقرر السياسة الاستراتيجية لبريطانيا فى المنطقة على نطاق واسع - وأن يكون للسلاح الجوى المصرى دور قتالى بسيط بدلا من أن يوكل أمر الدفاع الجوى عن مصر لبريطانيا بأكمله وذلك منعا من الوقوع فى خلافات سياسية مع المصريين تتصل بكرامتهم - وترك مسئولية السلاح الجوى البريطانى عن تنظيم الدفاع الجوى فى مصر وتوفير قوة الدفاع القتالى حتى تتضح نية المصريين - واخيرا عدم اثاره أمر احتلال انجلترا لقواعد جوية فى مصر وتركيب نظم انذار رادارية وتأجيل ذلك للمستقبل انظر

F.O 371/45946 war cabinet Joint planning staff Dec., 1945.

وتنفيذا لتوجيهات الحكومة البريطانية فقد عرض المأجور جنرال كلاتريك رئيس البعثة العسكرية البريطانية مقترحات تنظيم القوات المسلحة المصرية لما بعد الحرب على رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصرى ووزير الدفاع فى ٢٣/٥/١٩٤٥ فوافق الاول على هذه المقترحات بينما رفضها الوزير على أساس أن هذه المقترحات تجعل من الجيش المصرى قوة بوليس ضعيفة .

الاجراء كان يخدم المصالح البريطانية التى يعينها اعاقه نمو وتوسع الجيش المصرى بالمخالفة لشروط معاهدة ١٩٣٦ .

لقد كانت وجهة النظر البريطانية دائما تتجه نحو تخفيض حجم الجيش المصرى واعتراض طريق توسعه واعاداه - وكانت هذه النظرة هى الاتجاه الاساسى فى سياسة بريطانيا فى كل الاوقات (٢٦) .

وعلى ضوء هذه الوثائق فانه يمكن الخروج بنتيجة مؤداها أن نيات الحكومة البريطانية فى أى مفاوضات مع مصر كانت تتجه نحو افضال هذه المفاوضات وان هذه المفاوضات لم تكن تتجاوز كونها استهلاكاً محلياً بون أن يكون لها أى صفة من صفات الجدية - فالنيات واضحة على استمرار الاحتلال واستمرار جعل الجيش المصرى ضعيفا للحد الذى لا يمكن أن يتحقق معه الشرط الذى على انسحاب بريطانيا من مصر على اساسه الا وهو يلوغ الجيش المصرى مبلغا من القوة يستطيع معها بمفرده أن يتولى أمر الدفاع عن قناة السويس .

ويتصل بسياسة بريطانيا فى اعداد الجيش المصرى - دورها فى شأن « التدريب »

فقد انتهجت فى هذا المجال سياسة مبكرة تبدأ بعد عامين من توقيع المعاهدة عندما اوقفت منذ يوليو ١٩٣٩ الحاق الضباط المصريين بدورات التعليم فى المدارس العسكرية البريطانية (٢٧) قبل أن يجف المداد الذى كتبت

F.O 141/856 from killearn to f.o 31st August 1943. (٢٦)

فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٣ بعث كيلرن الى وزارة الخارجية البريطانية بتفاصيل مقابلة مع الملك فاروق بشأن الدور المستقبلى للجيش المصرى - أشار فيها الى وجهة نظر الجنرال نابيير كليفرنج Napier Klivering رئيس

البعثة العسكرية البريطانية فى ذلك الوقت من أن وظيفة الجيش المصرى يجب أن تكون فى حدود قوة أمن داخلى محضة ذات حجم محدود "Purely Internal security force"

F.O 371/23366 telegram from sir Miles Lampson, (٢٧)
19th July, 1939.

فقد اخطرت وزارة الحرب البريطانية الملحق العسكرى المصرى بلندن

به معاهدة الشرف والنزاهة - وكانت حجتها في ذلك قصر التدريب في هذا النوع من الدورات على البريطانيين فقط دون الاجانب - متناسية ان معاهدة ١٩٣٦ قد جعلت من مصر حليفة لبريطانيا .

لقد كان التزام بريطانيا بتدريب الضباط المصريين تابع من المذكرة الثالثة الملحقه بالمعاهدة - والتي تقرر « أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة سوف تتعهد أيضا باستقبال وتقديم التدريب المحكم في المملكة المتحدة لأي فرد من أفراد القوات المصرية الذين ترغب الحكومة المصرية في ارسالهم لأغراض التدريب » .

وقد فسرت كلمة التدريب المحكم proper training في المحضر المتفق عليه بالمعاهدة على انها تتضمن التدريب في الكليات الحربية والاكاديميات البريطانية .

لكن بريطانيا ضريت بالتزامها هذا عرض الحائط وامتنعت عن تدريب ضباط الجيش المصري عمدا - ومثلما فعلت في شأن التوريد - شرعت في انتحال الاعذار للحكومة المصرية للتحلل من التزاماتها في هذا الصدد (٢٨) .

في يونيو ١٩٣٩ بعدم الموافقة على طلب الحاق ضابطين مصريين بدورة اركان حرب المدفعية بانجلترا بحجة عدم السماح للاجانب بالالتحاق بالدورة War office informed Egyptian Military Attaché in London that these officers could not be accepted as no foreigners are allowed to attend the course.

(٢٨) ارسل الميجور « جنرال كلاترك » رئيس البعثة العسكرية البريطانية الى القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر كتابا في ١٩٤٦/٣/٢٠ يلفت الانتباه فيه الى اخلال الحكومة البريطانية بالتزامها الوارد في المذكرة رقم ٣ الملحقه بالمعاهدة - ويقرر انه بالرغم من كل الطلبات التي قدمت بمعرفته وبمعرفة القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر وانشق الاوسط والسفارة البريطانية في شأن تدريب المصريين فان شيئا لم يتحقق بالنظر لقرار وزارة الحرب البريطانية الذي يقول « نظرا للزحاج على كلية اركان الحرب في الوقت الحالي ودورات اركان حرب المدفعية فان وزارة الحرب غير قادرة على قبول أي ضابط من الجيش المصري لهذه الدورات - ويقرر الجنرال في كتابه انه دون تدريب ضباط مصريين على اعمال اركان الحرب والمدفعية تدريبا بريطانيا فانه ليس من الممكن تخريج

وقد ظهرت حاجة مصر الشديدة الى التدريب المركز لضباطها بعد انتهاء الحرب وزوال اسباب توقف بريطانيا عن التدريب الذى كانت تعتقد عنه لظروف الحرب وما يتصل بها من صعوبات السفر وانشغال القوات البريطانية بمعركتها من اجل الحياة ضد المحور .

فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٥ أعدت وزارة الحربية المصرية خطة لتدريب الضباط المصريين فى بريطانيا على اعمال اركان الحرب والمدفعية واركان حرب المدفعية - وقدمتها الى البعثة العسكرية البريطانية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها - غير أن وزارة الحرب البريطانية اجابت بأنه لا توجد اماكن فى الدورات العسكرية البريطانية العادية لاسباب تتعلق بالأمن الى جانب الازدحام - وعرضت بريطانيا كبديل عن ذلك دورة اركان حرب خاصة للمصريين والهولنديين واليونانيين والعراقيين .

وقد رفضت الحكومة المصرية هذا العرض على اساس تعارضه مع التزام الحكومة البريطانية فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بتقديم التدريب اللائق فى المملكة المتحدة لأى فرد من القوات المصرية ترغب الحكومة المصرية أن ترسله لأغراض التدريب - وأن رفض قبول الضباط المصريين فى الكليات العسكرية البريطانية ومحاولة إبعادهم مع حلفاء آخرين بدلا من السماح لهم بالاختلاط مع الضباط البريطانيين لا يمكن اعتباره تدريبا محكما Proper Training وفقا للمعنى الوارد فى المعاهدة .

ومع تبادل المكاتبات بين الجهات البريطانية المعنية استبان أن الدورات العسكرية البريطانية لدراسة اعمال اركان الحرب كامبرلى Camberly

ضباط من هذا النوع للجيش المصرى - ويحذر الجنرال فى كتابه الى أنه رغم التقدير الكامل لمصاعب الزحام فإن ما يريد أن يبينه فى كتابه هو أن المعاهدة لا توفى من قبل البريطانيين - ويسأل عن تعليمات نهائية حول ما ينبغي أن يكون مسلكه اذا ماسأله المصريون عن هذا الموضوع منبها الى أنه توجد رغبة اكيدة غير مشكوك فيها فى الدوائر السياسية المصرية لتدريب المصريين فى اماكن غير بريطانية - وينتهى الجنرال الى القول بأنه « مادام البريطانيون غير قادرين على تدريب المصريين فإن الاخيرين يرغبون فى الذهاب الى مكان آخر - راجع

بانجلترا - واركان حرب المدفعية وفن المدفعية ودورات اخرى هامة - كانت محظورة حتى نهاية الحرب لاسباب تتعلق بالامن بالنسبة للمصريين وانه مع انتهاء الحرب ازداد الاقبال على هذه الدورات من جانب الضباط البريطانيين وغيرهم - وان بريطانيا بالنظر للازدحام الشديد على كلية اركان الحرب البريطانية « بكامبرلى » لم تستطع ان تقبل من الضباط الاجانب سوى الامريكيين - واقترحت للهولنديين والبلجيكيين والنرويجيين والدانمركيين دورات فى مدارس اخرى لوزارة الحرب البريطانية . كما اتضح ان كلية اركان الحرب البريطانية - وهى الكلية التى كانت مصر تركز على الحاق ضباط جيشها بها - لا تستطيع ان تفتح ابوابها الا للامريكيين - وان دورة للضباط العظام المتحالفين يمكن ان تقبل المصريين فى يناير ١٩٤٦ .

ولقد كانت دورة كلية اركان الحرب البريطانية التى حرم المصريون من الالتحاق بها تستغرق عامين - بينما كانت الدورة البديلة التى عرضتها بريطانيا لاستغرق سوى ثلاثة شهور فقط - ولا تمنح خريجها علامة الاركان حرب
 حرب "Passed staff college" P. S. C (٢٩)

F.O 371/45949 Exchanged correspondence between (٢٩)
 f.o and British Embassy Concerning the refusal of accepting
 Egyptian officers in the Gunnery course and the staffff course in
 the British staff college, Camberly.

F.O 141 from B.M.M to the British Ambassador, Cairo dated 15th
 June 1946.

وكانت السفارة البريطانية قد اقترحت - بالنظر للنتائج المؤسفة عند ابلاغ هذا الرقضى للمصريين - حث وزارة الحرب البريطانية على اعادة النظر فى الامر ، وان تفعل ما فى وسعها للحصول على اماكن للضباط المصريين فى دورات تعليم بريطانية للمدفعية والاركان حرب وقد رد مجلس الجيش البريطانى فى ٥ اكتوبر معتذرا لاسباب الازدحام على كلية اركان حرب البريطانية وعارضا الدورات البديلة .

وقد اوضح السفير البريطانى فى القاهرة فى مكاتبتيه الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٥ اكتوبر - مدى ضيق رئيس هيئة اركان حرب البريطانية وتهديده بارسال الضباط المصريين الى مكان آخر يفترض انه امريكا ونبه السفير الى انه بالنسبة للجملة الاخيرة من الفقرة « ٢ » من

وقد تبين أن مصر وضعت في مجال تبادل المعلومات الحربية في المرتبة « ج » ، ووضعت الهند في المرتبة « ١ » - وكان هذا يعنى في مجال التدريب عدم السماح للضباط المصريين بدخول كليات أركان الحرب البريطانية البرية والبحرية التى يتوافر بها معلومات ذات طبيعة تكتيكية واستراتيجية لايجوز الا لابناء الدول الموضوعه فى المرتبة « ١ » الاطلاع عليها .

وكان آخر ما انتهت اليه وجهات النظر البريطانية المختصة فى مجال تدريب المصريين - هو السماح لهم والعراقيين والفرنسيين بدخول كلية أركان الحرب بكامبرلى فى الدورة التى تبدأ سنة ١٩٤٨ على أساس أن مستقبل بريطانيا العسكرى فى مصر كان مرتبطا بفكرة « لجنة الدفاع المشتركة » التى كانت تدور حولها مباحثات صدق - بيغن سنة ١٩٤٦ .

وكان مبدأ الرفض بالنسبة لباقي فروع الدراسة العسكرية البحرية والجوية هو الأساس بالنسبة لمصر - أما الاعتذار بإزدحام الكليات أو اعتبارات الأمن أو ارتفاع المستوى الدراسى عن المستوى الذى كان عليه الضباط المصريين - فلم تكن سوى تعلل بها البريطانيون بهدف تحقيق المطلب الرئيسى لهم وهو تعويق نمو وتوسع وأعداد الجيش المصرى ما استطاعوا الى ذلك سبيلا - ولم يفهم فى نفس الوقت أن يقدموا بدائل تدريبية هزيلة لاتسمن ولا تغنى من جوع - تختلف فى مناهجها عن الدورات التدريبية الاصلية - ولاتعطى سوى جرعات محدودة من التدريب الذى لم يكن يفيد وحالة الجيش المصرى المتأخرة (٣٠) .

المذكورة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية والرفقة بمعاهدة التحالف « فأننا لن نكون قادرين على الشكوى إذا التجأ المصريون الى مكان آخر عندما ما يجدون أن التسهيلات المطلوبة لا يمكن تقديمها فى المملكة المتحدة وأن التزامنا تحت شروط المعاهدة يبدو أنه يعطى المصريين حق متقدم على كل الاجانب للحاق بكلية أركان الحرب »

This obligation under the treaty seems to give the Egyptians a prior right over all foreigners to admission to the staff College".

(٣٠) كان رأى رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية ان من المرغوب فيه سياسيا السماح لكل الجنسيات التى ترغب بريطانيا فى أن تضمها الى

ويلاحظ من جدول أعدته البعثة العسكرية البريطانية عن دورات التدريب التي قدمتها بريطانيا لمصر في المملكة المتحدة - وفي الشرق الأوسط، أن كلية أركان الحرب البريطانية في « كامبرلى » لم تقبل أى ضابط مصرى منذ سنة ١٩٣٩ وحتى نهاية الوجود البريطانى فى الجيش المصرى سنة ١٩٤٧ وأن الكلية الحربية الملكية فى ساندهيرست Sand Hurst ، والاكاديمية العسكرية بوليتش Wolwich لم تقبل ضباط مصريين منذ سنة ١٩٢٨ ، وأن نفس الامر حدث بالنسبة لباقي المدارس العسكرية فى بريطانيا مع استثناءات لاتكاد تذكر ، ولقد كان المأمول أن تعوض بريطانيا مصر بقبول ضباطها فى المدارس العسكرية التى انشأتها فى الشرق الأوسط كمدرسة المدرعات بالعباسية « ومدرسة المدفعية « بحيفا » ومدرسة المشاة فى « عكا »

فلها الدفاعى - ولكن من وجهة النظر الحربية وحتى يمكن عمل الترتيبات لحماية سرية المعلومات الحربية فانه لايمكن السماح لطلبة من دول خارج المرتبة « ١ » ، بالالتحاق بكلية أركان الحرب - ورأى اللورد مونتجومرى انه من المهم جدا من الوجهة السياسية أن تقدم التسهيلات التدريبية البريطانية لهذه الجنسيات التى تريد بريطانيا أن تراها حليفة لها على أن تضع السلطات الحربية البريطانية الشروط الضرورية المتلائمة مع الترتيبات الامنية - وقد رأت الاميرالية البريطانية أن المستوى الدراسى بالنسبة لكلية أركان حرب البحرية عال جدا بالنسبة لأى ضابط مصرى بحرى - وأن البحرية المصرية لم تصل بعد الى المرحلة التى تحتاج عندها الى هذا النوع من التعليم وأنه بالإضافة الى ذلك فان هناك اعتراضات أمن قوية لدخول المصريين وعرضت الاميرالية عرضا مشابها لعرض « دورة الضباط المتحالفين » السابق الإشارة اليه بان ابدت استعدادها لقبول المصريين فى كلية أركان حرب أخرى يكون مسموحا للجانب بدخولها او أن تزود البحرية المصرية بـ معلمين لإقامة دورة أركان حرب بحرية فى مصر - وفى شأن كلية أركان حرب الطيران فقد كانت وزارة الطيران البريطانية تدير كليتان لأركان الحرب احدهما مقصورة على طلبة السلاح الجوى البريطانى والدومنيون والأمريكيين - أما الاخرى فكانت مفتوحة لحلفاء معينين وطلبة اجانب مختارين - وفى هذه الكلية كانت بعض الموضوعات تمنع لاسباب الامن - وكانت الكلية الأخيرة فى المكان الوحيد الذى يقبل به ضباط أركان الحرب المصريين للطيران - راجع

و « جبل مريم » - الا ان القبول فى هذه المدارس البديلة ايضا كان يمر بمشاكل وصعوبات تبينها الاعداد المقبولة فى كل تخصص ، وكان كل ماقامت بريطانيا بتدريبه من الضباط المصريين والافراد ٦٢٨ ضابطا ورتب اخرى على مدى الفترة من سنة ١٩٣٧ وحتى سنة ١٩٤٧ .

ورب سائل يتساءل عن حالة التدريب داخل الجيش المصرى ووحداته فى مصر .

والحق أن بريطانيا كانت محظوظة فى نتائج سياستها تجاه للجيش المصرى - ذلك أنها اذا كانت تحاول تلمس الاعذار بالنسبة لتدريب الضباط فى المملكة المتحدة - فان سياستها فى شأن التدريب الداخلى للجيش لم تحتج الى تبريرات - فقد كفتها سياستها فى شأن توريد الاسلحة والمعدات والعربات مؤونة البحث عن عذر .

ذلك ان تجهيز الوحدات بالمعدات الغير كاملة - والامتناع عن التوريد جعل من الصعب اجراء أى تدريب جدى للوحدات . فالتدريب على السلاح يحتاج الى توافر السلاح ذاته لاجراء التدريب عليه ، ونفس الامر ينسحب على المعدات والآلات وما الى ذلك - فكيف يتسم التدريب على تجهيزات ومعدات لم يراها الافراد - كمعدات المهندسين ومدافع الماكينة والاسلحة الصغيرة وأجهزة اللاسلكى والانوار الكاشفة والغازات السامة .

ولقد كان العائق الاساسى فى التدريب داخل الجيش هو الحالة المتدهورة لوسائل النقل والاطارات - كما أن استخدام البريطانيين لوحدات الجيش المصرى فى العمليات الحربية والاستيلاء على معادته الحربية القليلة التى تيسر له الحصول عليها قبل الحرب كان لهما اسوأ الاثر على المستوى الحربي للجيش - فقد ترتب على الزج بالوحدات المصرية فى الأعمال الحربية المساعدة - وأقول المساعدة وليس الأعمال الحربية الأصلية - للجيش البريطانى - ان اضطرت القيادات العسكرية المصرية الى الغاء التدريب الجماعى للقوات المشاركة فى العمليات الحربية كسلاح الإشارة الذى استخدم البريطانيون حوالى ثلث قوته العددية فى أعمالهم الحربية - كما اوقفت تدريب سلاح المشاة لأعوام .

ومنذ سنة ١٩٣٦ توقف التدريب فى سلاح خدمة الجيش وحولت كل جهوده لخدمة القوات بالصحراء الغربية - وأدى الهبوط فى مستوى الاعداد بالوحدات التى تعتمد كلية على المحرك والاطار (كالايات السيارات الخفيفة والدبابات الخفيفة) الى تحييد التدريب وقصره على تدريبات فردية .

ولم يتيسر للمدفعية المضادة للدبابات - وهى أحد أفرع المدفعية التى لم يولها البريطانيون اهتماما لعدم حاجتهم اليها فى الحرب - أن تتدرب على اطلاق نيران المرمى للمدافع ٢ رطل والمدفع « البيزا » ٧٩٢ ، الا فى نهايات سنة ١٩٤٣ .

وقد يتصور المرء ان الوحدات التى كانت محل اهتمام البريطانيين « كالمدفعية المضادة للطائرات » كانت تتلقى تدريبا متكاملا بالمعنى المفهوم - والحقيقة ان الأمر كان على عكس هذا التصور - ذلك ان البريطانيين - مع اهتمامهم بمثل هذه الوحدات - فرقوا بين تدريب سلاح المدفعية كسلاح يستفيدون منه لمقاومة العدو ، وبين تدريب ضباط من هذا السلاح ليصبحوا معلمى مدفعية مضادة للطائرات وانوار كاشفة وقاذف ساحلى - ذلك ان الحالة الأولى فيها فائدة لهم ، أما الحالة الثانية فهى تعنى تدريب المصريين على فنون عسكرية عالية ، وهذا بالطبع متعارض مع مصالحهم فى الجيش المصرى .

وكانت المشاة اسوء وحدات الجيش حظا خلال فترة الحرب ، فقد كان توزيعها لخدمات رصد وملاحظة الألغام مع نقص وسائل النقل ، يجعل من التحميل جمع الرجال من مواقعهم للتدريب .

ويمكن القول بصفة عامة ان الجيش المصرى لم يحظ بأى تدريب جماعى خلال فترة الحرب بسبب انشغال قواته بتقديم خدمات مباشرة للجيش البريطانى - فاذا ما خفت حدة الحرب عن المنطقة فى النصف الثانى من عام ١٩٤٤ ، وانتقلت اغلب وحدات الجيش من العمليات الى « مرتب وقت السلم » ، تكفل موقف وسائل النقل والمعدات الى ارتباك التدريب الجماعى وايقاف القيام بتدريبات « لواء التدريب » والمناورات .

ومع تدهور الاحوال من حيث الاعداد والتجهيز سنة ١٩٤٥ استحال اجراء اى نوع من التدريبات لأعلى من مستوى الجماعة فى المشاة (أصغر وحدة فى الكتيبة) وبطارية فى المدفعية - وامتنع اى نوع من انواع التدريب الجماعى فوق مستوى الجماعة فى الوحدات المساعدة - وأدى نفس السبب فى الفرسان الى استحالة التدريب على مستوى (الاورطة) - وكذلك الأمر بالنسبة لمدفعية الميدان والمدفعية المضادة للدبابات لعدم توافر وسائل جر المدافع .

وقد كان الناتج هو حصول الأفراد على مستوى الجيش على مستوى عال فى التدريب الفردى (وهو التدريب الذى يقصد منه احسان استخدام الفرد لسلحاه ومعدته واستعمالها تكتيكيا) - لكن الخبرة القتالية التى يوفرها التدريب الجماعى - (وهو التدريب الذى تشترك فيه وحدات كاملة على مستوى الكتيبة واللواء والالاي والفرقة من مختلف الأسلحة فى مناورة تشابه موقعة حربية تؤدى كل وحدة فيه واجباتها بالتنسيق مع الوحدات الأخرى - ويلاحظ عملياتهم محكمون على مستوى راق من الخبرة فى التكتيك لتقييم المناورة فى النهاية) باعتباره شيئاً يشابه العمليات الحربية يشمل تحريك القوات واستخدام التكتيكات وهى الأساس فى تدريب الجيوش على خوض غمار الحرب - فقد انعدمت تماماً فى الجيش المصرى .

وقد اعترف البريطانيون فى أكثر من مناسبة بأن سياستهم نحو الجيش المصرى هذه قد حسمت الضباط المصريين من اى خلفية عسكرية (٣١) .

F.O 371/23337 Quarterly report No. 11 on the Egyptian Army, October 1939. (٣١)

F.O 371/41313 Half yearly report No. 23 on the Egyptian Army, July - December 1943.

F.O 371/45946 Half yearly report No. 25 on the Egyptian Army, December 1944.

F.O 371/41314 Half yearly report No. 24 on the Egyptian Army, January - June, 1944.

F.O 371/45948 Half yearly report No. 26 on the Egyptian Army, January - June, 1945.

ولا اجد ابلغ من عبارات رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى آخر تقرير له عن الجيش المصرى سنة ١٩٤٧ - دليلا على نجاح بريطانيا فى تنفيذ سياستها المضادة لتقدم الجيش المصرى قوة وتدريبا اذ يقول :

« لا يمكن اعتبار الجيش المصرى صالحا للحرب ، ولا يحتوى على التنظيمات الضرورية بما فى ذلك القادة المدربين وضباط اركان الحرب ، وترجع اسباب ذلك الى ان هيئة اركان الحرب على كل المستويات لم تعط على الاطلاق خبرات عملية فى الواجبات الادارية او واجبات اركان الحرب فى الميدان ، ويعانى الجيش بصورة محزنة من النقص فى العربات والمعدات .. والتعاون بين الجيش والطيران فى مهد طفولته ، وجهاز العمليات الحربية غير فعال ولا يستطيع الجيش ان يقف على قدميه .. ولا توجد اى خطة للتعبئة - لا يعرف الجيش المصرى شيئا عن تنظيمات الجيش فى وقت السلم وتنظيماته فى وقت الحرب كما نعرف نحن ، فلا يوجد احتياطى للمعدات او السجلات المضبوطة للجيش الاحتياطى ، وتحت الظروف الحالية لا تستطيع مصر ان تنفذ اى خطة من خطط التعبئة » (٣٢) .

F.O 141/1201 from British military mission to foreign office, dated 5th May 1947. (٣٢)

كما يعترف رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى تقريره عن النصف الاول من سنة ١٩٤٦ بان مدفعية الميدان المصرية لم تطلق طنقات المدافع ٢٥ رطل من نوع HE fuze 222 (وهى الطلقات شديدة الانفجار الحية) الا فى مايو ١٩٤٦ - وان الالامى المضاد للدبابات قد اطلق المدافع عيار ٦ رطل فى ذلك الوقت ايضا ولأول مرة - وأن محاولة جرت لضرب نيران المدفعية المضادة للطائرات الغير مرئية كانت فى مايو سنة ١٩٤٦ - راجع

F.O 371/53268 Half yearly report No. 28 on the Egyptian Army, January - June 1946.

ويكشف تقرير مصرى عن حالة سلاح المدفعية فى نهاية سنة ١٩٤٦ فيقول ان الجزء الاكبر من عربات سلاح المدفعية الملكى هو من طراز فورد سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وأن معظم هذه العربات قد قامت بالعمل منذ سنة ١٩٢٨ الى الآن اى اكثر من ثمانى سنوات قطعت خلالها مئات الالاف من الكيلو مترات واصبحت فى حالة غير صالحة للقيام بما هو مطلوب منها من الاهمال - وأن معظم هذه العربات وردت للجيش المصرى عند بدأ تشكيله ولم يتوفر وقتئذ السائقين المهرة فتدرب عليها الافراد مما قلل من صلاحيتها

وخلال فترة الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ، حرصت بريطانيا - كجزء من سياستها - أن تحرم الجيش المصرى من أى زعامة وطنية تبقى فيه - أو تتوافر لها الظروف الملائمة للبقاء - فقد كان هذا بلا شك متعارض تمام التعارض مع أمن الاحتلال وسلامته - إذ أنه قد يكرر دور « أحمد عرابى باشا » فى سنة ١٨٨٢ .

وقد بدأت أولى معارك البريطانيين فى سبيل المحافظة على أمن احتلالهم لمصر - وبقاء بعثتهم فى الجيش متمتعة بنفوذها - مع تولي « على ماهر باشا » لمقاليد الحكم فى وزارته الثانية « ٨ أغسطس ١٩٢٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠ » وتعيينه للواء « محمد صالح حرب باشا » وزيراً للدفاع - والفريق « عزيز على المصرى باشا » رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش المصرى .

فقد اشتتم البريطانيون من هذا الوضع مخاطر قد يتعرض لها وجودهم فى الجيش المصرى .

« فصالح حرب » باعتباره واحداً من الضباط المصريين الذين تركوا الخدمة فى مصلحة خفر السواحل خلال الحرب العالمية الأولى وانضموا إلى « السنوسى » - « عزيز المصرى » الذى أدى خدمته العسكرية كلها مع الجيش التركى ، والألماني النزعة Germanophile يشكلان خطراً على البعثة العسكرية فى الجيش بصفة خاصة وعلى الوجود البريطانى فى مصر بصفة عامة - لما يحملان من أفكار وطنية ييئنانها فى شبان الجيش المصرى .

وقد أبدى البريطانيون مخاوفهم من « عزيز المصرى » إلى « على ماهر » خلال أغسطس سنة ١٩٢٩ وبعد أيام من توليه الوزارة ، ووعدهم الأخير

=
- وأن الوجود بسلاح المدفعية هو عبارة عن خليط من جملة ماركات من العربات أغلبها عاطل عن العمل لعدم توافر قطع الغيار - رنجع المتحف الحربى - سلاح المدفعية الملكية تقرير التفتيش السنوى علم ١٩٤٦ ٣٢٩٣ - ٥٨/٤/١٥٧ ، - المأظة فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٦ - لواء محمود جاhein قائد عام سلاح المدفعية إلى حضرة صاحب السعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

بأبعاده اذا وجد غير لائق لمنصب رئيس أركان الحرب (٢٣) .

غير أن وجود « عبد الرحمن عزام » وزيرا للوقاف نى هذه الوزارة الى جانب صالح حرب وعزيز المصرى ، أشعر البريطانيين بأن هذه الحكومة غير صحيحة بالنسبة لهم وأن استمرارها قد يضعف نفوذهم فى مصر .

فعلى الجانب السياسى كان « على ماهر » يتحدث علنا عن خلافاته مع السفارة البريطانية ، وكيف أنه يقف ضد طلبات السلطات البريطانية الغير عادلة وجهودهم لاقامة ظروف مشابهة لظروف الحماية Protectorate .

وعلى الجانب العسكرى كان « عزيز المصرى » - « عزام » - « صالح حرب » يديرون الآلة الحربية المصرية بطريقة تهدف - من وجهة النظر البريطانية الى تحطيم نفوذ البعثة العسكرية البريطانية .

وقد سمي البريطانيون هؤلاء الثلاثة بالثلاثى الحبرى Military Trio ، وادعوا أنهم بدعم من « على ماهر » ينسفون جهود البعثة العسكـرية البريطانية فى تنظيم الجيش المصرى الجديد - ويتفاجرون بالتنظيم الحبرى والقوة الألمانية - ويحثون ضباط الجيش المصرى على اعتناق هذه الأفكار (٣٤) .

F.O 407/222 Mr. Petman to viscount Halifax, 25th (٢٢)
August, 1939.

وقد وصفت المكاتبـة عدم لياقة عزيز المصرى لمنصب رئيس أركان حرب الجيش بمصطلح
A square peg in a round hole
F.O 407/222 Petman to viscount Halifax 2nd October, (٣٤)
1939.

ويقول البريطانيون عن « عزيز المصرى » انه شخصية غريبة ، وخلقه أكثر غرابة ، فرغم أن اسمه عزيز « المصرى » الا أنه يحمل قليلا من الدم المصرى - فقد كان جده قوقازيا مسيحيا هاجر الى مصر - ويقال أن والدته ألمانية - ويتكلم العربية ولكنة ألمانية خفيفة - تربى فى تركيا وخدم فى الجيش التركى - وحوالى سنة ١٩١٢ كان يعمل كمعلم تكتيك فى مدرسة تركية = حربية - وفى سنة ١٩١٣ حارب فى ليبيا ضد الايطاليين - وطبقا لاقواله فقد كان اول شخص فى التاريخ يسقط طائرة للعدو بنيران مدفع نمساوى جبلى قديم - وقد هرب من رجال تركيا الفتاة لنزاعه معهم بعد أن

ورغم أن افكار « عزيز المصرى » نحو تكوين وتنظيم الجيش المصرى

حكم عليه بالاعدام وعاش أغلب مدة الحرب العظمى فى المنفى فى فقر مدقع بأسبانيا - وبعد الحرب قضى مدة بالحجاز وفارس ، وأخيرا رضى لبعض الوقت كقائد لدرسة البوليس بالقاهرة - وفى سنة ١٩٢٧ - ورغم أنه لم يحصل اطلاقا على ترقية بالجيش المصرى ولم يخدم اطلاقا بأى جيش منذ قبل سنة ١٩١٤ عمل مفتشا للجيش المصرى - وخلال أغلب وقت هذه الوظيفة سافر للخارج فى إجازة (أساسا لأمريكا وألمانيا) - وخلال الأشهر القليلة التى قضاها فى القاهرة لم يتعامل مع أحد فى وزارة الدفاع ولم يستخدم المكتب الذى خصص له فى قيادة سلاح الحدود واستخدم سكرتيرة ألمانية فى منزله - وفى اعتراض البريطانيين على تعيينه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى يقولون أن هذه الحقائق لا تتضمن أى مؤهلات لتعيينه رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى أو أى جيش آخر كما أنه « لا يحتمل أن يشارك بأى شئ نحو كفاءة أو اكتفاء الجيش » وقرر المajor جنرال مكريدى Macready رئيس البعثة العسكرية البريطانية سنة ١٩٣٩ « أنه مفقر تماما للمعلومات عن التنظيمات الحربية الحديثة ، والامداد والصيانة لا تعنى شيئا بالنسبة له ، ولضرب مثل للمصاعب فى التعامل معه ، فقد حاولت نى أحد الأيام أن أؤثر عليه فى ضرورة طلب قطع غيار مناسبة لمواقع الماكينة « البرن » وكانت إجابته لذلك هى أنه لا يستطيع أن يرى أى هدف من الحصول على كمية من قطع الغيار ما دامت الأسلحة جديدة ، وأضاف بأن لديه فى ممتلكاته مسدس « ماويز » منذ ٢٥ عاما دون قطع غيار ولا زال فى حالة حالة جيدة الآن .

وفى مأخذهم بصفة عامة عليه - يقول البريطانيون - أن رئيس هيئة أركان الحرب لم يحاول أن يؤقلم نفسه مع التنظيمات الحالية للجيش = المصرى وأى إجراء اتخذته فى هذا الشأن كان موجها لدرجة كبيرة الى تشكيل وحدات فرعية جديدة من تصميمه الخاص محطما بذلك التنظيمات القائمة متدخلا فى التدريب الفنى للمدفعية المضادة للطائرات التى لا يعرف عنها شيئا - وهدفه الأساسى تشكيل قوة مصرية كاملة تستطيع أن تعمل بنفسها فى الصحراء « والأفضل أن تكون تحت قيادته » - وفى نفس الوقت يعترف البريطانيون بأن عزيز المصرى رغم كل شذوذه وماضيه الملون - أكثر ثقافة وأقل شرقية عن الضابط المصرى المعتاد - وأنه قارئ ممتاز فى التاريخ الأوروبى والبريطانى وضليع فى المبادئ الاستراتيجية والتكتيكية العامة - راجع

خانت صورة مبكرة « لمجموعة اللواء المستقل » وهى نفس التنظيم الذى أخذ به البريطانيون عند انشاء « القوة الجنوبية الغربية » - فقد اثاروا قضية طرده من الجيش مع رئيس الوزراء « على ماهر » معلقين كل أعمال البعثة العسكرية البريطانية على اخراج الرجل ، انطلاقا من « ان السلوك المقصود به صراحة اهانة او انعدام الثقة بالبعثة العسكرية البريطانية لن يتسامح فيه - فقد تمسك البريطانيون بوعده رئيس الوزراء « على ماهر » لستر بيتمان فى أغسطس سنة ١٩٣٩ بطرد « عزيز المصرى » اذا سبب متاعب للبعثة العسكرية البريطانية أو للقوات البريطانية - ولقد وضع من الوثائق البريطانية أن المتاعب التى سببها « عزيز المصرى » للوجود المصرى كانت تجاهل البعثة العسكرية البريطانية ورفض نصيحتها (٢٥) . ولعمري أن « عزيز المصرى » - كان فى مسلكه هذا يصدر عن مصرية صميمية تأبى أن ترى جيشها خاضعا لاشراف عسكري أجنبى يتعارض وجوده أساسا مع الشرف العسكرى والعزة القومية - فحارب البعثة وسخر من أعمالها وحط من قدرها معتزا بعلمه الواسع وقدرته العسكرية الفائقة التى اعترف البريطانيون بها .

ولقد كانت قضية طرد « عزيز المصرى » من الجيش هى المرة الوحيدة التى اصر البريطانيون فيها على تنفيذ تحالفهم مع مصر والتزامهم ببناء جيش مصرى كقوة - ولم يحدث أن تمسكوا بشيء يتعلق بالجيش المصرى مثل تمسكهم بطرد « المصرى » ، رغم أنه لم يكن ضمن بنود المعاهدة التخلص من الضباط المصريين .

F.O 371/23337 "Dismissal of Aziz El Masri" Egyptian (٢٥)
chief of staff 29th December 1939.

وفى هذا الصدد يقول « مايلز لاميسون » السفير البريطانى فى ذلك = الوقت « لقد وصل الوضع الآن الى منحدر وجدت البعثة العسكرية البريطانية معه نفسها فى وضع يستحيل عليها أن تعمل مع « المصرى » الذى تجاهلها ولم ينشد نصيحتها - أن رئيس الوزراء يجب أن يكون متلفها مثلنا لوضع حد لهذا - أننا مصمون على تنفيذ تحالفنا والتزامنا ببناء جيش مصرى كقوة - وأن مصر يجب أن تكون هكذا - لكن فكرتنا ان هذا مستحيل حتى يذهب « المصرى » اننى شخصيا مؤمن بأن « المصرى » عامد الى هدم وضع ونفوذ البعثة العسكرية » .

لقد كان الاخرى بالبريطانيين اذا كانوا متمسك كين بتنفيذ تحالفهم والتزامهم ببناء جيش قوى ، وأن يوفروا بالتزاماتهم بتوريد السلاح والعتاد وتجهيز الجيش واعداده وتدريب أفرادهِ وضباطهِ - وكان المقبول عقلا أن تكون قضية التخلص من « المصرى » آخر المطاف وبعد أن يكون البريطانيون قد وفوا بالتزامهم ، هذا اذا كان التخلص من « لمصرى » حُلًا ٠ اما أن يتمسك البريطانيون بالتخلص منه فقط ولا يفعلون ازاء التزاماتهم فى المعاهدة شيئًا على الاطلاق - فان هذا معناه استمرار المخطط البريطانى لاعاقبة نمو الجيش وتوسعه ومنع أى قيادة وطنية فيه من أن تبقى خشية أن يستخدم هذا الجيش لمقاومة الاحتلال البريطانى - ولعل فى تعيين « حضرة صاحب السمو الامير اليكباشى » اسماعيل داود ، قائدا للقوة الجنوبية الغربية فى نهايات سنة ١٩٢٩ وبدايات الاربعينيات مرتبطا بالتخلص من « عزيز المصرى » ما يؤكد النية الواضحة لبريطانيا من عدم السماح لمثل النوع الأخير من الضباط بالبقاء فى الجيش ٠

وهكذا تخلص البريطانيون من « عزيز المصرى » ، الذى كان من وجهة نظرهم أحد الاخطار التى تهددهم ٠

ولم يكن متصورا - وهذا دور الوجود البريطانى فى الجيش المصرى الذى كانت سياسته اعاقبة نمو الجيش المصرى وتوسعه ومنع امداده بالسلاح والعتاد والتدريب حسب ما أوضحت الصفحات السابقة - ان يكون للبعثة العسكرية دور مخالف لدور الوجود البريطانى - فما البعثة العسكرية الا امتدادا للوجود البريطانى ورمز لهذا الوجود داخل الجيش - ومن ثم فهى الاداة المنفذة للسياسة البريطانية فى الجيش المصرى - وعلى ذلك فان النظرة للبعثة العسكرية البريطانية يجب أن تكون وفقا لهذا الوصف ٠

ولقد كانت الصحافة المصرية واعية لدور البعثة العسكرية البريطانية منذ البداية - وكانت تعلم ان البعثة ان هى الا امتدادا لسياسة بريطانيا فى الجيش المصرى منذ ما قبل المعاهدة وانه لا المعاهدة ولا شئ غيرها يغير من سياسة بريطانيا فى ترسيخ احتلالها لمصر - هذا الاحتلال الذى لا يبدل لاستمراره من تجنبه مخاطر وجود جيش قد يقوى فينا وىء وجوده ٠

(م ١٧ - الوجود البريطانى)

وقد وصفت مجلة « المصور » البعثة العسكرية فى ابريل سنة ١٩٢٨ بأنها « جيش داخل جيش An Army within an Army » وأن « سبنكس باشا » - المفتش العام للجيش المصرى الذى انتهت خدمته بالجيش المصرى بحلول نظام البعثة محله - لدى رحيله ترك بدلا منه مائة « سبنكس » صغير

and that it would appear as if "spinks pash" on his departure gave birth to a hundred little Spikes (٣٦) .

كذلك فان « الاستاذ فكرى اباطة » تحدث فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٦ يوليو ١٩٢٨ عن البعثة العسكرية البريطانية - وذكر « ان سيطرتها على الجيش صارت سيطرة خطيرة فيجب تحديد علاقاتها بالجيش تحديدا واضحا وسال وزير الحرية اهى للتدريب والارشاد أم لغير ذلك » .

وتناول الدكتور عبد الحميد سعيد عضو مجلس النواب البعثة ايضا فى نفس الجلسة فاثبت أنها تتدخل فى شؤون الجيش الداخلية والمالية - وان تدخلها نتج عنه حدوث عدة مشادات عنيفة بين كبار ضباط الجيش المصرى وبين رجال البعثة - وتساءل الدكتور عبد الحميد سعيد قائلا « ما شأن البعثة ان تحتم على مصر الا تشتري السلاح الا من انجلترا ولو كان هذا السلاح من النوع المهمل ٠٠٠٠ فالخطة التى تتبعها البعثة العسكرية مع مصر فى امر شراء الاسلحة والذخائر انما معناها ان انجلترا تنظر الى مصر نظرة لا يمكن لمصر ان تقبلها مطلقا » .

وقال « ان البعثة العسكرية تريد ان تجعل الجيش المصرى فرقة من العمال للجيش البريطانى بدليل ان الاستحكامات التى عملت بمعرفة الانجليز فقط دون ان يكون للضباط المصريين ادنى نصيب فى وضع التصميمات » وذكر ان وزارة الحرية استوردت ٦٦ سيارة « فورد » وقد وردت الى مصر اجزاء متفرقة وعهد فى اول الامر الى احد اقسام وزارة الحرية بتركيبها - فتم تركيب ٣٠ سيارة مقابل ستة جنهات عن كل

سيارة ، ولكن البعثة العسكرية تدخلت في الأمر وعهد بتركيب السيارات الباقية الى شركة انجليزية مقابل ٢١ جنيه عن كل سيارة وقال « ان حركة التخليع غير جدية ولا أريد أن أقول شيئا عن الذخائر شفقة بوزير الحربية لانها قضية وذلك بفضل البعثة العسكرية البريطانية » .

وقد ذكرت جريدة « المصرى » تعقيا على جلسة مجلس النواب هذه ان « حسن صبرى » وزير الحربية رد على ما اثاره النائبين « فكري اباطة » والدكتور « عبد الحميد سعيد » عضوى الحزب الوطنى وقال « ان وضع نظام للبعثة امر ضرورى وساعنى كل العناية بأن يكون للبعثة دستور يتفق عليه ويتلخص فى ان تكون البعثة مرشدة ولا عمل لها غير ذلك » .

واستنتجت « المصرى » من رد الوزير أنه اعتراف صريح بصحة ما قيل عن تدخل البعثة العسكرية فى شئون الجيش وعن خروجها عن حدود المهمة المرسومة لها فى المعاهدة (٢٧) .

وقد هاجمت جريدة « التيمس » اللندنية فى أغسطس ١٩٢٨ كبار ضباط الجيش المصرى الذين كانوا يعارضون البعثة العسكرية البريطانية عندما أردت أن تتدخل فى شئون الجيش تدخلا جارحا لكرامتهم ، قطعت فى كفاءتهم وهددتهم بالاستغناء عن خدماتهم واقصائهم عن الجيش اذ قالت « ومما لا شك فيه أن أعظم حل يرجى لشئون الجيش سينطوى على الاستغناء عن الآلة القديمة التالفة فى وزارة الحربية لانشاء آلة جديدة محلها » (٢٨) .

وانتقدت جريدة « البوسفور » حضور أعضاء البعثة العسكرية

(٢٧) جريدة المصرى - العدد ٦٣٠ - ٧ يوليو ١٩٢٨ « الذخيرة الكدابة والبعثة العسكرية - وزير الحربية يناقش رئيس الوزراء » .

(٢٨) جريدة المصرى - العدد ٦٦٧ - ١٢/٨/١٩٢٨ ويلاحظ أن تهديد جريدة التايس يتفق ومقترحات رئيس البعثة العسكرية البريطانية سنة ١٩٢٨ عندما ربط اصلاح الجيش بزيادة أفراد البعثة - واحالة جميع ضباط الجيش المصرى من رتبة اللواء الى التقاليد - مما يفهم معه أن تقارير رئيس البعثة عن الجيش المصرى كانت فى متناول الصحافة البريطانية .

F.O 407/273 No. 74 sir Miles Lampson to viscount
halifax March 7th 1938.

البريطانية لاجتماعات بوزارة الحرية المصرية التي لم تكن تناقش فيها سوى المسائل الادارية (٢٩) .

لقد كان ما سبق تعبيراً عن شعور الصحافة المصرية نحو البعثة ، وشعور البرلمان المصرى نحوها - فما هى حقيقة أعمال البعثة العسكرية البريطانية فى مصر من واقع الوثائق .

لقد درجت البعثة العسكرية البريطانية على كتابة تقارير ربع سنوية عن الجيش المصرى تشمل الى جانب الاحوال التدريبية والتقدم والتطور فى الجيش المصرى المؤثرات السياسية واطراح الداخلية للجيش - كالعلاقات بين وزير الدفاع والبعثة - والنزاع بين رئيس أركان حرب الجيش ووزير الدفاع - وشعبية الملك فى الجيش المصرى - وتحليل الشخصيات القيادية فى الجيش المصرى ووزارة اندفاع وشرح سلوكهم وطباعهم - وعلاقات ضباط الجيش المصرى بالبعثة ودرجة ولائهم لانجلترا أو عدائهم لها - وتحليل الصحافة المصرية واستخلاص كل ما تكتبه عن البعثة (٤٠) .

ويلاحظ أن رئيسى البعثة العسكرية البريطانية كان هو رسول البريطانيين سنة ١٩٤٠ عندما ثارت أزمة تجريد الجيش المصرى من سلاحه - وكان هو المتولى تقديم طلبات السلطات العسكرية البريطانية الى رئيس الوزراء المصرى فى هذا الصدد .

ومن الأمور التى كشفت عنها الوثائق ، ان اللفنتانت جنرال « ستون » رئيس البعثة العسكرية البريطانية ، عين فى يوم ٢ فبراير ١٩٤٢ قائدا عاما للقوات البريطانية فى مصر (٤١) - ثم تبين من خلال محادثة بين الملك فاروق والسفير البريطانى فى ٥ مايو سنة ١٩٤٧ أن ابطال حادث « ٤ فبراير

F.O 407/222 further correspondence respecting Egypt (٢٩)
and Sudan - Chapter III Egyptian Press No. 67 - sir M. Lampson to
viscount halifax - June 29th, 1938.

F.O 371/23337 - 41313 - 41314 - 45946 - 45948 - 53268 - (٤٠)
63074 "Quartely and half yearly reports No. 11 - 23 - 24 - 25 - 26 -
27 - 29 on Egyptian Army.

The times, tuesday, 3rd February, 1942.

(٤١)

١٩٤٢ « كانوا » المفتنات جنرال ستون ، الذى كان قد أصبح قائدا عاما للقوات البريطانية فى مصر ، ولقيف من ضباط البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى - مما يفهم معه أن البعثة العسكرية البريطانية لم تكن شيئا منفصلا عن الجيش البريطانى بصرف النظر عن الدور الذى حددته المعاهدة البريطانية لها - وانها كانت امتدادا للوجود البريطانى والاحتلال البريطانى فى مصر - وانها جهاز يمكن استخدامه فى حالة استعمال القوة مع مصر أو التهديد بها - شأنها فى ذلك شأن أى وحدة فى الجيش البريطانى (٤٢) .

وقد ساعد تولى حكومات موالية للبريطانيين للحكم - البعثة على التماهى فى سياستها وادعاء حقها فى التدخل فى المسائل الادارية والانضباطية للجيش المصرى - كإبعاد الضباط ذوى الميول المعادية لبريطانيا عن الخدمة فى وحدات معينة - كما استباححت لنفسها أن تتدخل فى شئون الضباط المصريين ، وأن توجه قيادة الجيش الى حالات الرشوة والسرقات وأن تطالب بمحاكمة المتهمين فى هذه الحالات وأن تطالب بوزير للدفاع بمواصفات معينة ، ورئيس هيئة أركان حرب ملائم الخ هذه المسائل التى تعد من صميم الأمور الداخلية للجيش (٤٢) . واعتادت البعثة أن توافى وزارة الحرب البريطانية ووزارة الخارجية بتقارير عن حوادث فردية - كتقرير رفعه الماجور جنرال « كلاتريك » رئيس البعثة العسكرية البريطانية

F.O 141/1201 from British Ambassador to F.O 5th (٤٢)
May, 1947.

F.O 371/45947 Extracts from report 4/6/M from B.M.M (٤٣)
12th June, 1945 (formation of the King's flight).

F.O 141/1956 from British Embassy 2nd Feb., 1944
to f.o "Egyptian Army".

وكانت البعثة العسكرية البريطانية قد أبعدت مجموعة من ضباط سلاح الطيران المصرى خلال أزمة بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية عندما كان « رومل » قريبا من مصر - والحقهم بوحدات الجيش - ومن بينهم « قائد السرب » عاكف - وعند إعادة هؤلاء الضباط الى السلاح مرة أخرى - وافقت البعثة فيما عدا قائد السرب عاكف الذى أصرحت على عدم اعادته الى سلاح الطيران لما بدا لها من اتجاهه نحو معاداتها - فأمر الملك فاروق بتعيينه ياورا جويا له ثم عينه قائدا للسرب الملكى الخاص به .

الى « اللورد كيلرن » السفير البريطانى فى القاهرة عن حادث وقع ليلة ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٥ بملهى « دوشاس Du chasse » . بالقاهرة بين الملك فاروق وضابطين مصريين من الجيش (٤٤) .

وقد افادت بريطانيا من وجود بعثة عسكرية لها فى الجيش المصرى فى الحصول على كافة المعلومات عن نظمه وتدريبه وتسليحه التى كانت معروفة لديها بالطبع - وتوصيل هذه المعلومات الى القيادات البريطانية سواء لعمل كتب ارشادية عن الجيش المصرى وتوزيعها على الضباط البريطانيين لاستخدامها عند الحاجة (٤٥) ، او لتبادل المعلومات مع الأمريكيين بشأن الشرق الأوسط .

فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبدى اهتماما بمنطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية - وتاهبت لتأخذ دورها كشريك لبريطانيا فى المنطقة ، وشرعت السلطات الأمريكية فى التعرف على أبعاد الموقف السياسى والعسكرى لدول المنطقة - وكانت مصر من بين الدول التى تحظى باهتمام القوة الأمريكية الجديدة - فكان أن شرعت فى الاتصال بالسلطات البريطانية فى مصر فى منتصف ١٩٤٧ للحصول على معلومات عن الجيش المصرى وتنظيمه - وسئلت بريطانيا العون فى ذلك باعتبارها المهيمنة على أمور الجيش المصرى - ولم تتوان بريطانيا عن اعطاء المعلومات عن الجيش

F.O 371/45946 a report on the Army officers accident (٤٤)
17th May, 1945.

وكان الملازم أول حسن فهمى عبد المجيد من المدفعية والملازم أول حسن عبد الله الطرزي من المدفعية يتناولان العشاء فى هذا الملهى مع صديقتين لهما اثناء وجود الملك به - وبينما كانت مجموعة الملك من الرجال والنساء تتبادل القاء الخبز والزهور « فعل الضابطان شيئا مثل ذلك - الأمر الذى اثار الملك فامرهما بترك النادى - ونقلوا فوراً الى سبوة - وعندما رفض الضابطان تنفيذ النقل وطلبا محاكمتهم عسكرياً صدر أمر بطردهما من الجيش دون محاكمة لجرد رفضهما تنفيذ الأوامر - وينتهى التقرير الى ان هذا الحادث سبب شيئا من التعليق فى دوائر الجيش المصرى .

F.O 371/63075 from N.M. butler f.o to major General (٤٥)
Ward W.o dated 20th May 1947 Concerning obtaining information about the Egyptian Army.

المصرى الى أمريكا (٤٦) -

وفى تصورى أن أمريكا كانت تطلب معلومات عن الجيش المصرى -
بمناسبة الأوضاع فى فلسطين واحتمالات دخول مصر فى نزاعات مع
القوى الصهيونية فى المنطقة - كمحاولة منها لوزن الأوضاع العسكرية لمصر
أو توصيل هذه المعلومات للعناصر المسلحة الصهيونية تحسبا للمستقبل -
وعلى هذا فإن بريطانيا كانت خير معوان لأمريكا على ذلك .

والحق أن هذا التصور ليس بعيد - فقد كانت بريطانيا أيضا مهتمة
باحتمالات التدخل العسكرى المصرى فى فلسطين - وخاصة بعد ارسال
مصر لقوة عسكرية الى العريش فى ١٥/١٠/١٩٤٧ بقيادة الاميرال
« أحمد على الماوى بك » .

فقد تبين أن قيادة القوات البريطانية فى مصر كانت توافى وزارة
الحرب البريطانية بتفاصيل تحركات القوات المصرية - وكانت التقارير عن
تحركات القوات المصرية تعاصر زمنيا ارسال مصر لقواتها الى العريش
كمقدمات للدخول فى حرب فلسطين - ومع أنه لم يكن قد تحدد بوضوح
مهمة هذه القوة الا ان القيادة البريطانية فى مصر رصدت تحركاتها وأبلغت

F.O 371/63076 from British Embassy, 10th June 1947 (٤٦)
to f.o.

وترجع الاتصالات الأمريكية - البريطانية بشأن المعلومات عن الجيش
المصرى الى يونيو ١٩٤٧ عندما أبدى القسم الحربى بالسفارة الأمريكية
رغبته فى الحصول على معلومات من السلطات العسكرية فى منطقة القتال
عن الجيش المصرى - وفى كتابه الى وزارة الخارجية البريطانية - نصح
السفير البريطانى بلاده بعدم اعطاء أمريكا المعلومات السرية والمحتسرة
بالنظر لاختلاف المصالح الحربية الأمريكية فى المنطقة عن مصالح بريطانيا
كما أن الأمريكين لا ينتظر أن يعطوا معلومات الى بريطانيا - وقد انتهت
الأمور بموافقة بريطانيا على اعطاء أمريكا المعلومات الحربية المطلوبة عن
مصر والسودان - من خلال البعثة العسكرية البريطانية - وقد تضمنت هذه
المعلومات التنظيم الحربى للجيش المصرى فى ذلك الوقت - ولم يخف عن
أمريكا سوى ما يخص السياسة البريطانية فى المستقبل .

وزارة الحرب البريطانية بحجمها على وجه التفصيل (٤٧) - ويلفت النظر

F.O 371/ 63077 from British force in Egypt to W.O - (٤٧)
urgent and top secret, dated 30th November, 1947.

وقد ابلغت القيادة البريطانية بالموقف الحربى المصرى كالاتى :
- الكتيبة السادسة بنادق تحركت الى العباسية - الجيش المصرى
بالعريش : ١ - قيادة اللواء المشاة الثالثة قوته الفعلية ٥ ضباط و ٢٨
رتب أخرى - قيادة المنطقة الشرقية لسلاح الحدود الملكى ٢ ضباط و ٢٠
رتب أخرى - ٢ - المشاة = الكتيبة الثانية مدافع ماكينة - القوة الأساسية
٣٩ ضابط و ٧٣٦ رتب أخرى - وصلت الكتيبة التاسعة مشاة حديثا وقوتها
الاساسية ٢٥ ضابط و ٨٦٢ راتب أخرى .

الوحدات الآتية وصلت حديثا : الفرسان = عدد ٢ تراب دبابات
خفيفة ماركة ٦ ب ويحتمل ان تكون قيادة الدبابات وعشرة دبابات وعدد
٢ ضباط و ٣٥ رتب أخرى - المدفعية = عدد ١ تراب ٦ رطل مضاد
للدبابات - تراب واحد ٢ رطل مضاد للدبابات - مدفعية خفيفة - تراب
واحد ٣٧ بوصة هاوتزر - تراب واحد ٢٥ رطل - ٨ ضباط و ١٠٢ رتب
أخرى .

المهندسين = غير معروف ويحتمل بلاتون واحد من جماعة ميدان
ضابط و ٣٥ رتب أخرى .

الاشارة = فصيلة ٦ مجموعات ارسال لاسلكى مختلطة و ٢ ضابط
و ٣٠ رتب أخرى .

المهمات = بعض الفصائل الصغيرة - التفاصيل غير معروفة
الصيانة = بعض الفصائل الصغيرة - التفاصيل غير معروفة
القوة المقدرة بالنسبة للمهمات ٢ ضابط و ٥٠ رتب أخرى .

سلاح خدمة الجيش = غير معروف ويحتمل ٣٠ عربة و ضابط
و ٥١ رتب أخرى ومن اعمال الامن والاستطلاع =

= الجوى فان التقدير الكلى للرجال والمعدات يعتقد ان يكون كالاتى :
رجال ٣٢٧٥ - دبابات ٦ - سيارات مدرعة ٢١ - حمالات ٣٥ -
بالاضافة الى احتمال وجود ٢٨ عربة حمولة ٢ طن - ٢٢ عربة حمولة
١٥ طن الى ٣٠ قدم مكعب - ٥٨ سيارة خفيفة - ١٦ مدفع - وهذه الارقام
تتضمن ٨٠٠ الى ١٠٠٠ رجل من سلاح الحدود فى رفح - ويقدر الأفراد
فى رفح بما لا يزيد عن ١٠٠ ويعتقد انهم يشكلون جماعة استكشاف ونصف
جماعة مدافع ماكينة يقدر مجموعهم كليا بـ ٢٠٠ بالاضافة الى ٢٠٠ من
سلاح الحدود والاجمالى العام لرفح ٤٠٠ .

ويتبع هذا التقدير للقوات المصرية فى منطقة الحدود المصرية -
الفلسطينية تقديرات البعثة العسكرية البريطانية التى تقول ان ٦٠٠ رجل

فى الأمر - أن رصد تحركات القوات المصرية قرب فلسطين كان دقيقا للغاية فى تلك الفترة - مما يعنى شيئا عند محاولة الربط بين هذا العمل التجسسى الخالص وبين دور بريطانيا فى الجيش المصرى الذى حددته معاهدة الشرف والنزاهة - والصلة بين هذا من ناحية والحرب فى فلسطين من ناحية أخرى ، واحتمالات وصول المعلومات عن التحركات المصرية فى ذلك الوقت الى العدو الاسرائيلى - سواء من جانب بريطانيا التى رصدت التحركات - أو من جانب أمريكا التى حصلت على هذه المعلومات من بريطانيا - وأخيرا صلة هذا كله بسير العمليات الحربية فيما بعد !!! •

وفى هذا المقام أقول - أن البريطانيين لجأوا خلال فترة وجودهم بالجيش المصرى الى بعض ضعاف النفوس من ضباط الجيش المصرى - وهم قلة - للحصول على المعلومات السرية التى يرغبون فى معرفتها عن سلوك رجال الجيش وميولهم السياسية وأهوائهم (٤٨) - كما ان « القسم

=

كانوا فى رفح عادوا الآن الى العريش - وأن معسكر العريش الآن يبلغ ٢٤٠٠ رجل الى جانب ٦٠٠ رجل من رفح بمجموع كلى ٣٠٠٠ والقوة الكلية فى سيناء ٣٢٠٠ رجل - بنيت عوائق الاسلاك الشائكة « دائرت Dannert » فى الخلف من الحدود بين رفح والعوجة ، نقط الحدود منظمة بحيث يوجد ٥ رجال كل ١٠ كيلو مترات •

(٤٨) دار الوثائق القومية - محفظة ٩ حربية « عابدين » - رئاسة الجيش - مكتب رئيس هيئة أركان حرب - مذكرة الى العتبات الملكية الكريمة من الفريق إبراهيم عطالله باشا فى ١٦/٢/١٩٤٧ - وتكشف المذكرة عن سلوك « الصاغ أحمد زكى ثابت » من سلاح الحدود فتقول ان « خدماته بمصلحة الحدود كانت سلسلة من الجاسوسية للبريطانيين بالمصلحة على اخوانه المصريين كما هو مشهور عنه لجميع من خدموا بالحدود » - ويستطرد التقرير فيقول انه فى سنة ١٩٤٠ جينما كان مأمورا للواخات البحرية جوزى بعشرة أيام خصم ماهية وحرمانه من علاوته الحتمية بعد تحقيق قضائى عرض على وزير الدفاع فى ذلك الوقت وصدر به قرار وزارى رقم ٢٣ فى ٣٠/٥/١٩٤٠ نظير شراءه حصصا فى أبار باسم زوجته فى دائرة عمله وكذلك لاشتراك زوجته مع المتعهدين لقوات الجيش المصرى التى كانت معسكرة « بالبحرية » فى ذلك الوقت وتسبب عن ذلك مضاعفة اثمان ما كان يورد للجيش من هؤلاء المتعهدين •

وبناء على طلب « همرسلى » باشا (وهو محافظ لسيناء ، انجليزى

السياسى لبوليس مدينة القاهرة « كان يمد البعثة العسكرية البريطانية بالمعلومات اللازمة عن الميول السياسية للضباط المصريين بالجيش ، ويبحث لها عن الخلايا السرية التى ظهرت لها منشورات فى ذلك الوقت ضبطت مع

الجنسية وكان يخدم بالجيش المصرى كضابط برتب مصرية) نقل لجزيرة سيناء بأمر وزير الدفاع « أحمد حمدي سيف النصر باشا » رغم معارضة المصلحة فى ذلك . وامعانا فى بسط الحماية الانجليزية عليه استصدر حمدي باشا سيف النصر قرارا من مجلس الوزراء بمعاملته بالكادر العسكرى ومنحه رتبة الصاغ فى سنة ١٩٤٢ رغم انه « دخل الحدود كمساح للارض ومنها كعامل تليفون ومنها ككاتب ومنها لمعاون مدنى » .

وحينما ضجت سيناء بما يحوم حوله من شبهات ولا تستطيع المصلحة ان تتخذ معه اجراءات نظرا لحماية « همرسلى باشا » له - كذلك السير « والتر سمارت » المستشار الشرقى للسفارة البريطانية - رأى سعادة « اللواء هاشم باشا » مدير المصلحة فى ذلك الوقت - نقله الى « القصر » وصدر الامر بتاريخ ١٦ مارس ١٩٤٥ ولكنه لم ينفذه اعتمادا على همرسلى باشا الذى حضر للقاهرة ومعه « أحمد زكى ثابت » وذهب به للسفارة البريطانية وقابل السير « والتر سمارت » الذى اتصل فى ذلك الوقت « بالسيد سليم باشا » وزير الدفاع الذى طلب مدير المصلحة وأبلغه بان السير سمارت يرى بقاءه بالعريش واصدر أمرا للمدير بعودته الى العريش ، ورغم احتجاج المدير فقد عاد رغم أنفه الى العريش والغى أمر نقله بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٥ أى بعد صدور أمر النقل بشهر واحد ، - والتقارير ملئء بالسماخ والمهاترات عن تصرفات هذا العميل .

F.O 141/841 Embassy & Consular archives وهو عن اجتماع فى نادى ضباط الجيش فى ١٩٤٢/٢/٧ نقل للبريطانيين تفاصيله « اللواء شاكرا باشا » وكان عن موقف ضباط الجيش بعد حادث ٤ فبراير - كما كان الموظفون البريطانيون بالاذاعة المصرية خير عون فى الحصول على المعلومات السرية عن تسليم القصر الملكى بعابدين بالمدافع « برن » بعد حادث ٤ فبراير - انظر نفس المرجع السابق « ملخص تقرير عن وضع مدافع برن ومدافع ماكينة فى القصر وعلى سطحه - بمعرفة المستر وستروب الموظف بالاذاعة المصرية فى ١٩٤٢/٢/١١ . وجند الكولونيل مارك اليستر » قائد فرع البعثة العسكرية فى منطقة القتال « الملازم اول ويلسون » وهو ضابط مصرى من الكتيبة الثانية - مدافع ماكينة بالفردان يُعده بالمعلومات عن التجمع المعادى للبريطانيين فى الجيش المصرى . انظر نفس المرجع السابق « السفارة البريطانية فى ١٠ يونيو ١٩٤٢ - مكتب أمن الدفاع بمنطقة القتال بشأن الجيش المصرى » .

البعض من رجال الجيش (٤٩) .

ويوضح العرض السابق ، أن الوجود البريطاني في الجيش المصرى لم يخالف ما نصت عليه معاهدة ١٩٣٦ بشأن تدريب وتطوير وتحديث الجيش المصرى فحسب - بل أن هذا الوجود استغل فرصة وجوده ليمارس اساليب التجسس على جيش يفترض أنه حليف .

هكذا كان الوجود البريطانى فى الجيش المصرى على مدى حقبة من الزمن امتدت من يناير ١٩٣٧ وحتى ديسمبر ١٩٤٧ - انتهى فيها الجيش الى مجرد تنظيم هيكلى أجوف لا يملك مقومات القوة الا النذر اليسير الذى لا يمكنه من تنفيذ ما انيط به فى معاهدة ١٩٣٦ .

وما مرجع هذا الا لسذاجة من أسلموا أمر هذا الجيش وتسليحه وتدريبه فى معاهدة الشرف والنزاهة سنة ١٩٣٦ الى قوم ليس فى صالحهم ارتقاء وتقدم هذا الجيش - فكان ما انتهى اليه هذا الجيش هو النتيجة الحتمية لما ينتظر أن يحدث من بريطانيا .

ولقد سلكت الحكومات المصرية أزاء الوجود البريطانى فى الجيش المصرى مسالك متباينة ، فمنها من كان عوناً له على أداء رسالته الفاسدة ومنها من كان ضارياً فى سلوكه معه .

والصفحات التالية تسجيل للمواقف المصرية ازاء الوجود البريطانى فى الجيش المصرى .

F.O 141/841 British Embassy from tomlyn to Genkins, (٤٩)
23rd July, 1942 a copy of a circular made by the secret organisation of the Egyptian Army officers.

• نسخة منشور من عمل التنظيم السرى لضباط الجيش المصرى .

الفصل الثامن

رد الفعل

المصرى ازاء السياسة البريطانية فى الجيش

- على ماهر والمنظمات الشبه عسكرية •
- الاستعانة بدول أخرى للتدريب والتسلح •
- حسن صبرى و ٤ فبراير المبكر •
- الوفد والتغلغل البريطانى فى الجيش •
- النقراشى وسياسة التشدد •
- اسماعيل صدقى والخنوع للبريطانيين •
- النقراشى وانهاء الوجود البريطانى فى الجيش المصرى •

رد الفعل

المصرى ازاء السياسة البريطانية فى الجيش

كان لابد والسياسة البريطانية فى الجيش المصرى على النحو الذى عرضته الصفحات السابقة - ان تكون هناك ردود أفعال مصرية ازاء هذه السياسة ، كما انه كان من الطبيعى ان تتفاوت ردود الأفعال هذه مع تفاوت اتجاهات الهيئات المصرية ازاء السياسة البريطانية ، بمعنى ان ردود أفعال الحكومات المصرية لم تكن متشابهة - فهناك حكومة معادية للانجليز وأخرى معاللة لها - وبقدر هذا التفاوت تباينت التصرفات على مدى الفترة التى تواجد فيها البريطانيون فى الجيش المصرى .

وقد فضلت أن أعرض لردود الأفعال وفقا للتسلسل الزمنى بدلا من الحديث عن ردود الأفعال كل حسب نوعه بصرف النظر عن التسلسل الزمنى .

كانت السمة الوحيدة التى جمعت بين الحكومات المعادية للبريطانيين أو ذات الخط الوطنى الواضح - هى محاولة التخلص من الوجود البريطانى فى الجيش واستبداله بوجود يتيح لمصر قسما من الحرية ، أو بالقليل ينغص على الوجود البريطانى راحتته واستقراره فى مصر بصفة عامة ، وفى الجيش بصفة خاصة .

وإبدأ الحديث بوزارة « على ماهر » الثانية (١٨ أغسطس ١٩٢٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) .

عندما تولى « على ماهر » الوزارة فى منتصف سنة ١٩٢٩ ، كان يعلم أن معركته من أجل « الجيش المصرى » خاسرة - فبريطانيا لن تسمح أبدا بسياسة تؤدى الى وصول هذا الجيش الى مراتب القوة بأى حال من الأحوال .

واعتقد أن فلسفة حكومة « على ماهر » العسكرية ، نبعت من هذا

المنطلق الذى يتلخص - من وجهة نظرى - فى أنه ما دام من الصعب محاربة بريطانيا فى الجيش المصرى - فلتحارب فى مجال لا تملك أن تهيمن عليه أن أن تتمسك بحقوق لها فيه - فالجيش قد أصبح مقيدا وفقا لنصوص معاهدة ١٩٣٦ بشروط معينة لا تملك مصر الفكك منها - فلم لا تجرب أفكارا عسكرية لا تملك بريطانيا إزاءها شيئا .

وفى تصورى أن هذا كان هو المنطلق - خاصة وأن الظروف الدولية فى هذا الوقت كانت تسمح بذلك ، فمند أواسط الثلاثينيات كانت التغيرات التى طرأت على مجال العلاقات الدولية بين القوى السياسية العالمية ، وضعف نفوذ بريطانيا وفرنسا نتيجة لمهادنتهما المتكررة للاعتداءات التى كانت تحدث من بعض الدول - وكانت هذه التغيرات قد بدأت تحدث تغيرات فى المواقف السياسية فى البلاد العربية - فبينما اتجهت بعض هذه البلاد الى التقارب من بريطانيا وفرنسا - كانت اتجاهات روما وبرلين الفكرية تجد لها مؤيدين فى بعض البلاد - فالعراق سلك مسلكا يتسم بمعاداة بريطانيا ، واتجه السياسيون فى فلسطين نحو روما .

أما فى مصر فقد بدأت تظهر فيها مجموعات تتبنى وجهات نظر ذات أسس نازية - فاشية ، فقامت جماعة مصر الفتاة التى أطلقت على نفسها حزب « القمصان الخضر » بزعامة « أحمد حسين » - كذلك فقد سعى « الوفد » لأن يكون قوة شبه عسكرية سميت « القمصان الزرقاء » لمقاومة استقطاب الشباب داخل جماعة « القمصان الخضراء » - كذلك فقد ظهرت فى لبنان وسوريا منظمة « الحزب القومى السورى » بزعامة انطون سعادة ، وأنشئ فى العراق « حزب الفتوة » (١) .

وقد تبنت هذه الاحزاب بصفة عامة نظما شبه حربية - فارتدى أفرادها لباسا خاصا وشارات معينة وكانو يحلفون قسما لزعيمهم - غير أن أهم ما كانت تعنيه هذه الظاهرة الجديدة هو أنها كانت تمثل السخط المتزايد على سياسات الدول الغربية .

(١) لوكار هيرزويج « - ألمانيا الهتلرية والشرق العربى » ترجمة الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ص ٢٤ الى ٥٠ .

وقد فزائد اهتمام ألمانيا بالبلدان العربية بعد وصول هتلر الى الحكم، وبخاصة في خلال السنوات الثلاث التي سبقت الحرب - فنشطت الجمعيات الألمانية التي كانت تهتم بالشرق، واهتمت الحكومة الألمانية بتنظيم الطلبة العرب في ألمانيا، وشملت البلدان العربية موجة هائلة من الدعاية الألمانية وتوجه « بالدور فون شيراش Baldur von Schirach » زعيم الشبيبة الألمانية الى الشرق الأدنى عام ١٩٣٧ بصحبة خمسة عشر من رفاقه، وأعدت زيارة يقوم بها « جوبلز » الى مصر في اوائل عام ١٩٣٨ - ولكنها لم تتم الا في فبراير ١٩٣٩

وقد أحدثت الدعاية الألمانية، وبخاصة زيارة زعيم الشبيبة الألمانية « فون شيراش » صدى قويا في البلدان العربية حيث كانت التنظيمات الألمانية تشبه العسكرية للشبيبة تجد لها صدى واسعا، وبخاصة « نظرية الزعيم »

فعلى المستوى الشعبى اذن كان هناك اهتمام بالنظم الفاشية والنازية - وفي نفس الوقت فان مسألة حرمان مصر من الاسلحة أدت الى تقوية الصلات بين ألمانيا والدوائر العسكرية المصرية المعادية لبريطانيا - ويتضح هذا التقارب من زيارة « عزيز المصرى » الذى كان يعمل مفتشا عاما للجيش المصرى، والنبيل « عباس حليم » لألمانيا في أغسطس ١٩٣٨ (٢) -

ومن توافق الاهتمام الشعبى بالنظم العسكرية الفاشية والنازية - وميول « على ماهر » و « عزيز المصرى » و « عبد الرحمن عزام » نحو ألمانيا نبعت فكرة انشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع شعبى يمكن لها ان تنمى قدرات مصر الحربية دون أن يكون لبريطانيا عليها من سبيل، فكانت فكرة الجيش المرابط عبارة عن رد فعل لحرمان بريطانيا مصر من انشاء جيش قوى - ويفهم من فكرة « المرابط »، أن الهدف منها حمل الامة كلها للسلاح خلف الجيش وتنظيم قواها وتعبئة جهودها بحيث يؤدى كل عضو فيها واجبه على الوجه الاكمل - ونجدة الجيش العامل بعد تأمين ما يلزمه من

(٢) لوكاز هيرزوير « ألمانيا الهتلرية والشرق العربى » ترجمة الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ص ٥١

الخدمات خلف الجبهة وداخل البلاد ، فضلا عن أن « الم رابط » كان عاملا في تكوين الخلق القومي عن طريق بث الشجاعة والهمة والاستقامة والنظام باعتبار هذا الجهاز مدرسة للاخلاق تستمد منها مصر قصوة معنوية جديدة (٢) - ومجالا لتحسين صحة وثقافة الاهالى في مصر واثارة وطنيتهم وتكوين جهاز شبه عسكري من الرجال يزيد مصادر الدفاع عن البلاد في الحرب .

وقد كان المقدر وفقا لترتيبات « عبد الرحمن عزام » وزير الاوقاف في حكومة على ماهر الثانية - وقائد « الجيش الم رابط » أن هذا الجيش سيكون منفصلا كلية عن الجيش وذو ميزانية مستقلة ، وأن وجود هذه القوة عند دخول العدو الاراضى الزراعية في مصر سيجعل منها ذات قيمة في خلق نوع من التعبئة « Lovee Masse » ، أو القيام بأعمال الغدائيين .

كان نظام « الجيش الم رابط » الذى بدأ تطبيقه وفقا للمرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٢٩ فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٩ يتلخص فى انشاء معسكرات يتلقى فيها الرجال تدريبا لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر - ويحوى كل معسكر ٢٥٠ رجل على شكل « خلية » - وكانت التدريبات التى تقدم فى المعسكر فى الرماية ، ودروس فى الصحة والزراعة ومسائل متعددة تثير وطنية الرجال .

وقد رتب لانشاء معسكرات فى المدن الكبرى ، قدار على اسم « كوميونية » Communal بهدف تخفيض النفقات (٤) .

ففى ديسمبر سنة ١٩٢٩ كانت المعسكرات التى انشئت أربعة ، اثنتان منها فى الاسكندرية ودمنهور ، والثالث فى حلوان والرابع فى شبرا - وكانت النية منصرفه الى انشاء ٢٥ معسكرا جديدا فى جميع أنحاء البلاد خلال السنة المالية التالية - كما تبين من احصاء رسمى أن الجندى فى الجيش الم رابط لا يكلف الدولة أكثر من ١٥ جنيه فى السنة منها الماكل والملبس

(٢) دار الوثائق القومية - مكتب المشير - دولا ب ٧ - محفظة ١١٦

- دوسيه ٤ - القوات الم رابطة .

F.O 371/23337 Quarterly report on the Egyptian Army, (٤)
October, 1930.

ومرتبات الضباط والمدرسين وغير ذلك (٥) .

وقد أخذت الحماسة الوطنية بالكثير من أبناء البلاد فترايدت حركة الاقبال على التطوع فيه - وتلقى « عبد الرحمن عزام » القائد العام للجيش المرباط طلبات الكثير من فرق الكشفاء والجوالة وأعضاء الاندية الرياضية للتطوع فى هذا الجيش .

كما انضم لعمليات التدريب والتدريس بهذا الجيش العديد من ضباط الجيش الذين كانوا يعملون بوحدة الجيش المصرى بالسودان ثم طردوا بعد فصل القوات السودانية عن المصرية سنة ١٩٢٥ - وقد كان لهؤلاء الضباط أثر كبير فى تزايد الاتجاهات الوطنية نحو هذا الجيش (٦) .

(٥) جريدة الاهرام - العدد ١٩٨٢٨ فى ٢ ديسمبر ١٩٢٩ .

(٦) جريدة الاهرام - العدد ١٩٧٧٢ فى ٢٧ سبتمبر ١٩٢٩

F.O 371/23336 from sir Miles Lampson to Right Honorable, viscount Halifax, 21st October, 1939.

وفى هذه الوثيقة يحذر تقرير صادر من بوليس الاسكندرية من أن ثمانون عضوا من جمعية مصر الفتاة قد قرروا أن ينضموا الى الجيش المرباط - وأن القسم المنقوش على بطاقات تحقيق الشخصية لأعضاء هذه الجمعية يحمل نوايا خطيرة إذ يقول « اقسم بالله العظيم أن أدافع كجندى عن دينى والبلاد والملك ، ولن أبيع للاعداء بأن يطاؤا تراب بلادى ، ولن أدير ظهري ولكن سأمضى قدما الى الامام حتى يمنحنا الله النصر وتصبح بلادى قوية مكونة من مصر والسودان متحالفة مع الأمم العربية وقائدة للاسلام ، الله اكبر والعزة لمصر » - وقال التقرير أن المتطوعين فى الجيش المرباط يتلقون الى جانب التدريب العسكرى افكارا اسلامية متعصبة ولاء للعرش ، وأن الانتماء يلتحقون بالوحدات المختلفة ، وأنه قد عين = فى معسكر بمنهور ضابط سودانى سابق متعصب وغير موال هو « اليوزياشى محمد عبد الدايم » وأن هذا الرجل كان واحدا من ضباط الوحدات السودانية بالجيش المصرى التى قضت سنة ١٩٢٥ والذين نظرا لعدم امكانية الوثوق بهم لم يمنحوا رقبا فى قوة دفاع السودان - وقد انتهى التقرير الى أن تنمية الروح العسكرية عن طريق انشاء الجيش المرباط أو التعليم العسكرى لطلاب المدارس والجامعات يحمل ملامح جمعية مصر الفتاة - منذ نشأتها المتميزة ببغضها للاجانب xenophobia والتعصب الدينى والخضوع للعرش - وأنه اذا اشربت هذه الافكار الدينية المتعصبة لهذه القوات فان الاخطار واضحة .

وقد كان لهذه العوامل معا (انشاء الحكومة لهذا الجيش - تزايد حركة الاقبال عليه - انضمام الضباط الوطنيين اليه) اثر كبير فى اتجاه بريطانيا للبحث فى الدوافع الخفية لانشاءه - ولم يمض وقت كثير حتى اتهمت « الملك فاروق » و « على ماهر » رئيس الوزراء و « عزام » قائد الجيش بأن لديهم دوافع سياسية خلفية فى انشائه .

لكن بريطانيا لم تستطع ان ترفض اقامة هذا الجيش خشية أن تتهم بانها تحاول جعل مصر ضعيفة وغير مستقلة .

ولم تجد بريطانيا سبيلا يكفيها شر تزايد القوة العسكرية لمصر سوى الامتناع عن تسليم هذا الجيش أسوة بما فعلت مع الجيش النظامى (٧) .
وغنى عن الذكر ان بريطانيا لم تزل تحارب « وزارة على ماهر » حتى تخلصت منها فى يونيو ١٩٤٠ - وبالتالي لم تجد فكرة « الرابط » من يوالى الاهتمام بها ، حتى قامت حكومة الوفد بالفائز سنة ١٩٤٣ بمقتضى مرسوم بقانون .

على أن مناوئة بريطانيا عن طريق فلسفة عسكرية متحررة - تتمثل فى اقامة منظمات عسكرية لا تخضع للجيش - لم تقتصر على فكرة الجيش الرابط فقط - فعندما كان على ماهر رئيسا للوزراء فى الوزارة الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) ، أصدر أمرا لكل المدارس لتعليم الطلاب التدريب العسكرى والحركات العسكرية .

وكان على كل طالب وقتئذ ان يشتري بدلة كاكية للتدريب - ويدرب على الدوران لليمين واليسار دون استخدام الاسلحة ، وفيما بعد امتلأت

F.O 371/23336 Egyptian territorial Army 28th September, 1939. (٧)

« لقد تقرر عدم اتخاذ أى اجراء بالنسبة لطلب الامداد بالسلاح للجيش المصرى الاحتياطى ما لم او حتى تعود الحكومة المصرية الى القضية ، وفى حالة اثارة الموضوع مرة اخرى بواسطة الحكومة المصرية ، فقط فى هذه الحالة ، يجب ان تثبط عزائمهم نحو اتخاذ أى اجراء تال على اساس انه فى اللحظة التى يكون السلاح فيها مطلوبا بالحاح فى مكان آخر ، فانه يكون تبرير غير جائز للجهد ان تجهز قوة ناشئة ينقصها الضباط المدربون والصف ضباط .

بنداق الجيش الى المدارس الثانوية وقام ضباط الجيش المتقاعدين بتدريب المتطوعين فى اغلب المدارس الثانوية على كيفية حمل البندقية واستعمالها - كما كان التدريب فى الجامعات يجرى على نطاق واسع ، وكان الطلبة الجامعيون يستطيعون أن يحصلوا على دورة تدريبية كاملة تؤهلهم للانضمام الى الجيش المرابط كضباط عاملين فيه - كما كان الطلبة الجامعيون يديرون عسكريا بالكلية الحربية الملكية لمدة ستة أسابيع على التكتيك وهندسة الميدان والتنظيم والادارة وقراءة الخرائط وضرب النار والتعليمات العسكرية والتربية البدنية - وكان مجموع الساعات الدراسية التى يتلقاها هؤلاء الطلاب بالكلية الحربية ٢١٦ ساعة يخص التعليمات العسكرية فيها ٨٤ ساعة ومثلها ضرب النار - أما التربية البدنية فكان عدد ساعات الدراسة فيها ٤٨ ساعة .

وفى الدورة الدراسية التى انتهت يوم ١٠/٨/١٩٢٨ تخرج ١٤٨ طالبا جامعيًا كانوا من خريجي كليات الحقوق والتجارة والطب (٨) .

وبصفة عامة فإن بريطانيا كانت تجد فى تدريب طلاب المدارس الثانوية على حمل السلاح - فكرة خطيرة تهى عقول الطلاب الصغار على استعمال السلاح - الأمر الذى سيكون مهيشن له فى الأوقات الحرجة - وأن هذا الفكر العسكرى نابع من ذهن « على ماهر باشا » الذى أراد أن يتبنى الطرق الألمانية الحربية فى إنشاء جيل ذو روح عسكرية كاملة (٩) .

F.O 141/961 Military training in Egypt 1944. (٨)

وجريدة المصرى - العدد ٦٦٦ فى ١١/٨/١٩٢٨ « الحالة الصحية والروح العسكرية - عرضان عسكريان لطلبة الجامعة » .

F.O 141/961 Military training in Egypt 1944. (٩)

= وقد بدأت فكرة ادخال التدريب العسكرى فى الجامعات فى ١٩٢٦ - ١٩٢٧ عندما اقترح الدكتور « محجوب ثابت » تمرين الطلاب كوسيلة لتحسين الصحة والرجولة والانضباط والطباعة - فعملت تجربة تحت اشراف كونستابلات البوليس المحققين بالجامعة - وعندما اثبتت نجاحها قدمت الجامعة طلبا لموزير المعارف لادخال التدريب العسكرى الى كل الكليات والمدارس وتطوع لهذا الغرض عدد كبير من طلاب الجامعة .

وفى يناير ١٩٢٧ طلبت الجامعة من مجلس الوزراء الحاق أحد ضباط الجيش للاشراف على هذا النوع من التدريب . فاختير القائمقام

« محمد بك حامد » الضابط السابق بالجيش والذي كان ملحقا بوزارة الداخلية لهذا الغرض ، كما نذبت وزارة الدفاع الوطني بعض الضباط الصغار والصف ضباط للمساعدة ، وفي سنة ١٩٣٨ كان حاملوا الدبلومات والنيكالوريا والموظفين بوزارات ومصالح الحكومة المختلفة يقبلون بمدرسة ضباط الصف التابعة للجيش لتدريبهم للعمل كضباط احتياطيين - وكان أول فوج يتخرج وفقا لهذا النظام مكونا من ١٤٨ ضابطا بعد قضاء فترة تدريب مدتها ستة اسابيع بالكلية الحربية - وذلك يوم ١٠/٨/١٩٣٨ .

وقد قسم هذا التدريب في عام ١٩٣٨ الى ثلاثة مراحل - القسم الاعدادى ويضم طلبة السنوات الثانوية الأربع وطلبة الهندسة التطبيقية والمدارس الفنية والقسم الاعدادى لدار العلوم - القسم المتوسط ويضم طلبة السنة التوجيهية والسنوات الثلاث الأولى من الدراسة الجامعية بالكليات التي مدة دراستها ٥ سنوات وستتان للكليات التي مدة دراستها أربع سنوات وطلبة الهندسة التطبيقية نظام جديد والمدارس الفنية الأخرى - القسم النهائى ويضم طلبة السنتين النهائيتين للدراسة الجامعية وكليات الأزهر والقسم العالى والسنة الرابعة والخامسة من ثانوى المعاهد الدينية .

وقد خصص لهذا النوع من التدريب ٤ ساعات اسبوعيا لكل فصل دراسى - وكانت ميادين التدريب هي ميادين المدارس والكليات الجامعية = وفى ١٦ يناير ١٩٤٠ استصدر رئيس الوزراء « على ماهر » « دكريتوملكى » حول به قواعد تدريب الطلبة في الجامعة الى نظام احتياطي متكامل تحت اسم سلاح تدريب الضباط بهدف توفير مصدر من الضباط للقوات الرابطة التي انشأت في أغسطس سنة ١٩٣٩ .

وقد نص هذا الدكريتو على انشاء سلاح يسمى سلاح تدريب الضباط - يتكون من المتطوعين من جامعة فؤاد الأول وجامعة الأزهر - والمعاهد العليا الأخرى بغرض تعليم المتطوعين التدريب العسكرى لجعلهم صالحين ليكونوا ضباطا احتياطيين للجيش - ونصت الشروط الواردة في الدكريتو على ان تكون مدة التدريب اربعة سنوات على درجتين - أولى وثانية - وان يؤهل الجزء الأول المتطوع ليكون صف ضابط بينما يؤهله الجزء الثانى لوظيفة ضابط احتياط - وان يعقد التدريب خلال العام الدراسى من اكتوبر حتى مارس كل عام - وعلى المتطوعين ان يقضوا خلال العطلة الصيفية ستة اسابيع في التدريب العسكرى - وفى السنة الأخيرة أى الرابعة يقضى الطالب ٤ أو ستة اسابيع في وحدة عسكرية .

ولم يكف « على ماهر » فى مناقشته لبريطانيا بمسأله سبيل
 « المنظمات الشبه عسكرية » كبديل عن ضعف الجيش المصرى الذى اصررت
 بريطانيا عليه - بل انه كان يبحث امكانية التخلص من البعثة العسكرية
 البريطانية كهينة تدريب بريطانية ايضا - فقد انتهزت « الوزارة الماهرية » ،
 فرصة زيارة وزير الخارجية المصرية الى « تركيا » وكلفته بأن يبحث مع
 الحكومة التركية امكانية زيارة بعثة عسكرية مصرية الى تركيا - وبالفعل
 قامت فى بواكير اغسطس سنة ١٩٣٩ بعثة عسكرية مصرية مشكلة من
 « اللواء حسن حسنى الزيدى » باشا نائب رئيس هيئة اركان حرب الجيش
 المصرى ، والاميرالاي « مصطفى صادق باشا » قائد الكلية الحربية ،
 وبكباشيين احدهما هو « البرنس اسماعيل داوود » أحد اقارب الملك
 والضابط بسلاح الفرسان ، وضابط برتبة صاغ (رائد) ويزباشيين
 (نقيبين) واثنين من المدنيين المالىين - قامت هذه البعثة متجهة الى تركيا
 دون اخطار او مشورة البعثة العسكرية البريطانية ، وكان الهدف من زيارة
 البعثة هو دراسة تنظيم الجيش التركى وزيارة الكليات العسكرية المختلفة

=

وكان على كل كلية او مدرسة أن تكون فصلها الخاص من عدد لا يقل
 عن ٣٠ طالب - على أن يلحق هذا الفصل بوحدة عسكرية .
 وكان يشترط فى المتطوع أن يكون طالبا بكلية بالجامعة او كلييات
 الازهر او مدرسة عليا - وكان المدرسون او الاساتذة المساعدون بأى من هذه
 المعاهد يقبلون بشرط ألا يزيد السن عن ٣٠ عاما - وأن يكون مصرية -
 وسنه من ١٦ الى ٢٦ سنة - ولائقا طبيا طبقا للقواعد الموضوعه بمعرفة
 وزارة الدفاع الوطنى - وأن يوقع على تعهد للخدمة فى الجيش عند
 الطلب . الخ .

F.O 141/961 from Gazali bey to sir walter smart — Oriental
 secretary — British Embassy — Cairo dated 30th January, 1944.

= والأوامر العسكرية الصادرة فى ١٩٣٨/١٢/١٧ و ١٩٣٩/٢/٨
 و ١٩٣٩/٥/٣ .

وجريدة المصرى العدد ٦٦٦ فى ١٩٣٨/٨/١١ « مدير الحرية يتكلم
 عن الحالة الصحية والروح العسكرية - عرضان عسكريان لطلبة الجامعة »
 ودار الوثائق القومية - محفظة ادارة سيادية « وزارة الحرية - التدريب
 الرياضى والعسكرى بالمدارس والجامعات » القاهرة طبع بالطبعة الاميرية
 ببولاق سنة ١٩٣٨ .

F.O 141/961 Military training for the Egyptian students. و

وبرئاسة اساليب تجهيز الجيش وصيانة الأسلحة وتقدير الانشاءات ،
والنفقات السنوية للوحدات العسكرية .

« لكن مخاوف الحكومة البريطانية ثارت وأحدث رد فعل « على ماهر »
أثره عندما صرح بأنه « إذا وجد أى شئ مفيد مناسب لوضعنا الحالي
فإنه سيقبل » .

وقد ألح رئيس البعثة العسكرية البريطانية لحكومته الى أن هذا
التصريح بعيد عن نصوص المعاهدة المصرية البريطانية ، وأنه عند مناقشته
لرئيس الوزراء أصر الأخير على أن مصر كدولة مستقلة لها حق كامل فى
أن تقرر مثل هذه الأمور كارسال بعثة دون اشارة الى أحد (١٠) .

ورغم ان المحاولة المصرية للتخلص من الوجود البريطانى واستبداله
بوجود تركى لم تنته الى نتائج ايجابية - فانها مع ذلك جذيرة بالتسجيل
بخصيانتها محاولة للتخلص من الوجود البريطانى فى الجيش المصرى او
مناوئته على الأقل .

كذلك يذكر « لوزارة على ماهر » أنها حاولت أن تتخلص من القيّد
الذى فرضته المعاهدة على مصر والذى يقصر الحصول على السلاح
للجيش المصرى من بريطانيا - فأجرت الحكومة المصرية اتصالات مع
مندوبى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على أسلحة منها - كما حاولت
الحصول من مضاف « برنو » بتشيكوسلوفاكيا على ١٠٠٠ مدفع تشيكى
طراز « برن » وعندنا اغترض رئيس البعثة العسكرية على هذا المسلك
بحسبانه يخالف نصوص المعاهدة المصرية البريطانية أجاب وزير الحربية
« صالح حرب » بأن الأسلحة يجب الحصول عليها بكل الوسائل (١١) .

كان هذا تسجيلا لردود أفعال حكومة « على ماهر » ازاء سياسة
بريطانيا فى الجيش المصرى .

F.O 371/23337 Quarterly report No. 11 on the Egyptian (١٠)
Army, October, 1939.

F.O 371/23337 Quarterly report No. 11 on the Egyptian (١١)
Army, October, 1939.

وعلى العكس من ذلك ، فان « حسن صبرى » (٢٧ يونيو - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠) وان كان قد أنتهج حيال الحرب نفس الموقف الذى أنتهجه « على ماهر » بتجنيب مصر ويلات الحرب - الا أنه فى نفس الوقت أنتهج خطة تعاون مع بريطانيا وقت أزمة اشتراك الجيش المصرى فى مقاومة الغزو الإيطالى بعد ١٨ يونيو ١٩٤٠ .

فقد أكد « حسن صبرى » للبريطانيين انه اذا اتى الايطاليون غروب خط سيدى برانى - سنويه ، فان القوات المصرية ستكون تحت قيادة البريطانية وتحارب جنباً الى جنب معها - وعندما شعر البريطانيون بان احتمالات عدم مشاركة القوات المصرية فى القتال قد تنبع من تعليمات يصدرها القصر الى قادة الجيش - بذل « حسن صبرى » أقصى ما يمكن من الجهود لطمانتهم حتى انه أبدى استعداده لتقبل « ٤ فبراير » مبكر غيثماً إيلفهم بأنه « اذا سارت الأمور الى هذا المنحدر ، فانه مستعد لان يدعوا جلالته الى أخذ رحلة بحرية بينما يترك الباقي للبريطانيين (١٢) When the rest would be up to us

بمعنى أن « حسن صبرى » بلغ تعاونه مع البريطانيين حد اقتراح خلع الملك « فاروق » :

ولا يكاد يبدو لوزارتى « حسين سرى » الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليو ١٩٤١) ، والثانية (٣١ يوليو ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢) - أى اثر لمواجهة تتسم بالوطنية - فقد كانت سياسة وزارة « حسين سرى » الأولى هى التعاون مع بريطانيا وذلك بحماية طرق المواصلات ومؤسسات الخدمة العامة ، والحفاظ على الروح المعنوية للشعب (١٢) .

ثم تاتى وزارة الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لتستمر حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

وفى هذه الفترة مكنت حكومة الوفد للوجود البريطانى من أن يستشرى ويزداد نفوذه ويتغير مفهوم عمل البعثة العسكرية البريطانية

F.O 407/224 Sir Miles Lampson to viscount Halifax 25th (١٢)
October, 1940.

(١٢) د . يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٢٨ .

من نطاق تحسين وتدريب وتجهيز الجيش المصرى الى الخوض فى الشئون الفردية والسياسية وما الى ذلك مما هو خارج تماما عن الغرض الذى من اجله جاءت البعثة .

ففى خلال فترة حكومة ٤ فبراير ، قامت الحكومة المصرية ممثلة فى « احمد حمدى سيف النصر » باشا وزير الدفاع « بايقاف سلاح الطيران الملكى المصرى على الارض - اثر اكتشاف حادث اختفاء طياران مصريان بطائرة مصرية طراز جلاديتاتور - وكان اسلوب السلطات المصرية فى هذا الصدد تكليف كبير مستشارى الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية بصحب « الماجنيو » من كل الطائرات لعدم تمكينها من الطيران - وكان هذا التصرف ذاتيا من قبل حكومة الوفد - كما ان رئيس الوزراء « النحاس باشا » ووزير الدفاع « سيف النصر » رايوا قضى السلاح الجوى المصرى تماما ونقل افراده الى الجيش كتعبير عن شعورهم نحو الانجليز الذين ساءهم حادث هروب الطيارين المصريين الى الاراضى الواقعة تحت سيطرة الألمان فى الصحراء الغربية .

ولم ينقذ السلاح الجوى المصرى من هذا المصير الذى رتبته له حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الا معارضة البعثة العسكرية البريطانية لهذا القرار بعد تشاورها مع القائد العام الجوى البريطانى - خشية ان يعطى هذا القرار دعاية قوية لقوى المحور الذى قد يدعى ان السلاح الجوى المصرى قد ألغى تبعا للضغط البريطانى .

وفى اتفاق مع وزير الدفاع وافق هذا الوزير على نقل ثلاثة ضباط عظام من سلاح الطيران الى الجيش ووضع اثنان تحت التجربة - واعتبار ١٤ ضابط طيار من رتب مختلفة وسبعة عشر طيار صف ضابط تحت المستوى من الناحية المهنية او لا يعتمد عليهم سياسيا ونقلهم ايضا الى الجيش ، وهكذا تم تخريب السلاح الجوى المصرى على يد الوفد ارضاء للبريطانيين .

واتفق على تعيين أحد ضباط الجيش المواليين لبريطانيا قائدا لسلاح الطيران - فعين « اللواء حسن طاهر » وهو رجل يقول عنه البريطانيون انه مشهور عنه القوة وذو ميول بريطانية ، مديرا بدلا من « على موافى باشا » .

وتقرر تطبيق المواد الملائمة من قانون السلاح الجوى البريطانى ولوائح الملك لتعليمات مجلس الطيران ، على سلاح الطيران المصرى - ويعترف رئيس البعثة العسكرية بأن « نفوذها الآن اكبر مما كان عليه منذ ثلاث سنوات مضت ، ومن الصعب التنبؤ بماذا سيكون عليه الموقف اذا تغيرت الحكومة

I would go so far as to say that our influence is now greater than it has been for the last three years. It is difficult to foresee what will be the situation if the government changes". (١٤) .

وزيادة فى التعاون مع بريطانيا قامت الوزارة الوفدية بتأجيل مشروع التوسع فى سلاح الطيران المصرى ، واهدت السلاح الجوى البريطانى كميات كبيرة من قطع غيار الطائرات والورش - وتسلم السلاح الجوى البريطانى هذه الهدية بكثير من الشكر - ويقول رئيس البعثة العسكرية أن هذا المبدأ امتد ليشمل أى كميات أخرى سبق طلبها من المملكة المتحدة والتي قد تصل أو تأخرت فى النقل .

وتفاوضت الحكومة المصرية الوفدية عن مستوى كفاءة أفراد البعثة - الذى يعترف فى شأنه رئيس البعثة فيقول « أن النوع المضبوط من الرجال غير متيسر ببساطة » ويقرن هذا بقوله « أن سلاح الطيران الملكى المصرى متعاطف للغاية ومساعد » (١٥) .

وفى عام ١٩٤٢ يزداد تعاون حكومة الوفد مع بريطانيا بأن تعرض هذه الحكومة على بريطانيا أن تقدم الطيارين اللازمين لتشغيل سرب مقاتل للدفاع عن الدلتا واستعدادها لأن تدفع مرتبات هؤلاء الطيارين وتوريد التجهيزات الضرورية لهم - بهدف اعفاء الأفراد اللازمين لسرب كامل مقاتل بريطانى ليقوم بأعمال فى منطقة الحرب - كما عرضت حكومة الوفد ملاحى طائرات برمائية للسلاح الجوى الملكى فى الشرق الأوسط ، كما تولى سلاح

الطيران الملكي المصرى القيام بعملیات اسراب الارصاد الجوية (١٦) •

وهكذا اتخذ السرب الثانى المقاتل من سلاح الطيران المصرى مكانه
فى محطة عمليات السلاح الجوى البريطانى ليشكل سرب عمليات قتالية ،
وقام بواجباته فى حماية القوقل ، وخضع لقيادة الطيران البريطانى بشرقى
البحر الأبيض المتوسط •

ثم أعدت الحكومة المصرية بالتنسيق مع البريطانيين مشروعاً سمي
مشروع الاحلال substitution scheme تولى بمقتضاه أفراد السلاح
الجوى المصرى واجبات أفراد السلاح الجوى البريطانى فى الوحدات التى
بالدلتا ، فقاموا بأعمال اسراب البالون فى بورسعيد والسويس والاسكندرية
وقاموا بطلعات الارصاد الجوية فى الماطة ، وقاموا بقيادة الطائرات البحرية
- والتحقوا بالمجموعة ١٦ البريطانية ، موفرين بذلك قوى بشرية بريطانية
للعمل فى ميادين القتال •

وقنعت الحكومة المصرية فى تلك السنة بسياسة عامة للتنظيم القتالى
للسلاح الجوى باهمال أى شىء فى سلاح الطيران سواء فى التدريب أو
المعدات ، والتركيز - ولو على حساب الوحدات الأخرى من هذا السلاح -
على تشكيل سربين على الأقل يمكن مقارنتها فى التدريب والعمليات بوحدات
مماثلة بالسلاح الجوى الملكى البريطانى - للعمل تحت قيادة السلاح الجوى
البريطانى •

وفى سنة ١٩٤٤ كانت الحكومة المصرية قد اشركت طيارى السلاح
الجوى المصرى فى حراسة القوافل شرقى البحر المتوسط بأسراب مصرية
مقاتلة - أسراب البالون فى السويس وبور سعيد والاسكندرية وطلعات
الارصاد الجوية من الماطة - وطياروا الطائرات البحرية - وقد لقي أحد
الطيارين المصريين ويدعى « الملازم طيار زيتون » حقيقه اثناء قيامه بقيادة
الطائرات البحرية البريطانية المتعددة المحركات (١٧) •

(١٦) من المستشار الجوى لوزير الدولة بالقاهرة - الى السفارة
انبريطانية بالقاهرة فى ٦ أغسطس ١٩٤٣ « القوة الجوية المصرية »

F.O 141/912

F.O 371/41314 Half yearly report No. 15 on the royal (١٧)

Egyptian Air force November - April, 1944.

وقد تطورت خدمات الاسراب المصرية التي زودت الحكومة الوفدية سلاح الطيران البريطاني بها الى حد بعيد - فقد تبين ان أحد طياري هذه الاسراب ويدعى « رفاعي » قد لقي مصرعه في طائفة موسستانج في ٢٤ « سبتمبر سنة ١٩٤٤ على بعد ٦٠ ميلا شرقى « الجزائر » (١٨) وهكذا كان التعاون وثيقا بين البعثة العسكرية البريطانية ، وحكومة الوفد خلال فترة وجودها في الحكم وحتى سقوطها في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

ويمكن القول أن حكومة الوفد أسلمت زمام القوات المسلحة المصرية الى البعثة العسكرية البريطانية فى هذه الفترة تماما - ولم تعد الاسراب المصرية التى كانت تعمل تحت القيادة البريطانية ، الى السلاح الجوى المصرى الا فى فبراير سنة ١٩٤٥ (١٩) .

ويخلص من موقف حكومة الوفد (٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) ، انها كانت متعاونة مع الوجود البريطانى ومساندة له تمام المساندة ، وانها قامت بتنفيذ ما هو أكثر من المنصوص عليه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ - وفى يقينى أن مرجع هذا هو اعتراف « النحاس باشا » بصنيع البريطانيين نحوه ، عندما أجبروا الملك على تكليفه بتشكيل الوزارة - غير أن حكومة الوفد فى مسلكها هذا لم تكن تقوم بدور الحكومة الوطنية ، أو حكومة الشعب التى ينتظر منها أن تناوى البريطانيين ، أو تحارب وجودهم فى البلاد عامة وفى الجيش خاصة .

ويتولى الاستاذ « السيد سليم » وزارة الدفاع فى وزارات « أحمد ماهر » الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥) والثانية (١٥ يناير ١٩٤٥ - ٢٤ فبراير ١٩٤٥) ، ووزارة « النقراشى » الأولى (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦) ، يبدأ عهد جديد من العلاقات بين الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ، والحكومات المصرية - فمع تصاعد المد الوطنى المعادى للبريطانيين بعد انتهاء الحرب ، واطلاق حرية الكلمة

F.O 371/45945 Half yearly report No. 16 on the Royal Egyptian Air force; December 1944. (١٨)

F.O 371/45947 Half yearly report No. 17 on the Royal Egyptian Air force, April 1945. (١٩)

اتخذت هذه الحكومات الثلاث موقفاً موحداً تجاه الوجود البريطاني في الجيش - ساعد وحدته استمرار « السيد سليم » وزيراً للدفاع في الوزارات الثلاث - ودخول القضية الوطنية في طورها الجديد بعد الحرب وما صاحبه من آمال عند المصريين في دنو وقت الخلاص من الوجود العسكري في مصر عامة وفي الجيش بصفة خاصة - وطلب مصر فتح باب المفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ - وانتعاش الآمال الوطنية في الخلاص .

وفيما يخصنا من رصد لردود الأفعال ، وأعنى به الجيش - فيلاحظ أن لهجة الحكومة المصرية أصبحت تنسم بالتهديد والتشدد في شأن التأخير في الإمداد بالأسلحة ، والتلويح باللجوء إلى قوى بديلة في الحصول على السلاح وهو نهج لم يحدث في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية إلا في عهد وزارة « على ماهر » (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) (٢٠) .

وفي شأن التخطيط لمستقبل الجيش ، فقد بلغ موقف وزير الدفاع « السيد سليم » حد الرد على رئيس البعثة العسكرية البريطانية بأن يهتم بشئونه الخاصة "he told me to mind my own business" (٢١) - بل وتسجل سنة ١٩٤٥ بداية حجب الحكومة المصرية مشروعاتها في التوسع في الجيش المصري عن البعثة العسكرية البريطانية - ويسجل رئيس البعثة العسكرية البريطانية في تقريره عن الفترة من يوليو إلى ديسمبر ١٩٤٥ أن الميل إلى عدم طلب أو تنفيذ نصيحة البعثة العسكرية البريطانية له خلفية سياسية مبعثها وزير الدفاع « السيد سليم » المدعم بوزير المالية « مكرم عبيد » المعادى لبريطانيا (٢٢) .

ومع تصاعد حدة العداء بين رئيس البعثة العسكرية البريطانية ووزير الدفاع « السيد سليم » - يقابل رئيس البعثة « النقراشي باشا » في ٦ فبراير ١٩٤٦ ويشكو له من أنه لا توجد خطة للجيش المصري ، وأنه

F.O 371/45946 Half yearly report No. 25 on the (٢٠)
Egyptian Army July - December, 1944.

F.O 371/53268 Half yearly report No. 27 on the (٢١)
Egyptian Army July - December, 1945.

Op. Cit. (٢٢)

رفع خطة لمستقبل الجيش خلال مارس ١٩٤٥ لوزير الدفاع « السيد سليم »
قابله الاخير ان هذا ليس من اختصاصه - وأن ديون مصر للحكومة
البريطانية بلغت ١٠٠.٣٦٨ رسترليني وأنه لم تعمل أى إجراءات لدفع
هذا المبلغ من ميزانية ١٩٤٥/١٩٤٦ - وأن وزير الدفاع يرفض استيراد
المعدات من إنجلترا .

ويركز رئيس البعثة فى مقابلته لرئيس الوزراء على عدم لزوم
المدركات للجيش المصرى نظراً لصعوبة تجهيز أفراد فنيين لصيانتها فييدى
رئيس الوزراء اعتراضه على ذلك - ويبلغ رئيس البعثة أن البعثة قد فشلت
فى تنظيم الجيش المصرى على أسس مرضية ، وأن هذا درس للمستقبل
- ثم ينتقد « النقراشى » سياسة الحكومة البريطانية فى شأن اثمان معدات
الحرب الباهظة التى تتقاضاها من الحكومة المصرية ويعترض على هذه
السياسة التى تقضى بتحصيل ٢٠٪ من القيمة الكلية للمعدات كثمن للاختبار
الفنى لها (٢٢) .

وتسجل الوثائق أيضاً أن أول من أثار قضية الاعداد المتزايدة لأفراد
البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى ومستواهم من حيث الكفاية،
هو « السيد سليم » و « النقراشى » .

ومع تولى « اللواء أحمد عطية باشا » منصب وزير الدفاع فى وزارة
« اسماعيل صدقى » الثالثة (١٦ فبراير - ١ ديسمبر ١٩٤٦) - تتسم
المواجهة المصرية للوجود البريطانى فى الجيش المصرى بظهور عوامل
التلطيف والابتعاد عن الخشونة - فمع قرار الحكومة البريطانية فى نهايات
سنة ١٩٤٥ بإلغاء الحاق المصريين بدورات معينة سبق ترتيبها لتدريبهم فى
الملكة المتحدة - لانجد من رد فعل الوزير الا طلبه أن تفعل البعثة العسكرية
ما فى وسعها لمنع تكرار ذلك .

ورغم أن الظروف قد منحت المصريين فى سنة ١٩٤٦ أوراقاً ثمينة
لمساومة البريطانيين ، تمثلت فى بداية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية

(٢٢) من الماجور جنرال والتر كلتر بك رئيس البعثة العسكرية
البريطانية الى صاحب السعادة السفير البريطانى بالقاهرة فى ١٠ فبراير
١٩٤٦
F.O 371/53268.

كمنافس لبريطانيا في مسائل تدريب وتجهيز الجيش المصري - يعرض
الأمريكيين لاماكن في كليات أركان الحرب الأمريكية لتدريب الضباط المصريين
بالمجان - فان « أحمد عطية » في مباحثاته مع البريطانيين في أغسطس
وسبتمبر سنة ١٩٤٦ لم يستغل هذا الموقف - بل حث البريطانيين على
تخفيض تكاليف الدورات البريطانية الى أدنى حد ممكن - حيث أن الدورات
الأمريكية ليست هي التي يحتاجها المصريون وأن قرار الحكومة المصرية
أنه « إن الجيش المصري منظم بطريقة تختلف عن الجيش الأمريكي وأنه لهذا
السبب اقترح » لا يستفيد من هذه الفرصة لكن من المحتمل أن يرسل بعثة
الى أمريكا لزيارة المدارس والمؤسسات (٢٤) .

وفي شأن التخطيط لمستقبل الجيش المصري - اعاد « أحمد عطية »
لرئيس البعثة العسكرية سلطاته في عمل خطط التوسع المستقبلي وكلفه
باعداد خطة خمسية كمشروع يبين ما هي القوات المصرية الضرورية للدفاع
عن القنال واعاد فتح قنوات الاتصال لتدريب الضباط المصريين
ببريطانيا (٢٥) .

وتسجيل حادثة وقعت في الوحدات المصرية بالسودان في عهد حكومة
« صدقي » ، مدى الذلة والهوان التي قبلتها الحكومة المصرية في ذلك
العهد ، في علاقتها مع الوجود البريطاني بالجيش المصري بصفة خاصة ،
وفي مصر بصفة عامة .

وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٦ علم « الميجور جنرال هوبرت هيلفنتون »
الحاكم العام للسودان بأن ضابطا مصرية في بور سودان هُتف في حفل غداء
رسمي اقامة ضباط الجيش المصري في ١١ فبراير - بحياة الملك - قاهر
بنقله الى « جبل الأولياء » تحت أمرة ضابط أحدث منه - ثم أمر بطرده من
السودان فوراً دون عائلته التي عانت مشقة السفر الى قصر وحيدة دون
عائلتها .

(٢٤) من رئيس البعثة العسكرية البريطانية الى صاحب السعادة
F.O 141/1089 التنقيذ البريطاني في ٢٩/٩/١٩٤٦
Op. Cit. (٢٥)

وأمرت قيادة الجيش المصرى - رئاسة القوات المصرية فى السودان
فى حادثة أخرى بحرمان جنود معسكر بور سودان من الخروج من المعسكر
عقابا لهم على هتافهم بحياة الملك أثناء مشاهدتهم لحفل سينمائى هناك -
واعتبار هذا الهتاف مشكلا لجريمة « السلوك المضر بحسن الضبط
والريط العسكرى » - كما وجهت وزارة الحربية المصرية تعليماتها الى رئاسة
القوات المصرية فى السودان - بالهاء العساكر (بريضة أو سبق أو تدريب)
وأن « العساكر يكونوا عساكر ويس والضباط ضباط ويس ولا لهم دعوة
بالمظاهرات ولا بالدعوات ولا بالمؤتمرات الخ » - مما يعنى تقبل حكومة
« صدقى » لتعسف البريطانيين وخضوعها لتصرفاتهم حتى ولو شملت طرد
الضباط المصريين فى السودان من وحداتهم ومنع الضباط والجنود من الهتاف
بحياة قائدهم الأعلى « الملك » أو الاشارة الى وحدة مصر والسودان - ذلك
السودان الذى كان حجر عثرة فى المفاوضات المصرية - البريطانية (٢٦) .

وتأتى وزارة « النقراشى » الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر
١٩٤٨) لتصل العلاقات البريطانية المصرية الى قمة حدتها ولتنتهى الأمور
الى مواقف حاسمة .

فقد بدأت فصول هذه المرحلة بطلب « حكومة النقراشى » فى ٢٠
ديسمبر ١٩٤٥ لاعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على أساس تفسير
الظروف التى فرضت عليها طابعا خاصا ، ولكى تكون متماشية مع الحالة
الدولية الجديدة .

ولم يصل رد الحكومة البريطانية الا فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ باستعدادها
لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة القائمة بينهما على
ضوء تجاربهما المشتركة ، ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة
التي تهدف الى ضمان السلم والأمن الدولى .

وفى المفاوضات التى جرت بين الطرفين ، وافقت مصر على إنشاء

(٢٦) دار الوثائق القومية - محافظة ٩ حربية - عابدين « موضوع
البيكباشى دسوقي الصباغ ، ١٧/٥/١٩٤٦ .

(م ١٩ - الوجود البريطانى)

لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان ، وتختص هذه اللجنة بدراسة الوسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين في البر والبحر والجو - وقد استمرت المفاوضات طيلة أربعة أشهر لم تنته فيها الى شيء يرضى مصر تخللها مجادلات بشأن موعد الانسحاب ، والقوات البريطانية والعتاد الذي يبقى في مصر لصالح القوات البريطانية - واستمرت المباحثات بين الطرفين حتى ٢٥ يناير ١٩٤٧ عندما قررت مصر أنها ذهبت في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية الى أبعد حد ممكن « وبرغم ذلك لم تجد مصر في الاقتراحات والعروض التي جاد بها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقنا الوطنية لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن(٢٧) » .

وبذلك حددت مصر موقفها تماما من قضية التحرر من الاستعمار البريطاني وأصبح معروفا لدى بريطانيا أن مصر ستذهب الى مجلس الأمن .

وفي ٢ مارس ١٩٤٧ تلقى السفير البريطاني كتابا من « النقراشي » يبلغه فيه أن الحكومة المصرية قد قررت أن تنهى خدمات البعثة العسكرية البريطانية على مرحلتين - أولاها في ٢٠ يونيو - والثانية في ٢١ ديسمبر ١٩٤٧ حيث يكون الوجود البريطاني في الجيش المصري قد انتهى تماما(٢٨) - وقد أبلغ « سيررونالد كامبل » السفير البريطاني في القاهرة حكومته في برقية بتاريخ ٥ مارس ١٩٤٧ بأنه سيناقش الأمر مع القيادة العسكرية البريطانيين في ١٠ مارس ١٩٤٧ .

وفي برقيته الى وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٤ مارس ١٩٤٧ حدد السفير البريطاني عوامل ثلاثة يتعين وضعها في الاعتبار في تقرير كيفية مقابلة تحرك « النقراشي » هذا :

١ - أن القرار بالتخلص من البعثة العسكرية هو مخالف لروح معاهدة ١٩٣٦ ويعتبر أنه ناسف للأغراض الأساسية للمعاهدة ، وخاصة التعاون في تنفيذ التزامات عصر الدولية في حفظ السلام في العالم ، وأضاف

(٢٧) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٤٩٠ الى ٥٢٧ .

(٢٨) من القاهرة الى وزارة الخارجية - سيررونالد كامبل برقية

التفسير بأنه يمكن مجادلة المصريين بأن القرار مناقض لمذكرة « النجاس باشا » رقم ٢ فى ملحق المعاهدة التى عبرت عن تقهم للمسائل العسكرية - وأنه إذا لم يتيسر المجادلة بهذا - فإن أثر القرار هو ترك الجيش المصرى دون الاعتماد على أى دولة أخرى لاستمرار تزويده بالخبراء للتدريب - فإذا لم يتيسر أيضا المجادلة بهذا ، فإنه يمكن على حد قول السفير أن يؤدى هذا القرار الى تأخير الوقت الذى يكون ممكنا فيه وفقا للمادة ٨ للطريقين المتعاقبين أن يتفقا على أن الجيش المصرى فى وضع يسمح له أن يضمن بوسائله الخاصة حرية وأمان الملاحة الكامل فى القنال .

٢ - أن هذه الحركة سياسية مفروضة على الجيش من « الملك فاروق » ورئيس وزرائه كجزء من حملتهم الحالية للتخلص من البريطانيين وأن الأمر يتطلب رد فعل ليرى المصريين أنهم لا يستطيعون أن يتخلصوا من بريطانيا بمحض ارادتهم دون الاهتمام بالتزاماتهم .

٢ - ومن الناحية الأخرى (يقول السفير) « فأننا يجب أن نكون حريصين على ألا نقطع اتوقنا لنكيد وجوهنا
not to cut off our noses to spite our face.

أنه من المغرى أن نقلب المواثيق على المصريين بسحب البعثة بإكملها فوراً ، معلقين الامداد بالمواد العسكرية والغاء دورات أركان حرب ، على أساس أنهم قد جعلوها واضحة فى أنهم يريدون قطع العلاقات معنا - وقد نطرب عندئذ للهرجلة الحتمية التى ستننتج ، لكن هذا قد يكون معاكساً لما هو مفترض أنه لايزال سياسة حكومة صاحب الجلالة (محاولة بناء جيش مضرى قوى وصديق يتعاون معنا فى الدفاع عن الشرق الاوسط) كما أن الجيش المصرى بإكماله قد يتحول ضدنا وقد يفتح الباب لقوى عظمى أخرى قادرة على الامداد بالتدريب والمعدات » .

وانتهى السفير الى ان الخطوة الأولى التى يجب أن تتخذها بريطانيا فى مواجهة « النقراشى » هى أن هذا القرار قد يضطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تعيد النظر فى الجلاء الذى اقترحت فى المفاوضات التى تعثرت - باعتبار أن هذا الجلاء كان مؤسسا على استمرار التعاون الخرى المصرى - البريطانى - وشرح السفير أهداف هذه الخطوة فى أنها توضح

أن حكومة صاحب الجلالة لن تسمح لأمن قناة السويس أن يتعرض للخطر بهذا العمل المنفرد من جانب مصر (٢٩) .

وفي نفس اليوم بعث السفير البريطاني ببرقية أخرى إلى حكومته مقترحاً أن يكون الرد البريطاني على النقراشى كالاتى :

« لقد أبلغت وزير الخارجية البريطانية باستلامى لخطابك بتاريخ ٢ مارس ، الذى أبلغتنى فيه بنية الحكومة المصرية بإنهاء خدمات أعضاء معينين من البعثة العسكرية البريطانية فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ ، ومن الأفراد الباقين فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٧ ، وقد كلفتنى حكومة صاحب الجلالة أن أنقل لسماعتك ولزملتك الملاحظات الآتية فى هذا الخصوص ، وأن أعبر عن الأمل فى أن هذه الملاحظات ستلقى الاهتمام الأقصى قبل الوصول الى قرار نهائى فى خصوص مستقبل البعثة العسكرية البريطانية . »

ان المادة « ٨ » من المعاهدة الانجلو - مصرية للتخالف سنة ١٩٣٦ تحدد أنه بالنظر لحقيقة أن قناة السويس ، بينما هى جزء متكامل من مصر ، هى وسيلة عالمية للمواصلات ، كما انها وسيلة أساسية للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، وأن حكومة صاحب الجلالة سوف يكون لها الحق ان تضع قوات فى الاراضى المصرية بجوار قناة السويس حتى يأتى الوقت الذى يوافق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى فى وضع يؤمن به حرية وسلامة الملاحة فى قناة السويس بوسائله الخاصة - لقد كانت رغبة حكومة صاحب الجلالة فى سنة ١٩٣٦ ، كما هى الآن ، ان تطور خلق جيش مصرى قوى وقوة جوية مجهزة ومدرية على استخدام الاسلحة الحديثة للحرب ليكون قادراً فى وقت مبكر ان يضمن بوسائله الخاصة حرية وأمن الملاحة فى القنال . وفى هذا الصدد فلقد كان متفقاً انه مع سحب الأفراد البريطانيين من القوات المسلحة لمصر بالتطبيق لرغبات مصر ، فان بعثة عسكرية بريطانية يجب أن تعين لتنصح فى امور التدريب والمعدات . الخ وقد سجل تعيين البعثة فى المذكرة الثالثة الموجهة

من « النحاس باشا » الى مستر « ايدن » والملحقة بمعاهدة ١٩٣٦ والتي قررت انه لرغبة الحكومة المصرية فى تحسين تدريب الجيش المصرى بما فى ذلك القوة الجوية ، وعزمها لصالح المعاهدة ان الافراد المدربين الضروريين سوف يختارون من الرعايا البريطانيين فقط - سوف تستفيد من مشورة بعثة عسكرية بريطانية للوقت الضرورى للغرض المحدد .

ولقد أعطت حكومة صاحب الجلالة كل دليل على استعدادها لتعديل معاهدة ١٩٣٦ - وفى خلال المباحثات المطولة التى قطعت مؤخرا - توصلت الى اتفاق مع الحكومة المصرية على برنامج الانسحاب من كل الاراضى المصرية بما فى ذلك قناة السويس ، ولقد أسس هذا الاتفاق فى نفس الوقت على اقامة مجلس دفاع مشترك Joint Defence council يشكل اساس تعاون بين الدولتين فى كل المسائل الماسة بدفاعهما المشترك فى الشرق الاوسط . وحيث ان هذه المباحثات قد قطعت ، وهذه الاتفاقية قد عُلقت - فقد اتخذ قرار من جانب واحد بالتخلص من مساعدة الخبراء العسكريين البريطانيين فى وقت لاتستطيع ان توافق فيه الحكومة البريطانية على ان الغرض من الحاق البعثة العسكرية كما هو محدد فى المذكرة الثالثة المرفقة للمعاهدة ١٩٣٦ قد تحقق ، ان هذا القرار يضطر حكومة صاحب الجلالة ان تعيد النظر فى برنامج الانسحاب الذى اقترحته فى المباحثات الخاصة بتعديل المعاهدة والذى كان مؤسسا على افتراض التعاون العسكرى الانجلو بريطانى (٣٠) .

ويتضح من مراسلات « سيررونالد كامبل » مع حكومته ان اقتراحه كان يرمى الى ربط « الجلاء » بوجود البعثة العسكرية البريطانية وهو ما يعنى ان سياسة بريطانيا كانت استمرار الوجود العسكرى فى الجيش المصرى بان ثمن .

اما قادة القوات البريطانية فى الشرق الاوسط فقد أوضحوا فى تقريرهم الى وزارة الحرب البريطانية فى ١٤ مارس انهم مع موافقتهم على اتجاهات السفير البريطانى ، الا ان رأيهم كان كالاتى :

(٣٠) سرونالد كامبل الى وزارة الخارجية البريطانية - برقية

F.0371/63074 ٦٦٠ فى ١٤ مارس ١٩٤٧ .

١ - « ان هدفنا هو زيادة كفاءة الاسلحة المصرية بحيث تلعب دورا مفيدا الى جانبنا ، وقد يكونون قادرين على حماية قواعدها في مصر في وقت السلم بحيث تتمكن قواتنا المشتركة من المبادرة والمحافظة على ميدان القتال في الحرب - وهذه القواعد ستدار بمعرفة مصريين في الغالب عندما نترك البلاد »

٢ - ان الغاء البعثة قد يعرض للخطر فرص زيادة كفاءة القوات المصرية ونحن في الواقع نعتقد انه في حالة رحيل البعثة فان هذه القوات ستتدهور بسرعة . ولهذا فاننا ننظر الى هذا العارض بكثير من الريبة .

٣ - وكنوع من الرد الانتقامي فاذا اصر المصريون على الاستغناء عن البعثة فاننا نستطيع تطبيق عقوبات حربية معينة على مصر ، مثل الغاء اماكنهم في الدورات التعليمية بانجلترا ، والكف عن الامداد بالمعدات . . وهكذا .

٤ - ومن الناحية الأخرى فانه اذا سحبت البعثة في نهاية العام فاننا نؤمن بأن القوات المصرية ستصبح غير كفء لدرجة أن امدادها بالمعدات قد يكون اضاعا لاشياء يمكن توجيهها الى أماكن أخرى كالعراق مثلا .

٥ - وبناء عليه فاننا نوصي بأن الخطة التفصيلية يجب ان تجهز الان بشأن التسهيلات والمساعدة التي علينا ان نوقف اعطائها لمصر في حالة اتخاذ قرار بالعقوبات - موضوعا في الاعتبار ان هناك اثرين ضارين في حالة اتخاذ ذلك : -

(١) ان هذا الاجراء قد يقلل من كفاءة القوات المصرية التي نهدف الى زيانتها .

(ب) ان هذا الاجراء قد يخلق نوعا من العلاقات السيئة بين القوات البريطانية والمصرية يأخذ سنوات كثيرة لازالته » (٣١) .

ويتضح ان العسكريين البريطانيين كانوا يرون اتخاذ اجراءات انتقامية

ضد مصر على شكل إيقاف التدريب الحربي للضباط المصريين في بريطانيا وإيقاف الامداد العسكرى بالمعدات الى الجيش .

حلت وزارة الخارجية البريطانية مقترحات « كامبل » بربط البعثة بالجلاء فى ١٨ و ١٩ و ٢١ مارس ١٩٤٧ - وانتهت الى أن هذا الاقتراح حساس للغاية ، من حيث أن اجراء ضرب مصر بقسوة قد يشجعها على الاستمرار فى تيارها الانتقامى ضد بريطانيا ، وشككت وزارة الخارجية البريطانية فى جودة هذا المدخل الى مصر - وقالت ان قول بريطانيا بأن الغاء البعثة قد يترك مصر دون دفاع وقد يرتب ابقاء القوات البريطانية فيها الى الماتنهاية - قد يدفع مصر الى أن تستفز وتلغى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وجلب عداوة الجيش المصرى الذى قد يجرح غروره - وان اقتراح سير سيزرونالد كامبل بابقاء القوات البريطانية فى القتال لأن مصر ستتخلص من البعثة - يعنى بأنه اذا سمح المصريون للبعثة بالبقاء فان بريطانيا ستستمر فى الجلاء .

واقترحت وزارة الخارجية البريطانية - أن يناقش « سيزرونالد كامبل » الامر مع الملك فاروق قبل الترخيص له (السفير) بارسال احتجاجه المقترح - ورأى « مستر سكوت فوكس » بوزارة الخارجية البريطانية أن يربط السفير اتصاله بتعديل التهديد الوارد فى اقتراحه لتجنب خطر اعلان مصر الغاء المعاهدة - وأن يتخذ الخط الاآتى :

« الآن وحيث أن المباحثات قد توقفت ، فان ترتيبات الجلاء قد تركت معلقة ، ونحن نتمنى بكل اخلاص ان تعيد الحكومة المصرية النظر فى قرارها الصادر من طرف واحد بالاستقناء عن مساعدة الخبراء العسكريين البريطانيين ، فى وقت لاستطيع حكومة صاحب الجلالة ان توافق فيه على ان الغرض من الحاق البعثة العسكرية كما هو محدد فى المذكرة رقم ٢ المرفقة بمعاهدة ١٩٣٦ قد تم تحقيقه . ويجب ان يكون واضحاً انه اذا اضرت الحكومة على قرارها بالتخلص من البعثة فان حكومة صاحب الجلالة قد لاتكون قادرة على حث الراى العام البريطانى على قبول تبرير برنامج انضمام القوات البريطانية الذى اقترحته فى مباحثات تعديل معاهدة ١٩٣٦ فى ظل الظروف الجديدة - وان الشروط المستحبة لى انضمام كامل كانت ومازالت هى اقتراض التعاون الانجلو - مصرى » .

اما « مستر بيكيت » من وزارة الخارجية البريطانية - فقد كان رايه انه يجب ان يوضع امران فى الاعتبار عند مواجهة قرار « النقراشى » :

(١) انه ربما يكون من الاصول ان ترى بريطانيا مصر انها لن تسمح لنفسها بأن تطرد ببساطة دون ان تكون بذينة Nacty .

(ب) ان المصريين على وشك الذهاب لمجلس الامن لمحاولة الحصول على قرار بأن معاهدة ١٩٣٦ باطلة المفعول - وان استقزاز « رونالدكامبل » لهم قد يدعوهم لعلان انتهاء هذا التعاقد - واذا فعلت مصر ذلك فان بريطانيا قد تصبح الشاكية امام مجلس الامن بدلا من ان تكون مدعى عليها .

وبنه « بيكيت » الى انه وفقا لشروط معاهدة ١٩٣٦ فان لمصر الحق فى التخلص من البعثة فى أى وقت تريد ، ذلك ان المذكرة الثالثة المرفقة بالمعاهدة تقول « لمدة من الوقت تراها (الحكومة المصرية) ضرورية للاغراض سالفة الذكر - والمج الى ان مذكرة « رونالد كامبل » لاتنكر ذلك - وقال ان ماثثيره ببلاده ليس قانونيا على الاطلاق وليس له سند قانونى - وان الغرض من وجود بعثة فى الجيش المصرى وهو اتمام تدريب الجيش المصرى لم يتحقق ، وهو ماستحاول الحكومة المصرية بالقطع ان تقوله ، وان شكواهم الاساسية ضد بريطانيا هو انها ارادت عمدا جعل الجيش المصرى فى حالة من الضعف لاغراضها الخاصة ، لاجل ان يكون لها سبب لابقاء قواتها فى مصر - وانه اذا كان هذا الاتهام غير عادل فقد اعترف « مستر بيكيت » بأن المصريين يستطيعون ان يشكوا بمعقولية بشأن الامداد بالاسلحة والمعدات - وفى مواجهة هذا نصح « بيكيت » حكومته بانها لاتستطيع ان تقول من ناحية انه كان لها بعثة عسكرية فى مصر لمدة عشر سنوات - ومن ناحية اخرى ان الجيش المصرى لازال فى حالة ميئوس منها - وان المدة التى ستعصر الحكومة البريطانية على ابقاء قواتها فيها فى منطقة القتال ستطول بسبب بقاء الجيش المصرى لمدة طويلة قوة غير فعالة اذا لم توجد بعثة عسكرية - ماهى الا عملية جرجرة dragging

لمعاهدة ١٩٣٦ فى اسخط صورها ، كما ان التمسك بوجود معاهدة ١٩٣٦ عرضة للهجوم ، لسداجة المعاهدة نفسها - من حيث ان الطرف الثالث الذى كان عليه ان يقرر ما اذا كان الجيش المصرى قادر على الدفاع عن القناة لم

يعد موجودا - وانتهى الى ان موقف بريطانيا المتمثل فى مقترحات « كامبل »
يعنى ان تبقى بريطانيا فى القنال طول العمر - وان الحل الانسب هو ترك
الامور على ما هى عليه والانتظار لعل الموقف السياسى يتحسن قبل نهاية
عام ١٩٤٧ (٣٢) .

وقد انتهت وزارة الخارجية الى انه ليس لدى بريطانيا اسباب قانونية
للاعتراض على قرار « النقراشى » ، وان المذكرة الثالثة الملحقه بمعاهدة
١٩٣٦ تقرر بصورة قطعية ان القرار يشان لزوم الاحتفاظ بالبعثة هو فى يد
الحكومة المصرية - وأنه ليس من المستحسن التعجيل باعلان صاادر من
« النقراشى » بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تعد معمولاً بها من قبل مصر - وأن
تأسيس الاحتجاج البريطانى بشأن الاهمية الحيوية للقناة بالنسبة للحكومة
المصرية لاينبغى ان يعمل به خشية ان يثير ادعاءات مشابهة « للروس » فى
المضايق - وان التمسك بأن عدم وجود بعثة عسكرية بريطانية يعنى ان الجيش
المصرى سيبقى قوة غير قادرة لمدة طويلة - وأنه لهذا السبب فان المدة التى
ستضع فيها الحكومة البريطانية قواتها فى منطقة القنال وفقا لشروط
معاهدة ١٩٣٦ ستكون اطول من المقرر - هذا التمسك سيهبط الفرصة لردود
مهنية ، منها ان البعثة التى ظلت عشر سنوات قد فشلت فى أداء عملها ،
وان بريطانيا تعنى ان تبقى فى القنال مدى الحياة .

وعلى هذا الاساس فقد كان قرار الحكومة البريطانية ردا على اجراء
« النقراشى » هو ان يتقدم السفير البريطانى بمذكرة شفوية الى الملك
« فاروق » على الخطوط الاتية :

« انه لامر ذو اهمية كبيرة لحكومة صاحب الجلالة ان تتخذ الحكومة
المصرية هذا الاجراء المفاجئ للتخلص من المساعدة العربية للخبراء
البريطانيين - ان الدفاع عن الشرق الاوسط الذى يهم كل من بريطانيا ومصر
بصورة حيوية يعتمد فى الدرجة الاولى على التعاون الوثيق بين القسوات
العسكرية البريطانية والمصرية ، وقد اعترف بهذا المبدأ منذ زمن طويل ،

وقد اتخذت الترتيبات للاستمرار فى تطبيقه وذلك بإنشاء مجلس الدفاع الذى شكل واحدا من الملاح الاساسية لسودة المعاهدة التى اتفق عليها خلال المفاوضات التى قطعت الان بواسطة الحكومة المصرية .

انه من الحق القول بأن وجود البعثة العسكرية البريطانية كان لازال ذو أهمية غير محدودة ، سواء فى جعل ومواصلة تقوية القوات المصرية ورفع كفاءتها ، او فى ضمان التعاون المتبادل بين الجيوش البريطانية والمصرية . ولا يمكن المحافظة على هذه المسائل حتى يتم للبعثة اكمال واجباتها . ان حكومة صاحب الجلالة بناء على ذلك لاستطيع الا ان تعتقد ان الخطوة التى تفكر فيها الان الحكومة المصرية بالاستغناء عن خدمات البعثة العسكرية البريطانية لها اثار وبيلة على السلام والامن فى الشرق الاوسط» (٣٣) .

كما اشارت الحكومة البريطانية على سفيرها فى القاهرة بأن يؤكد على تلهم الحكومة البريطانية المساعدة على تقوية الجيش المصرى والسلاح الجوى - وان فى استطاعتها ان تقدم ملخصا بما لازال الجيش المصرى محتاجا اليه ، أن يوضح السفير الصعوبة التى ستلاقيها مصر اذا حاولت ان تقوم بهذا العمل دون مساعدة .

وفى نفس الوقت اصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها لرؤساء اركان حرب الامبراطورية باعداد خطة تفصيلية بالتسهيلات الحربية والجوية والمساعدات التى قد تسحب من مصر فى حالة ترك البعثة العسكرية البريطانية للجيش المصرى برغم ما فى هذا الاجراء العنيف - اذا نفذ - من نتائج على فعالية الجيش المصرى وخلق علاقات سيئة بين القوات البريطانية والمصرية تمتد الى سنوات (٣٤) .

وبينما كانت بريطانيا تضرب اخماسا فى اسداس حول ردها على قرار الحكومة المصرية بأنهاء الوجود البريطانى فى الجيش المصرى - اذا

(٣٣) من وزارة الخارجية الى موسكو (الى وفد المملكة المتحدة الى الى مجلس وزارة الخارجية) ٢١ مارس ١٩٤٧ F.O 371/63074 .
(٣٤) المرجع السابق ٥٠ Op. Cit.

« بالنقراشى » يفاجئها بادخال الولايات المتحدة الامريكية كطرف ثالث فى قضية تطوير وتجهيز الجيش المصرى .

فى ٢١ مارس ١٩٤٧ ابلغ السير « رونالد كامبل » حكومته بأنه قد أعلن فى الصحافة المصرية ان الحكومة الامريكية قد دعت رئيس أركان الحرب المصرى وعدد من الضباط العظام المصريين لزيارة الولايات المتحدة الامريكية فى صيف ١٩٤٧ من أجل التعرف على التطورات الحربية الاخيرة هناك وأن هذه الدعوة قبلت - وابلغ السفير حكومته بأن وزير الدفاع المصرى أكد لرئيس البعثة العسكرية البريطانية هذا الامر - وبالنظر لان هذه الدعوة من وجهة نظر السفير كانت تحدد بداية محاولة استبدال الضباط البريطانيين بأمريكيين فى مجال تدريب الجيش المصرى - فقد اقترح ان يذكر سفير بريطانيا فى واشنطن وزارة الخارجية الامريكية بأن لاتفعل أمريكا شيئاً يعطى المصريين الانطباع بأنهم (الامريكان) يحاولون ان يحلوا محل بريطانها فى مصر (٢٥) .

وفى ٢١ ابريل ١٩٤٧ بعث السفير البريطانى فى القاهرة الى « الادارة المصرية » بوزارة الخارجية البريطانية بكتاب يبلغ فيه بأن رئيس البعثة العسكرية البريطانية لم يؤكد له فقط ان المبادرة بدعوة رئيس الاركان المصرى والضباط المصريين للذهاب الى أمريكا قد جاءت من أمريكا ، لكنه ابلغه ايضا بأن الأمريكيين قد عرضوا ثمانى دورات للضباط المصريين فى أمريكا بما فى ذلك دورتين فى كلية أركان الحرب - وأن « الجنرال أريونثوت » رئيس البعثة العسكرية البريطانية ابلغ محدثه المصرى بأنه يرجو أن يكون المصريين حريصين على الا يكونوا فى وضع يكون فيه نصف تعليمهم ومساعدتهم تأتى من بريطانيا العظمى ، والنصف الاخر من أمريكا - وانتهى السفير الى أن تحليل رئيس البعثة العسكرية البريطانية للوقف يبين ان الأمريكيون يبدؤون فى الضغط من أجل مصالحهم العسكرية فى الشرق الاوسط (٢٦) .

(٢٥) من القاهرة الى وزارة الخارجية فى ٢١ مارس ١٩٤٧ سرى

F.O 371/63074

(٢٦) السفارة البريطانية الى الادارة المصرية بوزارة الخارجية فى

F.O 371/63075

٢١ ابريل ١٩٤٧ .

وفى اعتقادى أن تحليل رئيس البعثة العسكرية البريطانية للموقف بالصورة التى شرحها السفير البريطانى فى كتابه لوزارة الخارجية البريطانية هو تحليل صحيح - ذلك أننا إذا راجعنا الاحداث أثناء المفاوضات المصرية البريطانية سنة ١٩٤٦ فاننا نلاحظ أن الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة قد تلقى رسالة سرية شخصية من وزير الخارجية الامريكى « جيمس بيرنز » يطلب ان يلتصق السفير مقابلة الملك « فاروق » وأن يفضى اليه بطريقة غير رسمية باهتمام حكومة الولايات المتحدة الامريكى بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الاوسط وامن البلاد العربية - وأنه نظرا للصداقة التى تشعر حكومة الولايات المتحدة الامريكى نحو مصر وبريطانيا العظمى واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الاوسط ، فان أمريكا تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين البلدين وتأمل أن تنتهى المفاوضات الى طريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها دون أن تخاطر فى سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط أو تضعف الدفاع عن المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع (٢٧) .

ومع أن تدخل أمريكا فى المفاوضات البريطانية - المصرية لم يخرج فى ذلك الوقت عن كونه وساطة - الا أنه عند ربطه بمبادرتها فى مارس ١٩٤٧ يبين أن أمريكا قد بدأت تظهر كمشريك فى موضوع الشرق الاوسط - نظرا للمعتمدين الدولية التى أتت بها الحرب العالمية الثانية فى المنطقة - ومحاولات أمريكا تطويق الوجود السوفيتى الذى كان قد بدأ يجد طريقه فى شكل افكار اشتراكية تغزو الساحات السياسية ، أو وجودا عسكريا فى إيران .

على أى حال - فقد سافرت بعثة عسكرية مصرية برئاسة « الفريق ابراهيم عطالله باشا » رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصرى وعضوية تسعة من كبار ضباط الجيش المصرى الى أمريكا فى ١٨ أبريل ١٩٤٧ ، وزارت مختلف اسلحة وادارات الجيش الأمريكى - وكتبت تقريرا مفصلا اوضحت فيه ان الزيارة للمؤسسات العسكرية بالولايات المتحدة ، اتاحت للبعثة مشاهدة ناحية من الثقافة العسكرية والاعداد والتنظيم والتسلح تركت فى اذهانها اثرا حميدا عن توجيه جديد فى الفن العسكرى - وتدعو الى العمل

على تغيير سياسة مضر في استيراد السلاح والعتاد بالنظر لرخس اثمان الاسلحة من ناحية وقدراتها الفنية من ناحية أخرى - وضرب رئيس البعثة مثلاً بثمان المدفع التومى فقال ان ثمنه فى بريطانيا ٤٨ جنيتها بينما ثمنه فى أمريكا ١٤ جنيتها - كما اشار رئيس البعثة الى ميل الامريكيين للمساعدة ويهدمهم عن التكتم والسرية .

وانتهى « الفريق عطا » فى تقريره الى طلب وصول الحكومة المصرية الى اتفاق على استيراد الاسلحة الامريكية وايفاد البعثات من الضباط الى دوائر التعليم الامريكية - والاخذ بتنظيم الفرقة المشاة الامريكية لتفوقه عن التنظيم البريطانى فى قوة النيران ومرونة الحركة (٢٨) .

غير ان بريطانيا الحريصة على ابقاء تواجدتها فى الجيش المصرى باى صورة من ناحية ، والاستمرار فى سياستها المتمثلة فى اعاقه تطور ونمو الجيش المصرى - كانت لمجهودات مصر فى سبيل التحرر من الأسر العسكرى البريطانى بالمرصاد - فالوثائق التى تحت يدنا تؤكد ان بريطانيا كانت فى ذلك الوقت متلهفة اشد للهفة لأمرين - أولهما ان تتعرف على المساعد الامريكية التى يحتمل أن تقدمها أمريكا لمصر فى مجال العون العسكرى . أما الامر الثانى فكان تعطيل هذا العون بأن تطلب من أمريكا أن لاتعد مصر بشئ من المساعدة حتى يتم الفصل فى النزاع المصرى - البريطانى أمام مجلس الامن (٢٩) .

وقد نجحت بريطانيا فى كل من المطلبين - فقد علمت بريطانيا نتيجة لاتصالاتها بوزارة الخارجية الامريكية state department بان « النقراشى » قد ناقش فى واشنطن مع الرسميين بالولايات المتحدة موضوع ارسال بعثة أمريكية الى مصر بغرض تحديث الجيش المصرى وانقوة الجوية، وانه قد طلب خبراء عسكريين أمريكيين من أجل :

(٢٨) المتحف الحربى - تقرير البعثة العسكرية المصرية برئاسة الفريق ابراهيم عطا باشا رئيس هيئة اركان حرب الجيش وياور حضرة صاحب الجلالة الملك عن زيارتها الى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٤٧ .
(٢٩) من وزارة الخارجية الى القاهرة فى ٢٦ يوليو ١٩٤٧

- (١) عمل التوصيات بشأن تنظيم وتجهيز القوات الارضية المصرية .
- (ب) عمل التوصيات بشأن السلاح الجوى المصرى .
- (ج) اعطاء المشورة الفنية لعمليات المطارات العسكرية والمدنية فى مصر .
- (د) المساعدة فى اقامة المصانع لصناعة الاسلحة الصغيرة والذخيرة .
- (هـ) تدريب الضباط المصريين فى الولايات المتحدة .

وقد أفادت وزارة الخارجية الامريكية ، الحكومة البريطانية بأن « النقراشى » قابل المسئولين الامريكيين بناء على طلبه هو ، ولم يشتر فى محادثاته الى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وقد أكدت أمريكا لبريطانيا أنه لم تعط « النقراشى » أية ارتباطات من أى نوع تنفيذا لتوصية بريطانيا بعدم ارتباط أمريكا مع مصر بشىء حتى يتم الفصل فى النزاع المصرى - البريطانى أمام مجلس الامن - وكانت وجهة نظر بريطانيا عند طلبها هذا المطلب من أمريكا هو أنه اذا أعطى المصريون الانطباع فى ذلك الوقت (١٩٤٧) بأن المساعدة الامريكية العسكرية يمكن الحصول ليها اذا طلبت فان المباحثات الاتجلى محصرية قد تضار كثيرا .

وكانت الصورة التى لدى بريطانيا عن الاقتراب المصرى نحو أمريكا فى شأن العون الحربي هو أن مصر تحاول أن تلعب بحكومة فى مواجهة الأخرى (٤٠) .

ومع أن بريطانيا كانت تتبع هذه السياسة فى شأن العون الامريكى لمصر - الا أن نظرتها العامة لهذا العون كانت تتلخص فى أنه حيث أنها (بريطانيا) لاتستطيع توفير المعدات الضرورية للقوات المسلحة المصرية وحيث أن المصاعب السياسية يحتمل أن تمنع احتفاظها بوضع عسكري فى مصر ، فان بريطانيا يجب أن تتقبل بحث المصريين عن المساعدة من مصدر آخر - وأن المشاركة الامريكية فى تطوير القوات المسلحة المصرية قد تكون

(٤٠) من واشنطنون الى وزارة الخارجية فى ٣ سبتمبر ١٩٤٧ برقية

أفضل من مشاركة قوة أخرى غير مرغوب فيها فضلا عن فائدتها من وجهة النظر الحربية ، وإن الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني يتحقق عن طريق تقديم مساعدات متساوية (أمريكية بريطانية) اقتصادية وفنية وحربية وليس بمحاولة تقليل المساعدة الأمريكية .

على أن بريطانيا في سياستها العامة هذه ، لم تكن تصدر عن حسنة نية تجاه مصر - بل أن الدافع لها على انتهاج هذه السياسة كان خشيتها أن تدخل مصر تحت الفلك الروسى .
 "It is vital to our interests that Egypt shall not come within the Russian orbit" (٤١) .

وعلى ذلك فقد انتهت السياسة البريطانية في شأن دخول أمريكا السوق الحربي المصري الى أن الأمريكيين يجب أن يدخلوا في الشرق الاوسط لصالح الاستراتيجية البريطانية العامة - ولم يكن يقف أمام تنفيذ هذه السياسة الا التوقيت فقط - بمعنى أن بريطانيا لم تكن تعترض على حلول أمريكا محلها في الجيش المصري - وإنما كان اعتراضها منصبا على توقيت هذا الحل الذي وجدت أنه ينبغي أن يؤجل حتى تنتهي المباحثات المصرية - البريطانية بشأن الجلاء ، وحتى ينتهي مجلس الأمن من بحث الشكوى المصرية (٤٢) .

وقد أسعد بريطانيا كثيرا أن تتفهم الحكومة الأمريكية موقفها وأن توافقها على مطلبها - فكان أن امتنعت عن اعطاء « النقراشى » أى تعهدات بالعون العسكري أو التسليح - غير أنه يبدو أن الدورات التدريبية للضباط المصريين في أمريكا قد تحققت - ففي ١٩٤٨/٣/٢٤ أعلن عن احتمال إيفاد بعثات الى إنجلترا وأمريكا لدراسة فرق « العربات المدرعة » وتربية الخيول والمواصلات وقواد الاطقم ، والفرقة التكتيكية للعربات المدرعة ، والحملة الميكانيكية ، والمخابرات والمساحة ، والرادار ، ومدفعية الميدان الطويلة ،

F.O 371/63077 Chiefs of staff committee Joint (٤١)
 planning staff "American Assistance for Egyptian Army and
 Air force" 24 September 1947.

والملاحظة الجوية ، ومدفعية السواحل القصيرة ، ومعلمى الرдар ، والقناصة وقادة الفصائل ، وقادة سرايا البنادق ، والنقل بالجو ، والمهندسين ، وهندسة الميدان (٤٣) .

كما أعلن فى ١٩٤٩/١١/٩ عن احتمال إفاد بعثات لامريكا لدراسة المخابرات ومساحة المدفعية ، والسيارات ، والمعدات الميكانيكية ، والتربية البدنية (٤٤) - وقد أثبتت الوثائق ان هذه البعثات المحتملة قد تحققت ، فقد حضر اليوزياشى « سعد الدين رمزى » من المدفعية فرقة بطاريات ميدان Associated field Artillery Battery officers course الامريكية فى المدة من ١٩٥٢/٤/٧ الى ١٩٥٢/٧/١٩ وكانت نتيجته مرضية جدا (٤٥) - وحضر اليوزياشى « محمد عبد المنعم السباعى » من المدفعية فرقة مدفعية راقية Artillery officer Advanced Course بالولايات المتحدة فى ١٨٥١/٨/١ الى ١٩٥٢/٦/٢٥ - واليوزياشى « عبد المجيد خيرى » من الفرسان فرقة لاسلكى المدرعات Armoured officers communications course. من ١٩٥١/١٢/٦ الى ١٩٥٢/٤/١٥ - والصاغ « أحمد فؤاد محمد لبيب واليوزياشى « عبد المنعم محمد وأصل » فرقة كتابت وحدات مدرعة Associate Armoured Company officer Course فى ١٩٥٢/٤/٢ الى ١٩٥٢/٧/١٦ (٤٦) .

وهكذا نجح « النقراشى » رحمه الله فى انتهاء الوجود العسكرى البريطانى فى الجيش المصرى - بقرار من جانب واحد - وان كان لم ينجح فى انتهاء الوجود البريطانى فى مصر عن طريق لجوءه للامم المتحدة - حيث كان قرار مجلس الامن فى النزاع المصرى - الانجليزى فى ١٠ سبتمبر

-
- (٤٣) المتحف الحربى = الاوامر العسكرية - الامر العسكرى ٩٤ فى ٤٨/٣/٢٤ بعثات للخارج .
 (٤٤) المتحف الحربى = الاوامر العسكرية - الامر العسكرى ٤١٤ فى ١٩٤٩/١١/٩ .
 (٤٥) المتحف الحربى = الاوامر العسكرية - الامر العسكرى ٢٩٤ فى ١٩٥٢/١١/١٢ .
 (٤٦) المتحف الحربى = الاوامر العسكرية - الامر العسكرى ٣١٢ فى ١٩٥٢/٧/٢٨ و ١١٢ فى ١٩٥٢/٥/١٨ و ٤٥١ فى ١٩٥٢/٧/٢١ .

سنة ١٩٤٧ هو الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس (٤٧) .

ويسجل يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧ عودة الجيش المصرى مصرىا دون أن يكون للبريطانيين فيه أى وجود . غير أن رواية الوجود البريطانى فى الجيش المصرى لم تكن قد انتهت فصولا - ففي ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧ طلعت جريدة « أخبار اليوم » بعنوان رئيسى فى صفحتها الاولى يقول « البعثة العسكرية البريطانية قد أحرقت وثائق الجيش المصرى » - واستطردت الجريدة تقول أن لجنة مكونة من ٤ ضباط عظام بالجيش المصرى أقيمت لتتسلم أرشيف البعثة العسكرية البريطانية مع نهاية وظيفتها فى مصر - وأن اللجنة قبلت بمعرفة « الكولونيل ستيفنس » الذى قدم ١٠ ملفات عديمة الاهمية قائلا « هذه هى كل الارشيف لدينا أيها السادة » . وعندما سئل ما اذا كانت هذه هى كل ملفات البعثة لمدة عشر سنوات الأخيرة ، أجاب الكولونيل « هذه هى الباقية حيث أنها أحرقت » وأشار الى كومة من الرماد قائلا « هذه هى كل الملفات التى أحرقتها » . وعندما سئل لماذا أحرقتهم حيث أنهم يحتون على وثائق عن التقدم فى الجيش المصرى وتقارير من قادة بريطانيين عن مجهودات الجيش فى الحرب ، قال الكولونيل « ستيفنس » ان الوثائق الهامة قد أرسلت الى القيادة العامة فى قايد ، فافهمه الضباط المصريون ان هذه الوثائق هى ممتلكات مصر ، ورقضوا ان يتسلموا الملفات العشرة .

وعلقت « أخبار اليوم » قائلة « ان هذه هى ثالث نكبة تحل بالجيش المصرى - ففي سنة ١٩٢٤ عندما طرد الجيش المصرى من السودان ، اختفت وثائق الجيش المصرى من مكتب السردار بالخرطوم ، وفى سنة ١٩٣٧ عندما تقاعد « سبنكس » باشا ، اختفت أيضا وثائق الجيش الهامة (٤٨) . وتعلق الوثائق البريطانية فتقول أن الكولونيل « ستيفنس » يقرر ان الملفات قد تم التعامل معها بالتطبيق لمنشور وزارة الحرب البريطانية الذى يقضى « بالتخلص من السجلات للوحدات والتشكيلات بالوطن والخارج » .

(٤٧) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٥٨٦ .

F.O141/1201 Arabic press summary - Akhbar El Yom (٤٨)

(weekly) 20th December 1947.

(م ٢٠ - الوجود البريطانى)

والتي تسمح بالاحتفاظ أو تخريب الملفات وفقا لتقسيمات معينة ، وأنه « ستيفنس » قد فسر هذه اللوائح بطريقة تحريرية قدر ما يمكنه ، وسلم كل السجلات الممكنة للجيش المصرى ، وعلى وجه الخصوص تلك التى تتعلق بالتدريب .

وتستطرد الوثائق البريطانية فتقول أن لجنة الضباط انصرية التى تتولى تسليم الامور من البعثة العسكرية البريطانية طلبت تسليمها توصيات البعثة بشأن اعادة تنظيم الجيش المصرى - وأن هذه التوصيات معفونة باسم وزير الدفاع وهى وثائق سرية ، ويجب أن يكون واضحا أن البعثة العسكرية ليست فى موقف يسمح لها بتسليم مثل هذه الوثائق - « لقد سئمت مكتبة تحوى أحدث النشرات وكتب اليد manuals للتدريب الحرى بدون تحفظ الى الجيش المصرى ، وبذلت كل الجهود لتوفية طلبات الجيش المصرى بقدر الامكان (٤٩) » .

وهكذا حرمت بريطانيا مصر من وثائق تحوى حقائق عن اعادة تنظيم الجيش وتطوره ، والتقارير المحررة بمعرفة القادة البريطانيين ، كذلك الجهود التى قام بها الجيش المصرى خلال الحرب - الى جانب أن مصر خسرت ما قيمته ٢٠٠.٠٠٠ جنيه خلال عشر سنوات هى تكاليف مرقيات وماهيات البعثة العسكرية البريطانية من يسوم ١٢/١٢/١٩٢٧ وحتى ٢٤/١٢/١٩٤٧ (٥٠) - لكن هذا كله لم يسكن يوازى تخلص مصر من الجنرالات « مارشال كورنول » ، « ماكريدى » ، « ستون » ، « نابيير كليفرنج » ، « والتركلاتريك » ، « اريوثفوت » ، رؤساء البعثة العسكرية البريطانية خلال العشرة سنوات .

ومع قدوم يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧ تبدأ صفحة جديدة من تاريخ الجيش المصرى - الذى تسلمته مصر بعد عشر سنوات من تاريخ توقيع المعاهدة ، مجرد حطام - أو نظرية الجيش ، ترى ما الذى كانت تخبئه الايام لهذا الجيش ؟ .

F.O 141/1201 Arabic press summary - Akhbar El Yom (٤٩)
(weekly) 20th December 1947.

F.O 141/1201 Arabic press summary 20th December, (٥٠)
1947.

خاتمة

لعل قضية انتهاء بريطانيا احتلالها لمصر كان اكبر خدعة فى تاريخ السياسة البريطانية فى منطقة الشرق الاوسط او على الاقل احد الخدع الكبرى ، موضوعا فى الاعتبار خدعة استقلال الامة العربية الذى كشفت عنه الحكومة البلشفية الروسية بعد قيام الثورة الكبرى واعنى بها « محادثات سايكس - بيكو » .

لقد تظاهرت بريطانيا منذ محادثات سير هنرى دروموند وولف Sir Henry Drummond Wolff مع الدولة العثمانية عام ١٨٨٥ بنيتها فى سحب جيوشها فى مصر - وقدمت فى سبيل اقناع العالم بنيتها مشروع معاهدة .

ومنذ ذلك الوقت ظلت تردد اكدوية وقتية بقائها فى مصر - ودخلت مع مصر فى محادثات ومفاوضات من أجل خروج قواتها منها - حتى تكل هذا بمعاهدة ١٩٣٦ .

لكن هذه المفاوضات جميعها لم تخرج عن كونها محاولات للتهنئة وامتصاص النقرة - لكن الهدف البريطانى كان البقاء فى مصر أطول مدة تسمح بها الأحوال - وفى سبيل البقاء فى مصر ، دخلت بريطانيا مع مصر فى مفاوضات خيالية ، اعتقدت مصر فى صدقها - بينما كانت بريطانيا مع تعتبرها نوعا من المجادلة السياسية التى لا تدخل فى نطاق اهدافها الحقيقية - ولا يوجد مشتغل بالتاريخ يستطيع أن يقول أن بريطانيا تفاوضت مع مصر بنية الخروج منها فيما لو نجحت المفاوضات - وآية ما نقول به هو نتيجة معاهدة ١٩٣٦ التى تعرضت لها هذه الدراسة - فقد نجحت هذه المعاهدة ، وهلت لها مصر - واعتبرتها اسماى آيات النجاح فى شأن القضية المصرية - وتوهمت مصر أن الشرط الذى علق عليه الجلاء البريطانى - وهو وصول

الجيش المصرى الى حالة من القوة يستطيع معها بمفرده ان يضمن حماية وسلامة الملاحة فى قناة السويس - يمكن تحقيقه .

لكن الأسد البريطانى العجوز - وضع فى المعاهدة شروطا ضمنت له الهيمنة الكاملة على أسباب تطوير وتعزيز الجيش المصرى - بحيث استطاع خلال سنوات الاستعمار التى تلت المعاهدة ان يحول بين هذا الجيش وبين وصول أى قطعة سلاح اليه - الا ما كان يراه من وجهة أمنه مناسبة لهذا الجيش - فحال بين مصر وبين تحقيق الشرط المنصوص عليه فى المعاهدة - وبالتالي فقد استمر احتلاله للبلاد .

وقد كشفت هذه الدراسة - كيف استطاعت بريطانيا عن طريق وجودها فى الجيش المصرى أن تمنع عنه أسباب القوة والمنعة - تأكيدا لأهدافها السياسية وهى استمرار الاحتلال البريطانى للبلاد .

تم بحمد الله

المصادر والمراجع

اولا : الوثائق :

(١) غير المنشورة : -

دار الوثائق القومية :

- محفظة الحربية رقم ٧
- محفظة الجيش رقم ٥
- محفظة ادارة سيادية بدون رقم ١٩٣٧ - ١٩٤٤
- محفظة ادارة سيادية بدون رقم ١٩٣٨
- محفظة ادارة سيادية بدون رقم ١٩٣٣
- محفظة ادارة سيادية بدون رقم ١٩٤٧
- محفظة ادارة سيادية بدون رقم ١٩٤٠
- محفظة الجيش رقم ٣
- محفظة الحربية رقم ٩
- محفظة الجيش بدون رقم
- محافظ مسماة بمجموعة محافظ مكتب المشير
- دولاب ٧ = محفظة ٤ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ١١٦
- دولاب ١٠ = محفظة ١ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦
- دولاب ٩ = محفظة ١١٤

- المتحف الحربي :

- نشرة الأوامر العسكرية ١٩١٦ الى عام ١٩١٩ - سنة ١٩٢٥ الى
- ١٩٢٧ - ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢

– وزارة الحربية « مرتبات الجيش فى افراد وملبوسات وماهيات »
سنة ١٩٣٦ •

– ملف ١٦٠٧ سلاح الطيران الملكى المصرى •

– ملف ١٦٢٦ « دراسة مقارنة بين حالة الجيش قبل البدء فى اعادة تنظيمه وحالته الحاضرة لغاية ١٩٣٨/٥/٣١ بقلم صاغ مساعد ادجوتانت جنرال قسم اول بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٣ •

– ملف ٧٦ « فرقة الضباط العظام » الدورة ١٢ لسنة ١٩٤٧ – كتيبة البنادق المشاة الحديثة فى الجيش المصرى •

– تقرير عن مناورات الجيش المصرى سنة ١٩٣٥ بمعرفة ش.و.
سبنكس باشا – فريق المفتش العام تحريراً بالقاهرة فى ٢٢ بريل ١٩٣٥ •
Cairo military school - Contents of syllabus 1935 - 1936

– مذكرات عن الاستخدام التكتيكى لأورطة بنادق سنة ١٩٣٨ •

– المبادئ العامة للقوات المقاتلة وخواصها •

– ملف ١٦٥٢ – تدريب المشاة – الكتيبة المشاة سنة ١٩٤٤ – وكتاب تدريب المشاة – وفصيلة المضادة للدبابات – والسجل التاريخى للكتيبة التاسعة بنادق مشاة •

– ملاحظات على التنظيم والاستخدام التكتيكى للرشاشات فيكرز
سنة ١٩٤١ •

– مدرسة الضباط العظام – الدورة العاشرة سنة ١٩٤٥ – تنظيم الوحدات الادارية فى مجموعة اللواء •

– دوسيه ٨٠ – مدرسة الضباط – الدورة ١٢ سنة ١٩٤٧ – القوات الخفيفة المدرعة •

– قوانين التدريب – ١٨ أغسطس ١٩٤٠ •

– تعليمات عامة لتدريب الجيش المصرى عام ١٩٤٣ •

- منشور تعليم رقم ٨٠ « مشروعات بيانات عملية قام بها مركز التدريب النيوزيلندي سنة ١٩٤١ » .
- منشور تعليم رقم ٨٧ « ملاحظات عن التدريب المشترك بلواء التدريب عام ١٩٤٣ » .
- تعليمات تدريب الجيش المصرى عام ١٩٤٤ - تنظيم التدريب .
- التمرين على الحروب ١٩٣٤ .
- العمليات الحربية بفلسطين ج ١ و ٢ القاهرة ١٩٦١ .
- ملف ١٦٠٧ « كلية أركان الحرب الملكية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ » .
- ملف ٣٠٤٣ « أمر عمليات حربية لحامية « البحرية » و « المغرة » رقم ١ - ١٥ أغسطس ١٩٤١ » .
- ملف ٥٠٧١ « موجز عن نصيب مصر من عمليات الحرب العالمية الثانية وما اقترن به من الأحداث السياسية المتصلة بها - لواء حامد احمد صالح » .
- تقرير حضرة صاحب السعادة الفريق ابراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة ١٠ ح الجيش المصرى عن زيارة البعثة العسكرية المصرية للولايات المتحدة الامريكية .
- سلاح الدفعية الملكى « تقرير التفقيش السنوى عام ١١٤٦ - الماظة فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٦ - فى اللواء محمود جاهين قائد عام سلاح الدفعية الى حضرة صاحب السعادة رئيس هيئة ١٠ ح الجيش » .
- محفوظات مجلس الوزراء :
 - ملف ١٥٠ - ٢٢٣ « البعثة العسكرية » .
 - دوسيه ١٦٥ - ٨٦/٣ - جزء اول - وزارة المالية - اللجنة المالية رقم ٥٠١/١ حربية - ميزانية ٤٥ - ٢/٣٧ (٢) مذكرة مكرم عبيد فى ٧ مارس ١٩٣٧ .
 - مذكرة اللجنة المالية الى مجلس الوزراء فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦ .

- جزء اول رقم الدوسيه ١٥٠ - ٢٢٣/٣ « البعثة العسكرية » .
- محاضر جلسات اول ابريل - ٢٨ مايو - ١٠ يوليو سنة ١٩٤٠ .
- وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign office المودعة بدار
الوثائق العامة بلندن Public record office .

—	FO.	407	198	1925
—	F.O	407	221	1937
—	F.O	407	222	1937
—	F.O	407	223	1938
—	F.O	371	23336	1939
—	FO.	371	23337	1939
—	F.O	371	35546	1942
—	F.O	371	41314	1944
—	FO.	371	45946	1945
—	F.O	371	53268	1945
—	F.O	371	45945	1945
—	F.O	371	41313	1943
—	F.O	371	45948	1945
—	F.O	371	63074	1946
—	F.O	371	23333	1939
—	F.O	371	36073	1941
—	F.O	371	35546	1947
—	F.O	371	45949	1946
—	F.O	371	63075	1947
—	F.O	371	63077	1947
—	F.O	371	53324	1946
—	F.O	371	63076	1947
—	F.O	141	1201	1947
—	F.O	141	961	1944
—	F.O	141	856	1943
—	F.O	141	1089	1946
—	F.O	141	912	1943
—	F.O	141	1079	1946
—	F.O	141	1956	1946
—	F.O	141	841	1942
—	F.O	141	1182	1947
—	F.O	141	838	1947
—	F.O	141	1679	1946
—	W.O	32	4167	1938 - 1945

(ب) وثائق منشورة :

Parliamentary Papers Egypt No. 2 1883

Parliamentary Papers Egypt No. 1 1885

Parliamentary Papers Egypt No. 1 1897

Parliamentary Papers Egypt No. 1 1907

- ميزانية الجيش سنة ١٩٣٥
- ميزانية الدولة المصرية من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ - وزارة المالية
- القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٥٥

ثانيا : الدوريات :

(١) العربية :

- المقتطف ١٩٤١
- الامرام ١٩٣٩
- الكتلة ١٩٤٦
- الاخوان المسلمين ١٩٤٦
- المصري ١٩٣٨ - ١٩٤٧

(ب) الأجنبية :

- التايمز في ١٩٣٨ الى ١٩٤٢ Times
- مجلة معهد الخدمات الملكية المتحددة بالمتحف الاميراطوري بلندن
- سنة ١٩٥٨

Journal of the Royal united services institute.

ثالثا - الدراسات والمؤلفات :

- ج . ل . ليدل هارت « الاستراتيجية وتاريخها في العالم » ترجمة
- « الهيثم الايوبى » ٠٠٠ دار الطليعة - بيروت الطبعة الثانية
- ١٩٧٨
- ج . ف . فولر (ميجور جنرال) « التكنولوجيا والحرب الحديثة »

- دار القلم - المكتبة الحديثة - بيروت ١٩٦٩ •
- عبد الرحمن زكى (يوزياشى) « تاريخ أورطة البنادق الثامنة المشاة - المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ •
- عبد الرحمن زكى (يوزياشى) « تاريخ أورطة البنادق الخامسة المشاة - المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ •
- عبد الرحمن زكى (يوزياشى) « تاريخ أورطة البنادق السادسة المشاة - المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ •
- عبد الرحمن زكى (يوزياشى) « تاريخ أورطة البنادق الرابعة المشاة - المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ •
- عبد العظيم رمضان (الدكتور) « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ » - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٨ •
- لوكان هيرزويش « ألمانيا هتلرية والمشرق العربى » ترجمة الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الرحيم مصطفى ٠٠٠ دار المعارف بمصر ١٩٦٨ •

- محمد سليمان غنام « المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية - القاهرة ١٩٣٦ - مطبعة دار الكتب المصرية •

٢٠١٤

رابعاً - القوانين :

- قانون القرعة العسكرية الصادر فى نوفمبر ١٩٠٤ والتعليمات الصادرة من وزارة الحربية - القاهرة - ١٩٠٤ •

خامساً - المقابلات الشخصية :

- مقابلة شخصية مع العميد ا. ح متقاعد علي حسن النكلاوى فى

١٩٧٨/١٢/٢٨ •

رقم الايداع بدار للكتب المصرية

١٩٨٢/٢٤٨٧ م

للتزقيم الدولي

٧ - ٠٠٢٤ - ٠٢ - ٩٧٧

10/11/1941